



مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر العدد الرابع والثلاثون، الجزء الأول، ذو القعدة ١٤٣٥هـ / تشرين الأول ٢٠١٤م



ISSN 2074 - 5648

جامعة القدس
المفتوحة
للأبحاث والدراسات
مجلة

34
الجزء الأول

Journal of
Al-Quds Open University
for Research and Studies



Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

A Scientific Refereed Journal Published Every Four Months No.34 - Part.1 - Thu Alqi'da - 1435H/ October 2014



ISSN 2074 - 5648

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة تحرير مجلة جامعة القدس المفتوحة

جامعة القدس المفتوحة

ص.ب: ٥١٨٠٠

هاتف: ٢٩٨٤٤٩١ - ٠٢

فاكس: ٢٩٨٤٤٩٢ - ٠٢

hsilwadi@qou.edu

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

بريد الكتروني: sprgs@qou.edu

هاتف: ٢٩٥٢٥٠٨ - ٠٢



جامعة القدس المفتوحة

تصميم: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

المشرف العام
أ. د. يونس عمرو
رئيس الجامعة

هيئة تحرير المجلة:

رئيس التحرير
أ. د. حسن عبدالرحمن سلوادي
عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير
أ. د. ياسر الملاح
أ. د. علي عودة
أ. د. زياد بركات
د. م. إسلام عمرو
د. إنصاف عباس
د. رشدي القواسمة
د. عطية مصلح
د. ماجد صبيح

قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الآتية:

١. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
٢. أن لا يزيد حجم البحث عن ٣٢ صفحة «٧٥٠٠» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.
٣. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.
٤. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «CD» أو عبر البريد الإلكتروني مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم يُنشر.
٥. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «١٠٠ - ١٥٠» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.
٦. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
٧. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدل على شخصيته في أي موقع من البحث.

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

٨. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلقات منه.
٩. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتاباً فيثبت اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.
١٠. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكثية/ عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.
١١. بإمكان الباحث استخدام نمط «APA» Style في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: «اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة».

المحتويات

الأبحاث:

- أ. د. فوزي إبراهيم الحاج ١١
- ظاهرة الحزن في ديوان (عمّ مساءً أيها الرجل الغريب) للشاعر طالب هماش.
- أ. رحمانى زهر الدين/ أ. قرفة زينة ٤٩
- دور دلالة تعلق شبه الجملة في تفسير القرآن الكريم.
- د. محمد محمد الشلش ٧١
- أحكام الترخّص بسفر المعصية في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة).
- د. علي أبو مارية ١١١
- عبء إثبات الخطأ الطبي في القواعد العامة والتوجهات الحديثة للفقه والقضاء.
- د. علي سلطاني العاتري ١٤٧
- السياسة الإعلامية من منظور إسلامي.
- وقفيات محمد باشا صاحب الخيرات في القدس (١٠٢٣ - ١٠٤٣هـ / ١٦١٤ - ١٦٣٣م) .
- د. إبراهيم حسني ربايعه ١٨٧

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

ثقافة البلطجة النسائية.

د. أمينة عبد الله سالم علي ٢٢٣

الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بحافظات غزة وسبل التغلب عليه.

د. زكي رمزي مرجعي ٢٦٧

العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

أ. معتصم ياسر عوض ٣٠٧

إدارة المخاطر في شركات الصناعات النسيجية بحلب باستخدام تقنية التدرج

الهرمي التحليلي AHP.

د. بشرى سماقية/ أ. بتول شاكر تعتاع ٣٤١

أسواق الأوراق المالية الناشئة وعلاقتها بتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة

بورصة الدار البيضاء/ المغرب.

أ. د. ریحان الشریف/ أ. بومود أیمان ٣٦٩

أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

العربية- دراسة قياسية- .

أ. د هوام جمعة/ أ. لمزاودة عمار ٤٠٣

الأبحاث

ظاهرة الحزن في ديوان
(عمّ مساءً أيها الرجل الغريب)
للشاعر طالب هماش*

أ. د. فوزي إبراهيم الحاج**

* تاريخ التسليم: ٨ / ٦ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٩ / ٧ / ٢٠١٣م.
** عميد كلية الآداب الأسبق/ بجامعة الأزهر/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

تقوم الدراسة الحالية على تتبع ظاهرة الحزن في ديوان واحد من دواوين الشاعر السوري طالب هماش، هو ديوان: «عَمِّ مساءً أيها الرجل الغريب»، فقد لاحظ الباحث سيادة نغمة الحزن بصورة واضحة على هذا الديوان، وإن كانت هذه الظاهرة متفشية في معظم إنتاجه، فإننا ندرس هذا الديوان كنموذج لهذه الظاهرة.

لذا تهدف الدراسة إلى تفسير هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها ونتائجها وذلك بتقسيم البحث إلى قسمين: يقوم الأول على البحث عن دوافع الحزن وقد تمثلت في سبعة دوافع:

١. الاغتراب
٢. رحيل الأحبة
٣. ضياع العمر
٤. الموت
٥. اليأس
٦. الحنين إلى الذكريات
٧. المازوخية.

بينما يُصنف القسم الآخر آليات التعبير عن الحزن من خلال شعر الشاعر، وهي كما يلي:

١. التكرار
٢. توظيف التراث
٣. التوحد مع كائنات حزينة
٤. نفي الأمان
٥. توظيف عناوين القصائد
٦. الصورة الشعرية.

ولأن الدراسة لا تهدف إلى تتبع البناء الفني أو التشكيل الجمالي في الديوان، وإنما تهدف إلى استكناه دوافع الحزن وآليات التعبير عنه، لذا لجأت إلى منهج تحليل المضمون للوصول إلى الأهداف المرجوة.

The Sadness Phenomenon in «Em Massaan Ayha Elrajul Al Gareeb» (Good Evening Stranger) for Syrian Poet Taleb Hammash`s

Abstract:

This study shows the sadness phenomenon in one of the Syrian poet Taleb Hammash`s poetry book called “Em Massaan Ayha Elrajul Al Gareeb” (Good Evening Stranger) .

The searcher noticed that sadness tone was clearly dominant in this poetry book as an example to this phenomenon. So this study aims to explain this phenomenon and search about its reasons and results by dividing the research in two parts: first, sadness motives. These are forms in seven motives: alienation, departure of loved ones, the loss of life, hopelessness, nostalgic memories and death. Second, classifies the mechanisms of describing sadness in his poems which are: repetition, heritage placement, autism with sad creatures, safety denial, poetic image and poems titles placement.

This study does not aim to follow the technical construction or the atheistic composition in the divan but aim to guess the sadness motives and its mechanisms expression, so it used the content analysis to fulfill its goals.

مداخل:

ارتبط الحزن في تراثنا الأدبي بالموت، ولقد رأينا الشعراء يرثون أقاربهم رثاءً مليئاً بالحزن والحسرة، وقد اشتهر الكثير من الشعراء في هذا المجال، لعل الخنساء كانت أبرزهم بشعرها الغزير في الرثاء، ومن القصائد التي حفلت بالحزن قصيدة ابن الرومي يرثي فيها ابنه الأوسط محمد، حيث قال وقد انفطر قلبه:

يلومونني لما أبدي عليك من الأسي واني لأخفي منك أضعاف ما أبدي

ونماذج الرثاء الحافلة بالحزن أكثر من أن تُحصى.

وقد رأينا في القرآن الكريم نموذجاً لهذا الحزن الشديد عندما ذهب أبناء يعقوب بأخيهم يوسف وألقوه في غيابة الجب وزعموا لأبيه أن الذئب قد أكله فابيضت عيناه من الحزن «». كما تعددت الآيات القرآنية التي ذكرت الحزن، وكانت في معظمها تنفي الحزن عن المؤمنين، أو تنهى الرسول الكريم عن الحزن في مقابل فعل الكفار، وقد وردت مرة واحدة على لسان الرسول «إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا».

وقد عرف الرسول الكريم محمد الحزن عندما مات ابنه إبراهيم، فقال: «والله إن القلب ليحزن وإن العين لتدمع، وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون». والحديث في هذا الباب طويل، ليس هنا موضع الإفاضة فيه.

ثم رأينا الحزن على الممالك والدول التي درست في مراتٍ وبكائيات كثيرة كان أشهرها بكاء المدن والممالك الأندلسية التي فقدها المسلمون. أما في غير الرثاء فقد ظهر الحزن على استحياء في الشعر العذري، وكان مرتبطاً بالبعد عن المحبوب، وكيد العذال والحاسدين...

كما ظهرت بوادر الحزن في الشعر الصوفي وذلك اشتياقاً للذات الإلهية. فإذا ما وصلنا للعصر الحديث سنجد أن الحزن قد اختلف تماماً عما كان عليه في التراث. لقد كان الحزن صفة ملازمة لغرض شعري محدد هو الرثاء، أما الحزن في العصر الحديث، ومع بداية الرومانسية العربية، ثم مدرسة الشعر الحر، فقد أصبح الحزن غرضاً شعرياً مستقلاً، وكثيراً ما يكون حالة نفسية تسيطر على الشاعر، وقد لاحظ النقاد أن الحزن قد يصبح صديقاً أليفاً لدى الشاعر، وهذا ما حدث للرومانسيين عامة، ولكثير من المعاصرين أمثال السياب ومظفر النواب ومحمد القيسي وعبد الصبور وأخيراً طالب هماش.

تعريف الحزن:

ورد في لسان العرب لابن منظور «الحزن في لغة العرب: ما غلظ من الأرض، ويطلق

أيضاً على خشونة الأرض - وخشونة النفس لما يحصل فيها من الغم، وهو نقيض السرور فيقولون حَزَنَ حُزْناً، وحزن بمعنى اغتمَّ (١).

يُعرّف الكندي الحزن بأنه «ألم نفساني ناتج عن فقد أشياء محبوبة أو عن عدم تحقيق رغبات مقصودة...» وحقيقة الحزن عنده «شعور نفسي فطري يتمثل في انقباض المزاج وفقدان المتعة والسرور لدى الإنسان، وهو ينتاب كل إنسان من فترة لأخرى حسب ما جُبل عليه من الأخلاق، وما يعتريه من نكد الحياة، لذا فإنه لا يدوم في الغالب، بل يضمحل من تلقاء نفسه، أو بمقاومة الشخص إياه له بالأسلوب المناسب. فالحزن والفرح أمران فطريان متضادان خلقهما الله في وجدان الإنسان، يخدم أحدهما بطغيان الآخر عليه وظهوره. (٢)

أما المعاجم الإنجليزية فقد عرّفت الحزن **Grief** كما يلي:

”معاناة نفسية حادة أو مصيبة أو فقد، أسى عميق، ندم شديد. (٣)

keen mental suffering or distress over affliction or loss; sharp sorrow;
.painful regret

في حين ربط معجم أوكسفورد بين الحزن والموت فقال في تعريف الحزن: أسى عميق خاصة عندما ينتج عن موت شخص ما (٤).

“intense sorrow, especially caused by someone’s death”

وفي تعريفه للحزن، كرر معجم ماكميلان الربط بين الحزن والموت (٥)

“a strong feeling of sadness, usually because someone has died»

أما موسوعة ويكيبيديا فقد أضافت الجديد الغريب حين قالت: «الحزن ردة فعل للفقد، وهو فقد متعلق بالفرد ويمكن لمسه أو قياسه (٦).

rief is the reaction to loss Grief is a loss being related to. something ل
«that the individual can touch or measure

والغريب في هذا التعريف أن كثيراً من الحزن لا يخضع لهذا التقنين ولا يمكن لمسه أو قياسه.

نستطيع القول - بكثير من الاطمئنان - أن الشعر العربي القديم لم ينتشر الحزن كظاهرة، وربما نستطيع التأريخ لظهور الحزن في الشعر العربي، كظاهرة واضحة لها منظرها، بمطالع القرن العشرين، أي مع بدايات الرومانسية العربية التي وُجدت بتأثير مباشر من رومانسية الغرب، ولقد لازم الحزن الشعر الرومانسي، حتى إنك لتعجب إذ تجد رومانسياً غير حزين. وقد امتدت ظاهرة الحزن إلى شعرنا المعاصر، وقد لاحظ د. عز الدين إسماعيل ذلك في وقت مبكر إذ يقول: وفي شعرنا المعاصر استفاضت نغمة الحزن حتى

صارت ظاهرة تلفت النظر، بل يمكن أن يقال إن الحزن صار محوراً أساسياً في معظم ما يكتب الشعراء المعاصرون من قصائد^(٧). ومن المؤكد أن الحزن في الشعر المعاصر يختلف تماماً عن ذلك الحزن الرومانسي.

يقول الدكتور ناجي نجيب في تفسيره للحزن عند الشعراء، وإن اختص صلاح عبد الصبور الذي بلغ من ملازمة الحزن أن قال: «الإنسان كائن مفكر حزين^(٨) فيما نقله عنه الناقد ياسين رفاعية» وقد استقلّ الحزن عن مسبباته وبواعثه. فقد تحوّل إلى إطار ذهني وجداني، وإلى أسلوب شعري بحيث يعجز صاحب الحزن أن يحدّد لك أسبابه ومصادره، فقد تداخلت الأسباب والمصادر، وانصهرت في حالة وجدانية شاملة، لا مهرب منها ولا غنى عنها، فالحزن عند صاحب الحزن شيء دائم لا عارض، وهو قدره وما أخذ به نفسه في مواجهة الكون المختلّ والواقع المريض. فمن طبيعة الحزن إذا امتدّ به الزمن أن يستقل عن مسبباته، ويتحوّل إلى حالة مزاجية وجدانية شاملة قد تشدّد وقد تنبسط بفعل المؤثرات الخارجية، لكنه موقف احتجاج شعوري عام. واحتماء في حنايا الذات، ومعاناة من الوحدة والانتظار، وأيضاً الحنين إلى شيء ماضٍ أو مفتقد أو قل إنه حلم بالماضي أو بالعودة. والحزن إذا امتدّ به الزمن يصبح من مكوّنات الذات الإنسانية، يصبح ذلك الشطر المهم من الذات، والذي تركز إليه في اضطرابها، والحزن في هذا المعنى موقف نفسي وجداني أو فلسفي خاص وهو لون من «الصوفية دون تصوّف^(٩)

كان الحزن هو السمة الغالبة على الديوان موضوع الدراسة، لا تخلو منه قصيدة من قصائده، وقد بلغ من إلحاح الحزن على الشاعر أن تكررت هذه الكلمة ومشتقاتها في الديوان ٣١٢ مرة، هذا بخلاف كلمات كثيرة قريبة من الحزن، مثل الكآبة والوحشة والتوحد. إلخ.

ويرى علم النفس في هذا الأمر ظاهرة مرضية يطلق عليها اسم «هوس الحزن». وعليه فقد كان الحزن - في الديوان موضوع الدراسة - مركز كون الشاعر، وكانت هناك مجموعة من الأجرام تدور في فلك هذا المركز: كالموت ورحيل الأحبة، وغيرها. هذا، ولم يقتصر الحزن عند الشاعر على الديوان الذي نقوم بدراسته، بل امتدّ إلى باقي أشعاره ووصل به الأمر أن كتب «لامية للحزن» وذلك في مقابل لامية العرب للشنفرى.

ولقد رأى الباحث أن أفضل طريقة للتعرف إلى ظاهرة الحزن في الديوان تكمن في تتبع:

١. دوافع الحزن.

٢. آليات التعبير عنه.

والحزن ظاهرة معقدة، ذلك أن دوافع الحزن كثيراً ما تكون غامضة وغير معروفة حتى بالنسبة للشخص الحزين نفسه. لذا سوف يقتصر الحديث عن دوافع الحزن، ما ظهر منها، أما ما بطن فمتروك لمن يستطيع سبر أغوار النفس الإنسانية وإدراك كوامنها. ولقد عبر غير شاعر عن عدم معرفة أسباب هذا الحزن، وهذا ما يجعله حزناً مستديماً، أو بتعبير الكندي ” إن كل ألم لا يعرف سببه لا يرجى شفاؤه. (١٠)

ولقد حاول الشاعر أن يستبطن حزنه ويعرفه أكثر من مرة، ومن ذلك قوله في قصيدة خصصها لمحاولة التعرف على هذا الحزن بعنوان «ربابة وخريف:

الحزن من خمر وأغنية وخبز

الحزن عاشقة مضت بجرارها للنبع/ فاختلفت ضفيريها مع الريحان. . .

الحزن رجع صبية كانت تطرز من خيوط الفجر/ ثوب زفافها الوردى (١١)

ويستطرد الشاعر في هذه الصورة حتى نهايتها في ستة وثلاثين سطراً شعرياً، ثم يعود لتجسيد الحزن في صورة أخرى:

الحزن أن نبكي ولا ندري لماذا. .

الحزن إنجيل النهايات

الحزن نبض الحب في شريان أغنية/ يشردها الصدى

رنة المواويل العلييلة بالحداء/ شمس العماء المر

هو كوخ عشاق قدامى في الهوى/ تركوا البنفسج خلف باب الدار وانصرفوا

الحزن خمس شرائط بيضاء/ تربطها الصغيرة في جديلتها

ليهواها الصغير على طريق المدرسة

الحزن أن نمضي إلى باب الخريف/ مكففين دموعنا. . إلخ «ص ٢١٥»

ولا تزيدنا توضيحاته إلا غموضاً ومزیداً من التوهان في بحر الحزن مترامي الأطراف، بحيث يتأكد أكثر أن عوامل الحزن الدفينة أكثر من عوامله الظاهرة.

القسم الأول - دوافع الحزن:

استخلص الباحث هذه الدوافع بعد استقراء قصائد الديوان المدروس، وقد حاول تجنب وضع أفكار خاصة وفرضها على الديوان فرضاً. وقد جاءت هذه الدوافع كما يأتي:

♦ أولاً- الاغتراب:

ساد التيار القومي في الشعر العربي قرابة ثلاثة عقود من (١٩٥٢ - ١٩٧٩)، لكن هذا التيار مرّ بانتكاسة شديدة تمثلت في هزيمة ١٩٦٧ التي هزت مقولاته بشدة، ثم جاءت

حرب ١٩٧٣ بنتائج محدودة أكدت للعرب فشل المشروع القومي الذي تبني تحرير فلسطين أولاً، ثم قيام دولة عربية موحدة وقوية، وقد تلا الحرب سيطرة القوى الرجعية في معظم البلاد العربية، جاءت أخيراً اتفاقية السلام مع إسرائيل لتكون المسمار الأخير في نعش المشروع القومي. اكتشف الشعراء فجأة أن كل أشعارهم القومية والوطنية كانت نوعاً من الوهم، لقد فقدوا مشروعهم القومي الذي عدّوه في حينها مبرر وجودهم.

كانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك وقوع المثقفين العرب عامة، والشعراء خاصة، فريسة الاغتراب، لذا انكفأ هؤلاء على ذواتهم في حالة شديدة من اليأس والإحباط، وساد شعرهم حالة من البكاء؛ بعضهم من بكى على ما آلت إليه الأمة العربية، ومنهم من اتخذ بديلاً موضوعياً أفرغ من خلاله أزمته، فبكى من الحب والهجران، وأظهر حزناً شديداً غير واضح الأسباب.

اتضح هذه الظاهرة لدى شعراء التسعينات في سوريا أكثر من غيرهم، ذلك أنهم كانوا أكثر من غيرهم ارتباطاً بالمبادئ «المثالية» التي أطلقها القوميون العرب.

وكان الاغتراب هو تلك الحالة المركبة من الشعور بالغربة إذ أن الاغتراب هو شعور أولاً، أي ظاهرة سيكولوجية، الغربة التي تتخذ مستويات متعددة، بدءاً من الشعور بانفصال الذات عن الآخرين وعن محيطها. عن معطيات هذا المحيط، فالذات المغتربة هي الذات المعزولة، الذات التي فقدت قناة التواصل، وفرصة التواصل، وهذه الذات تنكفى على نفسها، وتؤثر الصمت غالباً على الكلام، غير أن الاغتراب صناعة سلطة ما وممارستها في معظم الأحوال.

«إن السلطة أياً كان طابعها تعمل وفق آليتي (الإدماج- الإقصاء) في تعاملها مع من هم ضمن مجال نفوذها، سواء كانوا داخل أو خارج كيانها المؤسساتي... فالسلطة تحاول احتواء وإدماج من هم مستعدون، أو مضطرون لعملية الدمج، وإقصاء وتهميش، أو حتى إبادة من يكونون عصيين على ذلك. وكل سلطة تخلق أعداءها.

إن وعي المثقف النقدي كفيل بجعله على غير وفاق، وعلى الدوام، مع العالم.

واستناداً إلى هذه المقدمة يمكن أن نفهم فكرة حتمية اغتراب المثقفين في ظل السلطات كلها، ولا سيما الجائرة منها.^(١٢) والاغتراب أزمة الإنسان المعاصر، إنه نتيجة طبيعية لكل التعقيد والاستلاب اللذين طالا الحياة الإنسانية، وقضيا على ما فيها من بساطة. والاغتراب سلوك بشري يفرض على الإنسان قهراً في أغلب الأحيان^(١٣). وعلى الرغم من تعدد آراء الفلاسفة والمفكرين في مفهوم الاغتراب، إلا أن معظمهم يرى أن الإنسان المغترب يعاني من توتر نفسي وقلق، والشعور بعدم القدرة على الانسجام مع أفراد مجتمعه والإحساس

بالضيق والظلم، وفقدان الحرية والقدرة على المواجهة والانسجام النفسي مع الذات^(١٤). ويرى أحد الباحثين أن مظاهر العنف والتسلط والتفكير القطعي والإحساس الموحش الذي يصيب بعض الأفراد والجماعات بالعزلة والعجز واللاجدوى والتشويش والانحلال من القيم وانهيار المعايير في البناء القيمي للفرد والمجتمع، كل هذه المظاهر يمكن تفسيرها بالاعتراب^(١٥).

أما نتائج الاعتراب السياسي فتتمثل في سلوك سلبي، وفيه ينسحب المغترب داخل نفسه أو داخل بيته أو أصغر وحدة اجتماعية يمكن الركون إليها، ويظهر عدم المبالاة تجاه المجتمع، ويقترن ذلك باكتئاب وسوداوية وميل للتنفيس في الأماكن الأكثر ضعفاً في محيطه الصغير الذي غالباً ما يكون الأسرة، مع ميل مستمر للتذمر والشكوى^(١٦).

يُفضى إخفاق المثقف إلى اغترابه، إلى انفصاله عما حوله. . يدير عينيه إلى الجهة الأخرى الخالية، يفكر بالهرب، ويحلم بالمنفى. . وإن لم يجد هذا المنفى الفيزيقي، صنع عالماً من الخيال، يوتوبيا، وعاش فيها حزناً مستوحشاً، لذا أصبح ارتباط المغترب بالواقع ضعيفاً جداً.

وليس غريباً أن يتخذ الشاعر المغترب من الحب متنفساً له، وربما يكون ذلك هو الأكثر شيوعاً بين الشعراء، ويعرض بعض النقاد صوراً «لامتشاج المرأة بدلالات تتجاوز كونها مجرد تجسيد لعاطفة الحب أو تأطير لمنظور غزلي، ويدلنا هذا الامتزاج الدلالي على أن لغة الشعر مهما يكن تباعده الزمني أو فاصلها التاريخي تظل حمالة، ذات وجوه.

فالشاعر يحمل همومه وطموحاته التي تنتصب أمامها العقبات الحياتية ما يجعل أداءه الشعري يكتنز في داخله تلك الهموم وهذه الطموحات، ويدفع لغة الشعر لتصبح معادلة نفسية تمد جذورها في تربة همومه الذاتية، وكأن حديث الحب إنما هو حب لتلك الطموحات التي تنتصب أمامها تلك المعوقات، ولذلك سرعان ما يمتزج هذا الحب بالحزن مباشرة^(١٧).

يصدق ما تقدم على طالب هماش بصورة تكاد تكون كاملة، ذلك أن ديوانه محل الدراسة لا يمت للواقع بأية صلة، ولم يوجد فيه، على كبر حجمه، سطر واحد يتحدث فيه عن الواقع، وإنما توزع بين الحزن المجهول المصدر، والوحشة والبكاء والذكريات القديمة، لذا أغلق الشاعر على نفسه «غرفة روحه»، وانسحب داخل قوقعته:

يا عازف المزمارة شردني! / لأخلع خرقة الأحزان عن روعي المهيبضة «ص ٦٧»

إنني أفلتت شباكي على نفسي الحزينة/ واقنعتد الليل

منسياً على باب المزار/ فبكيت من يأسى قليلاً

وانصرفت كجرة الخمر العتيق/ إلى عجوز الانتظار

وفي حمأة الاغتراب، يشعر بوحدة قاتلة، يتكرر هذا الشعور بالوحدة على مدى قصائد الديوان، فيضع عنوان قصيدة له «غربة الرجل الوحيد» ويضع عنواناً آخر، وقد جعله عنواناً للديوان «عم مساءً أيها الرجل الغريب».

وما يزيد هذا الاغتراب أماً تلك الوحدة القاسية، فقد يكون السجن مؤلماً، ولكن رفاق السجن قد يخفون من هذا الألم، أما الشاعر فإنه وحيد في غربته هذه بلا أنيس أو رفيق:

قد صار وقتي مفرداً/ ووجوه أصحابي معلقة «ص ١٨»
على شجر المنافي/ كالتصاوير القديمة فوق جدران الشقاء
أو يبكي من هذه الوحدة:

يا أيها الولد الكئيب! «ص ٨»
فارقت دهرك، والأحبة قد نسوك
وصرت وحدك في مغيب العمر
وتبعث هذه الغربة والوحدة الوحشة في أعماق روح الشاعر:
سأم يملأ قاع الروح بالوحشة «ص ٢٢»
والأفق غراب ناعب يخفق/ في العزلة
ومن البديهي أن تستثير كل هذه الغربة والوحشة والوحدة والضياع، الحزن في نفس الشاعر: من سيضم حزنك يا غريب
أو قوله ص ٢٥:

عم مساءً أيها الكهل الحزين. .
ضارباً في وحشة البحران/ وحدك!
فارفع المرساة واضرب بعصاك/ الأرض،
واحفر في سواد الليل لحدك!
عم مساءً/ يا غريباً جالساً/ يقرأ توراة الأفول!
وهكذا يمضي الشاعر في التعبير عن غربته وضياعه ووحده وحزنه بل ويأسه، وكل معاني الاغتراب دون أن يشير من قريب أو بعيد للأسباب السياسية أو الاجتماعية لهذا الاغتراب، ودون ثورة أو رفض، ذلك أن رد فعله إزاء الاغتراب كان سلبياً ومجرد انسحاب.
♦ ثانياً- رحيل الأحبة:

لعل أوضح أسباب الحزن في الديوان موضوع الدراسة يكمن في رحيل الأحبة، فلقد افتتح الشاعر ديوانه بقوله: نأت الديار

فالنأي إذن والفراق والرحيل والبعاد، وكلها تحمل المعنى ذاته، هي الهم الأكبر للشاعر، وهي التي سببت له الحزن، يقول في الافتتاحية بعنوان:

الوقوف على أطلال الوحشة «ص ٨»
نأت الديار/ فمن سيؤنسُ روحك المهجور
يا أيها الولد الكئيب! / فارقت دهرك، والأحبة قد نسوك
لا النفس طابت بعدهم سَكناً/ ولا سودُ الليالي بعدما ابتعدوا تطيب.
يا أنت يقتلك الفراق

وسنجد بكاء الراحلين من الأحبة في خاتمة الديوان على نفس النسق "ص ٢٣٧":

إن الحمامات التي طيرتها قبل الرحيل/ قضت،
وعاد البيت يوحشه المغيب./ ولقلبك المجروح
رجع حدائهم في الروح/ يابن الدمع أينك منهم؟
البيد بينكم./ وتقطع الربابات الكئيب!

وما بين الافتتاحية والخاتمة نجد رحيل الأحبة لازمة متكررة في معظم القصائد، رحيل وفراق يحفل بالمرارة والأسى، ويصرح الشاعر بشكل مباشر بما أحدثه كل هذا الفراق قائلاً:

أنحل جسمي فراق الأحبة "ص ١٨٧"

ويعطينا في موقع آخر مفتاح شخصيته الشعرية:

وبكيت طول العمر من غابوا "ص ٧٢"

وعليه فقد تكررت كلمات الفراق والرحيل والوداع والهجران وما يستتبع ذلك من حزن وبكاء بشكل لافت للنظر، ما يعني أن هذا العنصر كان من أهم أسباب ودوافع الحزن في الديوان. يقول الشاعر بعنوان: عجز الانتظار "ص ٦٢":

يا سيد الأحزان أكلني حبيبي/ الأرض موحشة بدون يديه
والأيام باكية كتمثال ضرير/ والحمام الغض ينتظر الرسائل
من غياب الراحلين/ مروا على كوشي وضاعوا
سأعول ما نبحت ذناب في دمي،/ وبكيت طول العمر من غابوا.

وقد خصص الشاعر قصائد كاملة لبكاء الراحلين، سواء من رحلوا عنه أو من رحل عنهم، ولعل أبرز قصيدة في هذا المجال "مرثية القرية الضائعة"، قريته التي رحل عنها وغاب مدة ثلاثين عاماً أسماها ثلاثين مرثية، وعندما عاد وجد الذين أحبهم قد رحلوا فأخذ ينوح على ذكرياتهم: "ص ١٠٥"

♦ ثالثاً- ضياع العمر:

يشعر الشاعر أن عمره قد تسرب من بين أصابعه كما يتسرب الماء، استيقظ فجأة فوجد نفسه وقد اكتهل، فحاول أن يقبض على هذا العمر، لكن دون جدوى، لذا جاءت كتابته عن عمره المنساب من بين أصابعه أشبه بكتابة مارسيل بروست (بحثاً عن الزمن المفقود) ولكن بروست حاول أن يعيش الزمن ثانية عن طريقة معاشته لما فات من عمره واستبطانه له^(١٨)، أما شاعرنا فإنه لا يملك إلا أن يبكي نفسه وببكي عمره الذي فات، ونرى الحزن شاخصاً أمام عمره، فالأحبة رحلوا جميعاً، والعمر رحل، والحياة كما يراها:

وداع كلها الدنيا وداع

ها هو الشاعر يصور تسرب العمر من بين يديه: «ص ٢٥»:

أغلقت خمس أصابع في الليل، ثم فتحتها

فإذا بشمس العمر غاربة، وأيلول الفراغ مدوياً

فالعمر يمضي خلسة، ويمضي بسرعة: «ص ٤٦»:

يدور هذا العمر في عجل

وهو في سرعة الريح: «ص ٥٦»:

معتماً يأسه البدوي على العمر، والعمر ربح

وقصر العمر صورة متكررة عند الشاعر: «ص ٣٢»

فكل نصيبي من الدهر ربح، وكل نصيبي من الحسن قبح

وهنا لا بد أن نشير إلى أن الشاعر لم يخصص قصائد لرحيل الأحبة وأخرى لضياع العمر، وثالثة للموت، وهكذا، وإنما كانت مشاعره متداخلة، وعواطفه مضطربة، وكثيراً ما اختلط هذا بذاك، وربما كانت هذه الصورة الحزينة تحمل حزن رحيل الأحبة وحزن ضياع العمر معاً، وقد يكون إيقاع الرحيل في هذه وتلك وفي الموت واليأس كل هذه العناصر قد تشكل الصورة، لذا فإن محاولة فصل كل عنصر على حدة أمر تقتضيه منهجية الدراسة فقط.

ومن الصور التي يختلط فيها بكاء العمر وبكاء الأحبة معاً قوله «ص ٧»:

فارتدت دهرك والأحبة قد نسوك / وصرت وحدك في مغيب العمر

أو قوله «ص ٩»:

لكن عمرك راحل في الريح

ويتداخل مرور العمر كمر السحاب في صورة ضبابية لدى الشاعر: «ص ٢٧»
والغيم يعبر من خلف نافذة العمر/ مثل بقايا المواويل
وتلحّ الصورة ذاتها على الشاعر في موضع آخر فيعود لتشبيه العمر بالغيم، «ص ٣٠»
لكأن أيامي رحيل الغيم/ خلف الغيم
وهذا الإحساس الحاد برحيل العمر جعل الشاعر يستخدم ألفاظ المغيب والخريف
والكهولة بكثرة لافتة. يقول مستخدماً الخريف والغروب مقابلاً للعمر: «ص ١٦٤»
هذا خريف أخير/ سنذهب منفردين
ويعود الشاعر لاستخدام الغروب والخريف لضياح العمر: «ص ٦٤»
كأن غابت الشمس إلا قليلاً/ ولم يبق غير خريف
وفي عمر الكهولة هذا يختلف مذاق الحياة، ويختلف كل شيء: «ص ٥٥»
ونرى السنين كأنها شاخت! وقد شابت نواثبها
وفات رحيلنا التالي قطارَ العمر/ وارتحل الشباب.
لذا يرى الشاعر أنه لم يبق أمامه سوى الرحيل: «ص ١٧٧»
كل الذين بعمرنا/ قطعوا جذوع حياتهم ومضوا
وهذا ما يزيد من المرارة والحزن، أن العمر مضى حافلاً بالأحزان، مثقلاً بالهموم، فلو
كان هذا العمر حافلاً بالسعادة لما شعر الشاعر بكل هذه اليتم: «ص ٢٢٥»
يا طير مرّ العمر مجروحاً
ويشدد تأثير انسياب العمر حتى يحفر في الروح أخايدده، وذلك في صورتين متماتلتين
يقول في الأولى: «ص ٣٦»
ولكنني الآن أشعر/ ظفر الكهولة يحفر في الروح
أنفاقه المظلمات،/ وثعلبة الأربعين
تشقُّ أخايدها عبر وجهي الحزين،
وهذا ما يبعث ثورة الأحزان:
ويشدد حزن المهبّ/ وحزن تعودت علقمه الفجّ
ولأن الكهولة صارت الهاجس الأبدي لدى الشاعر، لذا فإنه يرى نفسه كهلاً فقط:
«ص ٢٤»

عم مساءً أيها الكهل الحزين
عم مساءً أيها الكهل الكهل

♦ رابعاً- الموت:

من المنطقي أن يُفضى رحيل العمر إلى الموت، ولعل الحزن على العمر المنصرم هباءً يختلف عن الحزن المنبعث من الموت، فالموت يفجر الخوف، ويفجر التأمل في الحياة، والموت يفجر التساؤلات، لذا كان غريباً أن يفجر الحزن لدى الشاعر، صحيح أن موت الآخرين يسبب الحزن، ولكن الشاعر يتحدث عن موته هو، ويتأمل موته هو، ويتوقع موته هو، كل هذا في حزن عميق «ص ٢٩»:

لكأنما هذه الحياة خلية للموت/ بنت دموعنا في الليل

فلاحون نحرثها/ وتحرثنا السنين

فالشاعر يرى هذا التلازم الأبدى بين الحياة والموت، وكأنما يكتشفه لأول مرة، ويشير إلى العلاقة الجدلية بين الإنسان والموت.

وإذا تحدث الشاعر عن موت الإنسان بعامة، فإنه يعود ليرى موته هو بخاصة «ص ٥٤»

أبدأ يحلّق طائرٌ/ بيني وبين الموت،

والأمطارُ تسقطُ كالبكاءِ

وهو يرى الموت المحقق به في صورة ملحّة «ص ٥٠»:

وكأنني فزاعة للموت في حقل من الغريان

وكما عاش حزيناً وحيداً شريداً، فإنه يرى موته أيضاً على الشاكلة نفسها: «ص ٤٠»

لن تبكي عليك غزالةٌ/ لتصيرَ أيّوباً على الأيام

بل ستموتُ وحدك في شتاءٍ ماطرٍ، ناءٍ/ كما فزاعة للحزن

وكثيراً ما صور الشاعر دورة الحياة، ليبدأ من البداية، ولكن الملاحظ أنه يصل بسرعة غريبة إلى النهاية، أي الموت «ص ٣٦»:

أنا الطفلُ/ أوّل يوم رأيتُ نبياً

فشيخاً، فكهلاً/ وراحت تدورُ بيّ الأرضُ/ بين القبورِ

إلى أن رأيتُ وجودي قريباً/ من الموتِ،

فهو يستعيد حياته فيما يعرف «بالفلاش باك» أو الارتداد، ولكن حتى في عز دورة الحياة هذه كان يعيش بين الموت (راحت تدور به الأرض بين القبور) حتى وصل النهاية بهذه السرعة فانصرف إلى موته بهدوء، ولكن بحزن. وفي آخر قصيدة من الديوان، وقبل الجدارية التي تعد (اختصاراً للديوان) يعود الشاعر لدورة الحياة من جديد، وكالعادة يتكلم عن البدايات وعن الحياة، ثم يصل بسرعة إلى الموت، فهو هاجسه الأكبر، إنه الهوة التي

يحدق فيها: ص ١٣٤

جرحنا التراب بآثار أقدامنا . ومحونا
ثم كبرنا/ فلم نستطع فك أحرفه/ أو قراءة تلك الكتابة
وغيبنا الليل بين القبور/ فجاء صغار لهم نفس أوصافنا
علقونا بجدرانهم صامتين، يحدق في موتنا خنجر
وتنوح علينا ربابة

فلم تكن الحياة إذن إلا جرح «للتراب بآثار أقدامنا» ثم تدور الحياة بسرعة ليأتي جيل آخر يحل محل الجيل السابق، ويفعل الشيء ذاته وكل نصيبنا أن يعلق أبناءنا صورنا على الحيطان محاطين بالموت من كل جانب.

ولو أخذنا قصيدة واحدة لنبرز من خلالها إلحاح الموت على وجدان الشاعر، سنجد في قصيدة «أرملة مغني الرباب الحزين» الكفاية، ففي العنوان تعنى الأرملة تلك التي مات عنها زوجها، فالموت يبدأ من العنوان.

ثم يقدم صورة أولى يتحدث فيها عن النهايات، والضياع والوحشة: «ص ٢٨»

ولم تبق غير البراري التي / يهرع القلب نحو حواكيرها
فاغراً فاه كالذئب، / وهو يراخص أنثاه / في شهوة الموت

ورغم ضبابية الصورة إلا أن ما يرشح منها هو الانتهاء (لم تبق إلا البراري) وقوة الموت التي أعطاهها صورة شهوة الموت.

وفي صورة ثانية يتحدث عن حمص، وربما هي ذاتها التي جعلها «أرملة» «ص ٣٠»

وحمص حنين الغريب إلى الموت

وهي صورة أخرى للموت أكثر ضبابية من الأولى، وإن كانت ترشح الكثير من الأسى والحزن، وقد عاد الشاعر في قصيدة أخرى لذكر الحنين إلى الموت: «ص ١٤١»

ونرى زمنا باندا / ومدينة (منحوتة من توقنا للموت)

وبالعودة إلى قصيدة أرملة مغني الرباب الحزين، نجد صورة أخرى للموت «ص ٣١»

كذب من الدمع يقعي بجانبها / حزنها البدوي
ويغمض عينين معتمتين على الموت / في جزع مثل فزاعة للنصوب
ثم يضيف:

وحمص ليفي الحمام / الذي نقتفيه إذا حاقنا الموت،

... وحمص الفتاة التي خصها الوعر بالثكل

وهكذا يحشد الشاعر صور الموت حشداً، هذا بخلاف معاني أخرى يمكن تحليلها والخروج بالنتيجة عينها: الموت .

لم يفلسف الشاعر إذن معنى الموت، ولم يتخذة للعبرة أو التعبير عن موقف إزاء الحياة، وإنما كان مصدراً للحزن فقط، وهاجساً ملحاً يبعث الأسى.

♦ خامساً - اليأس:

تتواصل بواعث الحزن عند الشاعر، فمن رحيل الأحبة إلى ضياع العمر إلى الموت إلى اليأس، حيث تتواصل العوامل في تضافر وتشابك إذ يصعب - أحياناً - الفصل بين هذا العامل وذاك، ولكنها في النهاية تجثم على صدر الشاعر، ويكون اليأس هو النتيجة المنطقية لكل ما سبق، فينبعث من ذلك أنين موجه، في نغم شعري عذب، لأن اللوحة التي يرسمها الشاعر في ديوانه سوداوية، يكاد سوادها يقطر وإن لم تعصره تحليلات النقد.

في أول لوحة من لوحات اليأس، نجد ارتباطه الوثيق بالموت: «ص ٢٩»

لكأنما هذه الحياة خلية للموت

وحدي أجاهر في جهات الحزن/ بالخسران

أرفع راحتي في وجه الصبر: / لاجدوى

فاللاجدوى هذه سببها الوحيد: الموت، ولا حيلة في مقاومته، لذا يعلن الشاعر يأسه منذ البداية.

ويسيطر اليأس على الشاعر في القصيدة أكثر من غيرها، فلا يرى لوجوده أي معنى أو هدف في الحياة:

أنا الندامة أم سواد حالك/ أنا طليق أم سجين

أنا صراخ الروح في المطلق/ أم رجعتها الخاوي على ظلل الحدا الأعتق؟

أم عزلة مضروبة في الليل/ تلفظها العقارب

وتتوالى صور اليأس في القصيدة على الوتيرة نفسها:

دمع أسود ينساب من شريانني/ المقطوع

وقلبٌ خافقٌ باليأس/ يسكنني،/ وتملؤني الذنوب!

وكما تلازم الموت مع اليأس، فإن تلازمهما مع الحزن أمر ثابت «ص ١٣»:

لا شيء سوى ثعلبة الحزن/ ولون الندم الأسود

واليأس وأصدقاء الرثاء

وفي عبثية واضحة، يضع الشاعر عنوان قصيدة أخرى هو:

«كأني ما زلت أعدو ورائي» ص ٣٤

... كَأَنِّي مِنْ أَوَّلِ الْعَمْرِ/ ما زلتُ أَعِدُّ وَرَائِي!!
... مَنْحَدراً مِنْ أَعَالِي غَنَائِي/ إلى هَوَّةِ الْيَأْسِ
وإذ يستبد به اليأس، لا يجد بداً من أن يذهب طواعية إلى الموت.
وتتكرر عدمية الحياة بالنسبة له، وتتكرر صورة حرث الريح في أشعاره «ص ١٢٩»:
كَأَنِّي يَا طَيْرَ فِلاحٍ لِحَرثِ الرِّيحِ/ في فصل الشتاء
لكن اليأس يستولد الحزن الشديد فيضيف :

يا طير مرَّ العمر مجروحاً/ ومبحوح نواح الناي في الأنحاء
ويتجسد يأس الشاعر في لوحة من أكثر لوحاته تعبيراً «ص ١٦»:
ستدق أبواب الأُحبة/ ثم ترجع باكياً
كيما تربيَّ الرِّيحَ بينَ جدائلِ الصَّبَّارِ،
ترفعُ جَنَّةَ الأيَّامِ تمثالاً من الحسراتِ
أو صنمَ انتظارٍ.

◆ سادساً- الحنين إلى الذكريات:

إن افتقاد الشاعر لكل معاني الأمان والحب وشعوره العميق بالاغتراب، كل هذا جعله يجد جنته في الماضي، لذا وجدنا حنينه للماضي مجسداً بكل ما فيه من أشخاص وأماكن وذكريات شديدة الحلاوة، في مواجهة واقع شديد المرارة، اتضح ذلك في العديد من قصائد الديوان، لكنه أفرد قصيدة طويلة، هي «مرثية القرية الضائعة» للبكاء بين يدي تلك الذكريات، لذا كانت هذه القرية هي يوتوبيا الشاعر، يستعيد كل شيء فيها: طفولته وبراءته، وأصدقاءه، وقد غادر القرية ثلاثين عاماً أسماها (ثلاثين مرثية) «ص ١٠٣»:

وَأَتِيكَ يَا قَرْيَةَ الْآنَ/ من جهة الريح
نَسراً عَجُوزاً/ يمدَّ جناحيه فوق هشير الهواء
وينثر ريش كهولته/ في مهبِّ عذابك
وَأَتِيكَ مِنْ دَكْنَةِ اللَّيْلِ/ كيما أنيخ بكائي ببابك
وَأَنْزَلَ عَنْ ظَهْرِي السَّنَوَاتِ الَّتِي شَرَدْتَنِي
وراء تلال الغروب/ ثلاثين مرثية عن ديارك
وبعد هذا المطلع «الطللي» أو هذه الصلاة التي يقدمها لقرية ذكرياته شاكياً لها ما عاناه في ثلاثين سنة من البعد عنها، يبدأ في استرجاع الأشخاص، وأولهم حب طفولته:
أَمَا أَن لِي أَنْ أَعُودَ إِلَى طِفْلَةٍ/ كذبتها المراجيح يوماً
لأربط سبع شرائط خضراء في/ شعرها القروي

ثم تكون الشخصية الثانية التي يفتقدها هي ذلك الطفل الذي كانه قبل ثلاثين عاماً، يستعيد براءته التي فقدتها في بلاد الغربية، يسترجع ألعابه ولهوه ورفاق الطفولة:

وأسأل عن ذلك الطفل/ كي أتأمل آثار خطوته في التراب
وأبحث عن ثوب دميته الخشبية/ بين بقايا الخرق.
أما أن لي أن أعود صغيراً/ على درج الدار

كي أتسلق أشجار جدي القديمة/ وأبني لروحي عشاً عليها/ فأخلد للنوم. .
أجمع ضحك العصافير من شجر اللوز/ أركض خلف الحساسين/ كيما أسابق خالد
هنا يدخل شخص آخر من ذكريات الطفولة التي يستدعيها الشاعر:

فيسبقنا القمح/ فتسبقنا قبرات الحواكير
ركضنا وراء الغيوم إلى أن تعبنا/ رأينا على ضفة النهر نفس الصبية
ومن البديهي أن تستدعي هذه الذكريات الحزن في ثناياها:
كأن لها جسدُ جارح الحزن/ تهدل فيه حمائم مكوية بالدموع
وحزن غمامة

وإن يصف تلك الصبية التي رآها وصاحبه على ضفة النهر، وصفاً عفويًا حنوناً
ملائكياً، يصف أيضاً بداية انبعاث مشاعر الحب، بداية تفتح قلبيهما على الحب، ثم يستبد
به الحنين ثانية، فيعود إلى الذكريات يبحث عن ذاته وعن رفاقه:

فأين الصبي الذي/ كان يركض خلف الفراشات/ من حقلة الورد حتى أقاصي القرى؟
وأين سعاد التي واعدتني/ لنحفظ درس النشيد وراء حقول الذرة!
تري/ ما الذي أحرَّ الطفلة القروية

وهكذا ظلَّ يعتصر الذكريات في القصيدة، وذلك بعد أن يستعيدها ويعيشها في خياله
ثانية.

كما جاءت القصيدة في تنقلات بين الحاضر والماضي، كلما واجه الشاعر واقعه
الأيام ارتد سريعاً إلى الماضي السعيد، في تداعٍ حر من الذكريات.

ويعترف الشاعر بعيداً عن التقريرية الجافة أن ذكريات الطفولة هي أجمل ما لديه:

إذن أخبروها/ بأن الحفيف الذي مر يوماً على
ردهة الروح/ لا زال أجمل ما بي
..... أنحل جسمي فراق الأعبة

ويستطرد ليذكر بقية أفراد الصبا، أو ليسترجع بقية روحه، ثم يتوقف عند ذكرى أبيه:

كلُّ الأعبة غابوا!! / وغابَ (أبو طالب) المستحيل!!

أبي إن قلبي يراك! / تدبُّ على الغيم/ مثل هلال من الحزن
والمشرقُ الأبدي يردُّ من شرفة الصبح
رَجَعْ غناك/ كأنك يا أبتى في غيابك/ أيقونة من نَدَم

وفي هذا التداعي الحر ينتقل الحديث من شخص لآخر بسهولة، وكل ذكرى تستدعي ذكرى ثانية، فينتقل من الحديث عن أبيه إلى الحديث عن سعاد، ثم خالد، ثم سعاد وحفلات الرقص، إنه يستعيد حياته الماضية بكل تفاصيلها. وعندما يكتشف أن هذا الماضي ليس سوى ظلال لا وجود لها، وأن سعاد حبيبة الطفولة مجرد ذكرى، يصرخ:

يا عازف الزمر أين سعاد؟ / أعدّها إليّ بحق الطفولة!

ولعل حلاوة الذكريات هي ما دفع الشاعر للاسترسال في قصيدته لتصبح أطول قصائد الديوان (إحدى عشرة صفحة من القطع الكبير) فلقد سمحت له الذكريات وما فيها من حنين وحزن بالبوح بل والبكاء على أطلال الماضي، بتلذذ حيناً، وحسرة أحياناً أخرى.

♦ سابعاً- المازوخية: (١٩)

إن تخصيص ديوان كامل من مائتين وخمسين صحيفة من القطع الكبير، وقرابة أربعة عشر ألف كلمة تدور كلها حول الحزن والألم واللوعة والعذاب والمعاناة، هذا بخلاف دواوين الشاعر الأخرى التي تدور حول المعاني ذاتها، إن هذا يعطي دلالة شبيهة أكيدة على التلذذ بالألم والمعاناة، وهذا ما اصطح علم النفس على تسميته بالمازوخية أو المازوشية، وتعني التلذذ بالألم النازل على النفس من الآخرين، وتحمل في طياتها الحزن والفشل والمعاناة، ويربطها البعض (وخاصة فرويد) باللذة الجنسية بينما يرى فيها آخرون التلذذ بالألم بشكل عام.

ومما يعزز هذه الفرضية أمور عدة:

١. تكرار كلمات الحزن والألم واللوعة بشكل مبالغ فيه، بحيث نستطيع القول إن مفردات الديوان توزعت بين الألفاظ الدالة على الحزن والألم وهي مثبتة، والألفاظ الدالة على الفرح والأمل وهي منفية. ومن الشائع أن التكرار يعني في الغالب التلذذ بالألفاظ المكررة، ويلاحظ هذا في الشعر العذري حيث يتردد اسم المحبوبة بكثرة.

٢. ديمومة الحزن والألم، فالإنسان العادي يتكلم عن ألمه منتظراً لحظة انتهاء هذا الألم، أما المازوخي فهو لا يرجو لهذا الألم انتهاءً.

ها هو الشاعر يوصد كل باب في وجه انتهاء الحزن: «ص ٤٣»

أنا المتألم في الريح

من دون إثمٍ ولا أملٍ

وينفي الأمل مئات المرات: «ص ٥٠»

لا قمرٌ ليبيكي أمَّهُ في الليلِ

لا ضوءٌ يناديه تعالِ .

أرفعُ راحتِي في وجهِ هذا الصبرِ «ص ٥٣»:

« لا جدوى »

لا قمرٌ يضيءُ بليلتي الثكلى «ص ٥٤»:

ويحملني على جناح الطيوبِ.

ويعود ليؤكد استمرار معاناته حتى الموت «ص ٤٧»:

هل كانَ ذنبي أنني »

(أحببتُ حتى الموت) أن أبكي

شقائي فوق صدرِ العامريةِ

ويكرر المعنى ذاته «ص ٤٩»:

كأنَّ هذا القفرَ مرأتِي على الأيامِ،

والفقدانَ توأمَ حسرتي/ عندَ الفراقِ.

٣. ابتكار صور فريدة لهذه المعاناة:

ولعل غرام الشاعر بالحزن والأسى والألم يقابله غرام آخر بابتكار صور متفردة لهذه المعاني، حتى تأتي صورته في لوحات أسرة، تختلف كل لوحة عن الأخرى في الرسم وتتفق معها في الغاية، يقول في قصيدة عجوز الانتظار «ص ٦٧»:

يا عازفَ المزمارِ / شردني وراءك في القفار!

فإنني شارفتُ أن أبكي / على بابِ المدينة كالغريبِ

مفارقاً هذي الديارِ / يا عازفَ المزمارِ شردني!

لأخلعُ خرقةَ الأحزانِ عن روعي المهيضةِ

إنني أقفلتُ شباكي على نفسي الحزينةِ

واقعدتُ الليلَ / منسياً على بابِ المزارِ

فبكيكُ من يأسِي قليلاً / وانصرفتُ كجرّةِ الخمرِ العتيقِ

إلى عجوزِ الانتظارِ / متنهّدُ قلبي،

وباكيةً دواةَ الحبرِ في روعي / وأيامي غبارِ

فأنا المشردُّ تحتَ أمطارِ الشتاءِ

القسم الثاني- آليات التعبير عن الحزن:

استخدم الشاعر العديد من التقنيات الفنية للتعبير عن حزنه وستوقف في هذه الدراسة عند تلك التقنيات التي شكلت ظاهرة، نتيجة اعتماده عليها أكثر من غيرها.

♦ أولاً- التكرار:

استخدم الشاعر التكرار نظراً لإلحاح بعض الألفاظ بما تحويه من معانٍ على ذهنه وحالته الشعورية، ولعل التكرار بذلك يكون وسيلة للتفريغ من إصر الفاجعة التي يحملها الشاعر على كاهله، وهذا التفريغ هو ما عرف قديماً بالتطهير وهو الذي جعله أرسطو الغاية من وراء فن المسرح^(٢٠). لجأ الشاعر إلى تكرار معانٍ بعينها مستخدماً أداة النفي « لا» التي وردت في الديوان خمساً وثمانين مرة، وكانت في كل المرات تنفي الأمل وتنفي وجود الحب وتنفي وجود المواسين وتنفي وجود الأمان... إلخ.

ولا تكاد تخلو قصيدة من هذا النفي للمعاني الإيجابية، وذلك لتأكيد سيطرة المعاني السلبية والاعتراب.

وعن فائدة التكرار يقول د. شفيق السيد: « ومن الوظائف الفنية الطريفة التي استخدم لها التكرار في الشعر الحرّ اتخاذه أداة لتصوير حالة نفسية دقيقة، أو مجرى اللاشعور عند إنسان مأزوم، ففي أغلب الأحيان يتعلق وعي الإنسان في لحظات المحن والأزمات النفسية والعاطفية بكلمة معينة استدعاها وعيه من الماضي، أو طرقت ذهنه في التو واللحظة. (٢١)

ولأن الحزن حالة نفسية، ولأن الشاعر عبر عن هذه الحالة النفسية ولم يعبر عن العوامل التي أوصلته لها، وجدنا الأفعال الحركية قليلة، وإن وجدت فهي حركات نفسية شعورية وليست أفعال عادية وذلك مثل قوله « تغتالني الآلام. إلخ. » وعليه فقد غلبت حالة الوصف على الشاعر، وتقصي الحالة النفسية حتى الثمالة.

استخدم الشاعر مفردات دالة على الحزن، معظمها بشكل مباشر، والقليل منها يعطي هذه الدلالة بشكل غير مباشر، وقد كانت نسبة تكرار المفردات عالية جداً، وهذا بيان بأهم المفردات وعدد مرات ورودها في الديوان: مع ملاحظة أن الكلمة تحوي مشتقاتها وذلك مثل كلمة الحزن التي تشمل حزين، حزاني، محزون:

الكلمة	عدد مرات ورودها
الحزن	٣٠٧
البكاء	٢٧٨

الكلمة	عدد مرات ورودها
الفقد	٢٠٧
الغربة والوحدة	٨٥
اليأس	٩٧
الليل	١٤٢
علامة الاستفهام	١٢٠
الروح	١٢٦
النداء بيا	١٧٨
أدوات موسيقية	١٠٢
النفى بلا	٨٥
الطفولة والأم	٥٨
الحنان	٣٨
ذئب	٢٤

والحق أنه لا يكاد يوجد في الديوان سطر شعري واحد يخلو من الحزن أو بواعثه أو نتائجه، فالحزن هو سدى ولحمة الديوان، ولا إخال أن هناك ديواناً في الشعر العربي قد جمع هذا القدر من مفردات الحزن والبكاء والنواح والعيول والوحشة.

ولو عدنا إلى قضية الاغتراب - السبب الأول والأهم لهذا الحزن - فسنجد أنه بعد أن كان التكرار في شعر الجيل السابق لصالح كلمات مثل الوطن والقتال والصمود والشموخ. . . إلخ من الكلمات ذات النبرة العالية ، لم ترد في الديوان ولولمة واحدة، ولم يكن هذا من قبيل الصدفة. والتكرار الذي ذكرناه كان تكراراً للكلمات المفردة، ولكن ورد لدى الشاعر تكرار لجمل بعينها أو بتحريف بسيط في بداية كل مقطع من مقاطع القصيدة، وذلك مثل:

عم مساءً أيها الرجل الغريب

عم مساءً أيها الفرد الصموت!

عم مساءً أيها الضيف الغريب!

عم مساءً أيها الكهل الحزين. . (مرتان)

عمّ مساءً أيها الكهل الكهول!

كما تكررت جملة (تبكي الكمنجات الحزينة) بنصها أربع مرات في قصيدة "ندامى

الحسرة الباكون" وذلك في بداية كل مقطع شعري. وفي بعض الأحيان كان الشاعر يختتم القصيدة بالجملة التي بدأها بها، وذلك كما حدث في قصيدة "ليلة مقمرة" وكان مطلعها:

قمرٌ وسبعُ (سنابل) زرقاءُ

في كبد السماء

وقد كرر الشاعر هذين السطرين في خاتمة القصيدة.

وفي قصيدة "مساءات العنب" كرر السطر الشعري:

فاغرق بحزنك يا خريف

خمس مرات، لكنه في المرة الخامسة قال:

فاغرق لنغرق يا خريف

وكذا في "بحة وحفيف" كرر (أنا وجدائل شعرك) أربع مرات.

كما تكررت جملة "نأت الديار" في قصيدة "الوقوف على أطلال الوحشة" ثلاث مرات وفي الرابعة جاءت مختلفة قليلاً (خلت الديار).

وفي قصيدة "فراقية للروح والغربة" يكرر سطرين هما:

رباه كيف تطيقني روحي

وتلفظني القبور

في نهاية المقطع الأول ونهاية المقطع الثاني من القصيدة.

أما في قصيدة "قمح" فيكرر السطر الشعري:

فقطع بنايك إنني كئيب

خمس مرات في نهاية كل مقطع، وإن كان في المرة الخامسة قد غير فيها قليلاً لتصبح:

فقطع بنايك إنني حزين.

وهكذا ليصبح التكرار عزفاً على أكثر الأوتار وجعاً في روح الشاعر.

♦ ثانياً- توظيف التراث:

مال الشعراء المعاصرون إلى استكناه الطاقات الكامنة في التراث العربي، لذا وجدناهم يغرفون من معين هذا التراث، منهم من يستخدم شخصيات تراثية، ومنهم من يوظف نصوصاً بعينها. ولعل أهم عوامل العودة إلى التراث واستيحائه إحساس الشاعر المعاصر بمدى غنى التراث وثرائه بالإمكانات الفنية وبالمعطيات والنماذج التي تستطيع أن تمنح القصيدة المعاصرة طاقات تعبيرية لا حدود لها فيما لو وصلت أسبابها بها، «

وذلك لأن المعطيات التراثية تكتسب لونا خاصا من القداسة في نفوس الأمة ونوعا من اللصوق بوجدانها^(٢٢).

ولقد بدأ شاعرنا ديوانه بأول وأقدم صور التراث: أعني الوقوف على الأطلال، بما في هذا الوقوف من بكاء واستبكاء وتذكر ولوعة واشتياق.

في قصيدة «الوقوف على أطلال الوحشة» يعطي العنوان المعنى المباشر للوقوف على الأطلال، كما يبدأ قصيدته بجملة متكررة هي «خلت الديار» ويختمها بالجملة نفسها، وهذا استلهاً لمطلع قصيدة لببدي «عفت الديار» إلخ، وهو بهذا التوظيف يعتمد على المخزون الثقافي لدى القارئ الذي قرأ هذا الشعر الزاخر بالوقوف على الأطلال والبكاء على الأحبة الذين سكنوها ذات مرة، ثم أصبحت بعدهم خلاءً صنفصفاً، وبذا يوفر على نفسه جهداً كبيراً، لأن القارئ يكون قد تجهز انفعالياً بمجرد سماعه بالوقوف على الأطلال.

كما أن المطلع «نأت الديار» والخاتمة «خلت الديار» لا يبعدان كثيراً عن قصيدة السياب «رحل النهار» وكلاهما يسير على «متفاعلين»، كما أن قصيدة السياب تفي بحاجة الشاعر من الأسى والحزن واليأس... إلخ.

ويجد طالب هماش في بيت الشعر التراثي:

رحل الذين أحبهم وبقيت مثل السيف فردا

تعبيراً صادقاً عن حالته النفسية، لذا سنجد لهذا البيت حضوراً في العديد من قصائد الديوان، وإن قام الشاعر بتقليب كلماته أو استبدال بعض منها كقوله «ص ١٤»

رحل الذين تحبهم / وبقيت وحدك في قفار الأرض / توحشك الديار

أو قوله:

ستجيبك النوق العشار / وفوقها جثث الذين تحبهم

وفي حديثه عن الرحيل يقول «ص ٧٢»:

يا شجر الذين نحبهم

أو قوله في الخاتمة:

كبر الذين تحبهم

كما استخدم الشاعر شطراً شعرياً من التراث، وهو قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

وكل ما فعله الشاعر أن استبدل أداة النداء «ألا» بالأداة «يا» في بداية البيت.

وفي مرثية القرية الضائعة استخدم جملة «ضاعت سعاد» أكثر من مرة، في مقابل

النص التراثي «بانث سعاد»، وهو مطلع قصيدة كعب بن زهير المشهورة. وفي إشارة إلى حكاية قيس مع ليلي العامرية يجعل الشاعر من نفسه قيساً:

أنا قيسُ هذا الليلِ / (أحببتُ حتى الموت) أن أبكي
شقائي فوق صدرِ العامريةِ

كما يوظف الشاعر قصة آدم وزوجته مع الشجرة المحرمة، ويسقطها على نفسه:

وسمعتُ صوتاً من أعالي الغيبِ / ينهاني عن التفاحِ:
لاتمسسْ هديلَ الريحِ في خصرِ امرأة!

وكما اندفع آدم وزوجته وراء إغواء الشجرة المحرمة كذلك كان حال الشاعر:

لكنني ألفتُ نفسي شارداً في البيدِ
أتبعُ صوتها النائي، / ويتبعني صداي.

ويقتبس الشاعر عبارات مرتبطة بقصص مشهورة من التراث، وذلك مثل:

(وامررُ على الجدثِ الذي حلتُ به
أم العلاءِ / فنادها لو تسمعُ).

أو قوله:

اسقني الماء عمرو

◆ ثالثاً- التوحد مع كائنات حزينة:

والحق أن وصف بعض الكائنات بأنها حزينة وصف مبالغ فيه، فمن المعروف أن حالة الشاعر النفسية هي التي تنعكس على الكائنات، فيسمع الشاعر الحزين في صوت الحمام النواح فقط، بينما يسمع الشاعر السعيد هديلاً وغناءً. إلخ ومن أبرز الكائنات التي توحد معها الشاعر بصورة متكررة: الذئب.

ولعل ما دفعه للتوحد مع هذا الحيوان هو وحدته التي تلازمه، ومطاردة الكلاب والثعالب له، كما أن عواءه يترك وحشة في النفس هي ذاتها الوحشة الموجودة أصلاً لدى الشاعر، لذا يرى الشاعر الذئب حزيناً مثله، يقول في «تغريبة الندم» (ص ٢٧)

لكنما قلبي لشدة حزنه / راحت تطارده الثعالبُ
... ويركضُ في عراءِ الطينِ ذئباً نابحاً
ينعى أناجيلي وينعاني.

ويقول في «فراقية للروح والغربة» ص ٢٨:

متألماً في الغاب، / أرفعُ كالذئبِ ندائي المجروحِ

وفي صورة غريبة أخرى يقول ص ٣٠:

كذئبٍ من الدمعِ يقعي بجانبها

ويعنون قصيدة بـ «وردة للذئب» ويقول فيها عن نفسه «ص ٣٧»:

قَدَيْسُ الثَّلُوجِ / وَذئبُهَا المَتْرُوكُ إِثْمًا ضَائِعًا

تَتَبِعُهُ ذئَابُ الحَزَنِ من جَبَلٍ إِلى جَبَلٍ

وَيَنْبِجُ في ظِلَامِ اللَّيْلِ بالخَسْرَانِ!

ومن الملاحظ أن الشاعر قد أعلن الخسران في أكثر من قصيدة، باسمه هو، ولكنه في هذه المرة يعلن الخسران باسم الذئب الذي توحد معه.

وفي قصيدة أخرى بعنوان «حراسة هيكل الذئب» يقول:

أنا الذئبُ، قلبُ الحياةِ المهيضُ، / وجدولهُ المرُّ

أغِيثُوا حدادي الطويل! / وأعوي على فطرة الأُنسِ

أنا الذئبُ أنحتُ من خشبِ الحورِ / تمثالَ حزني

... ووحدني أصيحُ بريئاً من الدمِّ / إني بريء!!

ويقول في أخرى مشبهاً نفسه بالذئب:

كالذئبِ أَعْدُو خَلْفَ أَطْيَافِ الغِيَابِ

وقد تكرر توحيده مع الذئب في الديوان في الصفحات: ٢٣، ٥١، ٥٦، ٧١، ٢٠١، ٢٣٦

ومن شدة توحيده بالذئب جعله من المعاني الإيجابية الجميلة التي غابت مع غياب الحبيب:

وبعدَ غِيَابِكَ / مرَّ الحَمَامُ جَرِيحاً على شَجَرِ الدَارِ / والذئبُ ولى (ص ٢٠٤)

وهكذا نرى أن الشاعر وجد في الذئب، في وحشته وتفردته وعوائه المجروح، وربما اغترابه إن صح القول، وجد في كل ذلك نفسه هو.

كما أكثر الشاعر من الحديث عن الطير ومناجاته وشكوى همومه له:

يا طيرُ مرَّ العَمْرُ مجروحاً! / ومبحوحُ نَوَاحِ النايِ في الأَنْعَاءِ «ص ٢٥»

كأنني يا طير فلاح لحرث الريح / في فصل الشتاء «ص ١٢٩»

لكن الأمر مع الطير لا يصل حد التوحد كما وجدناه مع الذئب. وإذا تجاوزنا الكائنات الحية قليلاً، نجد الشاعر يستعين بالآلات الموسيقية بكثرة ليعبر بها عن حزنه، فلقد أكثر من ذكر الناي والرياب والكمان، وقد جعل هذه الآلات تبكي في كل الأحوال، ومن شدة ارتباطه النفسي بها تكررت أسماءها في الديوان مائة مرة ومرتين.

♦ رابعاً- نفي الأمان:

عبر الشاعر عن أحاسيس الفقد والوحشة والضياع عن طريق نفي المعاني الإيجابية في الحياة، لذا تكررت لديه لا النافية للجنس خمساً وثمانين مرة. وأهم ما نفاه، حنان الآخرين عليه أو تواصلهم معه (ما يؤكد الاغتراب) ، وأهم من افتقدهم هنا الأم، يقول «ص١٦»:

لا صدر لتلقى رأسك السكران
فوق نهوده لتنام/ كالأيتام
لا أم لتحنو فوق هذا القمح
مانحة أمومتها/ لروحك في المدى المهجور
والأرض البوار

ويعود ليفتقد أمه وحنانها، و شعوره بالأمان معها وبكاءها لفراقه «ص١١»:

لا قلب أمك ناحب عند الغروب، على فراقك
لا صببية حبك البيضاء دارية بوجدك

ولم يقف الأمر عند الأم. . وهي الأهم ولكن تجاوزها إلى فقد الجميع «ص٢٢»:

لا قلب يدق على وجيبك/ خلف هذا السور
لا امرأة تحوك/ على أنينك/ ضلعها المكسور
لا شيء غير الريح

وحياة الشاعر ليل مدلهم، غاب عنه القمر، بل وغاب النجم كذلك «ص٣٠»:

لا نجم ليرضعني حليب الحزن في الأغساق
لا قمر يضيء بليلتي الثكلى/ ويحملني على جناح الطيوب
وقد تكررت هذه الوسيلة في معظم القصائد، يقول في قصيدة أخرى:

لا خمر كي تصحو دمائي من سباتي
لا حساسين ليغري صوتها/ خلف الصباحات صلاتي

ما الذي بقي إذن:

لا شيء، سوى ثعلبة الحزن/ ولون الندم الأسود، واليأس وأصداء الرثاء
وقد جاء هذا الإلحاح على نفي كل ما هو جميل، وكل ما هو آمن ليتناسب مع حال
الحزن والوحشة والاغتراب التي تعيشها روحه.

◆ خامساً- توظيف عناوين القصائد:

استخدم الشاعر - في الغالب- عناوين ذات دلالة مكثفة ليعطي جرعات كبيرة من الحزن قبل أن يلج القارئ إلى القصيدة، وقد كانت العناوين معبرة تماماً ومهدت القارئ تمهيداً كافياً، بدأ التمهيد للحزن منذ عنوان الديوان (عمّ مساءً أيها الرجل الغريب) واختار الشاعر أكثر عناوين قصائده حزناً وأسى وتعبيراً عن ذاته ليجعل منه عنواناً للديوان كله، وفي الحق فإن العنوان لم يكن عنواناً لقصيدة بذاتها وانتقل بحكم التقليد ليصبح عنواناً للديوان، وإنما استطاع أن يشي بكل ما في الديوان من حزن وأسى ولوعة وغربة ووحشة.

ويبدأ الشاعر ديوانه بمطلع طللي، بعنوان «الوقوف على أطلال الوحشة» وقد سبق أن تعرضنا في حديثنا عن توظيف التراث للإفادة في هذا العنوان من الطاقة الإيحائية للوقوف على الأطلال في التراث، وإن كان الشاعر قد أضاف الوحشة إلى هذا البعد التراثي. ثم يضع الشاعر ديوانه في ثلاثة أقسام (أو أيقونات) ويعطي كل قسم منها عنواناً،

فكان عنوان القسم الأول: أيقونة الوحشة

القسم الثاني: أيقونة لأجراس الحبر

القسم الثالث: أيقونة الخسران

وعناوين الأيقونات تعطي معنى الوحشة والخسران بينما يشي العنوان الثاني بالعبثية واللادوى، إلا أنه لم يكن هناك مبرر فني لهذه التقسيمات، فلم تندرج تحت أي عنوان قصائد تختلف عن تلك المندرجة تحت العنوان الآخر.

ثم ختم الديوان كما بدأه بقصيده بعنوان (جدارية للأيقونات الثلاث) حاول فيها تلخيص الديوان، وهي قصيدة تجريبية طريفة في بابها.

أما عناوين القصائد التي وردت تحت الأيقونات الثلاث، فكانت في معظمها ذات دلالة واضحة على الحزن ومشقاته وذلك مثل:

الوقوف على أطلال الوحشة، وندامى الحسرة الباكون، وعمّ مساءً أيها الرجل الغريب، وأرملة مغني الرباب الحزين، وحراسة هيكل الذئب، وتغريبة الندم، وفراقية للروح والغربة، وفصل انتحاري الطويل، وكأني ما زلت أعدو ورائي، ورقعة للرثاء، وحزن صيفي، وحزين من الحب، ومرثية القرية الضائعة، وجد من زمان المتعبين، وغياب، وغربة الرجل الوحيد، بكائية... إلخ،

وهكذا باحت عناوين القصائد عن مدلولاتها بشكل صريح. لكن الشاعر وضع بعضاً من العناوين التي قامت بتأجيل التعرف على المضمون لحين قراءتها وذلك مثل:

حمّال الحطب، وبني، وهكذا أخبرتني اليمامة، وأعياد الطحين، ويا أختي الحنطة،
وهذي إذن بيروت... إلخ،

صحيح أن محتوى هذه القصائد لا يختلف كثيراً عن محتوى تلك، من حيث التعبير عن
الحنن والوحشة إلخ. ولكن العناوين الأخيرة لم تكن واضحة الدلالة على هذه المعاني كما
كانت العناوين الأولى.

◆ سادساً- الصورة الشعرية:

لعل ما أعطى الديوان مبرراً للوجود هو قدرة الشاعر على ابتكار الصور، فالديوان
عبارة عن بكائية في محراب الحزن ومن الممكن القول إن القصيدة الأولى، بل وحتى
الافتتاحية، أدت هذه الرسالة، فما نفع الصفحات التي تلتها؟؟ يُفاجأ القارئ الذي ظن
أنه عرف كل شيء عن الديوان في كل قصيدة بكم من الصور البارعة، التي تعطي القصيدة
مبرراً قوياً للوجود، إنها تدمج القارئ أكثر في محراب حزن الشاعر، وتعطيه لذة الاكتشاف.

وعلى الرغم من هذا الإلاحاح على الموضوع ذاته، وتكرار العاطفة الواحدة عشرات
المرات، إلا أنه يُحسب للشاعر أنه استطاع أن يخلق من صور الحزن والاعتراب العشرات،
في قصائد الديوان المختلفة، فالشاعر العادي قد يأتي بصورتين أو ثلاث أو أكثر قليلاً
للحزن، أما أن يأتي بمئات الصور للعاطفة الواحدة، ونُفاجأ في كل صورة بالجديد الصادق
المبدع، فهذا أمر غير مألوف، وهو يدل على أمرين: أولاً سيطرة مشاعر الحزن على الشاعر
حتى أعماق الروح، بحيث لا يجد شيئاً غير الحزن الذي أصبح أليفاً لديه.

والأمر الآخر قدرة الشاعر الفريدة على ابتكار الصور وتلوين التعبيرات بحيث يبدو
التعبير في كل مرة جديداً تماماً.

وقد ساعده على ذلك اعتماده على الانزياح اللغوي، فالتمسك بالبناء اللغوي التقليدي
سيجرمه من مئات الصور التي ابتكرها من خلال الانزياح، كما لجأ إلى الاستعانة بالكثير
من الأدوات الفنية مثل الانزياح وتراسل الحواس والبحث عن التأثير النفسي لكل من المشبه
والمشبه به ووصل الأمر إلى البحث عن إحداث الانطباع أكثر من الوصول إلى المعنى أي أنه
يسعى لأن تكون صورته موسيقية أكثر منها لغوية وقد نوع ما بين الصور الفيلمية التي
يمكن للقارئ تخيلها وتلك المعنوية «حنين الدم» و«يكاء الروح» (إلخ)

لقد أصبح من المعروف للدارسين أن الصورة الشعرية أقدم وسيلة تعبيرية، بعد اللغة،
وهي أداة رئيسة من أدوات الشاعر التي تمكنه من نقل مشاعره وتجربته إلى القارئ، لكن
الصورة التي كانت في الشعر التقليدي وسيلة من وسائل الإيضاح الشعري، أي أنها تعبر
بالمرئي عن اللامرئي، وبالمحسوس عن المعنوي وبالمعروف عن المجهول، تخلت في الشعر

المعاصر عن هذا الدور، وأصبحت تبحث عن الأثر النفسي لتحاول أن توجد مثيلاً له لدى القارئ، ولا بد أن نشير إلى أن بداية اختلاف دور الصورة في الشعر قد كان على يد العقاد الذي كتب لشوقي عن الدور الذي يجب أن تقوم به الصورة^(٢٣)

وهذه نماذج من الصور المبتكرة في ديوان الشاعر:

يقول مصوراً وحدته (ص ١٧٩) :

كُلُّ الَّذِينَ بَعْمَرْنَا

قَطَعُوا جَذْوَعَ حَيَاتِهِمْ وَمَضُوا

ويقول مصوراً رحيل العمر ص ٥٤ :

لِكَأَنَّ أَيَّامِي رَحِيلُ الْغَيْمِ

خَلْفَ الْغَيْمِ

أو يقول عن حزن وحشي ينتابه «ص ٤٣»:

أَنَا الذَّنْبُ أَنْحَتُ مِنْ خَشْبِ الْحَوْرِ

تَمَثَّلَ حَزَنِي

وفي واحدة من مئات صور الحزن يقول «ص ٤٠»:

بَلْ سَتَمَوْتُ وَحَدَكُ فِي شَتَاءِ مَاطِرٍ نَاءٍ

كَمَا فِزَاعَةُ لِلْحَزَنِ

وفي صورة تند عن الإمساك ولا تعطي معنىً صريحاً بقدر ما تعطي أحاسيس يقول

«ص ١١»:

يَا ذَارِفَ الدَّمْعَاتِ هَذِي الرُّوحُ عَارِيَةٌ

فَزَمَلَهَا بِطَرْفِ رِدَائِكَ الْبَالِي،

وَهَزَّ بِشَجْوِكَ الْعَالِي شَجِيرَاتِ النِّعَاسِ؟

والصور الغريبة كثيرة في الديوان، بل إنها تكاد تصدم القارئ من غرابتها، فها هو

يصف المحبوبة بقوله «ص ٤٨»:

أَجْمَلُ صَدَقَةٍ لِلْمَوْتِ

أَوْ يَقُولُ فِي مَدِينَةِ حَمَصٍ «ص ٣١»:

وَحَمَصٌ لَفَيْفُ الْحَمَامِ

الَّذِي نَقْتَفِيهِ إِذَا حَاقْنَا الْمَوْتَ

ويستمر اعتماده على الانزياح اللغوي في رسم مئات الصور، فيقول «ص ٦٤»:

منحدرًا من أعالي غنائي

إلى هوة اليأس

أو قوله في سيطرة اليأس «ص ٥٧»:

معتمرًا يأسه البدوي على العمر

والعمر رمح/ يهادل مثل شحارير من ندم

وهكذا على طول صفحات الديوان التي اقتربت من مائتين وخمسين صحيفة من القطع الكبير، وذلك حسب النسخة الإلكترونية للديوان. وهذه الغرابة في التصوير يمكن تفسيرها بالنظرة الجديدة للصورة في النقد الحديث، فالصورة «لم تعد تلتزم بضرورة التوقف عند حدود معينة سواء فيما يسمى استعارة أو تشبيها فقد تهدمت هذه الحدود، لأنها حدود اصطنعها منطقتا التطابق مع الواقع الخارجي للأشياء دون مراعاة لمنطق الواقع الداخلي الممتد عبر حركة النفس وخيالها الخبيء الذي يقيم علائق بين الأشياء لها شكولها اللامتناهية.

ليس من مطلب الفن أن يصور «كيفية» الأشياء وإنما المطلوب تشكيل الخارج حسبما تنسقه رؤاه الداخلية ويزودنا بصورة حدسية تعيننا على رؤية «صورة» غير منسوخة من الواقع وإنما تصبح كأنها تريتنا الأشياء لأول مرة، ويكون هذا كشفا لميلاد جديد تتخلق فيه صورة غير مكررة لإيقاع الكون (٢٤).

خاتمة:

بعد هذه الجولة في شعر الشاعر السوري طالب هماش، وبالتحديد في ديوانه «عم مساء أيها الرجل الغريب» نستطيع أن نستنتج بعض الملاحظات بشيء غير قليل من الاطمئنان وهي كالآتي:

• أولاً: إن ميل الشعراء المعاصرين - وكان شاعرنا نموذجاً لهم - إلى الحزن والاستغراق في الوحشة والتفرد والبكاء والحنين إلى الماضي الدافئ وفقدان الأمان، كل ذلك ناتج عن الاغتراب وضياع الأحلام السياسية القومية وسيطرة النعرات الإقليمية بدلاً منها، وسيادة التبعية للغرب بدلاً من نعمة التحرر والوحدة التي نشأوا عليها. لذا كان الحزن ملاذاً لهم يفرغون فيه كما كبيراً من المشاعر وخيبة الأمل دون الاقتراب من قريب أو بعيد للسبب الأصلي وهو الهم السياسي.

● **ثانياً:** طرأ تحول كبير على موضوع الحزن في الشعر الحديث والمعاصر؛ فبعد أن كان الحزن عرضاً ملازماً لغرض الرثاء، أصبح غرضاً قائماً بنفسه، وكثيراً ما لازم أغراضاً أخرى.

● **ثالثاً:** إزاء الغنائية الطافحة والبوح، بل وإزاء هذه الموجة من شعراء البوح، فإن المقولة التي شاعت في النصف الثاني من القرن العشرين والتي تقول إن العصر الحديث لم يعد يقنع بالشاعر العفوي، شاعر الموهبة المطبوعة التي لا تعتمد على «امدادات» ولا تقوم على مرتكزات من العلم والثقافة، فإن مثل هذا الشاعر لن يتجاوز السطوح الظاهرة مهما كانت موهبته الشعرية^(٢٥)، لذلك كان من مميزات الشاعر العصري أنه في حاجة لكي يبدع شعراً له وزنه من منظور عصره، أن يحصل أكبر قدر مستطاع من الثقافة، فالثقافة هي سلاحه الحقيقي والضروري، والتنوع في هذه الثقافة ضرورة كذلك يفرضها عصرنا، فلم يعد يكفي الشاعر المثقف أن يلم بالشعر العربي وحده، أو بالثقافة العربية وحدها إنما هو يحس بضرورة أن تمتد ثقافته فتشتمل كل ما يمكن أن يوسع من نظرتة على الأشياء ويعمقها، ولهذا فإنه يفتح نفسه للتراث الإنساني كله^(٢٦).

هذه المقولة التي ردها النقاد حتى أصبحت في حكم البديهية، أصبحت الآن في حاجة للمراجعة؛ فتيار الشعراء الجدد هذا لا يُعنى كثيراً أو قليلاً بظهور الثقافة العربية أو العالمية في شعره، لم يُعن شعراء هذا التيار بظهور تلك «الامدادات» في أشعارهم، واقتصرت هذه الأشعار على البوح والأنين والشكوى، وإن لم تخلُ من إشارات بسيطة إلى التراث، كما رأينا لدى طالب هماش؛ فقصة قيس وليلى لا تحتاج إلى ثقافة عميقة لمعرفة معناها، بل يعرفها حتى بعض الأميين، وكذا بيت امرئ القيس (ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي... .) وكذا استخدام أيوب للصبر، كل هذه وأشبهها أمور عامة لا تدل على عمق ثقافة صاحبها. ومثل هذه الاقتباسات يكثر في شعر شعراء هذا التيار.

● **رابعاً:** إن الشاعر استطاع أن ينجح في الولوج إلى قلوب القراء نتيجة هذه الموسيقى الدفّاقة، وهي موسيقا عذبة شجية جياشة، إضافة إلى الأحاسيس المرهفة التي حفل بها الديوان، وأخيراً جاءت قدرة الشاعر المتميزة على ابتكار الصور التي فاقت الحد، لكنها هربت من التكرار أو التشابه نتيجة استخدام الشاعر للانزياح اللغوي.

وربما يعود هذا النجاح - بالإضافة إلى ما سبق- إلى أن الاغتراب الذي يعاني منه

الشاعر والذي فجر هذا الإبداع، يوجد نظيره لدى غالبية المثقفين، وبالتالي فقد وجدوا في هذا الشعر متنفساً هروبياً لهم، كما وجد الشاعر من قبل.

● خامساً: إذا كان صلاح عبد الصبور واحداً من أكثر الشعراء المعاصرين حديثاً عن الحزن، كما يقرر د. عز الدين إسماعيل^(٢٧)، فإن الشاعر طالب هماش أكثرهم حزناً. ولعلي لا أبالغ حين أقول إن حزن هماش يختلف عن حزن الشعراء الآخرين بأنه حزن «معدٍ»، وهذه العدوى تعني ببساطة منتهى النجاح الفني والشعوري للشاعر.

الهوامش:

١. ابن منظور: لسان العرب : مادة حزن، طبعة دار المعارف، القاهرة.
٢. رسالة في الحيلة لدفع الأحزان، من ضمن رسائل فلسفية للكندي والفارابي، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠
٣. [http:// dictionary. reference. com/ browse/ grief](http://dictionary.reference.com/browse/grief)
٤. [http:// oxforddictionaries. com/ definition/ english/ grief](http://oxforddictionaries.com/definition/english/grief)
٥. [www. macmillandictionary\british/ Grie](http://www.macmillandictionary.com/british/Grief)
٦. [http:// en. wikipedia. org/ wiki/ Grief](http://en.wikipedia.org/wiki/Grief)
٧. د. عز الدين اسماعيل، الشعر العربي المعاصر ص ٣٥٢، دار الفكر العربي، ط ٣، القاهرة. د. ت
٨. صلاح عبد الصبور: حياتي في الشعر، ص ١٧ مكتبة الأسرة ١٩٩٥
٩. د. ناجي نجيب، كتاب الأحزان بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣
- نقلاً عن: ياسين رفاعية: مثلث الله والحزن والموت. مجلة نقد، العدد ٢ نيسان، ٢٠٠٧.
١٠. الكندي، رسالة في الحيلة لدفع الأحزان .
١١. طالب هماش: ديوان عم مساءً أيها الرجل الغريب. ص ١٢٣. إصدار اتحاد الكتاب العرب. دمشق سنة ٢٠٠٠. (النسخة الإلكترونية) هذا وسنكتفي فيما يلي من اقتباسات بذكر رقم الصفحة في المتن.
١٢. انظر: سعد محمد رحيم، اغتراب المثقفين: (موقع الحوار المتمدن) الشبكة العنكبوتية.
١٣. د. مي يوسف خليف، ظاهرة الاغتراب عند شعراء المعلقات ص ١٣. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٩٠
١٤. د. حسام عمر التميمي، تجربة الاغتراب عند فدوى طوقان، ، حفل منح وأوراق ص ١٢٤، تحرير د. خليل عودة، مركز التوثيق والمخطوطات ٣٤، جامعة النجاح.
١٥. د. إبراهيم عيد، الاغتراب النفسي ص ٥١. الرسالة الدولية للإعلان القاهرة ١٩٩٠
١٦. انظر: د. فوزي إبراهيم الحاج، الاغتراب في مسرح سعد الله ونوس، ، مجلة جامعة الأزهر، نوفمبر ٢٠٠١، ص ١١٢
١٧. رجاء عيد، لغة الشعر: ص ١٣٧. منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٥

١٨. في البحث عن الزمن المفقود، ترجمة محمد محمد السنباطي، دار الهلال.
١٩. تُنسب المازوخية Masochism إلى الكاتب الروائي النمساوي ليوبولد مازوخ الذي رسم شخصيات في روايته "فينوس ذات الحلق الفروية" تتلذذ بالألم. وتُعرف المازوخية على أنها نقيض السادية التي تعني التلذذ بإنزال الأذى بالآخرين، وتنسب إلى المريكزي دي ساد. انظر:
- د. لطفى الشربيني، معجم مصطلحات الطب النفسي، مركز تعريب العلوم الصحية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ص ١٠٦، د. ت.
٢٠. أرسطو، فن الشعر ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار النهضة، بيروت د. ت. وقد كثرت الدراسات والآراء حول مفهوم التطهير، وإن كان التفريغ هو محور هذه الآراء. انظر: إبراهيم حمادة، معجم المصطلحات الدرامية والمسرحية، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٠.
٢١. د. شفيح السيد: البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٧.
٢٢. د. علي عشري زايد، استدعاء الشخصيات في الشعر العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٣. عباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني، الديوان في الأدب والنقد ط ٣ - ص ٢٠ - ٢١، دار الشعب. القاهرة
٢٤. رجاء عيد: لغة الشعر. منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٥، ص ٩٩
٢٥. د. جابر قميحة التراث الانساني في شعر أمل دنقل القاهرة، هجر ١٩٨٧، ص ٢٢
٢٦. د. عز الدين اسماعيل. الشعر العربي المعاصر. ص ٣٨
٢٧. السابق ص ٣

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم حمادة، معجم المصطلحات الدرامية والمسرحية، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٠.
٢. د. إبراهيم عيد، الاغتراب النفسي. الرسالة الدولية للإعلان القاهرة ١٩٩٠
٣. ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار المعارف، القاهرة.
٤. أرسطو، فن الشعر ترجمة عبد الرحمن بدوي، ص ٢١، دار النهضة، بيروت د. ت،
٥. د. جابر قميحة التراث الانساني في شعر أمل دنقل ص ٢٢ القاهرة هجر ٨٧
٦. د. حسام عمر التميمي، تجربة الاغتراب عند فدوى طوقان، ، حفل منح وأوراق، تحرير د. خليل عودة، مركز التوثيق والمخطوطات ٣٤، جامعة النجاح.
٧. رجاء عيد، لغة الشعر. منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٥
٨. سعد محمد رحيم، اغتراب المثقفين، (موقع الحوار المتمدن)
٩. د. شفيق السيد: البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة. ١٩٨٧.
١٠. صلاح عبد الصبور: حياتي في الشعر، مكتبة الأسرة ١٩٩٥
١١. طالب هماش: ديوان عم مساءً أيها الرجل الغريب. إصدار اتحاد الكتاب العرب. دمشق سنة ٢٠٠٠. (النسخة الإلكترونية)
١٢. عباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني، الديوان في الأدب والنقد لمؤلفيه ط ٣ ص ٢٠ - ٢١. دار الشعب. القاهرة
١٣. عز الدين اسماعيل، الشعر العربي المعاصر، دار الفكر العربي، ط ٣، القاهرة. د. ت.
١٤. د. علي عشري زايد: استدعاء الشخصيات في الشعر العربي المعاصر ص ١٦، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٥. د. فوزي إبراهيم الحاج، الاغتراب في مسرح سعد الله ونوس، ، مجلة جامعة الأزهر، نوفمبر ٢٠٠١.
١٦. الكندي، رسالة في الحيلة لدفع الأحزان، من ضمن رسائل فلسفية للكندي والفارابي، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠
١٧. مارسيل بروست، في البحث عن الزمن المفقود، ترجمة إلياس البديوي، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨. د. مي يوسف خليف، ظاهرة الاغتراب عند شعراء المعلقات. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
القاهر ١٩٩٠

١٩. د. ناجي نجيب، كتاب الأحزان بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣
نقلاً عن: ياسين رفاعية: مثلث الله والحزن والموت. مجلة نقد، العدد ٢، ص ٢٣، نيسان
بيروت، ٢٠٠٧.

دور دلالة تعلق شبه الجملة في تفسير القرآن الكريم*

أ. رحمانى زهر الدين**
أ. قرفة زينة***

* تاريخ التسليم: ٧/ ١٢ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ١٨ / ٢ / ٢٠١٤م.
** أستاذ مساعد/ قسم اللغة والأدب العربي/ كلية الآداب واللغات/ جامعة البشير الإبراهيمي/ برج بوعريريج/ الجزائر.
*** أستاذ مساعد/ قسم اللغة والأدب العربي/ كلية الآداب واللغات/ جامعة البشير الإبراهيمي/ برج بوعريريج/ الجزائر.

ملخص:

كانت اللغة العربية ومازالت لغة اكتسبت الحيوية والديمومة بما حباها الله من إمكانات عالية في قوانينها وفي تراكيبها، تمنح مستعملها الناطق بها قدرة التصرف في فنون القول ومجاري الكلام، بما يلبي حاجته منهما، كما تُعطي متخصص اللغة إمكانية التحليل اللغوي بما يخدم النص، ويكشف عن معناه الذي أنشئ له، فضلا عن الحرية في التصرف في تركيب النص بالكيفية التي تُعرب عن المراد منه بالشكل الذي لا يخل بأصل المعنى، بل قد يكون هذا التصرف أدعى إلى إمطة اللثام عن المقصود الذي يكمن وراءه، وأقوى في تثبيته، وفي تراثنا اللغوي النحوي والبلاغي فضلا عن كتب تفسير القرآن ما يدعم ذلك ويعضده من أقوال للعلماء وآراء وتوجهات نحوية على وفق القواعد والأسس التي وضعوها، ولاسيما ما قدمه المعربون من نتاج ضخم في إعراب القرآن، وتبيان لغريبه، والتفادات بيانية تكشف على دقة نظر، وسداد معرفة في العربية.

وهذا البحث محاولة لإثبات تلك الإمكانيات العالية لتراكيب اللغة العربية، إذ عرضت فيه دور دلالة تعلق شبه الجملة في تفسير القرآن الكريم، وما ذكره المفسرون فيها، ومدى موافقة ذلك حقيقة الغرض من الآيات، مسترشدا بما تثبتته النحويون من أسس، وما ذكره البلاغيون والمفسرون من آراء مستفيدين مما قرره النحويون للكشف عن حقيقة التراكيب، وتوضيح فوائدها التي وراءها. أرجو أن أكون قد وفقت فيما قمت به من عمل لخدمة هذه اللغة المشرفة، ومن قبلها كتاب الله القرآن الكريم، وما توفيقى إلا بالله فهو حسبي ونعم الوكيل.

The Role of Significance Phrase in the Interpretation of Quran

Abstract:

The researchers discussed the importance of syntax which is not limited to the knowledge of accents and construction nor to the correct pronunciation of the signs at the end of the words, but is the science concerned with the meanings of words and purposes of the speakers. It is one of secrets of this great language that feeds it with spirit, strength and vitality. Therefore the grammatical guidance was among the tools used by the explainers in detecting the contents of the Quran text, which was also adopted by the scholars of grammar in their conclusions. This research is an effort to prove this, as it has offered the role of significance attached to sub- sentence in the interpretation of the Quran as mentioned by the explainers, and then to extend this to explain the intention of Quranic verses.

تهديد:

إن اللغة العربية لغة معربة، أي أنها تغير في صور مفرداتها ومكانها في أثناء التركيب للدلالة على المعاني النحوية التي يقوم بها. وعندما تناول النحويون عملية الامتزاج بين أركان الكلام عبروا عن ذلك بالتركيب وعبر آخرون بالتأليف أو التعليق، فالكلم عندهم ثلاث، اسم وفعل وحرف، «فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا... سمي كلاماً وسمي جملة»^(١).

وقد عبر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) عن التأليف بالتعليق، فالكلام عنده «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»^(٢)، وذلك لا يتأتى إلا في (اسمين) كقولك: (زيد أخوك) ، و (بشر صاحبك) أو (فعل واسم) نحو قولك: (ضرب زيد) و (انطلق بكر) ، وهذا أقل ما يتعلق منه الكلام عند النحاة^(٣).

وتنقسم الجملة العربية إلى قسمين: جملة اسمية وهي التي يتصدرها اسم، وجملة فعلية وهي التي يتصدرها فعل، ويبرز تركيب آخر وهو شبه الجملة، والمراد به أمران. أحدهما: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، أما الآخر فهو الجارّ مع المجرور. وقالوا إنما سمي (شبه الجملة) لأنه لا يكون المعنى مستقلاً إلا بمتعلق يربطه ويوضح معناه، فكأنه جملة ناقصة أو يحتاج إلى ما يتم معنى الجملة معه^(٤).

إن الدراسة النحوية للجملة تتطلب دراسة العلاقات التي تربط الألفاظ بعضها ببعض، وتوضح تفاعل اللفظ مع السياق الذي وضع فيه.

وفي الحديث عن المتعلقات تركيبياً، لا بد من توضيح أمرين مهمين:

١. معنى التعلق أو التعليق، ومن ثم تحديد ماهية المتعلقات.
٢. ترتيب المتعلقات، مع عاملها أولاً، ثم بعضها بعضاً ثانياً.

المبحث الأول- مفهوم التعلق:

أ. التعلق لغة: جاء في لسان العرب: «عَلَقَ بِالشَّيْءِ عُلُقًا وَعَلَقَهُ: نَسَبَ فِيهِ؛ وَهُوَ عَالِقٌ بِهِ أَيْ نَسَبَ فِيهِ. وَقَالَ اللُّحْيَانِيُّ: الْعُلُقُ النُّشُوبُ فِي الشَّيْءِ يَكُونُ فِي جَبَلٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهَا. وَأَعْلَقَ الْحَابِلُ: عَلِقَ الصَّيْدُ فِي حَبَالَتِهِ أَيْ نَسَبَ. . . وَعَلَقَ الشَّيْءَ عُلُقًا وَعَلِقَ بِهِ عِلَاقَةً وَعُلُوقًا: لَزَمَهُ. . . وَقَدْ عَلِقَهَا، بِالكَسْرِ، عُلُقًا وَعِلَاقَةً وَعَلِقَ بِهَا عُلُوقًا وَتَعَلَّقَهَا وَتَعَلَّقَ بِهَا وَعُلِقَهَا وَعُلِقَ: نَسَبَ الْعُلُقُ بِحَلْقِهِ، عَلِقَ بِهَا تَعْلِيْقًا: أَحْبَبَهَا، وَهُوَ مُعَلِّقُ الْقَلْبِ بِهَا؛ وَأَعْلَقَ

أظفاره في الشيء: أنشبهها. وعلق الشيء بالشيء ومنه وعليه تعليقاً: ناطه. والعلاقة: ما علّته به^(٥).

فالمعنى المعجمي للتعلق يشير إلى:

- العلاقة القوية التي تربط المتعلق بالمتعلق به، فهو إما ينشب فيه، أو يلزمه و لا يستغني عنه.

- أن المتعلق يأتي متأخراً عن المتعلق به، مع جواز أن يتقدم عنه.

ب. اصطلاحاً: تحدث النحاة عن معنى المتعلقات بما يتوافق مع ما قرره أهل اللغة من معنى التعلق، فاللام في (متعلقات) يحتمل أن تكون مكسورة، وهو أحسن، لأن المفاعيل وما ألحق بها معمولة، وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب؛ لأن المتعلق هو المتشبه بالشيء، وهو أضعف من المتشبه به، ويصح الفتح^(٦).

ويعرفه الدكتور محمود شرف الدين بقوله: «أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، أو تعلق إحداهما بالأخرى على السبيل التي يحسن به موقع الخبر و تمام الفائدة»^(٧).

ويذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه «كثيراً ما يذكر في الجملة الفعلية بعد تمام الإسناد كلمات تؤدي وظائف لغوية يبني عليها تمام المعنى، وتكون هذه الكلمات مكملات للمعنى المعبر عنه بأصل الجملة، فيبعثن في الجملة حياة لم تتأت لها بدونهن... وتتميز هذه المتعلقات بعضها مع بعض بما لها من وظائف لغوية نيط بها أدائها»^(٨).

أما الموضوعات الأخرى فمتعلقات الفعل لأنهن أفعلاً يتعلقن به تعلقاً يراود به إلى توكيده، أو تعليقه، أو بيان مكان إحداثه أو زمانه. وهن جميعاً منصوبات لأنهن خارجات عن الإسناد والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك ما لهن من وظائف.

والمقصود بالمتعلقات عند النحاة: المفعول به، والمفعول لأجله، والمطلق، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والظرف (زماناً ومكاناً)، والجار والمجرور.

فالفاعل يلبس هذه الأشياء، وكثيراً ما يأتي، وقد جر وراءه هذه الحشد الهائل وكله متصل به بوجه من الوجوه، والفعل مسند حتماً، ومثله في ذلك الأسماء التي بمعناها كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما مما يصح التعلق به^(٩).

وللفعل تعلق بكل من الفاعل والمفعول، فيتعلق بالفاعل من جهة وقوعه منه، وبالمفعول من جهة وقوعه عليه، والغرض من هذا التعلق هو تربية الفائدة: أي تكثيرها، ففي قولك: ضربتُ، فقد أفادت فائدة وهي وقوع الضرب منك فقط.

فإذا قلت: ضربتُ زيداً، كانت الفائدة أكثر: وقوع الضرب على زيد.

أما عند قولك: ضربتُ زيداً يوم الجمعة، زادت الفائدة عن سابقتها. وهكذا كان كل مثال أكثر فائدة مما قبله، باعتبار ما قد أضيف إليه من متعلقات (١٠).

ت. تعلق شبه الجملة:

تعلق شبه الجملة هو الارتباط المعنوي بالحدث وتمسكها به كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناها إلا بها (١١).

فلا بد لشبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور) من عامل تتعلق به؛ لأنها لا تستقل بالمعنى بنفسها وإنما هي تكملة لمعنى العامل (١٢)، وترتبط شبه الجملة ارتباطاً دلاليّاً بعامل تتمم دلالاته ويوضح معناها، أي إن العلاقة بين شبه الجملة ومعمولها علاقة تآثر وتأثير متبادلين، كل منهما يمد صاحبه بما يوضح المعنى ويعطيه قيمة دلالية، فعندما نقول: (رجع زيد). فإن الحدث (الرجوع) قد يحتاج إلى ما يوضح مكان الرجوع أو زمانه، وهذه تتمم تجتلب بشبه الجملة فإذا قلنا: (رجع زيد من المدرسة)، فإن الحدث ازداد وضوحاً وتبيانا بما أضيفته عليه شبه الجملة من دلالة، والعامل (رجع) أظهر دلالة شبه الجملة وهي كونها مكان رجوع زيد.

وتحديد ما ترتبط به شبه الجملة من عامل يتوقف على المعنى (١٣)، فمعرفة العامل الذي يحتاج إلى تكميل، وملاءمة شبه الجملة لتكون متعلقة به هما الأساسان في بيان التعلق، فإذا ورد عامل واحد أو أكثر من عامل وكانت شبه الجملة لا تلائم إلا عاملاً من بين هذه العوامل فإن تحديد التعلق أمر يسير. ولكن قد يرد في النص أكثر من عامل يصلح أن تكون شبه الجملة متعلقة به، وعندئذ تتردد الجملة بين احتمالات دلالية متعددة يتوقف تحديدها الاحتمال الراجع منها على المعنى الأنسب للسياق.

ومما يساعد على الاختلاف في تحديد متعلق شبه الجملة:

١. موقع شبه الجملة من العامل.
٢. أن شبه الجملة لا يشترط فيها موقع معين من العامل، فقد تكون مجاورة لعاملها وقد تكون بعيدة عنه، وقد تكون متقدمة عليه.
٣. أن النص قد يرد فيه أكثر من عامل.
٤. إمكانية تعدد ما يصلح أن تتعلق به شبه الجملة، يقول ابن هشام الأنصاري: «لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر» (١٤).

فمثال تعلقه بالفعل وما يشبهه- ويعني بما يشبه الفعل المشتقات العاملة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر- ما جاء في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١٥)، فالجار والمجرور (عليهم) تعلق بالفعل (أَنْعَمْتَ) ، وكذلك الجار والمجرور (عليهم) الثانية تعلق باسم المفعول: (المغضوب)^(١٦) .

ومثال التعلق بما أوّل بما يشبه الفعل- ويعني بذلك الاسم الجامد المؤول بمشتق- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(١٧) ، أي وهو الذي هو إله في السماء، فالجار والمجرور (في السماء) تعلق بـ (إله) لتأوله بمعبود^(١٨) ، ومنه أيضا قول الشاعر^(١٩) :

وإنّ لساني شهدةٌ يَسْتَفِي بها وهو على من صبّه الله علقم

فالجار والمجرور (على من) متعلق بـ (علقم) وهو اسم جامد لتأوله بصعب أو شاق أو شديد^(٢٠) .

ومن شواهد ما يشير إلى معنى الفعل أو ما فيه رائحة المشتق، والمقصود به الاسم العلم أو الضمير، إذا أشار كل واحد منهما إلى معنى المشتق حمل على الحدث وجاز أن يُعْلَقَ به الجار والمجرور^(٢١) ، فتعلق الجار والمجرور في (فلان حاتم في قومه) بما في حاتم من معنى الجود^(٢٢) .

هذه الأمور هي مجمل ما يتعلق به الجار والمجرور والظرف، فإن لم يكن في الجملة شيء من هذه الأربعة قُدِّرَ المتعلق كقوله تعالى: ﴿وَالِي ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(٢٣) ، فالجار والمجرور (إلى ثمود) متعلق بمحذوف تقديره: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال، لكن ذكر النبي المرسل إليهم يدل على ذلك^(٢٤) ، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمَجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾^(٢٥) فالجار والمجرور (بأموالهم) متعلق بالمجاهدين لا بـ (فضل) ، و (على القاعدين) متعلق بـ (فضل) ، ومثله قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾^(٢٦) فـ (من دينكم) متعلق بـ (يَنْسَى) لا بـ (كَفَرُوا) ، لأن المعنى يكون على هذا ﴿كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ ولا معنى له والمراد يَنْسُوا من دينكم^(٢٧) ، ونحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٢٨) ، فإذا تعلق (على استحياء) بـ (تمشي) كان المعنى: أنها تمشي على استحياء، وإذا علقت بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء، أي: (على استحياء قالت) ، فالمعنى يتغير حسب تقدير الارتباط^(٢٩) . وقد اعترض ابن مضاء على التقدير في تعلق شبه الجملة، ورأى أن النحويين قد التزموا ما لا يلزم، وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوه من وضعهم للنحو، وفي رأيه أنه لا حاجة للتقدير

والتكلف فيه إذا ما كان المعنى مفهوماً؛ ففي نحو: (زيد في الدار) يرى أن الكلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها (في)؛ فلا حاجة إلى غير ذلك.

أما رأي النحاة فهو غير هذا؛ فهم يرون أن تركيب: (زيد) ليس (في الدار)، و (في الدار) لا تمثل زيدا، لذا وجب أن يكون هناك متعلق للجار والمجرور تقديره (استقر)، وقد دحض ابن مضاء هذه الحجج في كتابه (الرد على النحاة)، أما ما أورده مما يخص التعلق فقوله: ”ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلوات أو صفات أو أحوال، مثل (زيد في الدار) و (رأيت الذي في الدار) و (مررت برجل من قريش) و (رأى زيد في الدار الهلال في السماء) فزعم النحويون أن قولنا: (في الدار) متعلقٌ بمحذوف تقديره (زيد مستقرٌ في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها؛ إن لم يكن ظاهراً كقولنا: (زيد قائم في الدار) كان مضمرًا كقولنا: (زيد في الدار)، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك، وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره: (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره: (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره: (كائناً في السماء)، وهذا كله كلم تام، لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن) ولا (مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار“ (٣٠).

كما اختلف النحاة في تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص، فمنهم مجيز، ومنهم مانع على أساس أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث، ويرى ابن هشام أن الأفعال الناقصة كلها دالة على الحدث إلا ليس (٣١). وكذلك اختلف النحاة في تعلق شبه الجملة بالفعل الجامد، فمنهم من أجاز ذلك كالفارسي، ومنهم من منع كابن مالك (٣٢).

البحث الثاني - تعلق شبه الجملة عند المفسرين:

قد يصح تعلق شبه الجملة بأكثر من حدث مما يفضي إلى اختلاف المعنى، وهنا تبرز أدوات المفسر وثقافته العامة ومذهبه الاجتهادي ورويته للنص من أجل استنطاق النص القرآني في سياقاته المختلفة وإجلاء المعاني للوصول إلى المراد.

فقد أسهم تعدد احتمال تعلق شبه الجملة بأكثر من عامل إلى اختلاف الدلالة وفق العامل، إذ يتغير المعنى بحسب تقدير الارتباط. وكان أثر ذلك واضحاً في التفسير. ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ

وَهُوَ أَلَدُ الْخُصَامِ ﴿البقرة: ٢٠٤﴾ ذكر المفسرون وجهين في قوله (في الحياة الدنيا) (٣٣) ، الأول: أن يتعلّق بالفعل (يعجبك) أي إعجابك بقولهم لا يتجاوز الحصول في الحياة الدنيا، «إذ الحياة الدنيا نحو حياة لا تُحَكَّم إلا على الظاهر»، (٣٤) ، والظرفية المستفادة من (في) ظرفية حقيقية، والآخر: أن يتعلّق بـ (قوله) أي: يعجبك في كلامه في شؤون الدنيا في الحلف مع المسلمين والودّ للنبي (صلى الله عليه وآله) ، و (في) على هذا الوجه للظرفية المجازية بمعنى (عن) والتقدير عن الحياة الدنيا.

وقد ذكر الزمخشري معنى تعلق (في الحياة الدنيا) بـ (يعجبك) فقال: «فإن قلت: بم يتعلّق قوله في الحياة الدنيا؟ قلت: بالقول، أي يعجبك ما يقوله في معنى الدنيا لأنّ ادّعاءه المحبة بالباطل يطلب به حفا من حظوظ الدنيا ولا يريد به الآخرة، كما تراد بالإيمان الحقيقي والمحبة الصادقة للرسول: فكلامه إذا في الدنيا لا في الآخرة. ويجوز أن يتعلّق بـ (يعجبك) ، أي قوله حلّو فصيح في الدنيا فهو يعجبك ولا يعجبك في الآخرة لما يرهقه في الموقف من الحبسة واللكنة أو لأنه لا يؤدّن له في الكلام فلا يتكلّم حتى يعجبك كلامه» (٣٥) . وارتضى أبو حيان التعلّق بـ (يعجبك) لكن ليس على هذا المعنى بل على معنى آخر هو "أنك تستحسن مقالته دائماً في مدة حياته، إذ لا يصدر منه من القول إلا ما هو معجب رائق لطيف فمقالته في الظاهر معجبة دائماً" (٣٦) .

وهذا يعني أنّ تعيين ارتباط شبه الجملة بعاملها قد لا يحسم أمر الدلالة المستنبطة من هذا الارتباط، ويبدو لنا أنّ قول أبي حيان أقرب؛ لأنّ الآية تبين سلوك المنافق الذي يخالف كلامه فعله، وليس التقييد بشبه الجملة لبيان أنّ قوله الذي يروقه مقتصر على الدنيا وفي الآخرة يحبس نطقه.

وسواء أتعلقت شبه الجملة بالفعل (يعجبك) أم بالمصدر (قوله) فإنّ الدالتين اللتين تستشفان من التعليقين بينهما صلة وثيقة، فدلالة تعلقه بـ (يعجبك) قد تتضمن دلالة التعلّق بـ (قوله) ، قال السبزواري: "ومتعلّق الظرف في قوله تعالى (في الحياة الدنيا) هو يعجبك أي إنّ التعجب في الدنيا يحصل من جميع جهاته فيشمل القول أيضاً (...). وقيل إنه متعلّق بـ (قوله) وهو صحيح أيضاً" (٣٧) .

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ (سورة البقرة: ٢٠٦) ، وجه المفسرون شبه الجملة (بالإثم) - من حيث تعلقها بالحدث - توجيهين.

- الأول: أن تكون الباء للتعدية وحينها يتعلّق قوله: ﴿بِالْإِثْمِ﴾ بالفعل (أخذته) ، على تقدير المعنى: «حملته العزة وحمية الجاهلية على فعل الإثم ودعته إليه» (٣٨) .

- الثاني: أن تكون الباء سببية، وحينها يتعلق قوله (بالإثم) بالمفعول به (العزة) والتقدير: «إن إثمه السابق كان سبباً لأخذه العزة له حتى لا يقبل ممن يأمره بتقوى الله تعالى»^(٣٩) ، وعد الرازي والشوكاني الباء هنا بمعنى اللام، أي: أخذته العزة والحمية عن قبول الوعظ للإثم الذي في قلبه وهو النفاق^(٤٠) ، على حين ذهب آلوسى وابن عاشور إلى أنها بمعنى (مع) أي: أخذته العزة الملابس للإثم والظلم^(٤١) ، والمعنى مختلف.

كما أن السبزواري لم يرجح تعلق شبه الجملة بأي من الحدين، يقول: «الباء في قوله تعالى: (بالإثم) أما للتعدية متعلقة بـ) أخذته (أو للسببية، أي: العزة سبب الإثم الذي في قلبه من الكفر والنفاق وما اكتسبه من الآثام»^(٤٢).

وفي قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ (الزمر: من الآية ١٠) . ذكر في تعلق شبه الجملة (في هذه الدنيا) وجهان، الأول أن تتعلق بالفعل (أحسنوا) والمعنى: للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة في الآخرة هي دخول الجنة^(٤٣) ، والآخر: أن يتعلق بـ (حسنة) ، يقول الزمخشري: «وقد علقه السدي بحسنة ففسر (حسنة) بالصحة والعافية»^(٤٤) ورجحوا الوجه الأول؛ لأن الدنيا ليست بدار جزاء^(٤٥) ، وهذا ترجيح على أساس المعنى الأفضل. في حين ذهب ابن عاشور إلى أن «توسيط قوله (في هذه الدنيا) بين (الذين أحسنوا) ، وبين (حسنة) نظمٌ اختص به القرآن في مواقع الكلم لإكثار المعاني التي يسمح بها النظم، وهذا من طرق إعجاز القرآن»^(٤٦) أي هو يذهب إلى الجمع بين التوجيهين توسعاً في دلالة الآية.

ويبدو لنا أن تفسير السدي لـ (حسنة) بالعافية والصحة لا يلزم تعلق شبه الجملة بـ (حسنة) ، وأن تعلق شبه الجملة بـ (أحسنوا) لا يستلزم كون (حسنة) ثواب الآخرة فقط، فالقرآن الكريم جاء بها منكرة والتنكير هنا للتعظيم، أي «حسنة غير مكتنهة بالوصف»^(٤٧) ، لذا يقود النظر في التوجيهين إلى أن أحدهما يستوعب الآخر، فتعلق شبه الجملة بـ (أحسنوا) معناه للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة «وقد أطلق الحسنه ولم يقيدها بدنيا أو آخرة وظاهرها ما يعم الدنيا فللمؤمنين المحسنين في هذه الدنيا طيب النفس وسلامة الروح وصون النفس وفي الآخرة سعادة دائمة ونعيم مقيم»^(٤٨).

أما تعلقها بـ (حسنة) فإنه تقييد للحسنة بكونها واقعة في هذه الحياة الدنيا، ولا يصرح هذا التعليق بشيء عن الآخرة، ودلالة التوجيه الأول أنسب وأكمل لأن دلالته هي الدلالة الأشمل، فضلاً عن أن تعلق شبه الجملة بـ (حسنة) يستلزم التعلق بمتأخر وهذا خلاف الأصل، إذن اتضح أن ما ذهب إليه ابن عاشور من القبول بالتوجيهين في آن واحد على سبيل القول بالمشارك اللفظي لا مسوغ له، فتعلق شبه الجملة بـ (أحسنوا) كفيل بأداء

الداليتين كما اتضح أنّ قصر دلالة هذا التعلق على ثواب الآخرة لا دليل عليه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ١٠٩). يقول الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلق قوله (من عند أنفسهم)؟ قلت: فيه وجهان أحدهما أن يتعلق بـ (ود) على معنى أنهم تمنوا أن ترتدوا عن دينكم وتمنيهم ذلك من عند أنفسهم ومن قبل شهوتهم لا من قبل التدين والميل إلى الحق (...). وإما أن يتعلق بـ (حسداً) أي حسداً متبالغاً منبعثاً من أصل نفوسهم^(٤٩).

ورجّح جمع من المفسرين تعلقه بـ (ود)^(٥٠) على الرغم من أنّ (حسداً) أقرب إلى شبه الجملة من (ود)؛ متخذين من الإفادة ومقدارها قرينة للترجيح، يقول الزجاج: «(من عند أنفسهم) موصول بـ (ود الذين كفروا)، لا بقوله (حسداً)؛ لأنّ حسد الإنسان لا يكون إلا من عند نفسه»^(٥١) وكانّ الفائدة المعنوية المترتبة على تعلق (من عند أنفسهم) بـ (حسداً) تحصيل حاصل، وهذا وهم لأنّ تقييد الحسد بكونه من عند أنفسهم «إشارة إلى تأصل هذا الحسد فيهم وصدوره عن نفوسهم، وأكد ذلك بكلمة (عند) الدالة على الاستقرار ليزداد بيان تمكنه»^(٥٢). زيادة على أنّ التوجيه الأول لم تكن دلالته تأسيسيةً تفوق دلالة التوجيه الثاني بل هي كالوجه الثاني في كونها توكيدية، يقول أبو حيان: «وعلى كلا التقديرين يكون توكيداً أي ودادتهم أو حسدهم من تلقائهم ألا ترى أنّ ودادة الكفر والحسد على إيمان لا يكون إلا من عند أنفسهم»^(٥٣).

وفي قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ (سورة الممتحنة: الآية ٣) في عامل الظرف (يوم القيامة) وجهان^(٥٤): أحدهما (تنفعم) فيكون نفي النفع ظرفه يوم القيامة، والآخر: (يفصل) أي إن يوم القيامة ظرف للفصل بين الناس، والملاحظ أنّ جملة (تنفعم) يمكن أن تستغني عن الظرف، وأما جملة (يفصل) فإنّ بها حاجة إلى هذا التقييد، لذا لم يذكر الزمخشري إلا تعلقه بـ (يفصل)^(٥٥) وكذلك فعل صاحب تفسير الميزان^(٥٦).

والغريب أنّ ابن عاشور جعله ظرفاً يتنازعه كلا الفعلين ثم قال: «وإنّ أبيت هذا التنازع فقل هو ظرف (تنفعم) واجعل لـ (يفصل بينكم) ظرفاً محذوفاً دلّ عليه المذكور»^(٥٧) فما الذي دعا إلى تخصيص هذا الظرف بـ (تنفعم) مع شدة احتياج الفعل (يفصل) إليه التي جعلته يقدر ظرفاً محذوفاً؟ فإذا كان ذلك بسبب تعلقه بالمتأخر، فإنّ الظرف يتعلّق بالمتقدّم أو المتأخّر ولا سيما إذا كان المعنى يدعو له. فالمعنى هو الفيصل في تعلق شبه الجملة بالعوامل و (يفصل) أولى من حيث الدلالة بهذا الظرف.

وقد نجد تعدد وجوه التعلق يطبعه التكلف كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ

عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيٍّ ﴿السُّورَى: الآيَة ٤٥﴾. الجارُ والمجرور (من الذل) قد يعلق بـ (ينظرون) ويوقف على (خاشعين)، وقد يعلق بـ (خاشعين) أي خاشعين متضائلين متقاصرين مما يلحقهم من الذل^(٥٨). ودلالة الوجه الأول متضمنة في التوجيه الثاني، إذ الخشوع يحتاج إلى تقييد لأنه قد يكون محموداً وقد يكون مذموماً بخلاف قوله (ينظرون من طرف خفي). لذا اختاره ابن عاشور معللاً ذلك «وتعلقه بـ (خاشعين) يغني عن تعليقه بـ (ينظرون) ويفيد ما لا يفيد تعليقه به»^(٥٩).

وإذا كان المعنى هو الذي يحدد التعلق بالعامل فإن تصور المعنى المدرك من التعلق قد يختلف فيه فيرفضه قومٌ ويتقبله آخرون، ففي قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد: من الآية ١١) تتعلق شبه الجملة (من أمر الله) بـ (معقبات) أي جماعات من جنود الله وأمره، ولم يجوز الزمخشري أن يكون متعلقاً بـ (يحفظونه)^(٦٠)؛ لأنه يحسب أن المعنى سيكون عندئذ أن هناك عاصماً من الله غيره. وأجاز تعلقه بالفعل البيضاوي^(٦١) وابن عاشور^(٦٢)، ونحسب أن هذا هو الأولى ما دام هناك محملٌ يحمل عليه لا يفسد المعنى، يقول الطباطبائي موضحاً دلالة ذلك: «المعقبات كما يحفظونه بأمر الله كذلك يحفظونه من أمر الله فإن جانب الفناء والهلاك والضيعة والفساد بأمر الله كما أن جانب البقاء والاستقامة والصحة بأمر الله فلا يدوم مركبٌ جسماني إلا بأمر الله كما لا ينحل تركيبه إلا بأمر الله»^(٦٣).

وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقِيمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدٍّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾ (الروم: ٤٣) فإن تعلق (من الله) بـ (مرد) قد يوهم أن الله تعالى غير قادر على رد هذا اليوم حاشا لله؛ لذا قدم المفسرون تعلقه بـ (يأتي) أي من قبل أن يأتي من الله يوم لا يرده أحد، ويجوز تعلقه بـ (مرد) ولكن ليس على المعنى السابق بل على معنى أن الله لا يرده لأنه هو الذي جاء به ولا رد له من جهته^(٦٤).

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: الآية ٩٧) إذ نقل ابن القيم رأي السهيلي الذي ذهب إلى أن الجار والمجرور (إليه) يحتمل وجهين:

- أحدهما: أنه في موضع حال من (سبيلا) كأنه نعت نكرة قدم عليها، لأنه لو تأخر لكان في موضع النعت لسبيل.

- الثاني: أن يكون متعلقاً بـ (سبيلا)، وذلك أن السبيل هنا هو الموصل إلى البيت من قوة وزاد ونحوهما، فلما كان في معنى الفعل الموصل، لم يقصد به السبيل الذي هو الطريق، صحَّ التعلق به؛ لأنَّ فيه معنى الفعل، واقتضى حسن النظم وإعجاز اللفظ تقديم

المجرور، وإن كان موضعه التأخير؛ لأنه ضمير يعود على البيت، والبيت هو المقصود به الاعتناء^(٦٥).

وأنكر ابن القيم هذين التوجيهين ووصفهما بالبعد، والصواب عنده أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ: «الوجوب المفهوم من قوله: (عَلَى النَّاسِ) ، أي: يجب على الناس الحج فهو حق واجب، وأما تعليقه بالسبيل أو جعله حالاً منها ففي غاية البعد؛ فتأمل، ولا يكاد يخطر بالبال من الآية، وهذا كما يقول: الله عليك الحج، والله على الصلاة والزكاة»^(٦٦).

وقد وافق السهيلي فيما ذهب إليه أبو السعود والآلوسي فالضمير المجرور في (إِلَيْهِ) يعود إلى (الْبَيْتِ) أو إلى (حِجٍّ) وقد تعلق الجار والمجرور بـ (سبيلاً) بما فيه من معنى الفعل وهو الإفضاء والإيصال وَقُدِّمَ عليه للاهتمام بشأنه^(٦٧) ، على حين كان لأبي حيان رأي آخر في التعلق، فالتعلق هنا وقع بـ (اسْتِطَاعَ) المتعدي، و (سبيلاً) مفعول به^(٦٨).

ولعلَّ التعلُّق بـ (سبيلاً) أبعد عن التكلُّف في التأويل، وقد علمنا أن النحويين يجيزون التعلق بما فيه معنى الفعل^(٦٩) ، ولا ينافي ذلك تأكيد وجوب الحج الذي ذكره ابن القيم.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: الآية ١٠٨) (على بصيرة) تتعلق بـ (أدعو) أي أدعو إلى دين الله بحجة واضحة ومعرفة لا على وجه التقليد، ويكون (أنا) توكيداً للضمير في (أدعو) ، و (من اتبعني) عطفاً عليه^(٧٠) . وأجاز المفسرون وجهاً آخر هو أنها متعلقة بمحذوف يقع خبراً مقدماً والمبتدأ (أنا) ، أي يتم الكلام عند قوله (أدعو إلى الله) ثم نبدأ بقوله (على بصيرة أنا ومن اتبعني) أي أنا ومن اتبعني على بصيرة^(٧١) . والملاحظ أن المعنى في التوجيهين صحيحٌ متقارب؛ لأنَّ في الوجه الأول إثبات كون الدعوة على بصيرة وهدى، وفي الوجه الثاني إثبات كون الداعي وأتباعه على بصيرة. ومن كان على هدى كانت دعوته كذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ × لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ﴾ (الرعد: الآيتين ١٧-١٨) ذكر الزمخشري وجهين من التعلق في (للذين) ، الأول: أنها متعلقة بـ (يضرب) ، أي كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا وللكافرين الذين لم يستجيبوا، و (الحسنى) صفة لمصدر (استجابوا) أي استجابوا الاستجابة الحسنى، وقوله تعالى (لو أن لهم) كلام مبتدأ في ذكر ما أعد لغير المستجيبين، والآخر: أن الكلام تم عند قوله (الأمثال) و (للذين استجابوا) متعلقٌ بخبر محذوف والحسنى مبتدأ مؤخر^(٧٢).

ويبدو من تقديم الوجه الأول أنه هو الراجح عند الزمخشري، وهذا ما استبعده أبو

حيان الأندلسي الذي قدّم الوجه الثاني، وأسهب في تقديم الحجج على إبطال الوجه الأول؛ ففي التوجيه الأول تقييداً لضرب الأمثال بهذين الصنفين، كما أنّ فيه ذكراً لعقاب غير المستجيبين وتركاً لذكر ثواب المستجيبين وكذلك فإنّ تقييد الاستجابة بالحسنى يؤدّي إلى أنّ الله تعالى يضرب الأمثال لمن استجاب استجابةً حسنة ولمن لم يستجب، والاستجابة المقيدة بالحسنى لا تقابل نفي الاستجابة مطلقاً بل تقابل نفي الاستجابة الحسنى، وكذلك فإنّ الابتداء بقوله (لو أنّ لهم ما في الأرض جميعاً) يُضعف التركيب^(٧٣)، وهذا ما يخلو منه التوجيه الثاني، ولا شك في أنّ ما ذكره يدلّ دلالةً كافيةً على ضعف الوجه الأول.

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ × فَبِأَيِّ آيَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ × مُتَكِّئِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَانِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ (الرحمن: ٥٢ ٥٤) استبعد الرازي أنّ تعلق (على فرش) بـ (متكئين)؛ لأنّ الفراش لا يتكأ عليه، بل متعلق بما فهم من قوله (فيهما من كل فاكهة) والتقدير يتفكه الكائنون على فرش متكئين من غير بيان ما يتكئون عليه^(٧٤). إنّ الاحتمال الثاني الذي استظهره الرازي سببه عدم المناسبة بين الاتكاء والفرش، لأنّ الاتكاء هو الميل على الشق. ومن أبقى الكلام على ظاهره ولم يتكلف التأويل قال: إنّ الاتكاء هو الجلوس جلوس متمكن ومتربع^(٧٥)، أو إنّ الفراش يُطلق على السرير المرتفع لأنه يُوضَع عليه ما شأنه أن يُفرَس من باب تسميته باسم ما جعل فيه^(٧٦).

الخاتمة:

مما سبق إجمال النتائج التي توصل إليها البحث بفضل الله تعالى:

١. تحدث النحاة عن معنى المتعلقات بما يتوافق مع ما قرره أهل اللغة من معنى التعلق: التقارب الموجود بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي.
٢. المتعلقات تتعلق بالفعل تعلقاً يرد به إلى توكيده، أو تعليقه، أو بيان مكان حدوثه أو زمانه. والتفريق بينهما ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك ما لهن من وظائف.
٣. تعلق شبه الجملة هو الارتباط المعنوي بالحدث وتمسكها به كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناها إلا بها، وهذا لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث تقيده، فيتم معناها بهذا التعلق.
٤. عارض ابن مضاء القرطبي النحاة في موضوع تعلق شبه الجملة، وفي رأيه أنه لا حاجة للتقدير والتكلف فيه إذا ما كان المعنى مفهوماً.

٥. إن أصلية الرتبة ليست حتمية، إذ يمكن أن يتقدم المفعول عن الفاعل، مما يجوز فيه التقديم والتأخير، غير أن ذلك لا يرد اعتباراً وإنما يكون عملاً مقصوداً يقتضيه غرض بلاغي.

٦. وجود فروق دقيقة بين التراكيب اللغوية المختلفة لجملة الفعلية ومرتبطاتها.

٧. دراسة المفسرين للعلاقة النحوية التي تربط بين العناصر اللغوية ودلالاتها المعنوية للآي القرآني في إطار ما عرف بنظرية التعلق.

٨. النحو في نظر المفسرين وبهذا المفهوم يكشف لنا عن المعاني والدلالات التي ندركها من علاقات الآيات بعضها ببعض.

ويظهر مما سبق أن الاختلاف في الدلالة المستنبطة من توجيه التركيب أسهمت إسهاماً فاعلاً في خلق الاحتمالات، فالتوجس من دلالة توجيه معين لتصورها تتصادم مع عقيدة أو تُحدث تناقضاً دلالياً يدفع المفسر لإيجاد علاقة ارتباط أخرى تجنبه هذا الأمر.

الهوامش:

١. ينظر: الجمل، عبد القاهر الجرجاني: ص ٤٠.
٢. ينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري: ١ / ١٠ - ١١.
٣. ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني: ١ / ١٥٢ - ١٥٣ ؛ وشرح المفصل، ابن يعيش: ١ / ٢٠ ؛ كتاب الكافية في النحو، تأليف ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي ١ / ٧ - ٨.
٤. ينظر: ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة: ص ٢٠٥.
٥. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، باب العين فصل القاف مادة (علق) ، ص ٧٦٨.
٦. ينظر: شروح التلخيص، دار البيان العربي، ج ٢، ص: ١١٩
٧. ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)؛ محمود شرف الدين، دار مرجان القاهرة، ط ١، ١٩٨٤ م، ص: ٥.
٨. ينظر: في النحو العربي (قواعد وتطبيق) على المنهج العلمي الحديث، تأليف: مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٩٦٦ م، ص: ١٠٥.
٩. ينظر: من سمات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، عبد الستار زموط، مطبعة الحسين الإسلامية، ط ١، ١٩٩٢ م، ص: ٣٣١.
١٠. ينظر: خلاصة المعاني للحسن بن عثمان بن الحسين: ت: عبد القادر حسين، الناشر: العرب، ص: ٢٠٩.
١١. ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة: ٢٦١.
١٢. ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤.
١٣. ينظر: معاني النحو: ٣ / ٩٨.
١٤. ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٦٦.
١٥. سورة الفاتحة: الآية ٧.
١٦. ينظر: همع الهوامع: ٣ / ١١٣.
١٧. سورة الزخرف: الآية ٨٤.
١٨. ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٦٧.

١٩. البيت لشاعر من بني همدان، ينظر خزانة الأدب: ٥ / ٢٦٦.
٢٠. ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٧ - ٥٦٨.
٢١. ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٨٣.
٢٢. ينظر: همع الهوامع، ٣ / ١١٤.
٢٣. سورة الأعراف: الآية ٧٣.
٢٤. ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٧٠.
٢٥. سورة النساء: الآية ٩٥.
٢٦. سورة المائدة: الآية ٣.
٢٧. ينظر: معاني النحو ٣ / ٩٨ - ٩٩.
٢٨. سورة القصص: الآية ٢٥.
٢٩. ينظر: معاني النحو، ٣ / ١٠٠.
٣٠. ينظر: الرد على النحاة: ابن مضاء: تحقيق محمد ابراهيم البنا، ص ١٠٣.
٣١. ينظر: مبرز القواعد الإعرابية: ٣٣٦.
٣٢. ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٠.
٣٣. ينظر: الكشاف: ١ / ٢٧٨، والبحر المحيط: ٢ / ٣٢٦، وفتح القدير: ١ / ٢٦٠، والتحرير والتنوير: ٢ / ٢٥٠-٢٥١.
٣٤. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢ / ٩٧.
٣٥. ينظر: الكشاف: ١ / ٢٧٨.
٣٦. ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٢٦.
٣٧. ينظر: مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ٣ / ١٩٦.
٣٨. ينظر: مجمع البيان: ٢ / ٥٦، وأنوار التنزيل: ١ / ٤٩١، وإرشاد العقل السليم: ١ / ٢١١.
٣٩. ينظر: البحر المحيط: ٢ / ١٢٦.
٤٠. ينظر: مفاتيح الغيب: ٥ / ٢٢٣، فتح القدير: ١ / ٢٠٨.
٤١. ينظر: روح المعاني: ٢ / ٩٦، والتحرير والتنوير: ٢ / ٢٥٥.

٤٢. ينظر: مواهب الرحمن: ٣ / ٢٣٧. وهو في هذا قد تابع رأي الزمخشري، الكشاف ١ / ٢٥١.
٤٣. ينظر: تنوير المقباس: ٤٨٦، الكشاف: ٤ / ١١٩، ومجمع البيان: ٨ / ٢٠٨.
٤٤. ينظر: الكشاف: ٤ / ١١٩، وينظر: مجمع البيان: ٨ / ٢٠٨.
٤٥. ينظر: الكشاف: ٤ / ١١٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٢٢، والبحر المحيط: ١٩٠ / ٩.
٤٦. ينظر: التحرير والتنوير: ٢٤ / ٤١.
٤٧. ينظر: الكشاف: ٤ / ١١٩، وينظر التفسير الكبير: ٩ / ٤٣٠.
٤٨. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٣ / ٢٥٨.
٤٩. الكشاف: ١ / ٢٠٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٤٩، وفتح القدير: ١ / ١٦١.
٥٠. ينظر: مجمع البيان: ١ / ١٨٠، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدالي: ١ / ٨٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١١٨.
٥١. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ١٧٠.
٥٢. ينظر: التحرير والتنوير: ١ / ٦٥٢.
٥٣. ينظر: البحر المحيط: ١ / ٥٥٨ ٥٥٩.
٥٤. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٣٣، البحر المحيط: ١٠ / ١٥٤.
٥٥. ينظر: الكشاف: ٤ / ٥١٢.
٥٦. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٨ / ٢٦٤.
٥٧. ينظر: التحرير والتنوير: ٢٨ / ١٢٦.
٥٨. ينظر: الكشاف: ٤ / ٢٣٥، والمحرم الوجيز: ٥ / ٤١، منار الهدى: ٦٩٤.
٥٩. ينظر: التحرير والتنوير: ٢٥ / ١٨٣.
٦٠. ينظر: الكشاف: ٢ / ٤٨٧.
٦١. ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢ / ٣٣٧.
٦٢. ينظر: التحرير والتنوير: ١٢ / ١٥٣.
٦٣. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ١١ / ٣٤٠.

٦٤. ينظر: الكشف: ٣ / ٤٨٩، مجمع البيان: ٨ / ٣٨.
٦٥. ينظر: نتائج الفكر ٢٤٢، وبدائع التفسير: ١ / ٢٣٥.
٦٦. ينظر: بدائع التفسير: ١ / ٢٣٥، وبدائع الفوائد ٢ / ٤٢ - ٤٦.
٦٧. ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢ / ٦١ - ٦٢، وروح المعاني: ٤ / ٧.
٦٨. ينظر: البحر المحيط ٣ / ١٩.
٦٩. ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٦٨، وهمع الهوامع: ٣ / ١١٤.
٧٠. ينظر: الكشف: ٢ / ٤٧٩، الفتوحات الإلهية: ٤ / ٩٢، والتحرير والتنوير: ١٢ / ١٢٦.
٧١. ينظر: الكشف: ٢ / ٤٧٩، ومجمع البيان: ٥ / ٢٥٦، والبحر المحيط: ٦ / ٣٣٣.
٧٢. ينظر: الكشف: ٢ / ٤٩٤.
٧٣. ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٣٧٥، حاشية محيي الدين شيخ زاده: ٥ / ١١٧، والفتوحات الإلهية: ٤ / ١١٧.
٧٤. ينظر: التفسير الكبير: ١٠ / ٣٧٣.
٧٥. ينظر: الفتوحات الإلهية: ٧ / ٣٨٩، لسان العرب، مادة (وكأ): ١ / ٢٠٠.
٧٦. ينظر: التحرير والتنوير: ٢٧ / ٢٤٨.

المصادر والمراجع:

١. أنوار التنزيل وإسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٢هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان.
٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.
٣. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب - سوريا - الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)؛ محمود شرف الدين، دار مرجان القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.
٥. بدائع الفوائد، العلامة شيخ الإسلام: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بـ (ابن قيم الجوزية) (ت ٧٥١هـ) - بيروت - لبنان.
٦. البحر المحيط في التفسير، بابي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
٧. تنوير المقباس في تفسير ابن عباس، الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.
٨. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٩. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان مؤسسة التاريخ العربي، ١٩٨٠م.
١٠. الرد على النحاة: ابن مضاء: تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩.
١١. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة.
١٢. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر مؤسسة الصادق - طهران، الطبعة الثانية - د. ت.

١٣. في النحو العربي (قواعد وتطبيق) على المنهج العلمي الحديث، تأليف: مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٩٦٦ م.
١٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، مطبعة عالم الكتب.
١٥. الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ومحمد محمود الحلبي وشركاهم - القاهرة - مصر.
١٦. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، نشر: أدب الحوزة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٧. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٦ م.
١٨. من سمات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، عبد الستار زموط، مطبعة الحسين الإسلامية، ط ١، ١٩٩٢ م.
١٩. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الجزء الثالث والرابع: دار الفكر للطباعة والنشر، عمان - الأردن، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٠. مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري (ت ١٤١٤هـ)، انتشارات دار التفسير - إيران، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.
٢١. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو الفضل علي بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) تقديم: السيد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٩٩٥ م.
٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) حققه وعلق عليه: د. زمان المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ.
٢٣. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة، د. ت.
٢٤. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) قدم له وبوبه: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
٢٥. الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ) منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم - إيران.

٢٦. النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، انتشارات ناصر خسرو، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣ش، ١٣٢٥هـ.
٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحم بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

أحكام التَّرخُّصِ بِسفر المعصية في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)*

د. محمد محمد الشلش**

* تاريخ التسليم: ٩ / ٤ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٩ / ٦ / ٢٠١٣م.
** أستاذ الفقه المقارن المشارك/ فرع دورا/ جامعة القدس المفتوحة/ الخليل/ فلسطين.

ملخص:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن تبعه إلى يوم الدين
وبعد:

فإن من مظاهر يسر الشريعة الإسلامية أنها جاءت لرفع الحرج والمشقة عن المسلمين والتخفيف عنهم في كثير من التشريعات وخاصة العبادات، ولتحقيق ذلك شرع الله تعالى الرخص في السفر وغيره من الأحكام، وقعد الفقهاء قواعد فقهية تخدم هذا الهدف وتحققه، وتجعل الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وقابلة للتطور والنماء بما يحقق مصالح العباد في كل الظروف والأحوال. والسؤال المطروح هل يستفيد العاصي بسفره من هذه الرخص الشرعية أم لا؟ هذا ما سيبينه الباحث في بحثه، وقد قسم بحثه إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول معنى الرخصة وأقسامها وأسبابها، وفي المبحث الثاني معنى السفر وأنواعه، وتحدث في المبحث الثالث عن أحكام الترخُّص بسفر المعصية، حيث عرض لبعض المسائل الفقهية التي اختلف الفقهاء في جواز الترخُّص فيها للعاصي بسفره. وختم الباحث بحثه بخاتمة لخص فيها النتائج والتوصيات.

Jurisprudence Provisions of Granting Licenses in Disobedience Travel Cases: Contrastive Study

Abstract:

Praise be to God, prayer and peace be upon the Messenger of Allah, his family, and followers.

Islamic Sharia is characterized by its ease of eliminating embarrassment and hardship for Muslims with respect of several legislations, worship in particular, so that it becomes valid for every time and place, flexible to meet the sophisticated growth of demands and interests of people under all circumstances. To achieve this goal, licenses related to travel and other field of Sharia and many of its provisions imposed on Muslims are given by Almighty God. Evidences, texts and events collectively recognize this principle, and urge Muslims to use and consolidate its rule. Jurists set rules to serve this purpose. These lenient measures could be in worship practices as cancellation of fasting (permission not to fast) for travelers, or in exceptional cases related to manufacturing agreements or other aspects.

The question arises whether the sinner in his travel could gain or benefit from these licenses or not? This is what the researcher intends to clarify in his research which is divided into three parts: The first part deals with the meaning of the license and its divisions and causes. The second part explains the essence and types of travel. The third part examines provisions of granting licenses for disobedience in their travel, and presents some controversial jurisprudence matters or cases that scholars have adopted with regard to their legitimate licenses. The researcher has come up with some conclusions and recommendations.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن تبعه إلى يوم الدين وبعد:
فإن التخفيف واليسر خصيصة من خصائص هذه الشريعة الإسلامية السمحة،
تميزت بها عن غيرها من شرائع الأرض، فهي لا تكلف الإنسان فوق طاقته، قال
تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. (١) والآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي
تدل على يسر الشريعة وسماحتها كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
مِنْ حَرَجٍ﴾. (٢) وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «ما خير رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً». (٣)

ومن وسائل التيسير ورفع الحرج تشريع الرخص في السفر، كقصر الصلاة الرباعية،
والجمع بين الصلاتين، والمسح على الخفين، والفطر في شهر رمضان، وغير ذلك من الرخص
التي شرعت للتخفيف عن العباد، ودفع المشقة عنهم، بحيث يستفيد منها المسلم في حياته.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتلخص أهمية هذا البحث في كونه يعالج مسألة شرعية هامة في مجال الفقه
الإسلامي وأصوله، حيث لا غنى للإنسان عن السفر والتنقل والترحال، وهذا السفر تتنوع
أهدافه، وتتعد غاياته، وتعد الغايات واختلافها يؤدي إلى تعدد الأحكام وتغيرها خاصة
ما له علاقة بالترخص، فأكل الميتة للمضطر رخصة شرعية يختلف حكم التعاطي معها
من سفر إلى سفر تبعاً للغاية من هذا السفر، فأحببت أن أجمع بعض ما يتعلق بالترخص
من أحكام فقهية خاصة في سفر المعصية، ليستفيد منها أهل العلم، ويفيدوا بها غيرهم من
العباد.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان موقف الفقه الإسلامي من حكم الترخص بسفر
المعصية، وذلك من خلال:

١. بيان معنى الرخصة وأقسامها وحكم الأخذ بها.
٢. تعريف السفر وبيان أنواعه وأسبابه وعلاقة ذلك بحكم الترخص.

٣. عرض ومناقشة آراء الفقهاء وأدلتهم في حكم الترخص للعاصي في بعض العبادات في محاولة للوصول إلى القول الراجح وفق الدليل.

٤. بيان صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان وأنه يعالج قضايا المجتمع كافة.

الدراسات السابقة:

لقد تناول الفقهاء السابقون واللاحقون فروع هذه المسألة وأحكامها في معرض حديثهم عن الرخص الشرعية خاصة في مجال العبادات كالطهارة والصلاة والصيام، فلا تجد كتاباً فقهياً من كتب المذاهب الفقهية وخاصة الأربعة إلا وتحدثت عن هذه الأحكام، وتناولها بالبحث والتفصيل، لكنني بعد البحث والتنقيب والاستفسار لم أعثر إلا على دراسة واحدة حول هذا الموضوع وهي بعنوان: «أحكام الرخص الشرعية في السياحة» للشيخ عبد الله الخضير، تحدث فيها عن معنى الرخصة وشروط الترخّص، وتناول آراء الفقهاء في الترخص في السفر بشكل عام، ثم ذكر أدلة من أجاز من العلماء الترخص في سفر المعصية وأدلة من لم يجز ذلك، وناقشها واختار الراجح منها، لكنه لم يتناول آراء الفقهاء في كل رخصة تفصيلاً، بل ركّز على رخصتين هما الفطر في رمضان، والقصر في الصلاة، مع الإشارة إلى بعض الرخص الأخرى بشكل مقتضب، وتتميز هذه الدراسة بأنها تناولت آراء الفقهاء في معظم رخص السفر المشهورة وبالتفصيل.

منهجية البحث:

لقد سلكت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي مستفيداً من المنهج الاستقرائي، فقامت أولاً باختيار الموضوع وعنوانه، ثم أعددت الخطة بالرجوع إلى المراجع المناسبة من كتب الفقه وأصوله، وذكرت آراء المذاهب الفقهية في كل مسألة، كما ذكرت أدلتهم عليها ومناقشة المخالفين لها، ثم ذكرت الراجح من هذه الآراء بالاعتماد على قوة الدليل، وبيّنت معاني المفردات والمصطلحات الصعبة بالرجوع إلى كتب اللغة العربية ومعاجمها، وأسّرت إلى المعاني في الحواشي السفلية، وختمت بحثي بخاتمة لخصت فيها ما توصلت إليه من نتائج عامة وتوصيات هامة.

خطة البحث:

لقد جعلت خطة البحث كما يأتي:

١. مقدّمة، تحدّثت فيها عن أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطته.

٢. المباحث والمطالب، وقد جعلتها كما يأتي:

المبحث الأول: معنى الرخصة وأقسامها وأسبابها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الرخصة.

المطلب الثاني: أقسام الرخصة.

المطلب الثالث: أسباب الرخص.

المبحث الثاني: معنى السفر وأنواعه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى السفر وحقيقته.

المطلب الثاني: أنواع السفر.

المبحث الثالث: أحكام الترخُّص بسفر المعصية، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الترخُّص في أكل الميتة.

المطلب الثاني: الترخُّص في قصر الصلاة.

المطلب الثالث: الترخُّص في الجمع بين الصلاتين.

المطلب الرابع: الترخُّص في التيمم.

المطلب الخامس: الترخُّص في المسح على الخفين.

المطلب السادس: الترخُّص في الفطر في رمضان.

المطلب السابع: الترخُّص في ترك صلاة الجمعة.

المطلب الثامن: الترخُّص في التنفل على الراحة.

٣. خاتمة: لخصت فيها نتائج البحث.

٤. التوصيات.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم إنَّه سميع قريب مجيب.

المبحث الأول:

معنى الرخصة وأقسامها وأسبابها:

♦ المطلب الأول - معنى الرخصة:

الرُّخْصَةُ لغة: تَرْخِصُ اللهُ لِلْعَبْدِ فِيمَا يُخَفِّفُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّسْهِيلُ، وهو خلاف التشديد،

وقد رخص له في كذا ترخيصاً، والجمع رخصاً. (٤) ومنه ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته». (٥)

والرخصة في الشرع: هي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر هو المشقة والحرَج. (٦) واحترز بالقيّد الأخير عن التكاليف كلها فإنها أحكام ثابتة على خلاف الأصل، والأصل من الأدلة الشرعية ومع ذلك ليس برخصة، لأنها لم تثبت لأجل المشقة. (٧) وعرفها الشاشي بقوله: صرف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عذر في المكلف. (٨) يفهم من التعريفين السابقين أن الرخصة ما بني من الأحكام على خلاف الأصل بسبب عذر يستدعي هذا البناء وهو رفع الحرَج والمشقة، كقصر الصلاة والفطر في الصوم في السفر. وهناك علاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي حيث يفيد المعنيان أن الغرض من الرخصة التيسير والتخفيف على العباد.

◆ المطلب الثاني - أقسام الرخصة:

تنقسم الرخصة إلى أقسام: (٩)

- الأول: رخصة واجبة أي يجب فعلها، كحل أكل الميتة للمضطر، وكذلك إساعة اللقمة بالخمير إن لم يجد غيرها.

- الثاني: رخصة مستحبة أصلها التحريم، كقصر الصلاة بعد ثلاثة أيام إن كان سفره يبلغ مسافة القصر، وهي تساوي ثمانية وأربعين ميلاً هاشمية عند الجمهور (١٠)، وتعادل تسعة وثمانين كم تقريباً، وعند الحنفية (١١) مسافة القصر مسير ثلاثة أيام سير الإبل ومشى الأقدام.

- الثالث: رخصة مكروهة بمعنى أن تركها أفضل من فعلها، كالتييم لمن وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل وهو قادر عليه، ومسح الخف، ومنها القصر مسافة القصر.

- الرابع: أن تكون مباحة كتعجيل الزكاة في العبادات، والمساقاة والإجارة في المعاملات.

- الخامس: رخصة مستحبة أصلها الوجوب، كإتمام الصلاة قبل ثلاثة أيام، وكالصوم في السفر للقوي. (١٢)

◆ المطلب الثالث - أسباب الرخص:

لماذا شرع الله الرخص؟ وما أسبابها ودواعيها؟ هذا ما سأليناه في هذا المطلب.

- تتعدد أسباب الرخص ودواعيها كما ذكر أهل العلم، ومن هذه الأسباب ما يأتي:
١. السفر: ورخصه ثمانية كما قال الإمام النووي، منها ما يختص بالطويل قطعاً، وهو القصر، والفطر، والمسح أكثر من يوم وليلة، ومنها ما لا يختص به قطعاً، وهو ترك الجمعة، وأكل الميتة، ومنها ما فيه خلاف والأصح اختصاصه به وهو الجمع، ومنها ما فيه خلاف والأصح عدم اختصاصه به وهو التنفل على الدابة، وإسقاط الفرض بالتييم. (١٣)
 ٢. المرض: ورخصه كثيرة منها التيمم عند مشقة استعمال الماء، والجمع بين الصلاتين، والتخلف عن الجماعة والجمعة مع حصول الفضيلة، والفطر في رمضان، وترك الصوم للشيخ الهرم مع الفدية. (١٤)
 ٣. الإكراه: مثل الإكراه على كلمة الكفر. (١٥) فإنه لا يخرج من الإيمان، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾. (١٦)
 ٤. النسيان: كما لو أكل ناسياً في الصوم لم يبطل. (١٧)
 ٥. الجهل: فمن شرب خمراً جاهلاً بحقيقتها فيعذر، ولا حدٌ عليه ولا تعزير لوجود الشبهة. (١٨)
 ٦. العسر وعموم البلوى: كالصلاة مع النجاسة المعفو عنها، كدم القروح والدمامل والبراغيث والقيح والصديد وطين الشوارع. (١٩)
 ٧. النقص: فإنه نوع من المشقة إذ النفوس مجبولة على حب الكمال، فناسبه التخفيف في التكليفات، فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون، وعدم تكليف النساء بكثير مما يجب على الرجال كالجماعة والجمعة. (٢٠)

البحث الثاني:

معنى السفر وأنواعه:

♦ المطلب الأول- معنى السفر وحقيقته:

السَّفَرُ لغة قطع المسافة يقال ذلك إذا خرج للارتحال، والجمع الأسفار، والمسْفَرُ الكثير الأسفار القوي عليها. وسمي المسافر مسافراً لكشفه قناع الكنِّ (٢١) عن وجهه، ومنازل الحضر عن مكانه، ومنزل الخفض عن نفسه، وبروزه إلى الأرض الفضاء. وسمي السَّفَرُ سَفْراً؛ لأنه يُسْفَرُ عن وجوه المسافرين وأخلاقهم فيظهر ما كان خافياً منها. (٢٢)

وفي الشرع عرفه الحنفية بقولهم: خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة. (٢٣)

وعرّفه ابن مفلح الحنبلي بأنه: عبارة عن قطع الطويل والقصير المسافة. (٢٤)

وقال القونوي: هو مسافة تغير به الأحكام. (٢٥)

والعلاقة بين التعريف اللغوي والشرعي تتمثل في أن السفر في حقيقته خروج عن الوطن أو ظهور عن محل الإقامة بغض النظر عن اختلاف الفقهاء في مسافته لتسميته سفراً.

♦ المطلب الثاني - أنواع السفر:

تتعدد غايات السفر وأهدافه، ولذلك تتعدد أنواعه، وبناءً على تعدد الأنواع تتعدد الأحكام، ولهذا قال العلماء: السفر تعتريه الأحكام الخمسة: فيكون واجباً، ومندوباً، ومباحاً، ومكروهاً، وحراماً. وتفصيل ذلك فيما يلي: (٢٦)

١. سفرٌ حرام (معصية) ، وهو أن يسافر لفعل المحرمات، كمن يسافر للتجارة في الخمر وسائر المحرمات، أو قطع الطريق، أو الإيقاع (٢٧) ، أو سفر المرأة بدون محرم، والعاق بالسفر، وناشرة (٢٨) من زوجها، أو سافر لقتال المسلمين ظلماً، أو متغيباً عن غريمه مع قدرته على قضاء دينه، أو سافر لطلب الزنا، أو الخروج على الإمام العادل. (٢٩)

٢. سفر واجب (سفر الطاعة) : مثل السفر لطلب العلم، وأداء فريضة الحج، أو السفر للعمرة الواجبة، أو الجهاد الواجب. (٣٠)

٣. سفر مندوب مستحب: مثل السفر للعمرة غير الواجبة، أو السفر لحج التطوع، أو جهاد التطوع. أو السفر لمسجد رسول الله عليه الصلاة والسلام. (٣١)

٤. سفر مباح: مثل السفر للتجارة المباحة، أو التنزه والتفرّج، أو نحو ذلك من الأسفار التي لا يكرهها الله ورسوله، وتحقق فوائد كثيرة. (٣٢) ومما عزي للإمام الشافعي قوله:

تغرّب عن الأوطان في طلب العلا وسافر ففي الأسفار خمس فوائد
تفريج هم واكتساب معيشة وعلم وآداب وصحبة ماجد (٣٣)

٥. سفر مكروه: كزيارة القبور والمساجد، والسفر لصيد اللهو، وسفر الإنسان وحده بدون رفقة إلا في أمر لا بد منه. (٣٤)

فهذه أنواع السفر التي ذكرها أهل العلم، ويجب على كل مسلم أن لا يسافر إلى سفر محرم، وينبغي له أن لا يتعمد السفر المكروه، بل يقتصر في جميع أسفاره على السفر الواجب والمستحب والمباح.

وأما الرخص المختصة بالسفر من القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثاً والصلاة على الراحلة تطوعاً وغير ذلك، فتباح في السفر الواجب والمندوب والمباح، وهذا قول أكثر أهل العلم. (٣٥) أما السفر المكروه فلا يحرم الترخّص فيه عند المالكية، وإنما يمنع الترخّص فيه على سبيل الكراهة. (٣٦) وعند الحنابلة قولان: أظهرهما منع الترخّص. (٣٧)

البحث الثالث:

أحكام الترخّص بسفر المعصية:

اتفق الفقهاء^(٣٨) على أن العاصي في سفره وهو من أنشأ سفرًا مباحاً، ثم جعله معصية، لا يجوز له الترخّص في سفره؛ لأن سفره عاد معصية، وسفر المعصية ينافي الترخّص؛ ولزوال سببه. كما اتفقوا على أن من أنشأ سفر معصية، ثم جعله سفر طاعة، ترخص إذا صحت توبته؛ لأن سفره من الآن ليس بمعصية، وابتداء سفره من ذلك الموضع. واختلفوا في العاصي بسفره وهو الذي أنشأ سفر معصية دون أن يتوب هل يجوز له الترخّص أم لا؟ وسبب اختلافهم في المسألة ما يأتي:

♦ السبب الأول: اختلافهم في بعض رخص السفر كقصر الصلاة هل تعد رخصة أو عزيمة؟ فقال المجيزون للتخص في سفر المعصية: القصر عزيمة وليس برخصة، والعزائم لا تتغير بسفر الطاعة والمعصية كالتيمم، وممن قال بذلك الإمام أبو حنيفة والثوري.^(٣٩) وبناء عليه يقصر في كل سفر حتى في سفر المعصية، بنوه على أن القصر فرض الصلاة في السفر بعينه، فإن الله فرض الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، وتعلقوا بالأدلة الآتية:

١. حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر.^(٤٠) وأجيب عن ذلك بأن قول عائشة: «فأقرت صلاة السفر»، أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة.^(٤١)

٢. قول عمر - رضي الله عنه - : «صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، والفطر والأضحى ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد - صلى الله عليه وسلم -». ^(٤٢) وأجيب عن ذلك: قد ثبت في كتاب الله أنه رخصة قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾.^(٤٣) فهو تنصيص على أن أصل الفرض أربع، والقصر رخصة، فقد جعل الله سبحانه في كتابه القصر تخفيفاً والتمام أصلاً، إذا ثبت هذا فإن الرخص لا تجوز في سفر المعصية كالمسح على الخفين.^(٤٤) وأجاب المجيزون عن ذلك بقولهم: أما الآية فكانهم ألفوا الإتمام فكانوا مظنة لأن يخطر ببالهم أن عليهم نقصاناً في القصر، فنفي عنهم الجناح لتطيب أنفسهم بالقصر ويطمئنوا إليه.^(٤٥)

وذهب الجمهور^(٤٦) إلى أن القصر رخصة والإتمام عزيمة، وتعلقوا بالأدلة التالية:

٣. قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٤٧). وجه الاستدلال: ظاهر الآية يقتضي أن القصر رخصة، وإنما جعلت الرخصة لمن لم يكن عاصياً.^(٤٨)

٤. عن عائشة قالت: اعتمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا معه فقصر، وأتممت الصلاة وأفطر، وصمت.^(٤٩) فدل ذلك على أن القصر رخصة، والرخص لا تجوز في سفر المعصية كالتمسح على الخفين.^(٥٠)

٥. عن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا». فقد أمن الناس، فقال: «عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته».^(٥١) والصدقة يتصور وجودها في الرخصة لا في العزيمة.

♦ السبب الثاني: معارضة المعنى المعقول أو ظاهر اللفظ لدليل الفعل، وذلك أن من اعتبر المشقة أو ظاهر لفظ السفر، لم يفرق بين سفر وسفر، وأما من اعتبر دليل الفعل فقال إنه لا يجوز إلا في السفر المتقرب به؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقصر قط إلا في سفر متقرب به. وأما من فرق بين المباح والمعصية فعلى جهة التغليظ، والأصل فيه هل تجوز الرخصة للعصاة أم لا؟^(٥٢)

♦ السبب الثالث: اختلافهم في تفسير البغي والعدوان في قوله تعالى: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».^(٥٣) فقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن الباغي هو الباغي على الإمام الذي يجوز قتاله، والعادي هو العادي على المسلمين وهم المحاربون قطاع الطريق وبالجملة في سفر المعاصي، فإذا ثبت أن الميتة لا تحل لهم فسائر الرخص أولى.^(٥٤) ويلحق بذلك كل سفر في معصية الله.^(٥٥) وقال بعض العلماء: الباغي من يأكل فوق حاجته، والعادي من يأكل هذه المحرمات وهو يجد عنها مندوحة، فعلى القول الأول لا يجوز لقطاع الطريق والخارج على الإمام الأكل من الميتة وإن خافا الهلاك ما لم يتوبا، وعلى الثاني يجوز لهما أكل الميتة إن خافا الهلاك وإن لم يتوبا.^(٥٦) وسأتناول في المطالب التالية بعض المسائل التي اختلف الفقهاء في جواز الترخص فيها للعاصي بسفره.

المطلب الأول- الترخص في أكل الميتة:

اختلف العلماء هل يجوز أكل الميتة للمضطر إذا كان عاصياً بسفره؟ وهذه أقوالهم في المسألة:

♦ القول الأول: ذهب الحنفية،^(٥٧) والمالكية في المشهور،^(٥٨) والحنابلة^(٥٩) في

رواية مرجوحة، إلى جواز أكل الميتة للمضطر إذا كان عاصياً بسفره. ودليلهم ما يأتي:

١. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. (٦٠) وعدم الأكل في حال الاضطرار قتل للنفس بغير حق، ولا فرق بين المطيع والعاصي في هذه الحالة. جاء في كتاب «أحكام القرآن» للجصاص: (ومن امتنع من المباح حتى مات كان قاتلاً نفسه متلفاً لها عند جميع أهل العلم، ولا يختلف في ذلك عندهم حكم العاصي والمطيع، بل يكون امتناعه عند ذلك من الأكل زيادة على عصيانه، فوجب أن يكون حكمه وحكم المطيع سواء في استباحة الأكل عند الضرورة). (٦١)

٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. (٦٢) وهذا عام مطلق يشمل العاصي وغيره. (٦٣) وقوله تعالى: «غير باغ ولا عاد»: أي في الأكل فيندرج العاصي تحت الآية. (٦٤)

وقد أجاب القائلون بعدم الجواز على الاستدلال بهذه الآيات بقولهم: إن هذه النصوص وردت في حق الصحابة، وكانت أسفارهم مباحة، فلا يثبت الحكم فيمن سفره مخالف لسفرهم، ويتعين حملة على ذلك جمعاً بين النصين، وقياس المعصية على الطاعة بعيد لتضادهما. (٦٥)

٣. وقالوا: ليس في الشرع ما يدل على أن العاصي بسفره لا يأكل الميتة ولا يقصر، بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطلقة. ولأن نفس السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره، والرخصة تتعلق بالسفر لا بالمعصية، وهذا لما عرف أن المعصية المجاورة لا تنفي الأحكام كالبيع عند النداء. (٦٦)

♦ القول الثاني: لا يحل للمضطر أكل الميتة إذا كان عاصياً بسفره. وهو قول المالكية (٦٧) في وجهه، والشافعية، (٦٨) والحنابلة في الأصح، (٦٩) وأهل الظاهر. (٧٠) حجتهم في ذلك ما يأتي:

١. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. (٧١) وجه الاستدلال: أباح الله تعالى الأكل لمن لم يكن عادياً ولا باغياً فلا يباح لباغ ولا عاد. (٧٢) قال ابن عباس: غير باغ على المسلمين مفارق لجماعتهم يخيف السبيل ولا عاد عليهم، ولأن الترخص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلًا إلى المصلحة، فلو شرعها هنا لشرع إعانة على المحرم تحصيلًا للمفسدة، والشرع منزه عن هذا. (٧٣)

٢. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾. فشرط في الترخيص بالاضطرار إلى أكل الميتة كونه غير متجانف لإثم، ويفهم من مفهوم مخالفته أن المتجانف لإثم لا رخصة له، والعاصي بسفره متجانف لإثم. (٧٥)

٣. ولأنه تخفيف فلا يستبيحه العاصي بسفره وهو قادر على استباحته بالتوبة. (٧٦)

والراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من جواز أكل الميتة للمضطر إذا كان عاصياً بسفره؛ لقوة أدلتهم من جهة؛ ولأن القول بعدم الجواز يؤدي إلى فوات النفس التي نهى الله تعالى عن إعدامها بغير حق، وعلى العاصي أن يبادر بالتوبة خروجاً من هذا الخلاف.

واختلفوا في مقدار ما يؤكل من الميتة وغيرها، وسبب الاختلاف هل المباح للمضطر في حال الاضطرار هو جميعها أم ما يمك الرmq (٧٧) فقط؛ ثمة قولان في المسألة:

- أحدهما: قال الإمام أبو حنيفة، (٧٨) وبعض أصحاب مالك منهم ابن الماجشون، وابن حبيب، (٧٩) والشافعية في الأظهر، (٨٠) والحنابلة في الراجح عندهم: (٨١) لا يأكل منها إلا ما يمك الرmq أي سد الخلل الحاصل بترك الأكل، وذلك يتأتى بتعاطي السير لا بالشبع؛ حتى ينجي نفسه من الهلاك؛ لأن الآية دلت على تحريم الميتة، واستثنى ما اضطر إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يحل له الأكل كحالة الابتداء؛ ولأنه بعد سد الرmq غير مضطر، فلم يحل له الأكل.

- الثاني: وقال المالكية في المعتمد، (٨٢) والشافعية في وجه، (٨٣) والحنابلة في رواية: (٨٤) له الأكل حد الشبع، وله التزود منها حتى يجد غيرها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. (٨٥) وليس الشبع هو المقصود بالبغي والاعتداء. ولأن كل طعام جاز أن يأكل منه قدر سد الرmq جاز له أن يشبع منه. (٨٦)

والراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول؛ لأن القصد من إباحة الأكل في هذه الحالة هو البقاء على قيد الحياة لا الشبع والتزود، فإن كان هذا يتحقق بما يسد الرmq ويمنع الموت فلا حاجة للزيادة على ذلك؛ لامتناع الاضطرار، وقياساً على شرب الخمر لإزالة الغصة.

المطلب الثاني - الترخّص في قصر الصلاة وجمعها:

معنى القصر وحكمه: هو أن يؤتى بالصلاة الرباعية ثنائياً، وهي الظهر والعصر والعشاء الآخرة، فالمغرب والصبح لا تقصران، ولا قصر في الحضر، وهو سنة ورخصة عند الجمهور. (٨٧) وعند الحنفية واجب؛ لأن القصر هو العزيمة وتسميتهم له رخصة إسقاط

مجاز. (٨٨) فعن أبي حنيفة أنه قال: (من أتم الصلاة في السفر فقد أساء وخالف السنة). (٨٩) ويسن للمسافر أن يقصر صلاته الرباعية إذا كان طول سفره ستة عشر فرسخاً فأكثر، وهي تساوي ثمانية وأربعين ميلاً هاشمية عند الجمهور، وتعادل تسعة وثمانين كلم تقريباً، فقد كان ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهما - يقصران ويفطران في أربعة برد وهي ستة عشر فرسخاً. (٩٠) ولأن في هذا القدر تتكرر مشقة الشد والترحال. (٩١) وقال الحنفية: مسافة القصر مسير ثلاثة أيام سير الإبل ومشى الأقدام، لما جاء عن شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله فإنه كان يسافر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسألناه، فقال: «جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم». (٩٢) ولن يتصور أن يمسخ المسافر ثلاثة أيام ولياليها ومدة السفر أقل من هذه المدة. (٩٣)

والجمهور أنه لا يقصر المسافر حتى يخرج من بيوت قريته، ويجعلها وراء ظهره. (٩٤)

مشروعية القصر: ثبتت مشروعية القصر في الكتاب والسنة والإجماع:

١. فمن الكتاب قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾. (٩٥) قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾. معناه السفر مطلقاً. (٩٦)

٢. عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم - صلى الله عليه وسلم - في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة». (٩٧) ومنطوقه يدل على جواز القصر.

٣. أما الإجماع، فقد أجمعت الأمة على جواز القصر من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى يومنا هذا دون نكير من أحد. قال ابن المنذر: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للذي يريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت القرية التي يخرج منها). (٩٨)

حكم قصر العاصي بسفره: تباينت مذاهب الفقهاء في حكم قصر العاصي بسفره على قولين:

- القول الأول: يقصر المسافر عاصياً كان أو مطيعاً، بهذا قال الحنفية، (٩٩) والحنابلة في رواية، (١٠٠) وهو قول الثوري، والأوزاعي، والمزني. (١٠١) واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة المعقول:

١. من الكتاب استدلوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. (١٠٢)

٢. ومن السنة استدلووا بما جاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليها، وللمقيم يوماً وليلة، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما. (١٠٣) فهذه النصوص لا توجب الفصل بين مسافر ومسافر، فوجب العمل بعمومها وإطلاقها.

٣. ومن المعقول قالوا: إن القبح المجاور لا ينفي الأحكام كالبيع وقت النداء والصلاة في الأرض المغصوبة. (١٠٤)

- القول الثاني: قال المالكية على المشهور، (١٠٥) والشافعية، (١٠٦) والحنابلة في الأصح: (١٠٧) إذا سافر في معصية لا يقصر الصلاة. ودليلهم من الكتاب والمعقول.

١. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. (١٠٨) فشرط في الترخيص بالاضطرار إلى أكل الميتة كونه غير متجانف لإثم، ويفهم من مفهوم مخالفته أن المتجانف لإثم لا رخصة له، والعاصي بسفره متجانف لإثم، والضرورة أشد في اضطرار المخمصة منها في التخفيف بقصر الصلاة، ومنع ما كانت الضرورة إليه ألجأ بالتجانف للإثم يدل على منعه به فيما دونه من باب أولى. (١٠٩)

٢. من المعقول وهو أن السفر سبب للرخصة فلا يناط بالمعصية؛ ولأن في جواز الرخص في سفر المعصية إعانة على المعصية. (١١٠) وهذا ما تميل إليه النفس، فعن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً». (١١١) فقد أمن الناس، فقال: «عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». (١١٢) والعاصي لا يستحق الصدقة. ثم إن بإمكان العاصي أن يتوب ويترخص بعدها، أما بغير توبة فلا رخصة له؛ لأن في ذلك إعانة له على المعصية.

المطلب الثالث - الترخص في الجمع بين الصلاتين:

معنى الجمع ومشروعيته: الجمع هو أداء الصلاتين المشتركتين في الوقت في وقت إحداهما، كالعصر مع الظهر، والعشاء مع المغرب. (١١٣) وهو رخصة تجوز في السفر والحضر، وأسبابه ما يأتي: (١١٤)

- أحدها: السفر، وهو السفر الذي يجوز فيه القصر.

- الثاني: المطر الذي يبطل الثياب.

- الثالث: المرض إذا لحقه بتركه مشقة وضعف.

- الرابع: الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة يوم الوقوف وهو التاسع من ذي الحجة.

- الخامس: جمع المغرب والعشاء جمع تأخير بالمزدلفة.

حكم الجمع بين الصلاتين: اختلف العلماء في هذه المسألة، وإليك آراؤهم فيها:

- الرأي الأول: وهو للجمهور الذين قالوا بجواز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في السفر الذي تقصر فيه الصلاة. (١١٥) ويجوز الجمع في السفر تقديماً في وقت الأولى، وتأخيراً في وقت الثانية. (١١٦) ودليلهم ما يأتي:

١. عن ابن عمر قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء. (١١٧) وظاهره جواز الجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما.

٢. وعن ابن عباس قال: صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر. (١١٨) وقد تأوله بعض العلماء على أنه جمع بعذر المرض أو نحوه مما هو في معناه من الأعدار. (١١٩)

- الرأي الثاني: وقال الإمام أبو حنيفة والمزني: لا يجوز الجمع إلا في عرفات ومزدلفة؛ للنصوص القطعية بتعيين أوقات الصلاة، فلا يجوز تركه إلا بدليل مثله. (١٢٠) ولقول عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : «ما رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة بغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها. (١٢١) وأما ما روي من الجمع بينهما فمحمول على الجمع فعلاً بأن صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها. (١٢٢) قال ابن عبد البر: (ليس في هذا حجة؛ لأن غير ابن مسعود حفظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه جمع بين الصلاتين في السفر بغير عرفة والمزدلفة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولم يشهد. (١٢٣) والأرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور؛ لقوة أدلتهم وهي أدلة صحيحة وصريحة في جواز الجمع، وعدم علم ابن مسعود بفعل رسول الله لا يمنع الجواز، خاصة وأن الجمع قد ثبت بأدلة صحيحة عن ابن عمر وابن عباس وهم من كبار الصحابة العلماء.

حكم جمع العاصي بسفره بين الصلاتين: ذهب الجمهور إلى أن العاصي بسفره لا يجمع بين الصلاتين؛ لأن الرخص لا تناط بالمعاصي، لما في الرخص من الإعانة عليها والدعاية إليها، ولا يرد الشرع بذلك. (١٢٤) أما الحنفية فلا يجيزون الجمع أصلاً إلا في عرفات ومزدلفة وهما سفر طاعة. والقاعدة عندهم أن العاصي كغيره من المطيعين في الترخص برخصة المسافرين. (١٢٥)

المطلب الرابع - الترخّص في التيمم:

معنى التيمم: في اللغة مطلق القصد، يُقال: تيمّمتُه وتأمّمتُه ويمّمه قصده، قال تعالى:
﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (١٢٦) أَي أَقْصِدُوهُ. (١٢٧)

وفي الشرع: قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث وهو مسح الوجه واليدين من صعيد طيب أي مطهر. (١٢٨)

مشروعية التيمم: يجب التيمم لعدم الماء إما حقيقة بأن لا يجد الماء أصلاً، وإما حكماً بأن يجد ماء لا يكفيهِ لوضوء أو غسل في السفر أو في الحضر. (١٢٩) وهو رخصة مشروعة، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع.

١. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾. (١٣٠)

٢. وأما السنة: فعن عمران بن حصين الخزاعي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم فقال: «يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم؟» فقال: يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك». (١٣١) وظاهر النصين السابقين يدل على جواز التيمم عند فقد الماء.

٣. وأما الإجماع فأجمعت الأمة على جواز التيمم في الجملة. (١٣٢)

والتيمم ضربة واحدة للوجه والكفين عند الحنابلة والمالكية على المشهور. (١٣٣) وقال الحنفية والشافعية: لا يجزىء التيمم إلا بضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين. (١٣٤)

حكم تيمم العاصي بسفره: اتفق الفقهاء (١٣٥) على جواز التيمم في قصر السفر وطويله، واختلفوا في جوازه للمسافر بسفر المعصية، وسبب الخلاف هل التيمم للمسافر عزيمة فيجب لعدم الماء أم هو رخصة كغيره من الرخص. (١٣٦) فعلى القول بأنه عزيمة يجب التيمم على العاصي بسفره، وعلى القول بأنه رخصة لا يجوز له التيمم؛ لأن الرخص لا تناط بالمعاصي. وهذه أقوالهم في المسألة:

- القول الأول: قال الحنفية، (١٣٧) والمالكية، (١٣٨) والشافعية في الأصح (١٣٩) والحنابلة: (١٤٠) إن عَدِمَ العاصي بسفره الماء فعليه أن يتيمم؛ لأن الصلاة واجبة لا تسقط، والطهارة لها واجبة، فيكون ذلك عزيمة. وهل تلزمه الإعادة على وجهين:

■ أحدهما: عليه الإعادة؛ لأنه حكم يتعلق بالسفر أشبه بقية الرخص، ولتقصيره بترك التوبة. وهو قول الحنفية (١٤١)، والشافعية (١٤٢)، والحنابلة في رواية. (١٤٣)

■ الثاني: لا تلزمه؛ لأن التيمم عزيمة بدليل وجوبه، والرخص لا تجب؛ ولأنه أتى بما أمره به من التيمم والصلاة فلم يلزمه إعادتها. (١٤٤) وهو قول الحنابلة في الراجح. (١٤٥)

- القول الثاني: ذهب الشافعية (١٤٦) في قول: لا يتيمم إلا أن يتوب؛ لأنه قادر على استباحة التيمم بالتوبة من معصيته.

ولو وجد العاصي بسفره ماء، فاحتاج إليه للعطش، لم يجز له التيمم بلا خلاف. ولو خاف من استعمال الماء الهلاك وهو عاص بسفره، لا يجوز له التيمم؛ لأنه قادر على التوبة. (١٤٧) وما يطمئن إليه القلب في هذه المسألة هو القول الأول؛ لأن الصلاة لا تسقط عن العاصي وغيره، فوجب عليه أن يؤديها، ولا يؤديها إلا على طهارة، والطهارة بالماء، فإن فقد في سفره تطهر ببذله وهو التراب.

المطلب الخامس - الترخص في المسح على الخفين والجوربين:

حكم المسح ومشروعيته: المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم. (١٤٨) ويشترط لذلك لبس الخفين على طهارة كاملة، وللمسح يوماً وليلة في الحضر، وثلاثة أيام ولياليهن في سفر القصر، وابتداء مدة المسح من وقت الحدث بعد لبسهما. (١٤٩)

والأصل في مشروعية هذه الرخصة ما ورد عن سعد بن أبي وقاص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه مسح على الخفين. (١٥٠) وعن المغيرة بن شعبة أنه كان مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر، وأنه ذهب لحاجة له، وأن مغيرة جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين. (١٥١)

حكم مسح العاصي بسفره: اختلف الفقهاء في جواز ترخص العاصي بسفره بهذه الرخصة وهي المسح ثلاثة أيام ولياليهن على قولين:

- القول الأول: لا يجوز للعاصي بسفره أن يمسخ على الجوارب أو الخف ثلاثة أيام ولياليهن. بهذا قال المالكية، (١٥٢) والشافعية، (١٥٣) والحنابلة. (١٥٤) مستندهم في ذلك أن الرخص لا تستباح بالمعاصي؛ لأنه معدوم شرعاً وهو كالمعدوم حساً.

- القول الثاني: يجوز للعاصي بسفره الترخص بهذه الرخصة. وهو قول الحنفية، (١٥٥) والظاهرية. (١٥٦) عمدتهم في ذلك عموم الحديثين السابقين حديث سعد بن أبي وقاص وحديث المغيرة بن شعبة، فهما لا يفرقان بين سفر الطاعة وسفر المعصية. والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الترخيص في هذه الحالة إعانة له على المعصية.

ويباح للعاصي بسفره المسح يوماً وليلة كالمقيم بلا خلاف بين أهل العلم؛ لأن ذلك جائز بلا سفر؛ وكل رخصة في الحضر فهي رخصة في السفر، ولأن ما زاد يستفيد به بالسفر، وهو عاص به، فلا يجوز له أن يستفيد بهذه الرخصة. (١٥٧)

المطلب السادس - الترخّص في الفطر في رمضان:

رخص الإسلام للصائم للمسافر بالفطر، والأصل في هذه الرخصة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٥٨) والآية تفيد إباحة للفطر مع المرض والسفر، وقد يجب الفطر إذا خاف الهلاك. (١٥٩)

وعن حمزة بن عمرو الأسلمي - رضي الله عنه - أنه قال: يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح؟ فقال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». (١٦٠) قال النووي: وظاهره ترجيح الفطر. وأجاب الأكثرون بأن هذا كله فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة. (١٦١) إذا كان ذلك فهل يرخص للعاصي بسفره الفطر في شهر رمضان؟ في المسألة رأيان: - الأول: لا يرخص له الفطر. وهو قول الجمهور. (١٦٢) دليلهم أن الترخيص في الإفطار كان من الله إكراماً، والعاصي ليس من أهل الكرامة. ولأن سفر المعصية لا يجوز للإنسان أن يفطر فيه؛ لأنه ليس بسفر معتبر شرعاً، فإن بلغ به الحرج والمشقة والضيق حل له الفطر من باب آخر لا من باب السفر.

وقال المالكية: على العاصي الكفارة والقضاء إذا أفطر؛ لانتهاك حرمة الشهر المعظم (١٦٣)

- الثاني: يرخص له، لإطلاق النصوص، فهي لا تفرق بين سفر سفر، وهو قول الحنفية. (١٦٤) ثم إن القاعدة عندهم أن العاصي كغيره من المطيعين في الترخيص برخصة المسافرين. (١٦٥) والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الترخيص له إعانة له على المعصية.

المطلب السابع - الترخّص في التنفل على الرحلة:

جاءت الأحاديث الصحيحة التي تؤكد أن رسول الله كان يصلي التطوع والوتر على الرحلة على هيئته التي يركبها عليها، ويستقبل بوجهه ما استقبلته الرحلة، ويصلي بالإيماء من غير ركوع وسجود، ويجعل السجود أخفض من الركوع، ومن هذه الأحاديث:

- عن عبد الله بن دينار قال: كان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يصلي في السفر على راحلته، أينما توجهت يومئذ، وذكر عبد الله أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفعله. (١٦٦)

- وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عامر بن ربيعة أخبره قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو على الراحلة يسبح يومئ برأسه قبل أي وجه توجه، ولم يكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة. (١٦٧) وظاهرها جواز التنفل على الدابة في السفر بحيث يتوجه المصلي حيث توجهت به. قال النووي: وهذا جائز بإجماع المسلمين. (١٦٨)

والنافلة على الراحلة جائزة في السفر الطويل والقصير خارج البلد. وهو قول الحنفية، (١٦٩) والمشهور من قول الشافعية، (١٧٠) وبه قال الحنابلة في الأصح، (١٧١) عمدتهم في ذلك أن النصوص السابقة لم تفرق بين طويل السفر وقصيره؛ ولأن إباحة الصلاة على الراحلة تخفيف في التطوع كيلا يؤدي إلى قطعها وتقليلها. (١٧٢)

وقال المالكية: لا بأس أن يتنفل على الراحلة في سفر تقصر في مثله الصلاة حيثما كان وجهه، فلو كان دون مسافة القصر فلا. (١٧٣) ودليلهم قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ». (١٧٤) وجه الدلالة: كان عبد الله بن عمر يقول أنها نزلت في صلاة التطوع يتوجه المصلي في السفر إلى حيث شاء فيها ركباً. (١٧٥) قال ابن عبد البر: وهو تأويل حسن للأية تعضده السنة. (١٧٦)

وما ذهب إليه الجمهور أولى لعموم الأدلة، ولأنه لا يصلي عليها إلا لمسيس الحاجة، والتخفيف يناسبه.

حكم التنفل على الراحلة بسفر المعصية: ذهب الجمهور (١٧٧) إلى أن العاصي بسفره لا يجوز له التنفل على الراحلة، لأن التنفل عليها رخصة، والرخصة لا تجوز لعاصي، فهي إعانة له على المعصية.

وذهب الحنفية (١٧٨) إلى أن العاصي بسفره يجوز له التنفل على الراحلة؛ لعموم الأدلة، فهي لا تفرق بين سفر الطاعة وسفر المعصية. وما ذهب إليه الجمهور أولى؛ لأن إباحة الرخصة للعاصي إعانة له على المعصية.

المطلب الثامن - حكم الترخُّص في ترك صلاة الجمعة:

الجمعة فرض عين على كل مسلم، ولا يجوز تركها لغير عذر. (١٧٩) وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة:

١. أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. (١٨٠) والأمر بالسعي إلى الشيء لا يكون إلا لوجوبه، والأمر بترك البيع المباح لأجله دليل على وجوبه أيضاً. (١٨١)

٢. عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول على أعواد منبره: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين». (١٨٢)

واتفق الفقهاء على جواز ترك الجمعة لعذر كالمرض الذي يشق معه الإتيان إليها، والسفر طويلاً كان أو قصيراً، لاشتغاله بالسفر وأسبابه، فقد ينقطع عن أصحابه، ولا يجد أحداً يحفظ رحله، أو يضيق الوقت في تصريف مصالحه. (١٨٣) ولأن من شروط الجمعة الإقامة والاستيطان، وهو مسافر. وقال ابن مسعود: ليس على المسلمين جمعة في سفرهم. (١٨٤)

حكم الترخص في ترك صلاة الجمعة بسفر المعصية: اختلفوا في العاصي بسفره هل يجوز له الترخص بهذه الرخصة أم لا؟ فقال الجمهور: لا يجوز له الترخص؛ لأن الإذن للعاصي بالترخص إعانة له على معصيته، والعاصي لا يُعان. (١٨٥) وقال الحنفية بجواز الترخص، لعموم الأدلة وإطلاقها. (١٨٦) وما ذهب إليه الجمهور أولى؛ فإن الرخصة سهولة من الله وتيسير لعباده إذا سافروا، والعاصي بسفره لا يناسب حاله التخفيف.

خاتمة:

بعد عرض آراء الفقهاء في هذه المسألة الفقهية، فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

١. اليسر ورفع الحرج من مميزات الشريعة الإسلامية.
٢. الرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر هو المشقة والحرج.
٣. الرخصة والسفر تعتريهما الأحكام الخمسة وهي: الوجوب، والندب، والمباح، والحرام، والمكروه.
٤. الراجح جواز أكل الميتة للمضطر إذا كان عاصياً بسفره.
٥. الراجح عدم جواز القصر بسفر المعصية.
٦. الراجح عدم جواز الجمع بين الصلاتين بسفر المعصية.
٧. إن عدم العاصي بسفره الماء فعليه أن يتيمم وهو الراجح.
٨. يباح للعاصي المسح يوماً وليلة كالمقيم، ولا يجوز له المسح ثلاثة أيام بلياليها في السفر على الأرجح.
٩. الراجح عدم جواز الفطر بسفر المعصية.

١٠. الراجح عدم جواز ترخص العاصي في التنفّل على الراحلة، وكذا ترك صلاة الجمعة والعيدين.

وأما التوصيات فهي كما يأتي:

١. أوصي بالابتعاد عن كل سفر فيه معصية لله تعالى.
٢. أوصي العصاة بضرورة المبادرة إلى التوبة إرضاء لله تعالى، وحتى يتمكنوا من الاستفادة من الرخص المشروعة في السفر.
٣. على الدولة محاربة المعاصي وأهلها وعدم توفير أسبابها.

الهوامش:

١. سورة البقرة الآية ٢٨٦.
٢. سورة الحج الآية ٧٨.
٣. رواه البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي عليه الصلاة والسلام. صحيح البخاري ج٣ / ص١٣٠٦، حديث رقم ٣٣٦٧.
٤. الزبيدي، تاج العروس ج١٧ / ص٥٩٤ - ٥٩٥. ابن منظور، لسان العرب ج٧ / ص٤٠.
٥. رواه ابن حبان، ذكر استحباب قبول رخصة الله إذ الله جل وعلا يحب قبولها. صحيح ابن حبان ج٦ / ص٤٥١. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح وإسناده حسن. الهيثمي، مجمع الزوائد ج٣ / ص١٦٢.
٦. التمهيد للأسنوي ص٧١.
٧. المرجع السابق ص٧١.
٨. أصول الشاشي ص٣٨٥.
٩. التمهيد للأسنوي ص٧١. الزركشي، المنثور ج٢ / ص١٦٤ - ١٦٧.
١٠. النفراوي، الفواكه الدواني ج١ / ص٢٥٣. النووي، المجموع ج٤ / ص٢٧٤. ابن قدامة، المغني ج٢ / ص٤٧.
١١. الكاساني، بدائع الصنائع ج١ / ص٩٣.
١٢. الزركشي، البحر المحيط ج١ / ص٢٦٥.
١٣. السيوطي، الأشباه والنظائر ص٧٧. الزركشي، المنثور ج٢ / ص١٧٣.
١٤. أمير بادشاه، تيسير التحرير ج٢ / ص٣٠٣. السيوطي، الأشباه والنظائر ص٧٧.
١٥. الغزالي، المستصفى ص٧٩. الزركشي، المنثور ج٢ / ص٣١٧.
١٦. سورة النحل الآية ١٠٦.
١٧. ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص٣٠٣. الزركشي، المنثور ج٣ / ص٢٧٣.
١٨. التفقازاني، شرح التلويح على التوضيح ج٢ / ص٣٨٩. السيوطي، الأشباه والنظائر ص١٩٠.
١٩. السيوطي، الأشباه والنظائر ص٧٨.

٢٠. المرجع السابق ص ٨٠.
٢١. الكن: الكنان وقاء كل شيء وستره. والكن: البيت. ابن منظور، لسان العرب ج ١٣ / ص ٣٦٠.
٢٢. ابن منظور، لسان العرب ج ٤ / ص ٣٦٨. الفيومي، المصباح المنير ج ١ / ص ٢٧٨.
٢٣. أصول البزدوي ج ١ / ص ٣٥٣. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ج ١ / ص ٢٧٤. الجرجاني، التعريفات ج ١ / ص ١٥٧.
٢٤. ابن مفلح، المبدع ج ١ / ص ٤٠٠.
٢٥. القونوي، أنيس الفقهاء ص ١١٠.
٢٦. فتاوى السغدي ج ١ / ص ٧٥. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. الحطاب، مواهب الجليل ج ٢ / ص ١٤٠. الخرخشي، شرح مختصر خليل ج ١ / ص ١٨٥. الشنقيطي، شرح زاد المستقنع ج ٦٥ / ص ٥. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١.
٢٧. أبق: هرب العبيد وذهابهم من غير خوف ولا كد عمل. ابن منظور، لسان العرب ج ١٠ / ص ٣.
٢٨. ناشزة: نشزت المرأة استعصت على زوجها وارتفعت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته وفركته. الفيومي، المصباح المنير ج ٢ / ص ٦٠٥. الزبيدي، تاج العروس ج ١٥ / ص ٣٥٤.
٢٩. شخبي زاده، مجمع الأنهر ج ١ / ص ٢٤٤. حاشية ابن عابدين ج ٢ / ص ١٢٤. ابن الحاجب، جامع الأمهات ص ١١٨. الشربيني، الإقناع ج ١ / ص ١٧١. النووي، المجموع ج ٤ / ص ٢٨٦. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١.
٣٠. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. ابن رشد، بداية المجتهد ج ١ / ص ١٢٢. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١. القحطاني، السفر وأحكامه في ضوء الكتاب والسنة ص ٥.
٣١. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. ابن تيمية، الرد على الأحنائي ص ٧٦.
٣٢. ابن تيمية، الفتاوى الكبرى ج ٢٧ / ص ٣٣٠.
٣٣. الهاشمي، جواهر الأدب ج ٢ / ص ٧٠. المناوي، فيض القدير ج ٤ / ص ٨٢.
٣٤. الحطاب، مواهب الجليل ج ٢ / ص ١٤٠. ابن مفلح، المبدع ج ٢ / ص ١٠٧. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١. القحطاني، السفر وأحكامه في ضوء الكتاب والسنة ص ٥.
٣٥. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. الحطاب، مواهب الجليل ج ٢ / ص ١٤٠.

- الغمراوي، السراج الوهاج ج ١ / ص ٧٩. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ١٠٠. ابن تيمية، الرد على الأحنائي ص ٧٦.
٣٦. النفراوي، الفواكه الدواني ج ١ / ص ٣١٣. الحطاب، مواهب الجليل ج ١ / ص ٣٢٧.
٣٧. ابن مفلح، الفروع ج ٢ / ص ٤٩. الإنصاف للمرداوي ج ٢ / ص ٣١٧.
٣٨. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ج ١ / ص ٢٧٤. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. حاشية ابن عابدين ج ٢ / ص ١٢٤. حيدر، درر الحكام شرح غرر الأحكام ج ٢ / ص ٩٩. الحطاب، مواهب الجليل ج ٢ / ص ١٤٠. النووي، روضة الطالبين ج ١ / ص ٣٨٨. الغمراوي، السراج الوهاج ج ١ / ص ٨١. حواشي الشرواني ج ٢ / ص ٣٨٧. البهوتي، كشف القناع ج ١ / ص ٥١١. الشنقيطي، شرح زاد المستقنع ج ٦٥ / ص ٥.
٣٩. المبسوط للسرخسي ج ١ / ص ٢٣٩. الشاشي، حلية العلماء ج ٢ / ص ١٩٤.
٤٠. رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء. صحيح البخاري ج ١ / ص ١٣٧. حديث رقم ٣٤٤٣.
٤١. ابن حجر، فتح الباري ج ١ / ص ٤٦٥.
٤٢. رواه ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب تقصير الصلاة في السفر. سنن ابن ماجه ج ١ / ص ٣٣٨. حديث رقم ١٠٦٤. تحقيق الألباني: صحيح. الألباني، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه ج ٣ / ص ٦٣.
٤٣. سورة النساء الآية ١٠١.
٤٤. أحكام القرآن لابن العربي ج ١ / ص ٦١٥.
٤٥. تفسير النسفي ج ١ / ص ٢٤٤.
٤٦. النفراوي، الفواكه الدواني ج ١ / ص ٢٦٧. الأم للشافعي ج ١ / ص ١٨٥. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٤.
٤٧. سورة النساء الآية ١٠١.
٤٨. أحكام القرآن للشافعي ج ١ / ص ٨٨.
٤٩. رواه البيهقي، باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة. سنن البيهقي الكبرى ج ٣ / ص ١٤٢، حديث رقم ٥٢١٤.
٥٠. أحكام القرآن لابن العربي ج ١ / ص ٦١٥.
٥١. رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها. صحيح

- مسلم ج ١ / ص ٤٧٨. حديث رقم ٦٨٦.
٥٢. ابن رشد، بداية المجتهد ج ١ / ص ١٢٢.
٥٣. سورة البقرة الآية ١٧٣.
٥٤. الشنقيطي، أضواء البيان ج ١ / ص ٦١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج ٢٤ / ص ١١٠.
٥٥. الشنقيطي، أضواء البيان ج ١ / ص ٦١.
٥٦. الشنقيطي، أضواء البيان ج ١ / ص ٦١. الشوكاني، فتح القدير ج ١ / ص ١٧٠.
٥٧. المرغيناني، الهداية بشرح البداية ج ١ / ص ٨٢. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣.
- الزيلعي، تبيين الحقائق ج ١ / ص ٢١٥ - ٢١٦.
٥٨. الحطاب، مواهب الجليل ج ٣ / ص ٢٣٣. ابن رشد، بداية المجتهد ج ١ / ص ٣٤٩. ابن الحاجب، جامع الأمهات ص ١١٨.
٥٩. ابن تيمية، الفتاوى الكبرى ج ٤ / ص ٦١٧. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١. المرادوي، الإنصاف ج ١٠ / ص ٣٧١.
٦٠. سورة النساء الآية ٢٩.
٦١. الجصاص، أحكام القرآن ج ١ / ص ١٥٧.
٦٢. سورة البقرة الآية ١٧٣.
٦٣. الرازي، التفسير الكبير ج ٥ / ص ٢٠.
٦٤. الجصاص، أحكام القرآن ج ١ / ص ١٥٧.
٦٥. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١.
٦٦. الزيلعي، تبيين الحقائق ج ١ / ص ٢١٦.
٦٧. ابن رشد، بداية المجتهد ج ١ / ص ٣٤٩.
٦٨. الشربيني، الإقناع ج ٢ / ص ٥٨٥. الغمراوي، السراج الوهاج ج ١ / ص ٥٦٧. النووي، المجموع ج ٤ / ص ٢٨٧. الرملي، نهاية المحتاج ج ٨ / ص ١٥٩. الشيرازي، المهذب ج ١ / ص ١٠٢.
٦٩. المرادوي، الإنصاف ج ١٠ / ص ٣٧١.
٧٠. الزيلعي، تبيين الحقائق ج ١ / ص ٢١٥ - ٢١٦. ابن تيمية، الفتاوى الكبرى ج ٤ / ص ٦١٧. ابن حزم، المحلى ج ٨ / ص ٣٣١.

٧١. سورة البقرة الآية ١٧٣.
٧٢. ابن قدامة، المغني ج٢ / ص ٥١.
٧٣. المرجع السابق ج٢ / ص ٥١.
٧٤. سورة المائدة الآية ٣.
٧٥. الشنقيطي، أضواء البيان ج١ / ص ٢٧٩.
٧٦. النووي، المجموع ج٤ / ص ٢٨٧.
٧٧. الرمق: بقية الروح. ابن منظور، لسان العرب ج١٠ / ص ١٢٥.
٧٨. ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص ١٠٧. الحدادي، الجوهرة النيرة ج١ / ص ١٥٠.
٧٩. ابن رشد، بداية المجتهد ج١ / ص ٣٤٩. ابن الحاجب، جامع الأمهات ص ١١٨. الشنقيطي، أضواء البيان ج١ / ص ٦٣.
٨٠. الغمراوي، السراج الوهاج ج١ / ص ٥٦٧. النووي، المجموع ج٩ / ص ٣٦.
٨١. ابن قدامة، المغني ج٩ / ص ٣٣٠. شرح الزركشي ج٣ / ص ٢٦٢.
٨٢. ابن رشد، بداية المجتهد ج١ / ص ٣٤٩. الدردير، الشرح الكبير ج٢ / ص ١١٥. عليش، منح الجليل ج٢ / ص ٤٥٥.
٨٣. النووي، المجموع ج٩ / ص ٣٦.
٨٤. ابن قدامة، المغني ج٩ / ص ٣٣٠.
٨٥. سورة البقرة الآية ١٧٣.
٨٦. النووي، المجموع ج٩ / ص ٣٦.
٨٧. ابن جزى، القوانين الفقهية ص ٥٨. القروي، الخلاصة الفقهية ص ١١٨. النووي، المجموع ج٤ / ص ٢٧٣. النووي، روضة الطالبين ج١ / ص ٣٨٠. البهوتي، كشف القناع ج١ / ص ٥٠٢.
٨٨. ابن نجيم، البحر الرائق ج٢ / ص ٣٠٤.
٨٩. الكاساني، بدائع الصنائع ج١ / ص ٩١.
٩٠. رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة. صحيح البخاري ج١ / ص ٣٦٨.
٩١. النووي، المجموع ج٤ / ص ٢٧٤.

٩٢. رواه مسلم، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين. صحيح مسلم ج ١ / ص ٢٣٢. حديث رقم ٢٧٦.
٩٣. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣.
٩٤. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. ابن رشد، بداية المجتهد ج ١ / ص ١٢٢. القروي، الخلاصة الفقهية ص ١١٨. حواشي الشرواني ج ٢ / ص ٣٨٢. النووي، روضة الطالبين ج ١ / ص ٣٨٠. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٤٩. تفسير الثعالبي ج ١ / ص ٤٠٧.
٩٥. سورة النساء الآية ١٠١.
٩٦. ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ / ص ١٥٥.
٩٧. رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها. صحيح مسلم ج ١ / ص ٤٧٩. حديث رقم ٦٨٧.
٩٨. الأوسط لابن المنذر ج ٧ / ص ١٢٧. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٠.
٩٩. حاشية ابن عابدين ج ٢ / ص ١٢٤. الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء ج ١ / ص ٣٥٦.
- الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣. فتاوى السغدي ج ١ / ص ٧٥.
١٠٠. ابن تيمية، الفتاوى الكبرى ج ٤ / ص ٦١٧. المرادوي، الإنصاف ج ٢ / ص ٣١٦.
١٠١. الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء ج ١ / ص ٣٥٦. النووي، المجموع ج ٤ / ص ٢٨٦.
١٠٢. سورة البقرة الآية ١٨٤.
١٠٣. رواه البيهقي، كتاب الطهارة، باب رُخْصَةِ الْمَسْحِ لِمَنْ لَبَسَ الْخُفَيْنِ عَلَى الطَّهَارَةِ. سنن البيهقي الكبرى ج ١ / ص ٢٨١. حديث رقم ١٣٨٨.
١٠٤. الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣.
١٠٥. ابن جزى، القوانين الفقهية ص ٥٩. القرافي، الذخيرة ج ١ / ص ٣٢٢. النفاوي، الفواكه الدواني ج ٢ / ص ٢٧٠. الحطاب، مواهب الجليل ج ٢ / ص ١٤٠. القروي، الخلاصة الفقهية ص ٣٤.
١٠٦. النووي، المجموع ج ١ / ص ٥٥١. الشربيني، الإقناع ج ١ / ص ١٧١. الشيرازي، المهذب ج ١ / ص ١٠٢.
١٠٧. المرادوي، الإنصاف ج ٢ / ص ٣١٦.
١٠٨. سورة المائدة الآية ٣.

١٠٩. ابن رشد، بداية المجتهد ج١/ ص٣٤٩. الشنقيطي، أضواء البيان ج١/ ص٢٧٩.
١١٠. النووي، المجموع ج١/ ص٥٥١. الشربيني، الإقناع ج١/ ص١٧١.
١١١. سورة النساء الآية ١٠١.
١١٢. سبق تخريجه ص ١١.
١١٣. القروي، الخلاصة الفقهية ص ١٢١. النووي، المجموع ج١/ ص٥٤٧.
١١٤. النفراوي، الفواكه الدواني ج١/ ص٢٣٢. الشيرازي، المهذب ج١/ ص١٠٥. ابن قدامة، الكافي ج١/ ص٢٠٢-٢٠٥.
١١٥. الخرخشي، شرح مختصر خليل ج٢/ ص٦٩. النفراوي، الفواكه الدواني ج١/ ص٢٣٢. الشيرازي، المهذب ج١/ ص١٠٤. ابن تيمية، المحرر في الفقه ج١/ ص١٣٤. ابن قدامة، الكافي ج١/ ص٢٠٢.
١١٦. حاشية البجيرمي ج١/ ص٣٦٥.
١١٧. رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر. صحيح مسلم ج١/ ص٤٨٨. حديث رقم ٧٠٣.
١١٨. رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر. صحيح مسلم ج١/ ص٤٨٩. حديث رقم ٧٠٥.
١١٩. السيوطي، الديباج على مسلم ج٢/ ص٣٣٥.
١٢٠. حواشي الشرواني ج٢/ ص٣٩٣.
١٢١. رواه البخاري، كتاب الحج، باب متى يصلي الفجر بجمع صلاة الفجر بالمزدلفة. صحيح البخاري ج٢/ ص٦٠٤، حديث رقم ١٥٩٨.
١٢٢. ابن نجيم، البحر الرائق ج١/ ص٢٦٧.
١٢٣. ابن عبد البر، التمهيد ج١٢/ ص١٩٩.
١٢٤. النفراوي، الفواكه الدواني ج١/ ص٢٣٣. القروي، الخلاصة الفقهية ص ١٢١. الحصني، كفاية الأخيار ج١/ ص١٣٧. النووي، روضة الطالبين ج١/ ص٣٩٦. ابن قدامة، المغني ج٢/ ص٥١.
١٢٥. الكاساني، بدائع الصنائع ج١/ ص٩٣.
١٢٦. سورة النساء الآية ٤٣.

١٢٧. الزبيدي، تاج العروس ج ٣٤ / ص ١٤٠.
١٢٨. حاشية ابن عابدين ج ٢ / ص ٤٥٥. الأزهري، الثمر الداني ص ٦٨. ابن قدامة، المغني ج ١ / ص ١٤٨. البركتي، قواعد الفقه ص ٢٤٢. الجرجاني، التعريفات ج ١ / ص ٩٨.
١٢٩. الأزهري، الثمر الداني ص ٦٨.
١٣٠. سورة النساء الآية ٤٣.
١٣١. رواه البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم ضربة. صحيح البخاري ج ١ / ص ١٣٤. حديث رقم ٣٤١.
١٣٢. ابن قدامة، المغني ج ١ / ص ١٤٨.
١٣٣. ابن عرفة، حاشية الدسوقي ج ١ / ص ١٥٨. ابن عبد البر، الاستذكار ج ١ / ص ٣١٠. ابن قدامة، المغني ج ١ / ص ١٥٤.
١٣٤. ابن نجيم، البحر الرائق ج ١ / ص ١٤٥. الشيرازي، المهذب ج ١ / ص ٣٢.
١٣٥. الزيلعي، تبين الحقائق ج ١ / ص ٣٧. الحطاب، مواهب الجليل ج ١ / ص ٣٢٧. الشيرازي، المهذب ج ١ / ص ٣٦. ابن قدامة، المغني ج ١ / ص ١٤٨.
١٣٦. الحطاب، مواهب الجليل ج ١ / ص ٣٢٦.
١٣٧. شيخي زاده، مجمع الأنهر ج ١ / ص ٢٤٤.
١٣٨. الأزهري، الثمر الداني ص ٦٨. الحطاب، مواهب الجليل ج ١ / ص ٣٢٨. الصاوي، بلغة السالك ج ١ / ص ١٢٣.
١٣٩. الشريبي، الإقناع ج ١ / ص ١٧١. النووي، المجموع ج ١ / ص ٥٥١.
١٤٠. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٢.
١٤١. ابن نجيم، البحر الرائق ج ١ / ص ٢٩٠.
١٤٢. الشريبي، الإقناع ج ١ / ص ١٧١. الغمراوي، السراج الوهاج ج ١ / ص ٣٠. النووي، المجموع ج ١ / ص ٥٥١. النووي، روضة الطالبين ج ١ / ص ١٢١.
١٤٣. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٢. ابن مفلح، المبدع ج ١ / ص ٢٠٧.
١٤٤. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٢.
١٤٥. ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥٢. ابن مفلح، المبدع ج ١ / ص ٢٠٧. المرادوي، الإنصاف ج ١ / ص ٢٦٤.

١٤٦. النووي، المجموع ج١/ ص ٥٥١. الشربيني، الإقناع ج١/ ص ١٧١.
١٤٧. النووي، المجموع ج١/ ص ٥٥١-٥٥٢.
١٤٨. الكاساني، بدائع الصنائع ج١/ ص ٧. المواق، التاج والإكليل ج١/ ص ٣١٩. الشربيني، الإقناع ج١/ ص ٢٢. ابن قدامة، المغني ج١/ ص ١٧٤.
١٤٩. اختلف أهل العلم في ابتداء مدة المسح على الخف، فذهب الأئمة أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وسيفان الثوري، إلى أن ابتداء مدة التوقيت من أول حدث يقع بعد لبس الخف، لا من حين اللبس ولا من حين المسح؛ لأن وقت المسح يدخل بذلك، فاعتبرت مدته منه، فيمسح فيها. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن ابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث، وممن قال بهذا الأوزاعي، وأبو ثور، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، واختاره ابن المنذر، واحتجوا بأحاديث التوقيت في المسح، ووجه احتجاجهم بها أن قوله- صلى الله عليه وسلم- : « يمسح المسافر ثلاثة أيام. » صريح في أن الثلاثة كلها ظرف للمسح، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان ابتداء المدة من المسح. (الكاساني، بدائع الصنائع ج١/ ص ١١. المبسوط للسرخسي ج١/ ص ١٠٢. الكافي لابن عبد البر ج١/ ص ٢٥. الإقناع للشربيني ج١/ ص ٧٥. النووي، المجموع ج١/ ص ٥٥٢. ابن تيمية، المحرر في الفقه ج١/ ص ١٢.
١٥٠. رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب الرجل يوضئ صاحبه. صحيح البخاري ج١/ ص ٧٨، حديث رقم ١٨٠.
١٥١. رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين. صحيح البخاري ج١/ ص ٨٤، حديث رقم ١٩٩.
١٥٢. القرافي، الذخيرة ج١/ ص ٣٢٢. عليش، منح الجليل ج١/ ص ١٣٧. حاشية العدوي ج١/ ص ٢٩٧.
١٥٣. السيوطي، الأشباه والنظائر ج١/ ص ١٣٩. النووي، المجموع ج١/ ص ٥٥١.
١٥٤. المرادوي، الإنصاف ج١/ ص ١٧٦.
١٥٥. شيخي زاده، مجمع الأنهر ج١/ ص ٢٤٤. المرغيناني، الهداية شرح البداية ج١/ ص ٨٢.
١٥٦. ابن حزم، المحلى ج٢/ ص ٩٩.
١٥٧. القرافي، الذخيرة ج١/ ص ٣٢٢. النووي، المجموع ج١/ ص ٥٥١. السيوطي، الأشباه والنظائر ص ١٣٩. ابن قدامة، المغني ج٢/ ص ٥٢. المرادوي، الإنصاف

- ج ١ / ص ١٧٦ .
- ١٥٨ . سورة البقرة الآية ١٨٤ .
- ١٥٩ . ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ / ص ٧١ .
- ١٦٠ . رواه مسلم، كتاب الصوم، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر. صحيح مسلم ج ٢ / ص ٧٩٠ . حديث رقم ١١٢١ .
- ١٦١ . شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ / ص ٢٢٩ .
- ١٦٢ . الصاوي، بلغة السالك ج ١ / ص ٤٤٠ . ابن جزى، القوانين الفقهية ص ٨٢ . القروي، الخلاصة الفقهية ص ٢٠١ . النووي، المجموع ج ١ / ص ٥٥١ . السيوطي، الأشباه والنظائر ص ١٣٨ . ابن قدامة، المغني ج ٢ / ص ٥١ . الشنقيطي، شرح زاد المستقنع ج ١٠٢ / ص ٤ .
- ١٦٣ . القروي، الخلاصة الفقهية ص ٢٠١ .
- ١٦٤ . فتاوى السعدي ج ١ / ص ٧٥ . شيخي زاده، مجمع الأنهر ج ١ / ص ٢٤٤ . ابن نجيم، البحر الرائق ج ٢ / ص ٣٠٤ . المرغيناني، الهداية شرح البداية ج ١ / ص ٨٢ .
- ١٦٥ . الكاساني، بدائع الصنائع ج ١ / ص ٩٣ .
- ١٦٦ . رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب الإيماء على الدابة. صحيح البخاري ج ١ / ص ٣٧١ . حديث رقم ١٠٤٥ .
- ١٦٧ . رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب ينزل للمكتوبة. صحيح البخاري ج ١ / ص ٣٧١ . حديث رقم ١٠٤٦ .
- ١٦٨ . شرح النووي على صحيح مسلم ج ٥ / ص ٢٠٩ .
- ١٦٩ . السمرقندي، تحفة الفقهاء ج ١ / ص ١٥٤ .
- ١٧٠ . النووي، المجموع ج ٣ / ص ٢٠٨ .
- ١٧١ . المرداوي، الإنصاف ج ٢ / ص ٣ .
- ١٧٢ . ابن مفلح، المبدع ج ١ / ص ٤٠١ . ابن قدامة، المغني ج ١ / ص ٢٦٠ .
- ١٧٣ . المواق، التاج والإكليل ج ١ / ص ٥٠٩ . الأزهرى، الثمر الداني ص ٢١٠ .
- ١٧٤ . سورة البقرة الآية ١١٥ .
- ١٧٥ . ابن عبد البر، الاستنكار ج ٢ / ص ٢٥٦ . أحكام القرآن لابن العربي ج ١ / ص ٥٢ .

١٧٦. المصدر السابق ج٢ / ص ٢٥٦.
١٧٧. الأزهرى، الثمر الداني ص ٢١٠. المالكي، كفاية الطالب ج١ / ص ٤٤٢. النووي، المجموع ج١ / ص ٥٥١. السيوطي، الأشباه والنظائر ص ١٣٨. شرح النووي على صحيح مسلم ج٥ / ص ٢١٠. المرادوي، الإنصاف ج٢ / ص ٣٠٢. ابن قدامة، المغني ج٢ / ص ٥١. ابن مفلح، المبدع ج١ / ص ٤٠١.
١٧٨. الكاساني، بدائع الصنائع ج١ / ص ٩٣. المرغيناني، الهداية شرح البداية ج١ / ص ٨٢. ابن مازة، المحيط البرهاني ج٢ / ص ٨٥.
١٧٩. الشرنبلالي، نور الإيضاح ص ٨٣. ابن الحاجب، جامع الأمهات ص ١٢٢. النووي، المجموع ج٤ / ص ٤٠٤. البهوتي، كشف القناع ج٢ / ص ٢٢.
١٨٠. سورة الجمعة الآية ٩.
١٨١. السرخسي، المبسوط ج٢ / ص ٢١.
١٨٢. رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب التخليط في ترك الجمعة. صحيح مسلم ج٢ / ص ٥٩١. حديث رقم ٨٦٥.
١٨٣. حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح ج٢ / ص ٤١٩. النفراوي، الفواكه الدواني ج١ / ص ٢٦٢. حاشية البجيرمي ج١ / ص ٣٧٦. ابن قدامة، المغني ج٢ / ص ٨٩.
١٨٤. مصنف ابن أبي شيبة ج١ / ص ٤٤٢، باب من قال ليس على المسافر الجمعة، أثر رقم ٥١٠٣.
١٨٥. شرح مختصر خليل للخرشي ج٢ / ص ٣٧٩. النووي، المجموع ج١ / ص ٥٥١. السيوطي، الأشباه والنظائر ص ١٣٨. حاشية البجيرمي ج١ / ص ٣٧٦. المرادوي، الإنصاف ج٣ / ص ٣٤٩. الشنقيطي، شرح زاد المستقنع ج١٠٢ / ص ٤. ابن قدامة، المغني ج٢ / ص ٥١.
١٨٦. حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح ج١ / ص ٢٧٥. ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص ٩٧.

المصادر والمراجع:

١. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢. ابن الحاجب، عثمان بن عمر المالكي، جامع الأمهات، بلا طبعة.
٣. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٩٨٥م.
٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الرد على الأحنائي واستحباب زيارة خير البرية، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، القاهرة، بلا طبعة.
٥. ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، ط ٢.
٦. ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، المحرر في الفقه، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٧. ابن جزى، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي، القوانين الفقهية، بلا طبعة.
٨. ابن جزى، محمد بن أحمد، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي، لبنان، ط ٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٩. ابن حبان، محمد بن أحمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٠. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بلا طبعة.
١١. ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا طبعة.
١٢. ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت، دار الفكر، بلا طبعة.
١٣. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
١٤. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١، ١٣٨٧هـ.

١٥. ابن عرفة، شمس الدين محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، بلا طبعة.
١٦. ابن قدامة، عبد الله المقدسي أبو محمد، الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، بلا طبعة.
١٧. ابن قدامة، عبد الله المقدسي أبو محمد، المغني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا طبعة.
١٨. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
١٩. ابن مازة، محمود بن أحمد، الميحق البرهاني، دار إحياء التراث العربي، بلا طبعة.
٢٠. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
٢١. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
٢٢. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفرريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، بلا تاريخ.
٢٣. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢٤. ابن نجيم، زين الدين علي بن محمد، الأشباه والنظائر، بلا طبعة.
٢٥. الأزهرى، صالح عبد السميع الآبي، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني، المكتبة الثقافية، بيروت، بلا طبعة.
٢٦. الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.
٢٧. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية المجاني / من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، بلا طبعة.
٢٨. أمير بادشاه، محمد أمين، تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
٢٩. أمين، محمد، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.

٣٠. البجيرمي، سليمان بن عمر، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، ديار بكر، تركيا، المكتبة الإسلامية، بلا طبعة.
٣١. البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
٣٢. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
٣٣. البركتي، محمد عميم الإحسان المجدي، قواعد الفقه، دار الصدف ببلشرز، كراتشي، ١٤٠٧ هـ.
٣٤. البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
٣٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٦. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ.
٣٧. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، بلا طبعة.
٣٨. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٣٩. الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٤٠. الجصاص، أحمد بن محمد، مختصر اختلاف العلماء، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.
٤١. الحدادي، أبو بكر بن علي، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، دار العامرة للطباعة، ١٣١٦ هـ.
٤٢. الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني، كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار، دار إحياء الكتب العربية، بلا طبعة.
٤٣. الحطاب، محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت،

- ط ٢، ١٣٩٨هـ.
٤٤. حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق: المحامي فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، بلا طبعة.
٤٥. الخرشبي، محمد بن عبد الله، الخرشبي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
٤٦. الدردير، أبو البركات أحمد، الشرح الكبير مطبوع بهامش حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، بلا طبعة.
٤٧. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٨. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، طبعة أخيرة، ١٩٨٤م.
٤٩. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بلا طبعة.
٥٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥١. الزركشي، محمد بن بهادر، المنثور في القواعد، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٥٢. الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبيين الحقائق، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٥٣. السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، بلا طبعة.
٥٤. السغدري، علي بن الحسين، الننف في الفتاوى، تحقيق: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٥. السمرقندي، علاء الدين، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٥٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٥٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بلا طبعة.

٥٨. الشاشي، أبو بكر محمد بن أحمد، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٥٩. الشاشي، أحمد بن محمد، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٦٠. الشافعي، محمد بن إدريس، أحكام القرآن، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٦١. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
٦٢. الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
٦٣. الشرنبلالي، حسن الوفائي، نور الإيضاح ونجاة الأرواح، دار الحكمة، دمشق، ١٩٨٥.
٦٤. الشرواني، عبد الحميد، وأحمد بن قاسم العبادي، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا طبعة.
٦٥. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
٦٦. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، شرح زاد المستقنع، بلا طبعة.
٦٧. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
٦٨. شلخي زاده، عبد الرحمن بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، بلا طبعة.
٦٩. الشيرازي، إبراهيم بن علي، المهذب، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
٧٠. الصاوي، أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٧١. الطحاوي، أحمد بن محمد، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط ٣، ١٣١٨هـ.
٧٢. العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
٧٣. عليش، محمد، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.
٧٤. الغزالي، محمد بن محمد، المستصفي في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٥. الغمراوي، محمد الزهري، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بلا طبعة.
٧٦. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، بلا طبعة.
٧٧. القحطاني، سعيد بن علي، السفر وأحكامه في ضوء الكتاب والسنة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٨. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م.
٧٩. القروي، محمد العربي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا طبعة.
٨٠. القونوي، قاسم بن عبد الله، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، جدة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٨١. الكاساني، أبو بكر بن مسعود، البدائع في ترتيب الشرائع، المكتبة الحبيبية، باكستان، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٨٢. المالكي، أبو الحسن، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
٨٣. المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بلا طبعة.
٨٤. المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية شرح البداية، المكتبة الإسلامية، بيروت، بلا طبعة.
٨٥. مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٦. المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
٨٧. المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
٨٨. النسفي، عبد الله ابن أحمد، تفسير النسفي، بلا طبعة.

٨٩. النفراوي، أحمد بن غنيم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٩٠. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة.

٩١. النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٩٢. الهاشمي، أحمد، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، بلا طبعة.

عبء إثبات الخطأ الطبي في القواعد العامة والتوجهات الحديثة للفقهاء والقضاء*

د. علي أبو مارية**

* تاريخ التسليم: ٢٠١٢ / ١٢ / ٩م، تاريخ القبول: ٢٠١٣ / ٥ / ٢٢م.
** أستاذ مساعد/ كلية فلسطين الأهلية الجامعية/ بيت لحم/ فلسطين.

ملخص:

حتى يحصل المريض على تعويض مناسب لجبر الضرر الذي قد يلحق به نتيجةً لعمل طبي خاطئ، فلا بد من أن يقيم الدليل القاطع على وقوع هذا الخطأ بأن يقدم الدليل على إخلال الطبيب بالتزاماته التي تفرضها عليه أصول مهنته، إن إنه - وفي ظل غياب قانون خاص بالمسؤولية الطبية - الطرف المكلف بعبء الإثبات، وفقاً للقواعد العامة في الإثبات غير أن ما يلاقيه المريض من صعوبات خلال نهوضه بهذا العبء وباعتباره غير متخصص، والتي قد تكلفه إما خسارة دعواه وتحمله تبعه ذلك، وإما تنازله عن حقه وعدم إقامة الدعوى أصلاً، فرضت تدخل الفقه والقضاء في محاولة للتخفيف من هذا العبء عن طريق إيجاد حلول عملية في إطار القواعد العامة للتخفيف من حدة تحمله لهذا العبء لضمان حصول المريض المضرور على حقه حال تعرضه لخطأ طبي مستوفي جميع شروطه وأركانه

The Burden of Proving Medical Error in the General Rules and Trends of Modern Jurisprudence and the Judiciary

Abstract:

If the patient were to get an appropriate compensation because of the harm caused by wrong medical actions, he should give clear evidence of the doctor's error that breach him because he did not fulfill his obligations and commitments imposed by his profession. Therefore, it is clear that in the absence of a special law for medical responsibility and due to difficulties and agonies facing the patient because he may lose his case in courts, and thus the loss of his money. These factors show the importance of the intervention of jurisprudence in an attempt to alleviate this burden through practical solutions in the framework of general rules so as to ensure that the patient who suffered will be compensated for any medical error.

مقدمة:

تقضي القواعد العامة في المسؤولية المدنية بحصول المريض المضرور على التعويض عمّا أصابه من ضرر مرده مباشرة العمل الطبي، إلا إنه وبالرغم من حدوث الضرر فيمكن أن لا تثور المسؤولية الطبية حال عدم ثبوت أي تقصير أو إهمال في جانب القائم بالعمل الطبي، إذ إن قيام تلك المسؤولية مرتبط بالتقصير أو بالإهمال وجوداً وعدماً، وعليه فلا تعويض دون إثبات لوجود خطأ طبي في جانب الطبيب.

وعلى الرغم مما وصل إليه الطب في السنوات الماضية من تقدم، فإن المسؤولية الناتجة عن الخطأ في مزاويلته ما زالت قائمة على المبادئ العامة في الإثبات وفقاً لقاعدة «البينة على من ادعى» لذا إن أراد المريض الذي يدّعي الضرر الحصول على التعويض فعليه يقع عبء إثبات ما يدعيه^(١).

ويعرّف الإثبات بأنه: «إقامة الدليل بوسيلة من الوسائل القانونية على صحة الوقائع التي تسند الحق أو الأثر القانوني المدعى به»^(٢)، كما يعرفه بعضهم بأنه: «إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت آثارها»^(٣).

على أن لتحديد من يكلف بعبء الإثبات أهمية بالغة من الناحية العملية، إذ يتوقف الحكم في الدعوى عملياً على مدى استطاعة المكلف بتحمل عبء الإثبات بتقديم الدليل على صحة ما يدعيه، فإن عجز عن ذلك خسر دعواه، وهذا ما يؤدي إلى أن يصدر القاضي حكمه ضده ولصالح خصمه، رغم أن هذا الأخير يكون قد وقف موقفاً سلبياً حيال الإثبات، مكتفياً بمنازعة الطرف الآخر في ادعائه دون أن يكلف بإثبات صدق ما يدعيه^(٤).

وتكمن أهمية البحث ومشكلته في تحديد المكلف بإثبات الخطأ الطبي في ظل القواعد العامة للمسؤولية المدنية، والصعوبات التي تثيرها هذه القواعد لمن يتحمل هذا العبء ألا وهو المريض المضرور الذي يدعي بوجود الخطأ الطبي، وفي ظل هذه البيئة القانونية للمسؤولية أوجد الفقهاء والقضاء وسائل قانونية فنية في نطاق القواعد العامة من شأنها التخفيف من هذه المشكلات.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج العلمي الوصفي التحليلي مع المقارنة في بعض الأحيان، وعليه سأقوم بتقسيم هذا البحث إلى مبحثين أتناول فيهما على التوالي تحديد المكلف بعبء الإثبات في مبحث أول، وأما المبحث الثاني فخصّصته لبيان الحلول القضائية والفقهيّة التي تم التوصل إليها للتخفيف من تحمل المريض لعبء الإثبات.

المبحث الأول - القاعدة العامة في تحمّل عبء إثبات الخطأ الطبي:

تتفق غالبية التشريعات على تكليف الخصم الذي يدعي أمراً معيناً بإقامة الدليل على صحة ما يدعيه، وإلا اعتبر ادعائه غير قائم على أساس، وذلك عملاً بقاعدة: «البينة على من ادعى»، وقد عبّرت عن هذه القاعدة المادة الثانية من قانون البينات الفلسطيني^(٥)، والتي جاء فيها: «على الدائن إثبات الالتزام، وعلى المدين إثبات التخلص منه»^(٦)، هذا ويلاحظ على النص السابق والنصوص المقابلة إنها تتضمن مفارقة واضحة بين الدائن والمدين، حيث تجعل الدائن في مركز أضعف من المدين، ذلك أن الأخير يتخذ بموجب القانون موقفاً سلبياً في انتظار ما سينتج عن محاولات المدعي في النهوض بعبء الإثبات، فإن تمكن من ذلك ينتقل حينها عبء الإثبات إلى المدين لتفنيده ادعاءاته، كما يلاحظ على هذه النصوص على الرغم من اقتصرها في تحديدها لمن يتحمل عبء الإثبات على الالتزامات، فإن الإجماع منعقد على أنها تتضمن قاعدة عامة لا تقتصر عليها فقط، وإنما ينصرف حكمها إلى أنواع العلاقات القانونية كافة وليست المالية منها فحسب.

وإذا ما حاولنا تطبيق هذه القاعدة العامة على حال المسؤولية الطبية فنصل إلى نتيجة مفادها أن المريض المتضرر بفعل الخطأ الطبي هو الدائن (المدعي المضرور)، ومن ثم يقع عليه عبء إثبات الخطأ الطبي أياً ما كان هذا الخطأ، سواءً كان من قبيل الأخطاء المتصلة بالفن الطبي أو من تلك الأخطاء المتصلة بالإنسانية الطبية^(٧)، أي أن إثبات الخطأ الطبي دائماً ما يقع على عاتق من يدعي تعرضه له.

وبما أن مهمة القضاء هي تطبيق القانون، فنجد أن القضاء العادي بصفة عامة - ويسايره في ذلك القضاء الإداري - يتجه إلى إلقاء عبء الإثبات على عاتق المريض المضرور، إذ عليه إثبات أن خطأ الطبيب المعالج هو الذي تسبب له في الضرر، وهذا الموقف المبدئي للقضاء هو ما يمكن في الواقع ملاحظته سواءً في الأحكام الصادرة عن جهة القضاء الإداري في دعاوي أخطاء أطباء المستشفيات العامة، أم في تلك الأحكام الصادرة عن جهة القضاء العادي، حيث قضت محكمة النقض الفلسطينية بأن «عبء إثبات المدعي به يقع على من يدعيه بالطرق التي بينها القانون وتكون مهمة القاضي فحص الأدلة واستخلاص نتائج منها تكون قناعته دون التقيد بما أراده الخصم عند تقديم الدليل»^(٨) رغم أن واجب إقامة الدليل يعد من المهمات الشاقة لمن يكلف به، وهو ما يجعل من يقع على عاتقه في مركز أسوأ من مركز خصمه.

ولكن هل تؤثر معرفة طبيعة مسؤولية الطبيب - من حيث كونها عقدية أم تقصيرية - على تحديد المكلف بعبء الإثبات، خاصةً إذا ما علمنا بأنه - وفقاً للقواعد العامة في

المسؤولية العقدية - لا يكلف المدعي (الدائن) إلا بإثبات وجود الالتزام وإصابته بالضرر، فتقوم حينئذ قرينة بسيطة قابلة لإثبات عكسها على خطأ الطبيب، وبذلك ينقلب عبء الإثبات، ويتحول من المريض إلى الطبيب الذي يتوجب عليه إثبات قيامه بالالتزام دون خطأ؟

هذا التساؤل تجيب عليه محكمة النقض الفرنسية في قرارها الشهير في قضية (ميرسي) الصادر في ٢٠ مارس ١٩٣٦، والتي أكدت على مبدأ مهم مفاده اعتبار العلاقة بين الطبيب المعالج والمريض هي علاقة عقدية، وبالتالي يكون التزام الطبيب تجاه المريض التزاماً عقدياً، وعليه يعد خطأ الطبيب خطأً عقدياً يتجسد في عدم تنفيذ الطبيب التزامه الناشئ عن العقد، فقد قررت بأن «مسؤولية الطبيب ذات علاقة عقدية كأصل عام، فيكون بين الطبيب وزبونه عقد صحيح والإخلال بالالتزام العقدي الناشئ عنه حتى ولو كان إخلالاً غير إرادي، يترتب عليه قيام مسؤولية من الطبيعة نفسها، أي عقدية»^(٩).

وهذا بعكس ما ذهب إليه محكمة النقض الفلسطينية التي اعتبرت أن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية تقصيرية، فقد جاء في قرارها: «لقد أصابت محكمة الدرجة الأولى (والقول هنا كمحكمة استئناف) في معالجتها وتطبيق نصوص القانون سيما قانون المخالفات المدنية عندما جاء في قرارها (وكما أوضحنا في متن قرارنا أن المسؤولية التقصيرية ثابتة بحق الطبيب الذي ينتمي إلى المستشفى نفسه، ولا سبيل إلى إنكار أو نفي هذه المسؤولية الناتجة عن الخطأ المهني الذي تحدثنا عنه) ...»^(١٠)

ولكن قرار محكمة النقض الفرنسية لم يرتب أية آثار قانونية على تحديد المكلف بعبء الإثبات، فبالرغم من اعتبار المحكمة بأن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية عقدية، فإن هذه المسؤولية يؤثر عليها في مجال عبء الإثبات طبيعة التزام الطبيب، حيث اعتبرت المحكمة أن التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية صادقة ويقظة متفقة مع الأصول والمعطيات العلمية، وبالتالي تجعل الطبيب في منأى عن تحمُّل عبء الإثبات، حيث يكون على المريض إثبات أن الطبيب قد قصر أو أهمل في تنفيذ التزامه المتمثل في بذل العناية الصادقة واليقظة المتفقة مع الأصول والمعطيات العلمية.

من كل ما سبق نستنتج بأن طبيعة المسؤولية الطبية عقدية كانت أم تقصيرية لا تؤثر في تحديد المكلف بعبء الإثبات بقدر ما يؤثر على ذلك طبيعة التزام الطبيب، فخصوصية الخطأ الطبي جعلته يخرج عن نطاق تطبيق القواعد العامة التي تحدد المكلف بعبء الإثبات بحسب طبيعة المسؤولية عقدية أم تقصيرية.

أما الخطأ الطبي فيحدد المكلف بعبء إثباته وفقاً لطبيعة الالتزام ذاته، وبحسب ما إذا

كان التزاماً ببذل عناية أم التزاماً بتحقيق نتيجة، علماً بأن طبيعة التزامات الطبيب تكون التزامات بتحقيق نتيجة أحياناً وأحياناً أخرى التزامات ببذل عناية وذلك بحسب العمل الطبي ذاته، وعليه نقسّم هذا المبحث إلى مطلبين، نبين في الأول عبء الإثبات وفقاً لطبيعة الالتزام، وفي الثاني نبين الصعوبات المتعلقة بعبء الإثبات.

المطلب الأول- عبء الإثبات وفق طبيعة الالتزام:

بيننا سابقاً إن ما يؤثر في تحديد المكلف بعبء الإثبات هو طبيعة التزام الطبيب وليس طبيعة المسؤولية في ذاتها، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة التزام الطبيب كنقطة أولى ننطلق من خلالها إلى بيان من يتحمل عبء الإثبات حال كان الالتزام بتحقيق نتيجة أم ببذل عناية.

فقد أيد القضاء الفرنسي عام ١٩٢٧ ما اتفق عليه فقهاء القانون على تقسيم الالتزامات القانونية بوجه عام إلى نوعين من الالتزامات، الأول التزام محدد، وهو ما اصطلح على تسميته التزام بتحقيق نتيجة أو غاية، ومضمون هذا الالتزام ليس نشاطاً أو جهداً أو إمكانات، وإنما هو النتيجة نفسها المترتبة على هذه النشاطات أو المجهودات أو الإمكانيات.

أما الثاني فهو التزام عام يأخذ بعين الاعتبار مراعاة جانب الحيطة والحذر، وهو ما اصطلح على تسميته التزام ببذل عناية أو بوسيلة، وفي هذا الالتزام لا يعدّ المدين بشيء غير وضع كل إمكانياته المتاحة تحت تصرف الدائن من أجل تنفيذ العقد^(١١).

فالأصل أن التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية، وليس التزام بتحقيق نتيجة، ذلك أن العمل الطبي الجراحي طبيعته احتمالية، فالطبيب غير ملزم بشفاء المريض وضمان سلامته من مخاطر العمل الطبي، أخذاً بعين الاعتبار مراعاة الطبيب والجراح ممارسة العمل الطبي ببذل العناية المعتادة منه شأنه في ذلك شأن طبيبٍ مثله، بل إن العناية المطلوبة منه تقتضي أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقظة تتفق في غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة في علم الطب، فيسأل الطبيب عن كل تقصير في سلوكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهني، وجد في الظروف الخارجية نفسها التي أحاطت بالطبيب المستؤل^(١٢).

ومع ذلك فالمتتبع لأحكام القضاء في خصوص المسؤولية الطبية، يتضح له بأنه لا مانع لدى هذا القضاء من أن يكون التزام الطبيب التزاماً بتحقيق نتيجة بالنسبة للعمليات الجراحية التي لا تستلزم ضرورة علاجية عند المريض، كعمليات التجميل مثلاً والعمليات

العادية التي وبالنظر إلى أنها تقع على محلٍ محدد تحديداً دقيقاً لا تحتتمل أية صعوبة بالنسبة للطبيب العادي، ولا تتضمن عنصر الاحتمال اللصيق بغيرها من الأعمال الطبية مثل عمليات نقل الدم وتحليله^(١٣).

وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نبحت في الفرع الأول عبء الإثبات في الالتزام ببذل عناية، وفي الفرع الثاني أتطرق لعبء إثبات الالتزام بتحقيق نتيجة:

الفرع الأول- عبء إثبات الالتزام ببذل عناية:

الأصل العام أن التزام الطبيب نحو مريضه هو التزام ببذل عناية، وهو ما يرتب على عاتق المريض الذي يدعي حصول الضرر بسبب خطأ الطبيب أن يثبت ذلك الخطأ، فيجب على المريض المضرور إثبات انحراف في سلوك الطبيب عن سلوك طبيب وسط من المستوى المهني نفسه^(١٤)، والذي يتمثل في الإهمال أو الانحراف عن أصول المهنة، فإن أثبت ذلك كان إثباتاً لخطأ الطبيب^(١٥)، وعليه فهو يستحق التعويض، ولا يستطيع الطبيب التخلص من هذه المسؤولية إلا إن أثبت قيام القوة القاهرة (الحادث الفجائي)، أو إثبات خطأ المضرور نفسه أو خطأ الغير، ففي هذه الحالة تنقطع رابطة السببية بين الخطأ والضرر، وبالتالي تنتفي عنه المسؤولية.

على أن الانحراف في سلوك الطبيب يتمثل إما في إهماله، أو عدم انتباهه، أو عدم إتباعه الأصول العلمية والطبية المتبعة في العمل الطبي، ففي مثل هذه الالتزامات لا يكفي في الواقع إثبات عدم تحقق النتيجة المرجوة من العمل الطبي، بل علاوة على ذلك يكون على الدائن إثبات أن عدم تحقق النتيجة راجع إلى عدم بذل الطبيب العناية اللازمة، وهذا على خلاف ما تهيأ لبعضهم- وخاصة بعد أن أقرت محكمة النقض الفرنسية بموجب قرارها الشهير الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٣٦ الطبيعة العقدية لمسؤولية الطبيب- من أن هذا الحكم لا يلزم المريض المضرور سوى بإثبات الالتزام ووقوع الضرر، حيث أن اعتبار مسؤولية الطبيب عقدية يعني وجود قرينة على خطأ الطبيب، حيث ذهب رأي إلى أنه يترتب على هذا التحول سهولة إثبات خطأ الطبيب والتخفيف من وطأة عبء الإثبات الذي يثقل كاهل المريض المضرور، فحيث يوجد عقد بين المريض والطبيب اقتضى ذلك إعفاء المريض من إثبات خطأ الطبيب^(١٦).

وقد انتقد هذا الرأي على أساس أنه يمكن التسليم بذلك إذا كنا بموجب التزام محدد بتحقيق نتيجة، أما التزام الطبيب في غالب الأحيان فهو التزام غير محدد ببذل عناية حتى مع وجود عقد يربط الطبيب بالمريض.

وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية ذاتها، والتي انتقدت القول بوجود قرينة

الخطأ في حق الطبيب، وأكدت أن الطبيب غير ملزم في مواجهة المريض بأي التزام سوى الالتزام بتقديم العناية الحذرة والمطابقة للمعطيات العلمية، ويكون المريض بذلك مكلفاً بعبء إثبات خطأ الطبيب وإهماله في تنفيذ التزامه^(١٧).

وكان من نتيجة ذلك استبعاد الفقه الفرنسي لنص المادة (١١٤٨) من التقنين المدني الفرنسي في مجال إثبات الخطأ الطبي، والتي تقرر أن المدين بالتزام عقدي يسأل عن عدم تنفيذ التزامه ما لم يثبت أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه، ومؤدى ذلك وجود قرينة الخطأ على عاتق المدين بالتزام عقدي إذا لم ينفذ، بحيث لا يكون على الدائن بهذا الالتزام عبء إثبات هذا الخطأ، إنما يكتفي بإثبات الالتزام ووقوع الضرر، وقد حدد الفقه مجال تطبيق هذا النص وقصره على حالة الالتزام بتحقيقه نتيجة، أما في حالة الالتزام العقدي ببذل عناية، فإنه يكون على الدائن عبء إثبات خطأ المدين^(١٨)، ومعنى ذلك أنه لا يكفي المريض لإثبات خطأ الطبيب الذي لم يلتزم إلا بالتزام ببذل عناية أن يقيم الدليل على وجود هذا الالتزام وإصابته بالضرر في أثناء تنفيذه، بل يجب عليه فضلاً عن ذلك أن يثبت أن عدم التنفيذ يعد خطأ في حق الطبيب، وعلى هذا الأساس فإن خطأ الطبيب لا يجوز افتراضه لمجرد إصابة المريض بالضرر^(١٩)، ولكنه واجب الإثبات ويستطيع الطبيب أن ينفية بإثبات العكس، أي بإقامة الدليل على أنه بذل في تنفيذه التزامه ما ينبغي من عناية^(٢٠)، أو بإثبات السبب الأجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه.

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص نتيجة مفادها أن الاتجاه السائد في الفقه والقضاء يرى أن عبء إثبات الخطأ الطبي يقع على كاهل المريض المضرور، بغض النظر عن وجود عقد بينه وبين الطبيب أم لا، أي سواء كنا بصدد مسؤولية عقدية أم تقصيرية، فالمهم أن التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية، وهو ما يؤدي إلى تحميل المريض عبء إثبات إهمال الطبيب أو تقصيره في علاجه، وعليه قضت محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد بأن الطبيب لا يلتزم في مواجهة المريض بأي التزام سوى الالتزام بتقديم العناية الحذرة والمطابقة للمعطيات المكتسبة في العلم، وإذا ادعى المريض أن الطبيب قد قصر أو أهمل في تنفيذ هذا الالتزام فعليه أن يقوم بإثبات ذلك^(٢١).

الفرع الثاني- عبء إثبات الالتزام بتحقيق نتيجة:

هناك بعض الأعمال الطبية التي اكتسبت معطيات علمية تقنية ولا مجال فيها لفكرة الاحتمال، بحيث تكون النتائج فيها مؤكدة كعمليات نقل الدم وعمليات التجميل، وعمل

الأطراف الصناعية وطعم الأسنان وغيرها من الأعمال الطبية، ففي مثل هذه الأعمال أصبح التزام الطبيب بإجرائها التزاماً محدداً بتحقيق نتيجة.

وطبقاً للقواعد العامة، فإنه إن كان الالتزام التزاماً بتحقيق نتيجة تعين على المريض أن يثبت وجود التزام على عاتق الطبيب، ثم عدم تحقق النتيجة محل التعاقد، إذ إن مجرد عدم تحققها يعني إخلال بالالتزام، فتبنى المسؤولية في هذه الحالة على خطأ مفترض في جانب الطبيب ولا يقبل منه إثبات عكسه، فلا يحق للطبيب بعد ذلك التخلص من المسؤولية إلا إذا أثبت السبب الأجنبي أو خطأ المضرور نفسه أو خطأ الغير الذين لا يسأل عن أفعالهم (٢٢)، فإذا لم تتحقق النتيجة المطلوبة قامت مسؤولية الطبيب، ويظهر ذلك على نحو واضح في عمليات التجميل كما أسلفنا، فالمريض في هذه العمليات لا يشكو من مرض معين، وإنما يلجأ إلى الطبيب لإزالة تشوه في هيئته، فإن أدت مداخلة الطبيب إلى زيادة التشوه أو إلى ظهور تشوه جديد فهذا يعني أن النتيجة لم تتحقق، فهنا لا يكون بوسع الطبيب الإفلات من المسؤولية إلا إن أثبت السبب الأجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ المضرور نفسه أو خطأ الغير الذين لا يسأل عنهم الطبيب.

إذن نستنتج مما تقدم أن مسؤولية الطبيب في حال الالتزام بتحقيق نتيجة قائمة على أساس خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس، ولا يمكن نفيه إلا بالسبب الأجنبي، ذلك أن الطبيب لا يمكنه الإفلات من المسؤولية بإثبات أنه لم يرتكب خطأ، فمجرد عدم تحقق النتيجة في حد ذاته يعد خطأ، ولا يكون أمامه سوى نفي المسؤولية عن طريق قطع العلاقة السببية بين فعله والضرر الذي لحق بالمريض، وذلك بإثبات السبب الأجنبي، أما القاضي فتتوافر لديه في حالة الالتزام بتحقيق نتيجة قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس مؤداها أن الطبيب قد ارتكب خطأ يستلزم قيام مسؤوليته، فعدم تحقق النتيجة اللازمة تجعل من المفترض وجود خطأ في جانب الطبيب، وأن عليه - إن أراد الإفلات من المسؤولية - أن ينفي تسببه في هذا الخطأ، وفي هذه الحالة فليس للمحكمة أن تستخدم سلطاتها التقديرية، لأن الخطأ ذاته يتمثل في عدم تحقق النتيجة كما هو الحال في عمليات نقل الدم، فإذا أعطى الطبيب المريض دماً من فصيلة تختلف عن فصيلة دمه، وأضر ذلك بالغير قامت مسؤوليته على أساس أن فعله يشكل خطأ طبياً إذ كان عليه التزام محدد بتحقيق نتيجة وهي نقل دم من فصيلة مطابقة لفصيلة دم المريض (٢٣).

المطلب الثاني- الصعوبات المتعلقة بعبء الإثبات:

سبق أن بينا بأن الفقه والقضاء مستقران - وفي نطاق الأحكام العامة للإثبات - على تحميل المريض المضرور لعبء إثبات الخطأ الطبي في غالبية الأحيان، إلا أن الصعوبات

التي يمكن أن يواجهها هذا المريض في أثناء القيام بذلك هي صعوبات جمة تثقل كاهله^(٢٤)، فإن كان عبء الإثبات يشكل ثقلاً على من يتحمله فهو من المؤكد يشكل مشقة زائدة إذا ما تعلق الأمر بالخطأ الطبي، وذلك نظراً لخصوصية العلاقة بين المريض والطبيب من ناحية، ولظروف الممارسة الطبية من ناحية أخرى، إذ في كثير من الأحيان ما تصادف المريض - حال محاولة النهوض بعبء الإثبات - صعوبات عدة، منها ما يتعلق بظروف الممارسة الطبية، ومنها ما يتعلق بالخطأ الطبي نفسه، إضافة إلى الثقل الذي يمثله تحمله لعبء الإثبات، وهذا ما يشكل دون شك مشقة زائدة عليه، لذا سنحاول تسليط الضوء على هذه الصعوبات التي يصادفها المريض في أثناء إثبات الخطأ الطبي، وذلك في ثلاثة فروع على التوالي:

الفرع الأول- في مجال الممارسة الطبية:

نتطرق في هذا الشأن إلى صعوبات عدة قد تصادف المريض، أولها ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض، ذلك أن هذه العلاقة هي بذاتها علاقة تفتقد إلى التوازن، بحيث يعاني فيها طرف من علة مرضية (المريض)، وآخر محل أمل وثقة يضعها فيه الأول ليساعده على التخلص من الألم، مثل هذه العلاقة المبنية على الثقة تحول في الواقع دون استعداد المريض مسبقاً لأخذ احتياطاته للحصول على دليل يمكنه من الاستعانة به عند الحاجة للإثبات إن حدث وأخطأ الطبيب^(٢٥).

فالمريض وبحكم مركزه الضعيف في العلاقة الطبية وبصفته جاهلاً بخبايا الفن الطبي من جهة، وبسبب المرض الذي يعانیه من جهة أخرى خاصة حين يكون فاقداً للوعي لحظة وقوع الفعل المكون للخطأ المدعى به من شأنه أن يزيد من مشقة النهوض بعبء الإثبات، ويضاعف من هذه الصعوبة ما قد يواجهه المريض المضرور، وما يلاقيه من صمت الطبيب المخطئ أو من معاونيه، حينما يطلب تزويده بمعلومات أو وثائق من شأنها أن ترجح كفته أمام القضاء، أو حين أن يطلب منهم أو من بعضهم شهادة تفيد في إثبات ما يدعيه، بل قد يتذرع بعضهم بالتزامه بالمحافظة على السر المهني، ولا يمكن كسر هذا الصمت بالخبرة القضائية، ذلك أن الخبير هو في النهاية زميل للطبيب المدعى عليه وقد يقوم - في كثير من الأحيان - بمحاولات للتغطية على أخطاء زميله^(٢٦)، حتى وإن افترضنا أن الخبير قد يتخذ موقفاً حيادياً، فإنه قد يجد صعوبة في إثبات الخطأ الطبي عن طريق الخبرة، هذه الصعوبة نابعة من كون معظم خيوط المسؤولية الطبية تكون في حوزة الطبيب المشكوك في خطئه، فهو يمتلك الملفات الطبية كافة للمريض، وبالتالي يستطيع التعديل في ملفات المريض كيفما يشاء لإبعاد أي دليل من شأنه إدانته^(٢٧).

الفرع الثاني - الصعوبات المتعلقة بالخطأ الطبي:

تتمثل الواقعة محل الإثبات في مجال المسؤولية الطبية في الخطأ المنسوب إلى الطبيب المدعى عليه هذا الخطأ الذي يمكن إثباته بالوسائل كافة، رغم ذلك فإن محل هذا الإثبات يشكل عبئاً حقيقياً على عاتق المريض، حيث إن إقامة الدليل على خطأ الطبيب في كثير من الأحيان أمر صعب المنال، ومرد ذلك طبيعة الخطأ الطبي الذي يتميز بالتعقيد العلمي، خاصة إن تعلق الأمر بخطأ طبي فني، إذ غالباً ما يكون المريض جاهلاً بخفايا الطب وبتقنياته، مما يصعب عليه إثبات هذا الخطأ.

على أن الصعوبة الرئيسية تتمثل في كون الخطأ الطبي نفسه يمثل واقعة سلبية (٢٨) لا بد أن يثبت من خلالها تخلف الطبيب عن القيام بواجب بذل العناية المطلوبة. علماً بأن صعوبة إثبات الواقعة السلبية أمرٌ لا يمكن إنكاره، إذ الواقعة السلبية تمثل العدم، والعدم هو شيء غير موجود أصلاً، فإثبات الواقعة السلبية يعني إثبات عدم حدوث الواقعة، أما إثبات حدوثها فيعني إثبات واقعة إيجابية، فمثلاً إن أراد الطبيب أن يثبت عدم تقصيره في علاج المريض فبإمكانه ذلك بأن يقيم الدليل على أنه قام بكل ما يفرضه عليه واجب العلاج، أو أنه اتخذ في سبيل ذلك الاحتياطات اللازمة كافة، فإن أراد المريض أن يثبت العكس، أي عدم قيام الطبيب بالتزامه، فمؤكد أن الأمر سيكون في غاية الصعوبة باعتباره سيقوم بإثبات واقعة سلبية ليس لها مظهر خارجي، لذا يرى غالبية الفقهاء أنه يجوز إثبات الوقائع السلبية بطريقة غير مباشرة، أي بإثبات واقعة أخرى هي الواقعة العكسية المضادة لها (٢٩).

إن صعوبة إثبات عدم قيام الطبيب ببذل قدر العناية المطلوبة منه باعتبارها واقعة سلبية على ما سبق لا يمكن إنكاره، وهو ما يجعل المريض الذي يتحمل عبء الإثبات موضع إشفاق حقيقي، ولذلك غالباً ما يلجأ القاضي إلى الخبرة لكسر هذه الصعوبة، إلا أن الخبرة غالباً ما تنتابها الشكوك.

وتتلاشى هذه الصعوبة في الأعمال الطبية التي يشكل فيها التزام الطبيب التزاماً بتحقيق نتيجة، وهذا الأمر كما أوضحنا لا يزال استثناءً على الأصل، وبموجبه يكفي من المريض إثبات وجود الالتزام وعدم تحقق النتيجة، ولا شك في أن مثل هذا الإثبات يكون أكثر يسراً مقارنة بإثبات الالتزام ببذل عناية.

الفرع الثالث - تحمل المريض لتبعة الإثبات:

تعد المادة الثانية من قانون البينات الفلسطيني والمقابلة للمادة (١٣١٥) من التقنين

المدني الفرنسي، الأساس الذي يمكن الانطلاق منه لتحديد المكلف بعبء الإثبات، وتبين من ناحية أخرى من يحكم لصالحه القاضي في النزاع المعروض عليه في حال قيام الشك حول الوقائع المدعى بها، وهذا ما يسمى بتبعية الإثبات، والمقصود بذلك أنه في حال تعذر على المريض المضروب إثبات ما يدعيه لعدم اقتناع القاضي بما ساقه من أدلة على نحو ظل الشك قائماً فيه لدى المحكمة، فإنه لن يكون أمام القاضي إلا أن يرد الدعوى لعدم كفاية الأدلة^(٣٠)، فالشك الذي لم يقطعه يقين يستفيد منه المدعى عليه (الطبيب).

ويبرر ذلك أن رفض المحكمة دعوى المدعي لفشله في تقديم الدليل كاملاً على إدعائه أفضل لسلامة العلاقات القانونية بين الناس من الحكم على الخصم استناداً إلى أدلة غير مؤكدة، وتقوم على ذات الفكرة القاعدة المعروفة في القانون الجنائي التي تقضي بتفسير الشك في مصلحة المتهم^(٣١)، وهي ذات الفكرة في القانون المدني التي تقضي ببراءة الذمة إلى أن يثبت العكس، ويبدو الأمر طبيعياً ما دام المدعي هو صاحب المبادرة إلى النزاع، فيكون عليه تحمل نتيجة إخفاقه في إثبات ما يدعيه، فالإلقاء عبء إثبات الخطأ الطبي على المريض يعرضه إلى خسارة دعواه إذا لم يتمكن من تقديم دليل قاطع ويقين يثبت قيام الخطأ الطبي.

المبحث الثاني - التخفيف من تحمل المريض لعبء الإثبات:

ما يميز المسؤولية الطبية عن غيرها من موضوعات المسؤولية هو الخطأ الطبي، لما ينطوي عليه من طبيعة فنية وتعقيد علمي، فلا شك في أن الظروف التي تحيط بهذا الخطأ والخصائص التي يتميز بها وحالة المعاناة التي يلقاها المريض حال حدوثه تبين إلى حد كبير مدى صعوبة إثباته، بل في كثير من الأحيان استحالة النهوض بالدليل على وقوعه، وبالنتيجة خسارة الدعوى، هذا إن أقامها المضروب أصلاً، فضلاً عن تحمله لمصروفات التقاضي نظراً لأنه من بادر إلى إثارة النزاع^(٣٢).

ونتيجةً لصعوبة إقامة الدليل على وقوع الخطأ الطبي في كثير من الأحيان من قبل المريض الذي يعد الحلقة الأضعف في العلاقة العقدية مع الطبيب - والنتائج عن جهالة المريض بالمعطيات العلمية الطبية أو لفقدانه الوعي في أثناء وقوع الخطأ الطبي، أو ربما نتيجة إلى وضعه الصحي والمادي السيئ الذي قد لا يسمح له بإقامة الدعاوى ومتابعتها، وإدراكاً للصعوبات التي تواجه المريض في سبيل النهوض بعبء الإثبات وتحمله تبعة إخفاقه في ذلك - حاول الفقه والقضاء إيجاد بعض الحلول لمجابهة تلك الصعوبات، وذلك بقصد وضع حدود لذلك العبء الثقيل الملقى على عاتق المريض في دعاوى المسؤولية الطبية للطبيب أو المستشفى الذي تلقى فيه العلاج، وكان الهدف من تلك المحاولات إعفاء

المريض من عبء إثبات الخطأ الطبي، أو على الأقل التخفيف منه، وذلك عبر ابتكار طرق جديدة في الإثبات.

فكان أول ما لجأ إليه القضاء هو قلب عبء إثبات الخطأ الطبي في مجال الالتزام بالإعلام بحيث أصبح يقع على عاتق الطبيب عبء إثبات قيامه بهذا الالتزام، كما حاول الفقه والقضاء توسيع نطاق الالتزامات بتحقيق نتيجة على حساب التضييق من نطاق الالتزامات ببذل عناية، ثم ظهرت طرق جديدة في إثبات الخطأ الطبي، كإقامة المسؤولية على أساس الخطأ الاحتمالي، وأخيراً إقامتها على أساس قيام المسؤولية دون خطأ. وسنتطرق إلى هذه الطرق التي لجأ إليها القضاء للتخفيف عن كاهل المضرور من عبء الإثبات وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول - تحمل الطبيب لعبء إثبات الالتزام بالإعلام:

بعد أن كان قضاء محكمة النقض الفرنسية مستقراً وفق قرارها الشهير الصادر في ٢٩ مايو ١٩٥١ في دعوى السيد (bisot) (٣٣)، والذي يقضي بإلزام المريض بإثبات عدم قيام الطبيب بالتزامه بالإعلام الطبي، عادت المحكمة وعدلت عن قضائها هذا بحيث ألقت عبء إثبات قيام الطبيب بالإعلام الطبي على عاتق هذا الأخير، وكان ذلك بمناسبة قضاء حديث لهذه المحكمة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٧ بمناسبة دعوى أقامها السيد (هيدرول)، وبعرض الأمر على محكمة النقض قامت الأخيرة بإلغاء حكم محكمة الاستئناف مستندة في ذلك إلى نص الفقرة الثانية من المادة (١٣١٥) (٣٤)، من التقنين المدني الفرنسي، وقررت مبدأ مهماً، حيث قضت بأن «من يقع على عاتقه قانوناً أو اتفاقاً التزاماً خاصاً بالإعلام فيجب عليه أن يقدم الدليل على قيامه بتنفيذ هذا الالتزام»، ثم طبقت هذا المبدأ على الأطباء، مقررّة أنه «لما كان الطبيب يقع على عاتقه التزام بإعلام مريضه فإنه يقع عليه بالتالي عبء إثبات تنفيذ هذا الالتزام» (٣٥).

ولكن هل يمكن تطبيق هذا المبدأ بالاستناد إلى المادة الثانية من قانون البيئات الفلسطينية والنصوص المقابلة لها من القوانين العربية على الرغم مما سبق وبيناه من مدلول لهذا النص الذي بموجبه تحميل المريض عبء إثبات الخطأ الطبي استناداً إلى أن المريض هو الدائن بالالتزام؟

لو أمعنا النظر قليلاً في هذا النص لوجدنا أنه لا يقع على عاتق الدائن سوى إثبات وجود الالتزام - وإن كان النص المذكور لم يحدد ما المقصود بالالتزام، وهو الالتزام الاتفاقي أم الالتزام القانوني - لربما ذلك راجع إلى أن الالتزام المقصود هو الالتزام الاتفاقي، أما الالتزام القانوني فهو في غنى عن إثبات وجوده ما دام القانون هو الذي أوجده (٣٦)،

وباعتبار أن الالتزام الواقع على عاتق الطبيب بإعلام المريض هو التزام قانوني فإن الدائن (المريض) لا يقع عليه عبء إثبات وجود الالتزام، إنما يقع على المدين (الطبيب) عبء إثبات التخلص من التزامه بالإعلام، فإذا ما ادعى المريض أنه لم يتم إعلامه فإن ذلك يستتبع تلقائياً نقل عبء الإثبات إلى الطبيب ليثبت قيامه بتنفيذه.

وعلى الرغم من أن قلب عبء إثبات الالتزام بالإعلام استقبل ببرود من طرف الوسط الطبي، فإنه استقبل بارتياح وحظي بتأييد الغالبية العظمى من الشراح الذين رأوه صحيحاً لوضع لم يكن مقبولاً لا من الوجهة القانونية، ولا من حيث نتائجه العملية^(٣٧)، فهذا الحكم يعيد الأمور إلى نصابها بعدما كان الوضع القائم يتنافى ونظام الإثبات، فهو يلقي بهذا العبء على من يجب أن يلتزم به سواءً بالاستناد إلى القواعد العقدية أم استناداً إلى احترام معصومية الجسد، وما للإنسان من حق في السلامة البدنية، فالمساس بجسم الإنسان - ولو بهدف علاجه - يعد بحسب الأصل غير مشروع حتى يقوم الدليل على توافر الشروط التي تضي عليه وصف المشروعية، ومن بينها التبصير ورضا المريض، كما أنه من الوجهة العملية فإن هذا المبدأ الجديد يعد تطبيقاً سليماً لمبدأ إلقاء عبء الإثبات على من هو أقدر على النهوض به، إذ لا شك أن الطبيب هو الأقدر من المريض على تقديم الإثبات المطلوب منه^(٣٨).

نخلص من ذلك بخلاصة مفادها أن محكمة النقض الفرنسية خطت خطوة مهمة نحو التخفيف من حدة عبء الإثبات الواقع على عاتق المريض، من خلال إعفائه من إثبات عدم التزام الطبيب بالإعلام، وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت الكتابة كوسيلة من وسائل إثبات تنفيذ الالتزام بالإعلام من طرف الطبيب، وسنتطرق لها في حينه.

أما عن إمكان الأخذ بهذا المبدأ بالاستناد إلى قانون البينات الفلسطيني، فنعتقد بأن المادة الثانية من القانون المذكور يمكن أن تكون المرجع في تكليف الطبيب بإثبات تنفيذه لالتزامه بالإعلام، فإن كان الالتزام قانونياً - وهو كذلك - فيكون على الطبيب إثبات التخلص منه دون إثبات وجوده من طرف المريض، فهو موجود بنص قانوني، أما إن اعتبر التزاماً اتفاقياً، فيكون على المريض إثبات وجود الالتزام، وأن الطبيب لم يقم بتنفيذه لينتقل بعد ذلك عبء الإثبات إلى الطبيب الذي يكون عليه إثبات أنه لم يرتكب خطأ في تنفيذ التزامه.

المطلب الثاني - الخطأ الاحتمالي «استنتاج الخطأ من وقوع الضرر»:

إحدى محاولات القضاء - وإدراكاً منه لمدى قصور القواعد القانونية التقليدية في توفير الحماية للمرضى، خاصةً بعد التطورات التي عرفها الطب والتي زادت تعقيداً، مما

أدى إلى أن أصبح المريض عاجزاً عن إقامة الدليل على خطأ الطبيب - اتجاهاً إلى فكرة الخطأ المحتمل^(٣٩)، وذلك بتطويع تلك القواعد في سبيل التخفيف من وطأة عبء الإثبات ووطأة وصرامة نظام المسؤولية الذي يقوم على أساس الخطأ واجب الإثبات، بحيث رأى القضاء أن هناك من الحالات التي يعتبر طلب إثبات الخطأ بشأنها أمراً مبالغاً فيه، ذلك أن إثبات الخطأ بشأنها يكاد يكون صعب المنال، كما قد يكون هناك احتمالاً قوياً بأن خطأ قد ارتكب ولكنه ليس ثابتاً على وجه اليقين، مما يخول القضاء اللجوء إلى نظرية الخطأ المفترض، والذي يسمح باستنتاج أن الضرر ما كان ليقع ما لم يكن هناك خطأ طبيّ قد ارتكب.

هذه الفكرة قائمة على أساس عدم حدوث الضرر للمريض لولا أن هناك خطأ ما قد ارتكب بالرغم من عدم قيام دليل قاطع على إهمال الطبيب^(٤٠) أو بذله العناية اللازمة أو تقصيره في التزامه بالحيطة، إلا أن الخطأ يمكن استنتاجه من مجرد وقوع الضرر.

وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بفكرة الخطأ المحتمل، حيث استخلصت خطأ المستشفى الخاص من مجرد انتقال العدوى للمريض في أثناء إقامته به، معتبرة أن إصابة المريض في هذه الحالة لا يمكن تفسيرها إلا بارتكاب خطأ من قبل المستشفى الذي كان يتوجب عليه منع انتشار العدوى^(٤١).

كما نهجت إحدى محاكم الدرجة الأولى في فلسطين هذا النهج في أحد أحكامها، حيث قررت أن «إثبات عدم وقوع أي خطأ طبي للمريض يقع على عاتق المعالج طالما أن حالة المريض والقرائن المحيطة تشير إلى وقوع مثل هذا الخطأ»^(٤٢).

كما يرى بعض الفقه^(٤٣) أن القضاء المصري كان قد أخذ بهذه الفكرة في أحد قضايا المسؤولية عن الجراحة التجميلية، حيث قضت محكمة النقض بأنه «يكفي للمريض ليثبت خطأ طبيب التجميل أن يقدم واقعة ترجح إهماله وهو يكون بذلك قد أقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه، فينتقل عبء الإثبات بموجبها إلى الطبيب، ويتعين عليه لكي يبعد المسؤولية عن نفسه أن يثبت قيام حالة الضرورة التي اقتضت إجراء الترقيع والتي من شأنها أن تنفي عنه وصف الإهمال»^(٤٤).

ويرى البعض أن هذه الفكرة على هذا النحو إنما تتوسط المسؤولية القائمة على الخطأ واجب الإثبات من جهة، والمسؤولية غير الخطئية، أي على أساس المخاطر من جهة أخرى^(٤٥)، فهي لا تتحرر من فكرة الخطأ ذاتها، ودليل ذلك بقاء ركن الخطأ قائماً ولو على سبيل الافتراض، وعلى الرغم من كونها تشكل نظرية قائمة بذاتها فإنها أقرب إلى المسؤولية دون خطأ^(٤٦).

على أن أهمية هذه الفكرة تبررها النتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بعبء الإثبات، إذ في حالة عدم إمكانية التوصل إلى تحديد الخطأ الذي يمكن نسبته إلى الطبيب ودون معرفة سبب الضرر وعجز الخبرة عن كشف أسبابه، أو عدم تبني الخبرة موقفاً حاسماً بشأن الخطأ الطبي، بحيث إن كل ذلك يجعل المريض عاجزاً عن إثبات الخطأ الذي تقوم عليه المسؤولية، تتدخل فكرة الخطأ الاحتمالي والتي يمكن من خلالها وما تتضمنه من افتراض لخطأ الطبيب أو المستشفى أنينقل عبء الإثبات على عاتق المدعى عليه (٤٧)، ونتيجة لذلك فلم يعد يقع على عاتق المريض عبء إثبات الخطأ الطبي، ولكن يقع على عاتق الطبيب أو المستشفى عبء نفي الخطأ في جانب أحدهما.

وبهذا يمكن القول إن اللجوء إلى فكرة الخطأ المحتمل من قبل القضاء - وإن كانت لا تجد لها سنداً قانونياً - إنما يكشف عن استياء القضاء وشعوره المتزايد بعدم كفاية القواعد القانونية التقليدية لتوفير الحماية للمرضى في مواجهة التطورات العلمية المعاصرة التي حققت طفرات هائلة - كما سبق القول - في الوسائل العلاجية (٤٨).

وعليه يرى بعضهم أن هذه الفكرة (الخطأ الاحتمالي) «ليس لها من وصف الخطأ ومضمونه إلا الاسم، وأن الأمر لا يعدو كونه استعمالاً لوسيلة خلافة لمصلحة المضرور على حساب القواعد القانونية» (٤٩).

ومن جانبنا نؤكد على ضرورة تطبيق القضاء لهذه الوسيلة القضائية - بالرغم من كونها اجتهاداً تحتمله القواعد العامة في الإثبات - كلما أمكن ذلك على اعتبار أن هذه الفكرة تؤدي إلى قلب عبء الإثبات بحيث يلتزم الطبيب (المدعى عليه) لكونه الأقدر من المريض من الناحية الفنية على التخلص من المسؤولية بإثبات عدم إهماله أو تقصيره في أداء مهمته.

وعليه أقرت محكمة النقض الفرنسية مبدأ قرينة الخطأ لأول مرة في قرارها الصادر بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٨ معتبرة أن المستشفى الخاص يتحمل مسؤولية إصابة المريض بالعدوى في أثناء تواجده في غرفة العمليات، وبالتالي لا يمكنها التخلص من المسؤولية بإثبات أنها لم ترتكب أي خطأ يذكر، وبذلك تكون المحكمة قد أقامت قرينة الخطأ على عاتق المستشفى (٥٠).

بيد أن فكرة الخطأ الاحتمالي لم تكن الفكرة الوحيدة التي توصل إليها القضاء الفرنسي في سبيل الحد من إلقاء عبء الإثبات على عاتق المريض المضرور، بل أن هناك أدوات قضائية أخرى لجأ إليها القضاء الفرنسي، مؤيداً في ذلك من جانب الفقه بهدف التخفيف من حدة عبء الإثبات الملقى على عاتق المريض، ومن هذه الوسائل التوسع في

الالتزامات الطبية بتحقيق نتيجة مع حصر الالتزامات ببذل عناية، وهذا ما سنعرض له في المطلب التالي:

المطلب الثالث - حصر نطاق الالتزام ببذل عناية والتوسع في الالتزام بتحقيق نتيجة:

سبق أن ذكرنا بأن التزام الطبيب - وكأصل عام - هو التزام ببذل عناية، ومرد ذلك الطبيعة الاحتمالية للعمل الطبي ولنتائجه، والتي تجعله في غنى عن التزام محدد بشفاء المريض، حيث تتداخل عوامل واعتبارات عدة في تحقيق ذلك، مثل مناعة الجسم، وعامل الوراثة، وحدود العلم الطبي^(٥١).

وعلى الرغم من هذا الأصل العام، فهناك استثناءات في العمل الطبي يكون فيها التزام الطبيب التزاماً محدداً بتحقيق نتيجة، حيث يحصر الفقه والقضاء التزام الطبيب غير المحدد ببذل عناية في فكرة العلاج بمفهومه التقليدي، أما ما جاوز ذلك من أعمال طبية فيمكن اعتبار التزام الطبيب بشأنها التزاماً محدداً بتحقيق نتيجة، حيث يمكن اعتبار المسؤولية في مثل هذه الأعمال قائماً على أساس خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس، ولا يمكن للطبيب التخلص من مسؤوليته إلا بإثبات تحقيقه للنتيجة المتفق عليها، أو بإثبات السبب الأجنبي الذي حال بينه وبين تحقق هذه النتيجة كالقوة القاهرة أو خطأ الغير الذي لا يسأل عن أعمالهم أو خطأ المضرور نفسه، ولهذا - وكأحد الطول الذي حاول الفقه والقضاء إيجادها للتخفيف من عبء الإثبات عن عاتق المريض المضرور - الدعوة للتوسع في مجال التزامات الطبيب بتحقيق نتيجة على حساب التضييق من نطاق الالتزامات ببذل عناية، حيث شمل هذا التوسع، وعلى حد سواء الالتزامات المتعلقة بالإنسانية الطبية، وكذلك الالتزامات الطبية الفنية^(٥٢).

ففيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بالإنسانية الطبية، سبق وأوضحنا حكم محكمة النقض الفرنسية الذي توصلت فيه بموجب قرارها الصادر بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٧ إلى اعتبار التزام الطبيب بإعلام المريض التزاماً بتحقيق نتيجة، على فرض أن هذا الالتزام لا يتضمن فكرة الاحتمال، فأصبح يقع على عاتق الطبيب عبء إثبات الوفاء به، أو إثبات أن عدم الوفاء به راجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه، أضف إلى ذلك أن الالتزام بالحصول على رضاه المريض بالعلاج يعدُّ التزاماً بتحقيق نتيجة، باعتباره مرتبطاً بالالتزام بالإعلام، وهو أيضاً لا يتضمن أي عنصر احتمال، وهذا هو الشأن فيما يتعلق بالالتزام الطبيب بعدم إفشاء أسرار مرضاه، فهذا الالتزام يشكل التزاماً بتحقيق نتيجة لخلوه من أي عنصر احتمال. أما فيما يتعلق بالالتزامات في مجال الأعمال الطبية الفنية التي يتضاءل فيها عنصر الاحتمال بدرجة مميزة، نجد أن التقنيات المستخدمة قد حُدَّت فيها من عنصر الاحتمال،

بل جعلته في بعضها منعماً إلى درجة يمكن أن يتحول فيها التزام الطبيب من التزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة، ومن هذه الأعمال التي يمكن أن تنضم إلى باقة الالتزامات بتحقيق نتيجة ما يأتي:

♦ أولاً- التركيبات الصناعية:

كان من نتاج التقدم العلمي والتقني في المجال الطبي أن أصبح بالإمكان اللجوء لتعويض الأعضاء الطبيعية التي قد يفقدها الإنسان، أو تلك التي تصاب بالعجز أو بالضعف، عن طريق تقنية الأعضاء الصناعية^(٥٣)، وهنا يمكن أن تقوم المسؤولية الطبية في تركيب تلك الأعضاء من ناحيتين:

الناحية الأولى: تتمثل في مدى فعالية العضو الصناعي وتلاؤمه مع حالة المريض، وهو ما يعبر عنه بالطبيعة الطبية، حيث يكون التزام الطبيب فيها التزاماً ببذل عناية، إذ إن مدى فعالية العضو الصناعي وملاءمته لحالة المريض وتعويضه عن النقص الموجود لديه يكفي بشأنها ما يبذله الطبيب من العناية والجهد اللازمين لاختيار العضو الصناعي اللازم للمريض، وتهيئته على الوجه الملائم لحالته من أجل تعويضه عن حالة الضعف التي يعاني منها^(٥٤).

أما الناحية الثانية: فتتعلق بالجانب التقني والمتمثل في ضمان سلامة الجهاز أو العضو الصناعي ودقته ومدى تناسبه مع حالة المريض فيلتزم الطبيب في شأنها بتحقيق نتيجة، حيث تقوم مسؤولية الطبيب في حال رداءة العضو أو عدم اتفائه مع قياسات جسم المريض مما يسبب له بالضرر، على أن أكثر التركيبات إثارة للإشكاليات أمام القضاء كما يرى البعض هي الأسنان الصناعية^(٥٥).

♦ ثانياً- التحاليل الطبية المخبرية:

يتلاشى عنصر الاحتمال في مجال التحاليل الطبية المخبرية مع التطور والتقدم العلمي الهائل في هذا المجال إلى درجة كبيرة^(٥٦)، بحيث أصبحت نتيجة التحليل المخبري محددة على وجه الدقة ما لم يحدث إهمال من طرف طبيب التحاليل.

ولهذا اعتبر الفقه^(٥٧) مؤيداً في ذلك بأحكام القضاء^(٥٨) أن التزام الطبيب القائم بالتحليل هو التزام بتحقيق نتيجة وتقوم مسؤوليته على أساس خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس، وبالتالي يعفى المريض من إثبات هذا الخطأ ويكون على الطبيب إثبات السبب الأجنبي أو القوة القاهرة إن أراد التخلص من المسؤولية.

غير أن هذا التوسع يظل محصوراً في مجال التحاليل الطبية العادية القائمة على

آليات بسيطة غير معقدة يتضاءل بشأنها عنصر الاحتمال، أما فيما يتعلق بالتحاليل الطبية الدقيقة التي يمكن أن تختلف بشأنها التفسيرات والقراءات العلمية، فلا مجال للقول بأن التزام طبيب التحاليل بشأنها التزام بتحقيق نتيجة، وإنما هو التزام ببذل عناية^(٥٩)، إذ يتوسع بشأنها عنصر الاحتمال، وتبقى كذلك إلى أن يأتي التطور العلمي بأجهزة دقيقة من شأنها أن تقطع فيها عنصر الاحتمال.

◆ ثالثاً- استخدام الأدوات والأجهزة الطبية في العلاج:

لعل التقدم العلمي الذي يشهده العالم في المجال الطبي لا يستقيم ما لم يكن مصحوباً باستخدام أجهزة وآلات طبية سواءً في مرحلة العلاج أو مجال الجراحة، إذ أدخل العلماء العديد من الأجهزة والآلات الطبية التي لا غنى عنها لممارسة هذه المهنة، التي قد ينتج عن استخدامها بشكل خاطئ أضرار يمكن أن تلحق المريض، وقد يكون من شأنها إما أن تفاقم، وإما أن تؤدي إلى أمراض جديدة لم يكن يشكو منها المريض قبل استخدام هذه الآلات والأجهزة في علاجه.

وعليه قضت محكمة بداية الخليل في الدعوى الحقوقية رقم ١٠١٣ / ٩٨ بإلزام الطبيب والمستشفى الحكومي الذي يعمل فيه بالتعويض عن خطأ طبي تمثل في وضع جبيرة الجبس بطريقة خاطئة على ساق طفل كسرت ساقه في أثناء لعبه في المدرسة، وكان من نتائج هذا الخطأ إصابة القدم بالغرغرينة وبالتالي بتر القدم^(٦٠).

ولهذا أصبحت تطبق على مسؤولية الأطباء عن الأضرار التي تسببها أجهزتهم القواعد نفسها المطبقة بشأن مسؤوليتهم عن أعمالهم الطبية، وهو ما يعني في مجال عبء الإثبات اشتراط ثبوت خطأ الطبيب لقيام مسؤوليته، على أن يتحمل المريض المضرور عبء إثبات هذا الخطأ^(٦١).

وبظهور مبدأ التزام الطبيب بضمان سلامة المريض من الأضرار التي قد تصيبه، والتي عادة ما تكون مستقلة وخارجية عن نطاق المرض الذي يعاني منه أصبح محل الالتزام هنا التزام بتحقيق نتيجة، وبالتالي أصبح الفقه والقضاء الحديث يطبق هذا الالتزام على الأضرار الناتجة عن الأدوات والأجهزة المستعملة في العلاج، ذلك أنه يقع على عاتق الطبيب التزام باستخدام الأجهزة السليمة التي لا تلحق الضرر بالمريض، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة، فلا يعفى الطبيب من المسؤولية حتى ولو كان العيب بسبب خلل في تصنيع الجهاز^(٦٢).

فإذا لم يكن المريض يستطيع المطالبة بالشفاء، وهذا أمرٌ مؤكد، فعلى الأقل يجب أن يكون له الحق في توقع أن علاجه بالأجهزة والآلات المستعملة لن يسبب له الضرر.

وفي هذا الصدد نجد العديد من التطبيقات القضائية الصادرة عن المحاكم الفرنسية، حيث قضت محكمة استئناف (مونبلييه) بمسؤولية الطبيب عن الالتهابات التي لحقت بالمريض نتيجة لتعرض جلده لكمية زائدة من الأشعة بسبب خلل في جهاز الأشعة.

كما قضت إحدى المحاكم الفرنسية بمسؤولية الطبيب عن الحروق التي أصابت المريض نتيجة خروج لهب من المشط الكهربائي في أثناء العلاج رغم عدم وجود تقصير في جانب الطبيب^(٦٣).

ونخلص من كل ما سبق إلى تحقق مسؤولية الطبيب عن إخلاله بالتزامه بسلامة المريض بسبب استخدامه للأجهزة والآلات اللازمة في أثناء العلاج أو الجراحة على أن التزام الطبيب في هذه الحالة التزاماً بتحقيق نتيجة، كما أن مسؤوليته من طبيعة عقدية، وعليه فلا يمكن القول بالطبيعة التقصيرية القائمة على مسؤولية حارس الأشياء، ذلك أن الطبيب ملتزم تجاه المريض بموجب العقد الطبي بسلامة الأجهزة التي يستعملها على أن تكون خالية من العيوب، وهذا الالتزام كما سلف هو التزام بتحقيق نتيجة لا ببذل عناية.

♦ رابعاً- عمليات التجميل:

أضاف الفقه والقضاء إلى الحالات السابقة، التي أكد فيها على أن التزام الطبيب بشأنها التزام بتحقيق نتيجة بعض صور الأعمال الطبية التي تعد- وبالنظر إلى الغرض منها- التزام الطبيب بشأنها التزام بتحقيق نتيجة، وعليه- بالتالي إن لم يكن واثقاً من تحقيق النتيجة المرجوة منها- أن يمتنع عن إجرائها، وبالتالي يكفي في مثل هذه الحالات عدم تحقق النتيجة لقيام مسؤولية الطبيب عن الأضرار التي تصيب المريض من جراء القيام بها^(٦٤).

على أن أهم هذه الصور هي عمليات التجميل التي لا يهدف المريض من خلالها علاج مرض معين، وإنما قد يهدف من ورائها إزالة بعض التشوهات الخلقية أو ما شابه، وعليه يقع على عاتق جراح التجميل الالتزام بتحقيق النتيجة المتوخاة، بحيث تجعله مسئولاً عن فشل العملية ما لم يثبت الطبيب السبب الأجنبي الذي حال بينه وبين تحقيق هذه النتيجة^(٦٥)، وعلى الرغم من ذلك فما زال الاتجاه الغالب ينظر إلى جراحة التجميل كغيرها من الجراحات باعتبارها تتضمن عنصر الاحتمال^(٦٦).

ومع ذلك - وحسبما يرى بعضهم-^(٦٧) فالملاحظ أن القضاء يظهر تشدداً في تقديره لمدى قيام جراح التجميل بتنفيذ التزامه، فيقبل بسهولة اعتباره مخطئاً إذا لم يترتب على العملية التي أجزاها أية نتيجة، إلا أنه لم يرتق بالالتزام إلى اعتباره التزاماً بتحقيق نتيجة، ولكنه التزام ببذل عناية، إلا أن العناية المطلوبة من جراح التجميل وفقاً لمحكمة النقض

المصرية^(٦٨) هي عناية مشددة، بحيث يكفي من المريض لإثبات إخلال الطبيب بالتزامه بمجرد إقامة الدليل على واقعة ترجح إهماله لينتقل عبء الإثبات على عاتق الطبيب^(٦٩). على أن هناك كثيراً من الصور الأخرى التي حاول الفقه والقضاء التوسع بشأنها في الالتزامات بتحقيق نتيجة كما هو الشأن بالنسبة للمسؤولية عن منع انتشار العدوى والمسؤولية عن نقل الأعضاء وزراعتها والتطعيمات وعمليات الحقن المختلفة التي لا مجال لذكرها في هذا البحث^(٧٠)، ويتمثل الفرق ما بين التوسع في نطاق الالتزامات بتحقيق نتيجة، وما بين فكرة الخطأ الاحتمالي سابقة الإشارة إليها في مسألة غاية الأهمية، ألا وهي أنه في الخطأ الاحتمالي يستطيع الطبيب أن ينفي وقوع الخطأ في جانبه بإثبات قيامه بالعناية اللازمة، أما في حالة التوسع في الالتزام بتحقيق نتيجة، فإن عدم تحقق النتيجة المطلوبة يؤدي إلى ثبوت الخطأ في جانب الطبيب، ولا يعفيه من المسؤولية أن يقوم بإثبات ما بذله للعناية اللازمة، بل حتى يتخلص من المسؤولية لا بد من أن يثبت أن الخطأ الذي تحقق كان راجعاً إلى سبب أجنبي لا يد له فيه^(٧١)، وفي هذه الحالة الأخيرة يرى بعضهم^(٧٢) أن هذه القرينة القاطعة على خطأ الطبيب يمكن اعتبارها قرينة شبه قانونية، تأسيساً على أن القرينة القانونية القاطعة لا يملك تقريرها إلا المشرع، وباعتبار أن التزام الطبيب كالتزام بتحقيق نتيجة تتولد عنه قرينة قاطعة، فحتى، إن لم يوردها المشرع، فإنه تترتب عليها الآثار نفسها التي تترتب على القرائن القانونية القاطعة.

نخلص مما سبق إلى أن حصر التزام الطبيب ببذل عناية في فكرة العلاج بمفهومه التقليدي، وبالمقابل التوسع في الالتزامات بتحقيق نتيجة قد ساهم بقدر كبير في التخفيف من حدة عبء الإثبات الملقى على عاتق المريض، إن لم نقل إعفائه منه تقريباً، باعتباره يبقى مكلفاً بإثبات وجود الالتزام وعدم تحقق النتيجة المتفق عليها، إلا أن ذلك يبقى أمراً يسيراً إذا ما قورن بإثبات الخطأ الطبي.

وبهذا يمكن القول أخيراً إن القضاء في محاولة منه لإيجاد حلول قصد منها التخفيف من وطأة عبء الإثبات التي تقع على عاتق المريض من خلال الوسائل التي عرضنا لها سابقاً، ومع ذلك فإنه بقي متمسكاً بإقامة المسؤولية على أساس الخطأ الذي يكون قابلاً لإثبات العكس حال الخطأ المفترض، وعلى أساس الخطأ غير القابل لإثبات العكس حال التوسع في نطاق الالتزامات بتحقيق نتيجة.

وفي محاولة من القضاء أيضاً لإيجاد حلول أخرى من شأنها التخفيف من على عاتق المريض ظهرت المسؤولية دون خطأ كوسيلة للحد من صعوبات عبء الإثبات والتي ستكون موضوع بحثنا تالياً.

المطلب الرابع - المسؤولية غير الخطئية:

ظل التعويض عن الأضرار المنسوبة للمستخدمين في المرافق الصحية العامة محكوماً بضرورة توافر ركن الخطأ إلى وقت ليس بالبعيد، حيث بدأت تظهر بوادر تحول نحو مسؤولية جديدة وهي المسؤولية دون خطأ، والتي تعني قيام المسؤولية استناداً إلى الضرر الذي لحق المضرور واستقلالاً عن وجود خطأ ثابت أو مفترض في جانب من ينسب إليه العمل الذي أدى إلى إحداث هذا الضرر^(٧٣)، ومن شأن مثل هذه الوسيلة إعفاء المريض من عبء إثبات الخطأ الطبي^(٧٤)، كما أن من شأنها إعفاء القاضي من مشقة البحث في الوقائع لاستخلاص الخطأ^(٧٥)، وهو ما يعني أن المريض لم يعد مكلفاً إلا بإثبات التصرف الذي سبب الضرر، والذي يكون محل اعتبار، حيث لا يشكل إثباته صعوبة تذكر.

وهذه الوسيلة تم اللجوء إليها في بادئ الأمر من طرف القضاء الإداري سعياً منه لتحقيق نوع من المساواة بين المرضى المتضررين من الأخطاء الطبية التي ترتكب في المرافق العامة، وبين مستخدمي هذه المرافق، ثم بعد ذلك حاول القضاء العادي اللحاق به عن طريق إقامة مسؤولية الأطباء في القطاع الخاص دون توافر ركن الخطأ.

ومن هنا سناحل إلقاء نظرة على كيفية إقرار القضاء الإداري لهذه المسؤولية، ومن ثم نتطرق لمحاولات القضاء العادي تطبيقها في قضائها، وذلك في فرعين متتالين على النحو الآتي:

♦ الفرع الأول- إقرار القضاء الإداري للمسؤولية دون خطأ:

استمر القضاء الإداري في إقامة مسؤولية المستشفيات العامة عن أخطاء مستخدميها على أساس فكرة الخطأ واجب الإثبات وفقاً للقواعد العامة، حتى صدر حكم محكمة استئناف ليون في قضية gomez بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٩٠ والذي كان بداية التحول في مجال إثبات مسؤولية المستشفيات العامة^(٧٦).

بهذا الحكم أقيم القضاء الإداري- ولأول مرة- مسؤولية المستشفيات العامة دون وجود خطأ ثابت في حقها، وذلك في نطاق محدد يتمثل في استعمال طريقة جديدة غير معروفة النتائج، ودون وجود حالة ضرورة تفرضها.

لم يكن هذا الحكم هو الوحيد الذي صدر عن القضاء الفرنسي، وإنما تكرر هذا الحكم في قضية السيد bianchi عندما أقر مجلس الدولة الفرنسي بمسؤولية المركز الطبي وقضى للمضرور بالتعويض دون خطأ، وكان هذا القرار قد صدر بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٩٣^(٧٧).

وبهذا يكون القضاء الفرنسي قد أرسى الشروط اللازم توافرها لإعمال المسؤولية

الطبية دون خطأ، إذ لا يمكن إقامتها ما لم يكن العمل الطبي الذي تسبب في الضرر ضرورياً لتشخيص المريض أو علاجه، كما لا بد من أن يكون الخطر الذي يمكن حدوثه معروف الوجود، لكن نسبة حدوثه تبقى استثنائية، هذا بالإضافة إلى اشتراط أن يكون الضرر الناتج عن العمل الطبي شديد الخطورة بحيث لا يبدي المريض استعداداً خاصاً لهذا الخطر^(٧٨).

يلاحظ على الحكمين السابقين أن هناك اختلافاً بينهما يتعلق بتأسيس المسؤولية دون خطأ فحكم عائلة GOMMEZ كان يتعلق باستخدام تقنية حديثة غير معروفة النتائج، أما حكم السيد BIANCHI فهو يتعلق بتقنية تقليدية معروفة وهي التصوير بالأشعة ونتائجها معروفة، إلا أن نسبة خطورتها استثنائية وضئيلة.

كرر القضاء الفرنسي الأحكام السابقة في محاولة منه للتوسع في نطاق تطبيق المسؤولية غير الخطئية، وكان ذلك بمناسبة صدور حكم hopital JOSEPH IMPERT بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٩٧ في دعوى تتمثل وقائعها في أن ولداً صغيراً يدعى -DJAMIL MEH- REZ يبلغ من العمر خمس سنوات أدخل المستشفى لإجراء عملية ختان، راح في إثرها في نوم سباتي عميق لمدة عام كامل قبل أن يتوقف قلبه، ما أدى إلى وفاته.

قضى مجلس الدولة بمسؤولية المشفى العام بالرغم من عدم وجود خطأ طبي، مطبقاً بذلك ذات المبادئ التي قررها في حكمه السابق، بالرغم من أن هذا النزاع الأخير لم يكن يتعلق بمريض بالمعنى المفهوم لذلك كما هو الحال في الحكم السابق، أي أن المضرور لم يدخل المستشفى نتيجة لعلّة مرضية معينة يعاني منها، وإنما أدخل بناءً على طلبه لإجراء عملية ختان تستدعي تدخل جراحي دون غاية علاجية، وبالرغم من ذلك فإن الحكم لم يتأثر بهذا الاختلاف بين ظروف كلا الدعويين، وإنما اعتبر أن الباعث الذي وجد من أجله الشخص بالمستشفى تلقي علاج معين أو الخضوع لجراحة من أي نوع فهو يكون تحت مسؤولية هذا المستشفى، ويمكن مساءلته عن الأضرار التي تلحق بالمضرور.

وبهذا القضاء أكد مجلس الدولة الفرنسي المسؤولية غير الخطئية للمستشفى العام عن الأضرار التي تلحق بالمنتفعين بخدماته، وعليه فلم يعد المضرور مطالباً بإقامة الدليل، كما لم يعد القاضي ملزماً بالبحث واستخلاص الخطأ من الوقائع المعروضة أمامه، حيث تقوم مسؤولية المرفق الطبي بمجرد وقوع الضرر، ولا يمكن دفع هذه المسؤولية إلا بإثبات القوة القاهرة، أو خطأ المضرور أو خطأ الغير وفقاً للقواعد العامة^(٧٩). ولكن هل يمكن نقل هذه المبادئ في إثبات الخطأ الطبي من القضاء الإداري إلى القضاء العادي؟ هذا ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

◆ الفرع الثاني: محاولات تطبيق المسؤولية غير الخطئية في نطاق القضاء

العادي:

«التزام الطبيب بضمان سلامة المريض»:

في محاولة من القضاء العادي للحاق بالقضاء الإداري بشأن إقراره للمسؤولية غير الخطئية ابتكر وسيلة قانونية يمكن من خلالها إقامة هذه المسؤولية الطبية في نطاق القانون الخاص، وذلك من خلال مبدأ الالتزام بضمان السلامة^(٨٠)، هذا المبدأ الذي كان محصوراً في بادئ الأمر في مجال النقل، سرعان ما أصبح مبدأً قانونياً يمكن تطبيقه في مجالات أخرى بما فيها مجال المسؤولية الطبية.

فقد يحصل أن يلحق المريض أضراراً في أثناء قيام الطبيب بعلاجه، هذه الأضرار التي قد تكون مرتبطة بالعمل الطبي الذي يكون من طبيعة فنية، أي مرتبط بالعلاج بمفهومه التقليدي، والذي يكون التزام الطبيب بشأنه التزاماً ببذل عناية كأصل عام، باعتباره يتضمن عنصر الاحتمال، وعليه يتحمل المريض عبء إثبات تقصير الطبيب حتى يتحصل على تعويض، أما إذا كانت الأضرار اللاحقة به غير مرتبطة بالعلاج بمفهومه التقليدي ومستقلة عنه حين يكون التزام الطبيب فيها التزاماً بتحقيق نتيجة، فيعفى المريض من إثبات خطأ الطبيب المعالج، وبحيث يكون على هذا الأخير إثبات السبب الأجنبي حتى تنتفي عنه المسؤولية^(٨١).

فوفقاً لمبدأ الالتزام بضمان السلامة أصبح المريض المضرور قادراً على الحصول على التعويض عن الأضرار اللاحقة به دون البحث عن خطأ، والأضرار المقصودة هنا هي تلك التي لا ترتبط مباشرة بأثر ما يتلقاه المريض من علاج، بحيث إنها أضرار مستقلة عن العمل الطبي بمفهومه الفني.

وقد طبق القضاء الفرنسي مبدأ التزام الطبيب بضمان سلامة المريض على النحو السابق بيانه في شأن انتقال العدوى في أكثر من حكم، كان منها القرار الصادر عن القضاء الفرنسي بتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٩٩، والذي اعتبر بموجبه أنه حال انتقال العدوى فإن الالتزام بضمان السلامة هو التزام بتحقيق نتيجة، وهو التزام يقع سواءً على عاتق المؤسسة الصحية أم على عاتق الطبيب، فالطبيب ملتزم تجاه مرضاه في حالة انتقال العدوى بالتزام بضمان السلامة، وهو التزام بتحقيق نتيجة، فلا يمكنه التخلص من المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي^(٨٢).

مما سبق يتضح لنا بأن القضاء الفرنسي طبق أولاً قرينة الخطأ - كما رأينا في الخطأ المفترض - لينتقل بعد ذلك إلى تطبيق قرينة المسؤولية بمناسبة عدم اشتراط الخطأ في

مسألة الطبيب، والفرق بين الحالتين يتمثل في أننا، إن كنا بصدد قرينة الخطأ (الخطأ المفترض)، فإن الطبيب يستطيع التخلص من المسؤولية بمجرد إثبات أنه لم يرتكب خطأ، وأنه لم ينحرف في سلوكه عن السلوك الواجب الاتباع، أما في حالة قرينة المسؤولية (المسؤولية غير الخطئية) فإن الطبيب لا يمكنه التخلص من المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه (٨٣)، وتوصل القضاء أخيراً إلى محاولة الاستغناء كلياً عن فكرة الخطأ، ليس لشيء إلا لتخليص المريض المضرور من عبء الإثبات، والحصول على التعويض عن طريق تطويع القواعد القانونية السائدة لجعلها أكثر حماية للمريض الذي يعد الطرف الأضعف في العمل الطبي.

الخاتمة - نتائج وتوصيات:

بعد أن تعرضنا للقاعدة العامة في تحمل عبء إثبات الخطأ الطبي، والتي تقضي بتحمل المريض المضرور لهذا العبء والصعوبات التي تثيرها هذه القاعدة، والتي تثقل كاهل المريض المضرور، مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى التخلي عن حقه في المطالبة بالتعويض، وما ابتدعه الفقه والقضاء من حلول للتغلب على هذه الصعوبات والتخفيف من وطأة عبء الإثبات، نخرج من ذلك كله بالنتائج الآتية:

♦ أولاً: ليس هناك قانون خاص في فلسطين يعالج أحكام المسؤولية الطبية، وبالتالي الأخطاء الطبية كركن من أركانها، وعليه فإن عبء إثباتها يخضع للقواعد العامة في الإثبات.

♦ ثانياً: وفقاً للقواعد العامة في تحمل عبء الإثبات فإنه يقع على عاتق المريض المضرور باعتباره المدعي عبء إثبات ما يدعيه من وقوع الخطأ الطبي، إذ عليه إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

♦ ثالثاً: وبما أن القضاء يناط به مهمة تطبيق القانون بشأن ما يعرض عليه من منازعات فنجدّه بشقيه العادي والإداري التقليدي يتخذ موقفاً مبدئياً يساير به القاعدة العامة في الإثبات فيلقي بعبء إثبات الخطأ الطبي على عاتق المريض المضرور.

♦ رابعاً: ليس لتكييف طبيعة العلاقة بين المريض والطبيب وبالتالي طبيعة مسؤولية الطبيب من حيث كونها عقدية أم تقصيرية أثر يذكر فيما يتعلق بتحديد المكلف بعبء الإثبات، ولكن ما يؤثر في تحديد المكلف بهذا العبء هو معرفة طبيعة التزام الطبيب من حيث كونه التزاماً بتحقيق نتيجة أو التزاماً ببذل عناية.

♦ خامساً: إن تطبيق القاعدة العامة بشأن عبء الإثبات يثير مجموعة من الصعوبات

التي تعترض المريض المضروب في أثناء محاولته النهوض بهذا العبء، والتي - في كثير من الأحيان - لا تسعفه في التدليل على ما يدعيه.

◆ سادساً: كنتيجة لتلك الصعوبات حاول الفقه والقضاء خاصة في فرنسا إيجاد بعض الحلول لمجابهتها، وذلك بقصد وضع حدود لذلك العبء الثقيل الملقى على عاتق المريض في دعاوى المسؤولية الطبية للطبيب أو للمرفق الصحي الذي تلقى فيه العلاج.

◆ سابعاً: لاحظنا من خلال البحث أن القضاء والفقه الفلسطيني لم يكلف نفسه عناء الاجتهاد في نطاق القواعد العامة وإنما كان مصراً على تطبيق النصوص بحرفيتها.

وبناءً على كل ما سبق فلا بد لنا من أن نضيف التوصيات الآتية والتي نأمل بأن يكون لها صدى للمهتمين بهذا الموضوع خاصة جهتي التشريع والقضاء:

◆ أولاً: نطالب المشرع الفلسطيني بإصدار قانون خاص بالمسؤولية الطبية على غرار قانون المسؤولية الطبية الاتحادي الإماراتي رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٨) والذي بموجبه يعفى المريض المضروب من عبء إثبات الخطأ الطبي، حيث نص هذا القانون في المادة (١٦) منه على تشكيل لجنة طبية فنية عليا دائمة إحدى مهماتها إثبات وجود خطأ طبي من عدمه.

◆ ثانياً: وإلى أن يتحقق ذلك نطالب القضاء العالي الفلسطيني وفي ظل القاعدة العامة في تحمل عبء الإثبات أن يكسر حاجز الالتزام بحرفية النص ويحاول الاجتهاد عن طريق تفسير النص وإرساء مبادئ عامة من شأنها التخفيف عن كاهل المريض المضروب فيما يختص بعبء إثبات الخطأ الطبي.

◆ ثالثاً: ندعو فقهاء القانون الفلسطينيين إلى التركيز على هذا الموضوع من خلال تكثيف البحث فيه وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، والعمل على جمع القانونيين والأطباء للخروج بتوصيات تكون مكملة لدور القضاء ودافعاً للمشرع لإصدار القانون المنشود.

◆ رابعاً: كحق قانوني مشروع للباحثين والعامة نطالب المكتب الفني في المحكمة العليا إلى الاضطلاع بدوره في توثيق المبادئ واستخلاصها من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا والقيام بنشرها.

◆ خامساً: ندعو وزارة الصحة ونقابات المهن الصحية إلى الاهتمام بتوثيق الأخطاء الطبية لتسهيل الوصول إلى إحصاءات حقيقية تكون البوصلة الموجهة لسلطات العمل الصحي في سبيل اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه الأخطاء ومعالجة مسبباتها.

الهوامش:

١. علي عصام غصن: الخطأ الطبي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١١٢.
٢. د. محمد حسن قاسم: إثبات الخطأ في المجال الطبي، دراسة فقهية وقضائية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٣.
٣. د. عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول، الإثبات، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٩.
٤. د. عادل حسن علي: الإثبات في المواد المدنية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦، ص ٤٢.
٥. قانون البيئات الفلسطينية في المواد المدنية والتجارية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١.
٦. وهي مقابلة للمادة (٧٧) من القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦، والمادة الأولى من قانون الإثبات المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨، والمادة (١٣١٥) من التقنين المدني الفرنسي.
٧. فقد قضت محكمة صلح رام الله بأن " المحكمة قررت بأن أي قدر من الخطأ يكفي للقول بقيام مسؤولية الأطباء الاختصاصيين وأنه لا فرق بين الخطأ المادي والخطأ الفني " القضية الصلحية رقم ١٢٤٤ / ١٩٩٨ بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٠١، قرار غير منشور.
٨. قرار المحكمة العليا الفلسطينية بصفتها محكمة نقض في الطعن رقم ١٨١ / ٢٠٠٢، مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية في القضايا الحقوقية، إصدار المكتب الفني، الجزء الأول، ٢٠٠٩، ص ٦٣٣.
٩. نقلاً عن منير رياض حنا: المسؤولية المدنية للأطباء والجراحين في ضوء القضاء والفقه الفرنسي والمصري، دار الفكر، الإسكندرية ٢٠٠٨، ص ٢٨٢، وأشار إليه د. محسن عبد الحميد البيه: خطأ الطبيب الواجب للمسؤولية المدنية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص ٥٦.
١٠. نقض مدني فلسطيني رقم ١٠٢ / ٢٠١١ و ١٣٦ / ٢٠١١ قرار غير منشور.
١١. د. محمد حسن قاسم: المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٠٤.
١٢. د. محمد حسين منصور: المسؤولية الطبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٦، ص ٢٠٧.

١٣. د. محسن عبد الحميد البيه: خطأ الطبيب الموجب للمسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص ١٧٩.
١٤. طلال عجاج: المسؤولية المدنية للطبيب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٣٠.
١٥. منير رياض حنا: المسؤولية المدنية للأطباء... المرجع السابق، ص ٥٦١.
١٦. طلال عجاج: المرجع السابق، ص ٢٣١ وما يليها.
١٧. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٤٧.
١٨. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٤٨.
١٩. وفي هذا الصدد حاولت محكمة بداية الخليل في قرار لها بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠١١ في الدعوى الحقوقية رقم ٩٢ / ٢٠٠٥ الخروج على مبدأ البينة على من ادعى، إذ حاولت قلب عبء الإثبات، إلا أنه وبالطعن في هذا القرار رفضت محكمة الاستئناف - وبالرغم من تأييدها للحكم - هذا المبدأ وأعادت التأكيد على ما جاءت به القواعد العامة للإثبات، استئناف مدني رقم ٣٥٨ / ٢٠١٠ صادر عن محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠١١ قرار غير منشور.
٢٠. د. أحمد شرف الدين: مسؤولية الطبيب، مشكلات المسؤولية المدنية في المستشفيات العامة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقضاء الكويتي والمصري والفرنسي، جامعة الكويت، ١٩٨٦ ص ٦٥.
٢١. قرار محكمة النقض الفرنسية: الصادر بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٣٩.
٢٢. طلال عجاج: المسؤولية المدنية... المرجع السابق، ص ٢٣٦.
٢٣. طلال عجاج: المرجع السابق، ص ٢٣٧.
٢٤. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٦٣.
٢٥. أ. أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية في العلاقات الطبية وانعكاساته على قواعد الإثبات، بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ٩٩.
٢٦. علي عصام غصن: الخطأ الطبي... المرجع السابق، ص ١١٧.
٢٧. راجع تقرير بعنوان الأخطاء الطبية "نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية" سلسلة تقارير قانونية رقم (٧٧) ٢٠١١، ص ٣٤.

٢٨. علي عصام غصن: المرجع السابق، ص ١١٦، د. جابر محجوب علي: دور الإرادة. . المرجع السابق، ص ٤٠٢، أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية، المرجع السابق، ص ٩٩.
٢٩. لمزيد من المعلومات حول إثبات الواقعة السلبية راجع، د. رمضان أبو السعود: أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية "النظرية العامة في الإثبات" دار الجامعة، بيروت ١٩٩٣، ص ١٨٠.
٣٠. علي عصام غصن: الخطأ الطبي، المرجع السابق، ص ١١٨.
٣١. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٦٩.
٣٢. أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية، المرجع السابق، ص ٨٢.
٣٣. أشار إلى هذا القضاء د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٥١ وما يليها، د. جابر محجوب علي: دور الإرادة في العمل الطبي، دراسة مقارنة، جامعة الكويت ٢٠٠٠، ص ٣٩٩.
٣٤. وفيها أن "على من يدعي الوفاء بالتزامه أن يثبت ذلك أو يقدم الدليل على الواقعة...".
٣٥. أشار إليه د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٧٢ وما يليها.
٣٦. فقد نصت على هذا الالتزام المادة (٦٠) من قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٤.
٣٧. د. جابر محجوب علي: دور الإرادة، المرجع السابق، ص ٤٨، د. مجدي حسن خليل: مدى فعالية رضاء المريض في العقد الطبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٨.
٣٨. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٦٧.
٣٩. تعد هذه الفكرة إحدى الوسائل التي دخلت الحيز القانوني لتشكل مع غيرها مجموع الأفكار الاحتمالية التي ابتدعها القضاء كأثر للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي يشهدها العصر الحديث.
٤٠. د. أحمد شرف الدين: مسؤولية الطبيب... المرجع السابق، ص ٨١، د. علي عصام غصن: الخطأ الطبي، المرجع السابق، ص ١٢٣، د. محمد حسن قاسم: إثبات الخطأ، المرجع السابق، ص ٩٥، د. محمد حسن منصور: المسؤولية الطبية، المرجع السابق، ص ٢٩.
٤١. قضاء نقض فرنسي في ٢٩ / ١١ / ١٩٨٩ أشار إليه د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ٩٧.

٤٢. قضاء مدني رقم ٩٢ / ٢٠٠٥ صادر عن بداية الخليل بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠١٠، قرار غير منشور.
٤٣. د. محمد حسين منصور: المرجع السابق، ص ٣٠، د. أحمد شرف الدين، المرجع السابق، ص ٨١.
٤٤. نقض مدني مصري في ٢٧ / ٦ / ١٩٦٩، أشار إليه د. محمد حسن قاسم، المرجع السابق، ص ٩٧.
٤٥. د. محمد فؤاد عبد الباسط: تراجع فكرة الخطأ أساس لمسؤولية المرفق الطبي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٥١.
٤٦. أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية: المرجع السابق، ص ١١٠.
٤٧. علي عصام غصن: الخطأ الطبي، المرجع السابق، ص ١٢٤.
٤٨. د. محمد حسن قاسم: مرجع سابق، ص ١٠٠، علي عصام غصن: مرجع سابق، ص ١٢٣.
٤٩. د. أحمد شرف الدين: مسؤولية الطبيب: المرجع السابق، ص ٨٢.
٥٠. Cass. Civ. 1ere, 21 mai 1998, <http://www.Droit-medicale.net>
٥١. راجع قرار لمحكمة صلح رام الله في الدعوى رقم ١٢٤٢ / ١٩٩٨ بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٠١، غير منشور.
٥٢. د. منير رياض حنا: المسؤولية المدنية... المرجع السابق، ص ٢٢٤.
٥٣. طلال عجاج: المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص ١٢٧.
٥٤. د. منير رياض حنا: مرجع سابق، ص ٢٥٥، طلال عجاج: المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ١٢٩.
٥٥. طلال عجاج: المسؤولية المدنية... المرجع السابق، ص ١٥٤.
٥٦. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٠٩ وما يليها، طلال عجاج في مرجعه السابق، ص ١٥٤.
٥٧. راجع قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٩، أشار إليه طلال عجاج في مرجعه السابق، ص ١٥٤.
٥٨. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٠٩ وما يليها.
٥٩. قرار غير منشور صادر عن بداية الخليل في الدعوى الحقوقية رقم ١٠١٣ / ٩٨، واستئناف مدني غير منشور رقم ١١١ / ٢٠٠٩ ورقم ١٠٨ / ٢٠٠٩ صادر عن استئناف

القدس المنعقدة مؤقتاً في رام الله.

٦٠. والسبب في ذلك كما يذهب الفقه هو وجوب منح حرية واسعة للطبيب لأداء عمله دون خوف من إيقاع المسؤولية عليه دون خطأ منه، هذا بالإضافة إلى استحالة الفصل بين عمل الطبيب وفعل الجهاز على أساس أن عمل الطبيب يستغرق فعل الجهاز المستعمل.

٦١. طلال عجاج: المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص ١٥٦.

٦٢. أشار إلى هذه التطبيقات طلال عجاج: المرجع أعلاه، ص ١٥٦.

٦٣. د. محمد قاسم: المرجع السابق، ص ١١٢.

٦٤. د. محمد عادل عبد الرحمن: المسؤولية المدنية للأطباء، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٧٤ وما يليها.

٦٥. راجع د. محمد حسن قاسم والمراجع التي أشار إليها في مرجعه السابق الذكر، ص ١١٣.

٦٦. د. محمد حسين منصور: المرجع السابق، ص ١٠٧.

٦٧. راجع قضاء محكمة النقض المصرية الصادر بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٩ والذي أشار إليه د. محمد حسن قاسم في مرجعه سابق الذكر، ص ١١٣.

٦٨. راجع بهذا الشأن قضاء محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٩٥، والذي أشار إليه د. محمد حسن قاسم في مرجعه سابق الذكر، ص ١٣٣.

٦٩. راجع بشأن هذه الصور د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٠٨ وما يليها.

٧٠. د. أحمد شرف الدين: مسؤولية الطبيب: المرجع السابق، ص ٦٦.

٧١. د. محمد حسن قاسم: خطأ الطبيب، المرجع السابق، ص ١١٦.

٧٢. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١١٨.

٧٣. ذلك العبء الذي يقع على عاتق المريض في الإثبات بحسب الأصل ووفقاً للقواعد العامة في الإثبات والذي أشرنا إليه في سياق البحث.

٧٤. علي عصام غصن: المرجع السابق، ص ١٣٢.

٧٥. راجع د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٢٠، علي عصام غصن: المرجع السابق، ص ١٣٤.

٧٦. أشار إلى هذا الحكم علي عصام غصن: الخطأ الطبي: المرجع السابق، ص ١٣٤.

٧٧. كما قضت محكمة النقض الفلسطينية بأنه ” قد تمثل الخطأ الطبي المنسوب للجهة

المدعية في عدم أخذ الحيطة والحذر عندما جرى إزالة المبايض والأنابيب بدون سبب طبي أو ضرورة طبية“ نقض مدني فلسطيني رقم ٢٢٧ / ٢٠١٠ لدى محكمة النقض المنعقدة في رام الله بتاريخ ٢٤ / ٤ / ٢٠١١ أسار إليه د. أمين دواس في مرجعه السابق، ص ٢١.

٧٨. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٢٣.

٧٩. د. محمد حسن قاسم: المرجع السابق، ص ١٢٤، على عصام غصن: المرجع السابق، ص ١٣٧.

٨٠. طلال عجاج: المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص ١٧٤.

٨١. Cass,civ,1ere, 29 juin 1999 cite par- DORSNER- DOLIVET,C. paris , 1ere ; ., cir 23 mars 2007, gazette dupalais , recneil , mars- avril ,2008 , p. 1139

كما قضت محكمة استئناف رام الله بأن ”قيام الطبيب بإجراء العملية للمريض في غرفة عمليات ملوثة يعني أنه تخلف عن استعمال الحذق والحيطة في ممارسة مهنته“ استئناف حقوق فلسطيني رقم ٩٥ / ٢٠٠١ لدى استئناف غزة بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠٠٢، أشار إليه د. أمين دواس، المرجع السابق، ص ٢١.

٨٢. المادتين (٥٥ مكررب، ٥٥ مكررج) من قانون المخالفات المدنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦.

المصادر والمراجع:

أولاً - الكتب والأبحاث:

١. شرف الدين، أحمد: مسؤولية الطبيب، مشكلات المسؤولية المدنية في المستشفيات العامة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقضاء الكويتي والمصري والفرنسي، جامعة الكويت، ١٩٨٦.
٢. هديلي، أحمد: تباين المراكز القانونية في العلاقات الطبية وانعكاساته على قواعد الإثبات، بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، العدد الأول، ٢٠٠٨.
٣. الحيارى، أحمد حسن: المسؤولية المدنية للطبيب في القطاع الخاص في ضوء النظام القانوني الأردني والنظام القانوني الجزائري، دار الثقافة، عمان ٢٠٠٥.
٤. علي، جابر محجوب: دور الإرادة في العمل الطبي، دراسة مقارنة، جامعة الكويت ٢٠٠٠.
٥. أبو السعود، رمضان: أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية "النظرية العامة في الإثبات" دار الجامعة، بيروت ١٩٩٣.
٦. كامل، رمضان جمال: مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٧. عجاج، طلال: المسؤولية المدنية للطبيب، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٤.
٨. علي، عادل حسن: الإثبات في المواد المدنية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦.
٩. السنهوري، عبد الرزاق أحمد: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول الإثبات، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢.
١٠. غصن، علي عصام: الخطأ الطبي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦.
١١. السرحان، عدنان إبراهيم: مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، بحث مقدم في أعمال مؤتمر المسؤولية المهنية الذي نظمته جامعة بيروت العربية في الفترة ما بين الثالث والخامس من ابريل عام ٢٠٠٠م، منشور في المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول، المسؤولية الطبية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٠.

١٢. خليل، مجدي حسن: مدى فعالية رضاء المريض في العقد الطبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٣. البيه، محسن عبد الحميد: خطأ الطبيب الواجب للمسؤولية المدنية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٣.
١٤. قاسم، محمد حسن: إثبات الخطأ في المجال الطبي، دراسة فقهية وقضائية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٥. قاسم، محمد حسن: المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.
١٦. منصور، محمد حسين: المسؤولية الطبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٦.
١٧. عبد الرحمن، محمد عادل: المسؤولية المدنية للأطباء، القاهرة ١٩٨٥.
١٨. عبد الباسط، محمد فؤاد: تراجع فكرة الخطأ أساس لمسؤولية المرفق الطبي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٣.
١٩. حنا، منير رياض: المسؤولية المدنية للأطباء والجراحين في ضوء القضاء والفقه الفرنسي والمصري، دار الفكر، الإسكندرية ٢٠٠٨.

ثانياً - المجموعات والتقارير والقوانين:

١. مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية في القضايا الحقوقية، إصدار المكتب الفني، الجزء الأول، ٢٠٠٩.
٢. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان: الأخطاء الطبية " نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية" سلسلة تقارير قانونية رقم (٧٧) ٢٠١١.
٣. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان: تقرير عن واقع الأخطاء الطبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية «مشروع محامون لأجل حقوق المواطن» مجموعة من المحامين ٢٠٠٩.
٤. قانون البيئات الفلسطيني في المواد المدنية والتجارية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١.
٥. قانون الإثبات المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨.
٦. القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦.
٧. قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٤.
٨. ميثاق حقوق المرضى الفلسطيني لسنة ١٩٩٥.

السياسة الإعلامية من منظور إسلامي*

د. علي سلطاني العاتري**

* تاريخ الاستلام: ١٢ / ٣ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٦ / ٦ / ٢٠١٣م.
** كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة تبسة/ الجزائر.

ملخص:

ينطلق العمل الإعلامي من سياسة إعلامية واضحة المعالم، وخطاب إعلامي محدد المفردات والمضامين والأساليب. والسياسة الإعلامية هي مجموعة من المبادئ المتكاملة، الواضحة، الدائمة، القابلة للتطبيق بوساطة المؤسسات المشتركة في الإعلام الجماهيري بشكل مركزي في بلد ما.

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية دراسة موضوع السياسة الإعلامية من وجهة نظر الإسلام، فقبل ممارسة أي نشاط إعلامي، لا بد من رسم سياسة إعلامية متميزة عن سياسات الآخرين، حتى نتخلص من تبعية الاستراتيجية الإعلامية قبل التخلص من تبعية المضمون الإعلامي مستهدف كياننا كأمة لها تاريخها وحضارتها وتراثها الثقافي المتميز.

وقد اتبعت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي، فانطلاقاً من الحاجة إلى الاستدلال على المنظور الإسلامي للسياسة الإعلامية، اعتمدت المنهجين الاستقرائي والاستدلالي بغية الاستنتاج المنطقي المتضمن التقويم والتقويم لإصدار الحكم.

وقد أمكن من خلال هذه الدراسة طرح تصور جديد لسياسة إعلامية تستند إلى إطار مرجعي إسلامي نابع من نظرة الإسلام للإنسان والكون وعلاقتها بالله، وما يصدر عن ذلك من رؤية علمية متميزة استناداً إلى الحق الثابت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

Political Media from Islamic Perspective

Abstract:

Media work stems from a clear political and media discourse, and precise vocabulary and content. Media policy is a set of integrated principles which are clear and permanent, in addition to viable institutions participating in the mass media is at the heart of the country.

In this sense, the importance of the study of media policy from the perspective of Islam, before the exercise of any media activity must establish separate political policies of other media until that we get rid of the media strategy dependency before getting rid of the dependency set target media for our being as a nation has its history and its civilization and unique cultural heritage.

Followed in my approach to descriptive analysis, recognizing the need to conclude the point of view of the Islamic media policy adopted both inductive and deductive reasoning to contain the evaluation and assessment sentence.

This was made possible through the study presents a new vision of media policy based on the framework derives from Islamic vision of man and of the universe and their relationship with God and what comes from the vision of distinguished scientific basis of the inalienable right of the Qur'an and Sunnah.

مقدمة:

لم يعد خافياً على أحد مدى تعاضم تأثير الإعلام على الناس، لدرجة أنهم قد يفقدون المسكن والمأكل والملبس ولا يفقدون الوسائل الإعلامية، والإعلام وجه من أوجه الحضارة، فهو الوجه المعبر عن العقيدة الدينية والمذاهب السياسية والاتجاهات الفكرية والظروف الاجتماعية والنظم الاقتصادية، يتأثر بهذه العوامل مجتمعة ويؤثر فيها أيضاً. فالإعلام يعبر عن النظام العام في الأمة. ومما لا شك فيه أن التطورات العقدية والقيم والمبادئ المنبثقة عنها تمثل لحمة الإعلام وسداه^(١)

إن الإعلام - ومنذ القدم - كانت له أهمية عند الشعوب، فالقبائل العربية في الجاهلية كانت تستعين بالشعراء كناطقين إعلاميين وكإذاعات متنقلة تهيج الخواطر، كما يستعان بهم أيضاً في إشعال الحروب أو في إطفائها، فقصيدة يلقيها شاعر في البوادي كانت كفيلة بتجميع المحاربين وشحنهم إلى ساحات الحرب لقتال خصومهم، وقصيدة حكيمة أخرى يلقيها شاعر آخر كانت كفيلة بتهدئة روع الجموع المتقاتلة وفك اشتباكها.

وإن اختلف الإعلام باختلاف الزمان أو المكان ونظم الحكم وظروف كل مجتمع من المجتمعات، فلا يستطيع أي مجتمع إنساني أن يحيا بدونه. فلا يوجد عصر من العصور خلا من الإعلام. فالإعلام ظاهرة اجتماعية شقت طريقها إلى البيئات كلها والعصور كلها منذ كان الإنسان يحيا حياة بدائية حتى العصر الحديث.

ومن الطبيعي أن يتأثر الإعلام والعمل الإعلامي بحقائق المجتمعات التي يعمل بها ويعكس ظروفها وواقعها، الأمر الذي أدى إلى تعدد أهدافه ونظمه في كل مجتمع من هذه المجتمعات. فلا نستطيع أن نفصل الإعلام عن الواقع الاعتقادي والاجتماعي والسياسي السائد في مجتمع ما، فالنظام الإعلامي في مجتمع ما هو وليد البيئة، وهو وليد النظام السياسي القائم فيه، ويعكس ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن الإعلام بأجهزته ووسائله ونظرياته وتقنياته الحديثة لم يكن معروفاً وقت نزول الوحي على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، إلا أنه وبتطبيق المقياس العملية الحالية على الدور الملقى على عاتق الدعوة الإسلامية، يمكننا القول إن الإعلام - كان وما زال - أداة هذا الدين ودعامته الرئيسة. إلا أن تلك الوسائل الإعلامية البسيطة - الشاعر والقصيد - والتي كان لها ذلك التأثير لم يكن بمقدورها تغيير الأفكار والمشاعر، ولم يكن بإمكانها إحلال أنظمة ووجهات نظر جديدة بدلاً من التي كانت قائمة.

ثم جاء الإسلام كرسالة إعلامية للناس كافة فرسم سياسته الإعلامية منذ البداية، لنشر الرسالة الربانية، أخرج أحمد عن ابن عباس قال: «لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الشعراء قال: أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الصفا فصعد عليه، ثم نادى: يَا صَبَاحَاهُ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ بَيْنَ رَجُلٍ يَجِيءُ إِلَيْهِ وَبَيْنَ رَجُلٍ يَبْعَثُ رَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا بَنِي فَهْرٍ، يَا بَنِي لُؤَيٍّ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بَسَفَحَ هَذَا الْجَبَلَ تُرِيدُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْكُمْ صَدَقْتُمْوَنِي؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ...».

أما وسائل الإعلام اليوم، فقد تعددت صورها وتنوعت أشكالها وتشعبت طرقها واستخدمت أحدث تقنيات العصر لخدمتها، ما جعلها تملك إمكانية تغيير المفاهيم وخط الأفكار حتى فاقت في قدرتها على التأثير الأيديولوجي على الشعوب قدرة الاستعمار العسكري المباشر بما كان يملك من جنود وسلاح وعتاد. جاء في التقرير المرقم ١٣٥٢ / في ٢٤ / ٤ / ١٩٦٤ م الذي نوقش في دورة الكونجرس الأميركي رقم ٨٨ «يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلاً من التعامل مع حكوماتها من خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصالات الحديثة، يمكننا اليوم أن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، بل يمكن في بعض الأحيان أن نجبرهم على سلوك طريق معين، وهذه المجموعات يمكنها بدورها أن تمارس ضغوطاً ملحوظة وحتى حاسمة على حكوماتها».

والإعلام الغربي المفروض على دول العالم هو إعلام خطير تتحكم به بضعة دول معادية للإسلام والمسلمين، يعمل على تغيير جانب من عقليات أبناء المسلمين وبناء نفسياتهم وفق مزاجه، فيسمح بتمرير المعلومات أو يمنعها كما يحلو له، ويغير ويبدل في الحقائق والأسماء والمسميات كما يشاء.

ومثلاً يصف لنا الإعلام العالمي الحركات الإسلامية الساعية إلى التغيير والرافضة لمخططاته التوسعية في البلاد الإسلامية بالتطرف والتشدد والأصولية، في حين يصف بعضها الآخر (المرحب والمتقبل لأفكاره) بالاعتدال والوسطية. وهكذا يرى المتتبع للأخبار والمعلومات كيفية صوغ عقلية جماهير المسلمين على أساس الإعلام الغربي الذي يبث سمومه الفكرية عبر وسائل الإعلام.

فإذا كان للإعلام في العصر الحاضر لكل هذا الدور الخطير، وإذا كان سلطانه على الناس يصل إلى هذا الحد من الفتك والتدمير، حتى إنه فاق في تأثيره تأثير الجيوش والأساطيل في غزو الشعوب، لأنه لا يستعمل الإكراه ولا التنفير. إذا كان للإعلام

الحاضر مثل هذه السياسة المدمرة، فما السياسة الإعلامية التي يجب على المسلمين أن يتبنوها؟ وكيف يمكن لها ان تواكب التطورات المتسارعة في مجال الإعلام؟

ان هذه الاسئلة وغيرها دفعتني إلى البحث عن سياسة إعلامية متميزة تمكن الدول الاسلامية من مواجهة الآلة الإعلامية الغربية المبنية على ايدولوجيات وتصورات لا تتماشى ومعتقداتنا وتصوراتنا وأفكارنا، ولا يمكن لنا أن نواجه السيل الإعلامي المتدفق بالتبعية الفكرية والخطط والاستراتيجيات التي رسموها لنا، فضلاً عن التعبير عن ذاتنا وكياننا الحضاري المتميز. إن كل هذا لا يتم إلا برسم سياسات ووضع استراتيجيات وإعداد خطط متميزة تنطلق من تراثنا وتستند إلى عقيدتنا وتبلور تصوراتنا وتحدد أهدافنا وغاياتنا.

البحث الأول - مفهوم السياسة الإعلامية في الإسلام:

السياسة الإعلامية كلمة مركبة من مفردتين، وحتى نصل إلى المفهوم الدقيق لهذه الكلمة المركبة وماذا نعني بها في الإسلام، لابد من التعرف إلى معنى كلمتي (سياسة) و (إعلام) من حيث اللغة ولاصطلاح

♦ أولاً: السياسة لغة واصطلاحاً: فالسياسة لغة: هي رعاية الشؤون كما جاء في القاموس المحيط «سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها» أي رعت شؤونها بالأوامر والنواهي. ومعنى هذا أنها رعاية شؤون الأمة بما يصلحها. وفي حديث «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ» أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية، وَالسِّيَاسَةُ الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ وَالسِّيَاسَةُ فَعْلُ السَّائِسِ يُقَالُ هُوَ يَسُوسُ الدَّوَابَّ إِذَا قَامَ عَلَيْهَا وَرَاضَاهَا، وَالْوَالِي يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ. ويمكن القول: إن السياسة تدور في معناها اللغوي على تدبير الأمور وحسن رعايتها وإصلاحها.

والسياسة: تدبير شؤون الدولة، فالسياسة هم قادة الأمم ومدبرو شؤونها العامة (٢).

ومن أجمع معانيها اللغوية أنها: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل (٣).

أما اصطلاحاً: من أجمع المعاني الفقهية قول ابن عقيل الحنبلي فيما نقله ابن القيم عنه في كتابه: «إعلام الموقعين»: «السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي»

(٤). فما كان عدلاً من السياسات فالشريعة تقره، وما كان ظمناً فالشريعة تمنعه، وليس من شرط ما يدخل في مفهوم السياسة أن يكون منصوصاً عليه في كتاب أو سنة؛ فهي قانون موضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأموال (٥).

♦ ثانياً- الإعلام لغة واصطلاحاً: الإعلام لغة: مشتق من أَعْلَمَ، يقال: أَعْلَمَهُ إِعْلَامًا، بمعنى أخبره إخباراً (٦). جاء في «معجم محيط المحيط» لبطرس البستاني: «الإعلام في اللغة مصدر أَعْلَمَ، وأَعْلَمْتُ كَأَذْنَيْتُ، ويقال: اسْتَعْلَمَ لِي خَبَرَ فَلَانَ وَأَعْلَمْتِيهِ حَتَّى أَعْلَمَهُ وَاسْتَعْمَلَنِي الْخَبَرَ، وَأَعْلَمَ الْفَارِسُ جَعَلَ لِنَفْسِهِ عِلْمًا الشَّجْعَانَ، وَأَعْلَمَ الْفَرَسَ عَلَّقَ عَلَيْهِ صَوْفًا أَحْمَرَ أَوْ أَبْيَضَ فِي الْحَرْبِ، وَأَعْلَمَ نَفْسَهُ وَسَمَهَا بِسِيمَا الْحَرْبِ (٧). وفي تاج العروس «أعلمه إياه فتعلمه» وهو صريح في أن التعليم والإعلام شيء واحد في الأصل (٨). وفي لسان العرب «علم العلم وأعلمه إياه فتعلمه» (٩). ويقال استعلم لي خبر فلان وأعلمتيه حتى أعلمه، واستعملني الخبر فأخبرته إياه وعلم الأمر فتعلمه وأتقنه (١٠).

وأَعْلَمَ بِالشَّيْءِ أَي أَبْلَغَ عَنْهُ وَأَخْبَرَ بِهِ. وَيُقَالُ اسْتَعْلَمَ لِي خَبَرَ فَلَانَ وَأَعْلَمْنِيهِ حَتَّى أَعْلَمَهُ وَاسْتَعْلَمَنِي الْخَبَرَ فَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ. وَهُوَ مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ أَعْلَمَ وَهُوَ رِبَاعِي، وَأَعْلَمَ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَعْلَمْتَهُ وَعِلْمَتَهُ فِي الْأَصْلِ وَاحِدٌ إِلَّا أَنَّ الْإِعْلَامَ اخْتَصَّ بِمَا كَانَ إِخْبَارًا سَرِيعًا، وَالتَّعْلِيمَ اخْتَصَّ بِمَا يَكُونُ بِتَكَرُّرٍ وَتَكَثِيرٍ حَتَّى يَحْصَلَ مِنْهُ أَثَرٌ فِي نَفْسِ الْمُتَعَلِّمِ (١١).

فلا يخرج معنى الإعلام لغة عن الإخبار بالشيء أو الأمر أو الإبلاغ عنه أو الإعلام به أي الإيصال والنقل. ومعنى الإعلام هو وضع العلامة على شيء لإظهاره وإبرازه.

ويمكن القول: إنه وضع العلامة على الشيء وهو وسيلة للكشف عن معرفة لدى واضعها يريد أن يظهرها للناس ويطلعهم عليها ويعمها بينهم، فالإعلام ينطوي على الكشف عن المعلومات والمعارف والاتجاهات وإبرازها للناس (١٢).

أما اصطلاحاً: لا يبتعد المعنى اللغوي للإعلام عن المعنى العام لمفهوم ويعتبر الألماني اتوجروت من الأوائل الذين عرفوا الإعلام وما زال الباحثون يحومون حول تعريفه الموجز للإعلام. وقد عرفه بقوله: «الإعلام: هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها ولروحها في نفس الوقت (١٣)

ويعرفه ريمون رويه: بأنه «نقل دلالة أو مفهوم إلى كائن واع بوساطة حامل مكاني، زمني، مطبوعة، رسالة هاتفية، موجة صوتية، والمقصود بالحامل: الوسيلة الإعلامية (١٤).

ويلاحظ في هذه التعريفات أنها لا تختص بوسائل الاتصال الجماهيرية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى جميع أنواع التواصل والتفاهم بين الناس، وهو ما لا أراه مناسباً لمفهوم

الإعلام في العصر الحديث، حيث تقلصت جميع أنواع التواصل والتفاهم بين الناس، ما لم تأخذ صفة الجماهيرية من تحت المفهوم العام للإعلام.

ويعرفه إبراهيم إمام «بأنه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي بموضوعية عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم. والإعلام على هذا الأساس إنما هو تقديم الحقائق المجردة وهذا الارتباط بالحقيقة هو أهم ما يميز الإعلام عن غيره من أشكال الاتصال»^(١٥). وهذا التعريف يقصر الصفة الإعلامية على الوسائل التي تزود الناس بالحقيقة؛ وبهذا تخرج معظم وسائل الإعلام عن كونها إعلاماً لبعدها عن الحقيقة.

فإذا كان هذا هو تعريف الإعلام، وكان تعريف السياسة هو رعاية الشؤون. فيكون معنى سياسة الإعلام في الإسلام هو: تدبير الشؤون الإعلامية على أساس الإسلام، أي ربط شؤون الإعلام بالأحكام الشرعية. فالإعلام من منظور الإسلام محكوم بالأحكام الشرعية وهي التي تحدد ما يجوز نقله من المعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، وما لا يجوز، ومتى ينقل ومتى لا ينقل، والإسلام أيضاً هو الذي يحدد كيفية استخدام أدوات الإعلام والنشر ووسائل، الظاهرة والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير. وستحدث في المبحث الثاني عن الآيات محور البحث في سبب نزولها وتفسيرها والمعنى العام لها. ومن ثم جاز لنا الاصطلاح على علم الإعلام بفقهِ الإعلام وعلى السياسة الإعلامية بالإطار العقدي الحاكم لسياسة للمنظومة الإعلامية

المبحث الثاني - ضوابط السياسة الإعلامية من منظور إسلامي:

يقوم بالنشاط الإعلامي والاتصالي في أي دولة من الدول، العديد من الهياكل الإعلامية كالمؤسسات الصحفية والإذاعية، وأجهزة الخدمات المختلفة الأخرى، كأجهزة الخدمات الصحية والزراعية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي يقتضي ضرورة وجود سياسة اتصالية تضمن التنسيق بين أوجه نشاط هذه الأجهزة والهياكل.

ولم يعد ممكناً النظر إلى الاتصال على أنه خدمة عارضة يمكن أن تترك للصدف. فلا بد من وضع سياسات شاملة للاتصال^(١٦)، نظام فرعي من المجتمع يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها كما يؤثر فيها. لذلك فإن النظم الإذاعية تعكس إلى درجة كبيرة تقدم المجتمع الذي تقوم بخدمته أي ظروفه الاجتماعية، كما تعكس ظروفه السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية. فالنظم الإذاعية تتخذ شكل النظم الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها وألوانها^(١٧).

وتعرف السياسة الإعلامية والاتصالية لأي نظام إعلامي أو إذاعي بأنها مجموعة المبادئ والقواعد والقوانين والتوجهات التي يعمل النظام بمقتضاها.

وتختلف السياسات الإعلامية من بيئة إلى أخرى، وتأتي نتيجة لاعتبارات أساسية تضعها كل دولة نصب أعينها عند الشروع في اختيار النظام الإذاعي الأمثل لها^(١٨)، فسياسات الاتصال هي مجموعة المبادئ والقواعد والأسس أو الخطوط العريضة والتوجهات والأساليب التي توضع لتوجيه نظم الاتصال، وهي عادة بعيدة المدى، وتتناول الأمور الأساسية، وتنبع من الإيديولوجيات السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والقيم الشائعة فيه «فهي مجموعة الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما يهدف لتلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات»^(١٩)

وقد تتسم السياسات الاتصالية بالعمومية فيما طرحه من مبادئ وأهداف. كما تتسم في حالات أخرى بالتحديد والتخصيص.

وترتبط السياسة الاتصالية بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، كما تضع في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للبيئة الخاصة بها.

والسياسة الاتصالية لا تستورد أو تنقل كنموذج عالمي يمكن تطبيقه كما هو في أي مكان من العالم. فهي تنبع من ظروف كل بلد وتراعي تراثه التاريخي والثقافي وتعمل على تلبية احتياجاته.^(٢٠)

وسياسات الاتصال «هي مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عملية تنظيم وإدارة ورقابة وتقويم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، وعلى الأخص في وسائل الاتصال الجماهيري، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة»^(٢١) والسياسات الوطنية للاتصال لا تعني فرض تخطيط صارم، فهي إطار ملائم لتنسيق أوجه النشاط يتيح قدرًا من المرونة ويفسح المجال أمام اختيار الطرق التي يمكن اتباعها.

وجدير بالذكر أن عدد الدول التي حددت سياسات اتصالية واضحة قليلة في العالم. فمعظم السياسات التي تُنتهَجُ ضمنية، ولا تزيد عن كونها مجموعة من الممارسات، لا توفر إطاراً لتعاون منظم وفعال.^(٢٢)

والتخطيط الإعلامي جانب لا يمكن الاستغناء عنه في صياغة السياسة الاتصالية وتنفيذها، ويبدأ التخطيط بتحديد الواقع (أين نحن الآن؟). ويتم ذلك من خلال عملية جمع البيانات وإجراء البحوث وتقويم الاحتياجات وتحديد الأهداف، ماذا نريد ولماذا؟^(٢٣)

ويمكن ان نستنتج السياسة الإعلامية من منظور الإسلام من خلال استعراضنا لبعض الآيات والأحاديث النبوية الشريفة وسيرة النبي عليه الصلاة والسلام

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢٤) ومناسبة نزولها وتفسيرها والمعنى العام لها.

أما مناسبة نزول الآية: جاء في مناسبة نزول هذه الآية كما ورد في كتاب فتح القدير للشوكاني. «وأخرج عبد بن حميد ومسلم وابن أبي حاتم من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال: لما اعتزل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نساءه دخلت المسجد، فوجدت الناس يفتنون بالحصاة ويقولون: طلق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نساءه، فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه، ونزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾. وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس في الآية، قال: هذا في الإخبار، إذا غزت سرية من المسلمين أخبر الناس عنها، فقالوا: أصاب المسلمون من عدوهم كذا وكذا، وأصاب العدو من المسلمين كذا وكذا، فأفشوه بينهم من غير أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو من يخبرهم به».

وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ﴾ قال: هم أهل النفاق. وأخرج ابن جرير عن أبي معاذ مثله. وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ قال: فانقطع الكلام. وقوله ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فهو في أول الآية يخبر عن المنافقين، قال: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعُوا بِهِ﴾ يعني: بالقليل المؤمنين.^(٢٥) إذن نزلت هذه الآية الكريمة في إشاعة خبر تطليق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لزوجاته، أو في المنافقين وضعاف المسلمين الذين كانوا يشيعون أخباراً سيئة عن سرايا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وأيا كان سبب نزول هذه الآية، سواء موضوع تطليق الرسول لزوجاته أم السرايا والغزوات، فالأمر أو الحكم الشرعي لا يقتصر على هاتين الحادتين لأن «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب». فالآية تشمل كل الأحكام التي يمكن أن تندرج تحتها أو تفهم وتستنبط منها، ولا يقتصر على سبب النزول.

أذاع الشيء وأذاع به: إذا أفشاه وأظهره، وهؤلاء هم جماعة من ضعاف المسلمين كانوا إذا سمعوا شيئاً من أمر المسلمين فيه أمن نحو ظفر المسلمين وقتل عدوهم، أو فيه خوف

نحو هزيمة المسلمين وقتلهم أفسوه وهم يظنون أنه لا شيء عليهم في ذلك. وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وهم أهل العلم والعقول الراجحة الذين يرجعون إليهم في أمورهم أو هم الولاة عليهم ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم. والمعنى: أنهم لو تركوا الإذاعة للأخبار حتى يكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الذي يذيعها أو يكون أولي الأمر منهم هم الذين يتولون ذلك، لأنهم يعلمون ما ينبغي أن يفشى وما ينبغي أن يكتم. والاستنباط مأخوذ من استنبطت الماء: إذا استخرجته. والنبط: الماء المستنبط أول ما يخرج من ماء البئر عند حفرها، وقيل: إن هؤلاء الضعفة كانوا يسمعون إرجاف المنافقين على المسلمين فيذيعونها فتحصل بذلك المفسدة. وقوله: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي: لولا ما تفضل الله به عليكم من إرسال رسوله وإنزال كتابه لاتبعتم الشيطان فبقيتم على كفركم إلا قليلاً منكم، أو إلا أتباعاً قليلاً منكم، وقيل المعنى: أذاعوا به إلا قليلاً منهم، فإنه لم يُذَع ولم يُفْش. قاله الكسائي والفراء وأبو عبيدة وأبو حاتم وابن جرير، وقيل المعنى لعلمه الذين يستنبطونه إلا قليلاً منهم، قاله الزجاج. وقد أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن قتادة يقول: في معنى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْدَبُرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢٦) إن قول الله لا يختلف وهو حق ليس فيه باطل، وإن قول الناس يختلف.^(٢٧)

وجاء في تفسير النسفي: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ﴾ هم ناس من ضعاف المسلمين الذين لم يكن فيهم خبرة بالأحوال، أو المنافقين كانوا إذا بلغهم خبر من سرايا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من أمن وسلامة أو خوف وخلل ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ أفسوه، وكانت إذاعتهم مفسدة. يقال: أذاع السر وأذاع به، والضمير يعود إلى الأمر أو إلى الأمن أو الخوف لأن (أو) تقتضي أحدهما ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي ذلك الخبر (إلى الرسول) أي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ يعني كبراء الصحابة البصراء بالأمر أو الذين كانوا يؤمرون منهم (لَعَلِمَهُ) لعلم تدبير ما أخبروا به ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ يستخرجون تدبيره بظنهم وتجاربهم ومعرفتهم بأمور الحرب ومكائدها، وقيل: كانوا يقفون من رسول الله وأولي الأمر على أمن ووثوق بالظهور على بعض الأعداء، أو على خوف واستشعار فيذيعونه فينتشر فيبلغ الأعداء فتعود إذاعتهم مفسدة، ولو رده إلى الرسول وإلى أولي الأمر وفوضوه إليهم وكانوا كأن لم يسمعوا، لعلم الذين يستنبطون تدبيره كيف يدبرونه وما يأتون ويذرون فيه». ^(٢٨)

فحصرت الآية الخبر وهو الأمر المراد إذاعته بحالين هما: الأمن أو الخوف، أي النصر أو الهزيمة، وأسندت الآية إذاعة الأخبار التي من هذا النوع إلى الرسول وإلى أولي الأمر من المسلمين أي إلى الحكام. وبينت الآية الكريمة أن على الحاكم أن يستعمل من المذيعين الذين يستطيعون استنباط الأخبار وتقرير ما ينبغي أن يذاع منها، وما لا ينبغي، وبينت الآية أيضاً أن الإذاعة تعني إفشاء الأخبار وإظهارها. وبناءً على تفسير هذه الآية الكريمة ودلالاتها يمكننا وضع القواعد الإعلامية ضمن سياسة الإعلام في الإسلام.

♦ القاعدة الأولى: معيار معالجة الأخبار والمعلومات: يجب معالجة الأخبار والمعلومات الإعلامية خاصة الواردة منها من جهة مربية انطلاقاً من مبدأ مصلحة الأمة وسياستها الأمنية. يقول عبد الكريم زيدان في كتابه أصول الدعوة: «ومن واجبات الخليفة المهمة إشاعة الأمن والاستقرار في دار الإسلام حتى يأمن الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، ويتنقلوا في دار الإسلام آمنين مطمئنين. إن هذا المقصود يتحقق بصورة كاملة بتطبيق القانون الإسلامي الجنائي، أي بتطبيق العقوبات الشرعية على العابثين في الأمن، المعتدين على الناس، بشرط أن يكون التطبيق عادلاً وعلى الجميع بلا محاباة ولا تردد. فإذا ما طبقت الأحكام الشرعية على المعتدين، أمن الناس وخاف المجرم، وتحقق الاطمئنان.»^(٢٩) هذا فضلاً عن أن كثيراً من أمور الإعلام مرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً، ولا يجوز نشرها وإذاعتها دون الرجوع إلى القائمين على الإعلام.

ويتضح ذلك في كل ما يتعلق بالأمر العسكرية، وما يلحق بها كتحركات الجيوش، وأخبار النصر أو الهزيمة والصناعات العسكرية. وهذا الضرب من الأخبار يجب ربطه بالقائم على الإعلام مباشرة ليقدر ما يجب كتمانها، وما يجب بثه وإعلانه، ومما يلحق بالأخبار العسكرية أخبار المفاوضات والمواعيد والمناظرات التي تجري بين الرئيس أو من ينوبه وممثلي الدول المعادية. ومن أمثلة المفاوضات ما جرى بينه صلى الله عليه وسلم، وبين مندوبي قريش في الحديبية، حتى استقر الاتفاق على بنود الصلح. ومن المناظرات المباشرة مناظرته صلى الله عليه وسلم، لوفد نجران والدعوة إلى المباهلة. ومناظرة ثابت بن قيس وحسان لوفد تميم بناء على أمره صلى الله عليه وسلم، وغيرها. وكل هذا كان علنياً ولم يكن منه بند سري. وإن كانت الأنواع الأخرى من الأخبار ليست ذات مساس مباشر بالدولة، وليست مما يتطلب رأي الخليفة المباشر بها، مثل الأخبار اليومية، والبرامج السياسية والثقافية والعلمية، والحوادث العالمية، إلا أنها تتداخل مع وجهة النظر في الحياة في بعض أجزائها، ومع نظرة الدولة للعلاقات الدولية؛ ومع ذلك فإن إشراف الدولة عليها يختلف عن النوع الأول من الأخبار.

وعليه فإن جهاز الإعلام يجب أن يحوي دائرتين رئيسيتين:

- الدائرة الأولى: عملها في الأخبار ذات المساس بالدولة، كالأمر العسكري والصناعة الحربية، والعلاقات الدولية الخ. ويكون عمل هذه الدائرة المراقبة المباشرة لمثل هذه الأخبار، فلا تذاع في وسائل إعلام الدولة أو الخاصة إلا بعد عرضها على جهاز الإعلام. والدائرة الثانية: مختصة بالأخبار الأخرى، وتكون مراقبتها لها غير مباشرة، ولا تحتاج وسائل إعلام الدولة، أو وسائل الإعلام الخاصة، أي إذن في عرضها للأخبار شريطة ان لا تمس بأمن الدولة، وسلامة المجتمع ومصالحه العليا. والدليل على ذلك من كتاب الله عز وجل وفعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بصفته حاكماً ورئيس دولة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رُدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٣٠) وموضوع الآية الأخبار والتعامل معها.

وأما السنة فحديث ابن عباس في فتح مكة عند الحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط مسلم وقد وافقه الذهبي وفيه: «وقد عميت الأخبار على قريش، فلا يأتيهم خبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا يدرون ما هو صانع» رواه الحاكم. ومرسل أبي سلمه عند ابن أبي شيبة وفيه: «ثم قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): جهزني ولا تعلمي بذلك أحداً، ثم أمر بالطرق فحبست، فعمي على أهل مكة لا يأتيهم خبر» وموضوع الحديثين كتمان الخبر والتعمية.

وحديث كعب المتفق عليه في غزوة العسرة وفيه: «وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) يُرِيدُ غَزْوَةَ الْأَوْزِيِّ بِغَيْرِهَا حَتَّى كَانَتْ تِلْكَ الْغَزْوَةُ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) فِي حَرِّ شَدِيدٍ وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا وَمَفَازًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا فَجَلَى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرُهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةَ غَزْوِهِمْ، فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ» (متفق عليه) أما هذا الحديث فهو في الإخبار والإعلام والإفصاح لما قد يصيبهم من المشقة في حال الكتمان.

وحديث أنس عند البخاري «أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وآله وسلم) نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبْرُهُمْ، فَقَالَ: أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ، وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ، حَتَّى أَخَذَ سَيْفٌ مِنْ سَيُوفِ اللَّهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» وهنا نقل حي ومباشر للمعركة نظراً لبعده المسافة وللاطمئنان على الجيش.^(٣١)

نلاحظ أنه من خلال هذه النصوص أن نقل الأخبار «الحيوية»: أي ما له علاقة بأمن المجتمع واستقراره، لا بد من معالجتها معالجة تضمن أمن المجتمع واستقراره.

♦ القاعدة الثانية: القائم على الإعلام هو من يرسم السياسة الإعلامية للدولة: فالقائم على الإعلام رئيس دولة أو وزير إعلام هو من له الحق في إقرار ما يذاع على الناس ومراقبته، ومن له الحق بوضع سياسات الإعلام في الدولة وخاصة المتعلقة بالجوانب الأمنية ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «أَلَا كَلِّكُمْ رَاعٍ وَكَلِّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. . .» (رواه مسلم) والذي يرسم سياسة الإعلام الإسلامي هم أولو الأمر الذين يمثّلون بالرئيس أو الملك أو وزير الإعلام، باستشارة أهل الشورى أو المجالس النيابية في عصرنا. والمتخصصين من العلماء وخبراء الإعلام. وتستمد سياسة الإعلام في الإسلام من كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، تطبيقاً لقوله تعالى: «وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ» (٣٢) وقوله عز وجل: «قل ما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي وما أنا إلا نذير مبين» (٣٣)

ولما كان الأمر كذلك، فقد حدد الشرع أن أصحاب الحق في إذاعة مثل هذه الأخبار لا بد أن يكونوا أهل السلطة العارفين بمدى تأثير نشر الأخبار وإذاعة المعلومات سلباً أو إيجاباً. وبالتالي، يجب أن توكل مثل هذه المعالجات لمن لديهم راحة العقل والبصيرة، والذين يعرفون مصالح الناس ويسهرون على أمن المجتمع وسلامته. ففي هذه المعالجة، قطع الطريق على المرجفين الذين قد يشيعون أخباراً كاذبة أو يستغلون الإعلام ووسائله استغلالاً يخدم مصالح أعداء الأمة والوطن، كإشاعة أخبار الجيوش واستعداداتها العسكرية وإفشائها.

♦ القاعدة الثالثة: قيام السياسة الإعلامية على العلم والخبرة: تقوم السياسة الإعلامية على معرفة إعلامية واسعة وخبرة فنية وتقنية: فالإعلام يحتاج إلى استنباط أي حاجة إلى رجال إعلام وفكر وسياسة واجتماع وعلم نفس واسع الثقافة ولديهم القدرة على التحليل السياسي. إنه لا بد لنا من خبراء وعلماء ومختصين على أعلى درجة من العلم والوعي على التفكير السياسي وكيفية التعامل مع النصوص الإعلامية ذات البعد السياسي، والتحليل السياسي. وكيفية فهم النصوص الإخبارية والبرامج الإعلامية وغيرها، وكيفية صياغتها، وكيفية فهم هذه الصياغة. لأن هذا هو التفكير السياسي الواعي، وبالتالي يجعل صاحبه ممن يستطيع استنباط ما وراء الخبر المذاع وما يذاع من أخبار وما لا يذاع، وما يلزم من البرامج الإعلامية ووسائلها الحديثة. لقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾

الذين يبدعون في القيام بعملية تفكيك الأخبار والتصريحات والصورة الإعلامية، ومعرفة أسرارها وخفاياها من حيث معرفة كيفية صياغة الخبر والتوقيت لبعض الأخبار التي تكون حصرياً في بعض الأحيان لبعض القنوات، ولماذا صيغ الخبر بهذه الصيغة، وهل هو متأثر بالوضع السياسي. ويتمكنون من معالجة الإعلام المعادي خاصة إذا كان مستهدفاً للإسلام والمسلمين. ويقول الدكتور كحيل في كتابه: «الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي»: «في هذا الإطار والمعنى، فلا بد إذن أن يكون رجل الإعلام الإسلامي ملماً بأصول الدين الإسلامي متحمساً لها عاملاً بها حتى ينعكس ذلك على ما يصدر من أجهزة الإعلام كلها، ويشترط في رجل الإعلام الإسلامي أيضاً العلم التام بوسائل وأساليب الإعلام الحديث. وليس معنى العلم بأصول الدين عدم معرفة وسائل وأساليب الإعلام الحديثة، فلا بد أن يلم رجل الإعلام بهذين العلمين. وربما يفهم بعضهم من هذه القواعد أن فيها منعاً لتملك الأفراد لوسائل الإعلام لذا اقتضى المقام أن نلقي الضوء على هذه المسألة.

نعم هذه القواعد لا تعني حرمان الأفراد من إبداء آرائهم والتعبير عنها، فوسائل الإعلام هي أدوات للجهر والعلانية، وقد طلب الإسلام قول الحق والمجاهرة به، فعن عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَأَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً» رواه البخاري

وقد اعتبر الإسلام عدم الجهر بالرأي وعلانيته فيما يرى أنه حق أمراً محتقراً، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) «لَا يَحْقُرُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَحْقُرُ أَحَدُنَا نَفْسَهُ؟ قَالَ: يَرَى أَمْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِ مَقَالٌ ثُمَّ لَا يَقُولُ فِيهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: خَشِيْتُ النَّاسَ، فَيَقُولُ: فَإِيَّايَ كُنْتُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَى» (أحمد وابن ماجه، وفي لفظ أحمد خَشِيْتُ النَّاسَ).

كما أوجب الإسلام الجهر والعلانية للنهي عن المنكر إذا كان تغييره يستلزم ذلك، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (رواه مسلم).

واعتبر الشرع الدين النصيحة، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» (رواه مسلم) والوسيلة التي تصل لأكبر عدد من عامة المسلمين أو يصلون إليها تنصحهم وترشدهم هي من حكم النصيحة، وقد مارس الصحابة في ظل الخلافة الراشدة الجهر والعلانية بأقوالهم وآرائهم بالوسائل التي كانت متاحة لهم، فقد روى البيهقي في سننه «أن عمر بن الخطاب

(رضي الله عنه) افتتح الشام فقام إليه بلال وقال لتقسمنّها أو لنتصاربن عليها بالسيف فقال عمر (رضي الله عنه) لولا أنّي أترك الناس بياناً لا شيء لهم ما فتحت قرية إلا قسمتها سهاما كما قسم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خيبر ولكن أتركها لمن بعدهم جرية يقسمونها» فبلال (رضي الله عنه) طالب بحقه وحق الفاتحين حسب ظنه بشكل علني ولم ينكر عليه أحد هذه العلانية.

ويقال مثل هذا في جهر ابن عباس (رضي الله عنهما) برأيه علانية في انتقاد فعل الخليفة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فعن عكرمة «أَنَّ عَلِيًّا (رضي الله عنه) حَرَّقَ قَوْمًا فَبَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قَالَ: لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ، وَلَقَتْلُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وآله وسلم): مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتَلُوهُ» (رواه البخاري).

وبناءً على ما سبق يتبين أن الشرع أوجب الجهر والعلانية تارةً وندبها تارةً أخرى، مما يدل على أن الشرع أقر للرعية الحق في إبداء الرأي والتعبير عن الأفكار والجهر والعلانية بها، وأن يعرض الإنسان ويقول ما يشاء فيها، ولكن ضمن إطار عدم المساس بالأمن العام وتعريض الأمة للأخطار وخدمة الأعداء من خلال ما يذيعونه من أخبار أو ما يدلون به من تصريحات أو ما يطرحونه من آراء.

المبحث الثالث - ضوابط العمل الإعلامي من منظور إسلامي:

يسد الإسلام منافذ الحرب الإعلامية الدعائية ويرشد إلى مقومات وقائية وأساليب تحصينه ضدها على نحو لا تتسامى إليه أفضل النظم الوضعية. وقد واجه الإسلام الإعلام والدعاية في شقين متوازيين، أولهما: تحصين الصف الإسلامي وحمايته من تأثير دعاية الأعداء، وإشاعة الثقة بسياسات قاداته وكفاءاتهم وتدبيرهم وإعدادهم وقدراتهم في التصدي لمخططات الأعداء، وثانيهما: الطرق والأساليب الممكنة لمواجهة دعاية العدو حال وقوع الأمة تحت تأثيرها.

وذلك بتحصين المسلمين ضد دعايات الأعداء وشائعاتهم، والإبقاء على الروح المعنوية مرتفعة لدى الفرد المسلم للتصدي للحرب الدعائية الشرسة التي تشن ضده، وإزالة الآثار المترتبة على استجابة بعض أفراد المجتمع للدعاية، وهذا أمر بالغ الأهمية، وبخاصة أننا نعاني من تخلف ثقافي وفكري يجعلنا عرضة للحملات المفرضة في زمن الانفتاح الإعلامي الكبير، أو قل زمن الانكشاف الإعلامي الخطير، وسنتناول ذلك في هذا المبحث.

واعتقد أن الإسلام كمنهج كامل شامل لمناحي الحياة كلها، لم يهمل هذه القضية المهمة في حياة المسلمين المستهدفين منذ بروزهم على وجه البسيطة لما يحملونه من هدي وأمن وسلام للبشرية تاباه النفوس المريضة والعقليات المتسلطة. ويمكن أن نوجز أهم طرق الوقاية والحماية من دعايات العدو في المنظور الإسلامي في المطالب:

♦ **المطلب الأول: الصدق:** الصدق هو الدعامة الأساسية للمنهج الإعلامي الإسلامي القويم في مجال نقل الأخبار، وقد بنى الإسلام على هذه القاعدة المتينة جميع نشاطاته الإعلامية، وقضى بأن يكون هذا المبدأ هو المحتوى الحقيقي لمادته الإعلامية المتميزة.

ويعرف الصدق بأنه قول الحق، وبأنه القول المطابق للواقع والحقيقة. والصدق في الإسلام يعد من أعظم الفضائل الأخلاقية التي تميز بها الخبر الإسلامي عن غيره والالتزام بالصدق صفة بالغة الأهمية بالنسبة للإعلام الناجح، لأن تحري الحقائق والالتزام بروايتها كما وقعت، هما الضمانة الأساسية لتحقيق الغاية التي يعمل عليها الإعلام الإسلامي، وأن هذا من شأنه أن يحقق الفوز برضا الله سبحانه وثقة الناس الذين هم غرض المادة الإعلامية^(٣٤) والصدق في نقل الأخبار، يعصم الناقل من الوقوع في نقل أكاذيب الأعداء ومفترياتهم، ودعاياتهم وترويجها، وتحري الحقيقة في النقل والإذاعة يعصم أفراد الشعب من ترويج الشائعات المزلة لكيان الأمة بسبب فلتات اللسان التي لا يلقي لها بالا، والمؤمن الملتزم بالصدق لا يخول لنفسه صياغة أخبار كاذبة ويعمل على ترويجها بين المؤمنين، ولا يقوم بذلك إلا كذاب منافق مخادع «وليس أولى على أهمية الصدق وتحري الحقيقة في الإعلام الإسلامي من تاريخ الوقائع الإسلامية نفسها، فقد أثبتت حوليات التاريخ الإسلامي أن الأكاذيب والأساطير التي واجهت دعوة الإسلام، قد سقطت كلها أمام الاستقامة والصدق... والفضائل التي كان يتميز بها رجال الإعلام الإسلامي^(٣٥) والصدق لا يتجزأ كما أن الكذب لا يتجزأ، وإن اتخذ ألوانا زاهية أو غير زاهية» وهناك صدق إعلامي، وكذب دعائي والكذب الدعائي قد يصل إلى الناس بالحذف في الخبر وقد يكون أخطر ما فيه حينما تنعدم الثقة بين الناس وبين وسائلهم الإعلامية من جراء هذا الاتجاه لذلك يحرص الإسلام على أن تكون وسيلته الإعلامية صادقة الخبر، صدوقة المقال، صحيحة النبأ حتى يصبح من الوسائل الموثوقة التي تتجافى عن قول الزور وتبين للناس جميعا قيمة الصدق الإعلامي^(٣٦)..»

والوسيلة الإعلامية الصادقة هي الوسيلة التي تنقل الأخبار للناس كما وقعت دون تحريف أو تزييف بالزيارة أو النقصان وهي أسمى من أن تختلق الأخبار الكاذبة وتروج للأخبار المغرضة قصد تشويه سمعة الناس أو بلبلة أفكارهم وعقولهم أو الحط من مكانتهم الاجتماعية.

والصدق سمة مهمة من سمات رجل الإعلام المسلم في نشر الخبر وفي كتابة المقال، وفي الحديث الذي يذاع لأنه جوهر الدعوة الإسلامية والدعاية لها ولبابها وصمام الأمان فيها، ومن أعظم صفات الرسول صلى الله عليه وسلم أنه الصادق الأمين. قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الشريف «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وأن البر يهدي إلى الجنة، وما زال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما زال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» (٣٧).

وقد بين الحديث أن الكذب يهدي إلى الفجور وأن الفاجر لا يتقي الله في هتك أعراض الناس وإشاعة قاله السوء عنهم، والترويج لأخبار الفتن والتثبيط والتوهين والفرقة التي يكون لها أثرها السلبي في صفوف الأمة، وما من شك في أن وسائل الإعلام في العصر الحاضر تحاول أن تخرج عن نطاق واجبها الأصلي وعن مهمتها الأساسية التي وجدت من أجلها، وهو الصدق والإنصاف والبعد عن الهوى والأمانة في نقل الأخبار وروايتها على حقيقتها دون اللجوء إلى خلقها وتحريفها. يقول الدكتور عبد العزيز شرف محذراً من ذلك: «ينبغي على وسائل الإعلام أن تروي الأخبار ليس عليها أن تصنعها. وحذار من رواية نصف الحقيقة دون الحقيقة كلها، وإلا حق على المندوب قول القائل، وما آفة الأخبار إلا رواتها فالخبر لا بد أن تكون روايته صادقة كاملة دقيقة سليمة وبعيدة عن الهوى لما وقع فعلاً من أحداث والخبر سواء كان بسيطاً مجرداً أم طويلاً مركباً هو ما اجتمعت له عناصر الصدق والواقعية، قبل أن تجتمع له مقوماته: وتحتم علينا قواعد الإعلام الإسلامي مراعاة الصدق والدقة والموضوعية والإنصاف في بعض وجهات النظر المتباينة وهي القواعد المستمدة من القرآن الكريم» (٣٨) وإذا كانت الدعاية كما مرت معنا سابقاً هي اختلاف أخبار وتحريف أخرى بالزيادة والنقصان، وإشاعتها قصد إلحاق الضرر وإحداث التأثير فإن الوسيلة المثلى لتجنبها وتجنب أثارها السيئة هو الالتزام بالصدق من طرف أبناء الأمة كلها حتى لا يبقى مجالاً للمروجين يتحركون فيه بإشاعتهم للأخبار الكاذبة أو الوقائع المزيفة والمحرفة.

وإن التزام رجل الإعلام بالصدق والتزام أبناء الأمة كلها بذلك يصد الأبواب في وجه المروجين والمرجفين بالأخبار الكاذبة والدعايات المسمومة، ويطهر الجو من سموم الكائدين للأمة والحاquدين عليها، ويكشف زيف المنافقين المندسين وحقيقتهم للإيقاع والتثبيط والتوهين، حين تكسد بضاعتهم، ولا يجدون لها رواجاً في أوساط الأمة المتحلية بالصدق والدقة والموضوعية، ومن ثمة ترد كيدهم إلى نحورهم. وتبوء حملاتهم بالبوار والخسران لأنهم لم يجدوا أذناً صاغية لهم وأفواهاً تلوك كل ما يقال لها.

كما أن قيام رجل الإعلام بالتغطية الإعلامية التامة للأحداث دون إهمال أي جزء منها يفوت الفرصة على أولئك الذين يتحينون الفرص لبث سمومهم وترويج شائعاتهم المميته، كما أن إزالة الغموض ورفع الالتباس عن أي حدث من الأحداث التي تهم أفراد الأمة وإبرازه بالكيفية التي وقع بها من طرف رجل الإعلام يجلي الحقيقة ناصعة، ولا يعطي فرصة للمروجين الذين يستغلون الفراغ الإعلامي من جهة والغموض الذي يكتنف بعض الأحداث المهمة من جهة أخرى لبث الشائعات وترويجها وتسريب الدعايات وتقديمها كمادة إعلامية للناس في أوقات الضيق والحرج التي يكونون فيها أحوج ما يكونون إلى معلومات تفسر لهم تلك الأحداث التي تحيط بهم، ومن ثمة يقبلون عليها دون ترو وتدبر وتدقيق وتمحيص.

ومن القواعد الأساسية في الدعاية الناجحة ان تكون صادقة، ملتزمة بالحقيقة؛ لأن عدم صدقها سيكشف زيفها. يقول (لينين) «ان قوة الدعاية تكمن في صدقها، وفي إثباتاتها العلمية وبراهينها، وان الدعاية هي أحد الشروط الرئيسة لتحرير وعي الجماهير من مختلف الأوهام والأساطير، والوقائع الصحيحة والموثوقة هي أكثر الأشياء صلابة، وبالتالي أكثرها قناعة» (٣٩)

هذا عند لينين وغيره ممن يستعملون الصدق من أجل مصلحة الدعاية، أما الصدق في الدعاية الإسلامية فخلق واجب التحلي به، ولا يجوز التحلل منه إلا في حالات استثنائية ضيقة ضبطت بشروطها ومسوغاتها

♦ **المطلب الثاني- التبين والتثبت:** ومن الأخلاق الأساسية التي أشار إليها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لمقاومة الأخبار الكاذبة والحملات الدعائية الملفة والشائعات المفتراة، خلق التبين والتثبت.

والتبين فيه معنى التبصر والاستبصار والاستيضاح، والتأكد من الأمر قبل الحكم له وعليه... والبيئة هي العلامة التي توضح الشيء سواء كان حسيًا أم عقليًا، وبينت الشيء أوضحته وأظهرته، وتبين الإنسان الشيء تأمله حتى ظهر له واتضح، وتبينوا الأمر تدبره على مهل غير متعجلين ليظهر لهم جليا» (٤٠) وفي المجال الأخلاقي فالتبين فضيلة من الفضائل التي دعا إليها القرآن الكريم، وهدى إليها الإسلام، لأنها تؤدي للسير على البصيرة والتصرف بحكمة، وتصون من التهور والاندفاع، وشأن المؤمن أنه كيس فطن، وأنه يقدر لرجله قبل الخطو موضعها كما عبر القائل الحكيم.

قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة

كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا إن الله كان بما تعملون خبيراً^(٤١) وروي في سبب نزول هذه الآية «أن مرداس بن نهيك من أهل فداك أسلم ولم يسلم من قومه غيره، فذهبت سرية الرسول صلى الله عليه وسلم إلى قومه وأميرهم غالب بن فضالة، فهرب القوم وبقي مرداس لتثقتة بالإسلام، فلما رأى الخيل الجأ غنمه إلى عاقول من الجبل، فلما تلاحقوا وكبروا كبر ونزل، وقال لا إله إلا الله محمد رسول الله، السلام عليكم، فقتله أسامة بن زيد وساق غنمه فاخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد وجداً شديداً وقال قتلتموه إرادة ما معه» ويتضح من سياق الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين في إصدار الحكم وترك فضيلة التبين وقد كررها المولى سبحانه وتعالى مرتين في الآية تقوية للحث على هذه الفضيلة.

وفي الجانب الإعلامي فإن فضيلة التبين والتثبيت أوكد لما يحاك للأمة من مؤامرات، وما ينشر من دعايات ويروج من شائعات وعليه فإن التمسك بهذا الخلق والاتصاف به يشكل الملاذ القوي للأمة من الأخبار الكاذبة والشائعات المغرضة، التي يروجها أعداؤها من اليهود والمشركين والمنافقين، بل حتى بعض أبنائها الفسقة، وخاصة في أوقات الحروب والأزمات والاضطرابات قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون^(٤٢).

وقد أبان الحارث بن ضرار الخزاعي عن سبب نزول هذه الآية فقال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق من خزاعة ليأتي بصدقاتهم، فلما بلغهم مجيئه أولما استبطأوا مجيئه خرجوا لتلقيه ليبلغوا بصدقاتهم بأنفسهم وعليهم السلاح، وأن الوليد بلغه أنهم خرجوا لتلقيه أو خرجوا إليه بتلك الحالة وهي حالة غير مألوفاً في تلقي المصدقين وحدثته نفسه أنهم يريدون قتله. أو لما رآهم مقبلين كذلك (على اختلاف الروايات) خاف أن يكونوا أرادوا قتله، إذ كانت بينه وبينهم شحنة في زمن الجاهلية، فولى راجعاً إلى المدينة... وأن الوليد جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن بني المصطلق أرادوا قتلي وأنهم منعوا الزكاة فغضب الرسول صلى الله عليه وسلم وهم أن يبعث إليهم خالد بن الوليد لينظر في أمرهم... وفي رواية أخرى أنهم ظنوا من رجوع الوليد أن يظن بهم منع الصدقات فجاءوا النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج إليهم متبرئين من منع الزكاة ونية الفتك بالوليد بن عقبة. وفي رواية أنهم وصلوا إلى المدينة فوجدوا الجيش خارجاً إلى غزاهم^(٤٣). ومهما اختلفت الروايات فإنها تؤكد على معنى واحد وهو سوء الظن وعدم التبين والتثبيت.

والآية صريحة في تأكيدها على التبيين والتثبيت «حتى لا يشيع في الجماعة المسلمة الشك في كل ما ينقله أفرادها من أنباء فيقع ما يشبه الشلل في معلوماتها... فالأصل في الأمة المسلمة أن يكون أفرادها موضع ثقته، وأن تكون أخبارهم صادقة، أما الفاسق فهو موضع الشك حتى يثبت خبره، وبذلك يستقيم الأمر للأمة وسطاً بين الأخذ والرفض، لما يصل إليها من أنباء ولا تعجل في تصرف بناء على خبر فاسق فتصيب قوماً بظلم عن جهالة وتسرع».

«ومدلول الآية عام، وهو يتضمن مبدأ التمييز والتثبت من خبر الفاسق، فأما الصالح فيأخذ خبره لأن هذا هو الأصل في الأمة المسلمة وخبر الفاسق استثناء والأخذ بخبر الصالح جزء من منهج التثبت لأنه أحد مصادرها، أما الشك المطلق في جميع المصادر وفي جميع الأخبار فهو مخالف لأصل الثقة المفروض بين الجماعة ومعتل لسير الحياة وتنظيمها»^(٤٤).

هذا وإن كثيراً من الدعايات الشائعات والأخبار تتناقل بين الناس، ويروج لها دون التثبت من مصادرها، بل ودون النظر إلى قائلها فتجد الناس يتحدثون سمعت كذا وكذا، ولو سألتهم من الذي قال هذا؟ وعن نقله ومن صاحب الخبر الأول في القضية؟ لو فعل المسلم هذا وتساءل عن هذه الأمور المبدئية لتبددت كثير من الشائعات وانكشف أمر الدعايات أو لوقف على اليقين، مما يقال وعندها ينتهي الإشكال.

إن التثبت مما يسمع ومما يقال يوصل الأبواب في وجه المتربصين من أعدائنا، ويبطل كيدهم ويرد إلى نحورهم. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٤٥) «فالتثبت من كل خير ومن كل ظاهرة ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن ومنهج الإسلام الدقيق... فلا يقول اللسان كلمة، ولا يروي حادثة، ولا ينقل رواية ولا يحكم العقل حكماً، ولا ييرم الإنسان أمراً إلا وقد تيقن من كل جزئياته، ومن كل ملابساته ومن كل نتائجه، فلم يبق هناك شك ولا شبهة في صحتها»^(٤٦) وقال صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» ولو استمسك المسلمون بهذه التوجيهات القرآنية والأحاديث النبوية لا تقوا شراً كثيراً مما يروج ويذاع بينهم من أخبار مزيفة ودعايات مصطنعة وشائعات مختلقة، ولو تأكدوا من مصادر أخبارهم وتبينوا من أقوالهم قبل النطق بها لأوقفوا كل مرجف عند حده ولحافظوا على وحدتهم وتماسكهم في وجه الأعداء الذين لا يدخرون وسيلة لحربهم وخداعهم وتضليلهم، «فمن واجب المسلمين عامة، ومن واجب قادتهم خاصة السياسيين والإداريين والعسكريين على وجه الخصوص التدبر في جميع أمورهم، ودراسة احتمالاتها بدقة متناهية، بعيداً عن البت المرتجل، لأنه كثيراً ما يوقع في الزلل، وبعيداً أيضاً عن أجواء مثيرات الانفعالات،

لأن الانفعالات تغشى على البصيرة، فتمنع عنها الرؤية الصحيحة الدقيقة لمسالك العمل السياسي والإداري والعسكري والإعلامي، مثلما تغشى زوابع الغبار على الأبصار فتمنع الرؤية الصحيحة لمسالك الطريق»^(٤٧).

وكلما صاحب هذا التدبر ودراسة الاحتمالات بدقة متناهية تبين وتثبت مما تنامي إلى أسماعهم من معلومات بخصوص العدو، لأنه قد يطلق سيلاً من الدعايات والشائعات تتضمن بعض المعلومات الصحيحة لتكون كستارة دخان في سبيل طمس الحقيقة والأخبار الصحيحة، فيضرب الخصم فيما وصله من معلومات لعلها في سبيل السيل الذي يسمعه من الشائعات، وبهذا الأسلوب يصعب على الجانب الآخر اكتشاف الأسرار الحقيقية والأخبار الصحيحة من الأخبار الكاذبة، فيتهاون في إعداد العدة اللازمة لمواجهة تلك الحملات الدعائية «وشياطين السياسة العالميون يجدون في القادة الذين توجه الانفعالات سياستهم مواطن ضعف كثيرة، يستطيعون التحكم فيها، وتوجيهها لما يشتهون، فإذا أرادوا توجيه خصومهم لجهة فيها مزلق كثيرة، أو شر مستطير، اصطنعوا لهم أمراً يثيرون به انفعالاتهم، فتطيش مع الانفعال أحلامهم، وتضطرب أعصابهم، وتختل تصرفاتهم فيبتتون أمراً يؤدي بهم إلى التهلكة، بينما تدور عقولهم ونفوسهم مع دوامة الانفعال الآتي»^(٤٨) وعليه فلا بد من التدبر في الأمور كثيراً والتدبر لا يكون دقيقاً محكماً إلا إذا صاحبه خلق التثبت والتبين من الأمور لأن الأعداء قد يخلطون صدقا بكذب قصد التمويه والمخادعة وعليه، فالتمحيص ضروري للتخلص من كيد الأعداء ومكرهم وخداعهم وألعيبيهم الشيطانية.

♦ **المطلب الثالث- الحذر والحيطه:** من الأخلاق الإسلامية التي يجب توافرها في الأمة عامة وقادتها خاصة للوقوف في وجه الحملات الدعائية للأعداء ومقاومة الشائعات والتخلص من كيدها والإبقاء على صلابه الصف المسلم، خلق الحذر والحيطه، والحذر دال على التيقظ والتحرز والانتباه، والرجل الحذور المتيقظ المتحرز، وحذرون أي خائفون، ولذلك قيل أن الحذر احتراز من مخيف، والإنسان الذي يتحلى بفضيلة الحذر يكون صاحب خشية، فهو يقدر لرجله قبل الخطو موضعها، هو لا يتكلم إلا عن تفكير وبصيرة، ولا يتصرف إلا عن تدبر وحكمة، وهو يحسب لكل أمر حسابه، ويُعد لكل نازلة عدتها، فلا يؤخذ على غرة، ولا يخدعه غيره بسهولة»^(٤٩) لأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: المؤمن كيس فطن»^(٥٠) والكيس العاقل المتبصر في الأمور، الناظر في العواقب»^(٥١) وقال أيضا «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»^(٥٢) وسبب هذا الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أسر أبا عزة الشاعر يوم بدر، فذكر له فقره وعياله، فمن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأطلقه بغير فداء، وعاهد ألا يحرض عليه ولا يهجو، فلحق بقومه، ثم رجع إلى التحريض والهجاء، ثم أسر يوم أحد، فسأله المن، فقال: لا تمسح عارضيك بمكة تقول: سخرت بمحمد مرتين؟

وأمر به فقتل وقال: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» أي ليكن المؤمن حازماً حذراً كيساً فطناً لا يوتى من ناحية الغفلة... ولعلك عرفت بهذا أن الإيمان لا يتفق والغفلة، بل يقتضي الحذر والحيطه، وأن أولئك الذين يُضحك عليهم، ولا يتعظون بالماضي ولا يستفيدون من التجارب لم يكمل الإيمان في نفوسهم... فالمؤمن كيس فطن، من خلقه الاعتبار لكل بلاء»^(٥٣) وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالحذر من اليهود والأعبيهم الفكرية وحيلهم الإعلامية الذين يحاولون دسها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لِفَاسِقُونَ﴾ (٤٩) فأحكم الجاهلية يبيغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون (٥٠) (٥٤) والله سبحانه وتعالى في هذه الآية: «يأمر نبيه بأن لا يتبع أهواء أعداء الإسلام من اليهود، فيما وضعوا من مزالق، وحذره من أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه بوسائلهم الخادعة والغادرة، وحيلهم المغرية الماكرة»^(٥٥) وأمر الله سبحانه وتعالى أيضاً بالحذر من المنافقين فقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنْهُمْ خَشْبَ مُسْنَدَةٍ يُحْسِبُونَ كُلَّ صِيحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْيَ يُؤْفَكُونَ﴾ (٥٦) وفي هذا توجيه شديد إلى واجب الحذر من المنافقين، لأنهم مخالطون مختبئون في الصف يعرفون مواطن القوة ومواطن الضعف، وخبيرون بالثغرات التي يمكن أن ينفذ منها العدو الخارجي. والحذر من هؤلاء المنافقين يكون بتجميد طاقتهم، وحجبهم عن كل مراكز التأثير وتسخيرهم في الأعمال التي ليس فيها نفوذ وسلطان، وليس منها قوة مادية تغريهم بالشر والفتنة، ويكون أيضاً بعدم الاستجابة لوساوسهم أو الإصغاء إلى شائعاتهم المثبته.

وفي الجانب الإعلامي فالحذر مطلوب من إحياءات الأعداء وإلقاءاتهم وشائعاتهم التي يرجونها بين المسلمين. وإذا اتصفت الأمة بالحذر والحيطه تجاه كل ما يأتي من عدوها تمكنت من رد كيده وإفشال مخططاته الرامية إلى تشكيكهم في منهجهم الذي يتبعونه وقيادتهم التي تقودهم وسلامة الهدف الذي يعملون من أجل تحقيقه ونبله.

«وركون المسلمين إلى من عرف منهم المكر وظهرت عليهم أمارات الخداع والنفاق الذين لم تصف قلوبهم للإسلام يهيئ لهؤلاء أوفر الشروط لسلوك سبل الخداع والمكر وإحكام الكيد، وهم في مأمن من رقابة المستهدفين بمكرهم وكيدهم.

والركون إلى هؤلاء لون من ألوان الغفلة المبالغة والجهالة المستحكمة والسذاجة القاتلة التي لا يرضها الله لعباده كما أنها ليست من صفات المسلم الحازم القوي البصير بنفسه، البصير بما يحيط به، الحذر من مكائده. «والركون إلى فرد أو جماعة لا يكون إلا

أثراً من أثار الثقة بالفرد أو الجماعة أو الأمة والثقة إنما يولدها في النفس أخوة صادقة، أو تجربة شخصية طويلة، أو أخلاق عريضة عرفت بها أمة في مدى قرون عديدة، ومن المعلوم أن أياً من هذه الشروط غير متحققة في أعداء الإسلام لا سيما اليهود بل المتحقق هو عكسها تماماً، فهم مخالفون في العقيدة، كما أن التجارب قد أثبتت أنهم ما فتأوا يكيدون للإسلام والمسلمين ويتربصون بهم الدوائر ثم إن الأخلاق غدر وخيانة ورغبة عارمة في هدم الإسلام وتفتيت المسلمين، فكيف يصح الركون إليهم واطمئنان القلب لهم عند العارف الخبير بل إن الركون إليهم بعد كل هذا هو من جهة أولى عنوان الجهالة والغباء والانسحاق وراء الشهوات الجامحة، وهو من جهة أخرى دليل ضعف الإيمان،^(٥٧) قال تعالى: ﴿ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾^(٥٨) ومن الحذر عدم اتخاذ بطانة من الأعداء لقطع طريق الدس عليهم واستراق السمع وإثارة الفتنة.

وقد نهى الله المسلمين عن اتخاذ بطانة من دونهم: «إذ كان رجال المسلمين يواصلون رجالاً من اليهود لما كان بينهم من الجوار والطف في الجاهلية، كما كان رجال من المسلمين يوادون رجالاً من اليهود قد أظهروا الإسلام نفاقاً وهم بكفرهم مستمسكون، ولباطلهم متعصبون منهم رفاعة بن زيد بن التابوت وسويد بن الحارث وهما من أحبار يهود بني قينقاع، وكان بعض المسلمين يودونهما ويجلسون إليهما. لأن هؤلاء لا يتوانون في أعمال الفساد التي تنال المسلمين بشر وأذى وقلوبهم تملأ حقداً وغيضاً عليهم^(٥٩) قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾^(٦٠)

والحذر والحيطه خلقان كفيلان بإراحة الأمة من كيد أعدائها ودسائسها لأن الغفلة تمكن العدو من الولوج إلى داخل الأمة وبث سمومها، وإذا لم تكن يقظة حذرة تمكن العدو من زعزعة صفوفها، وشق وحدتها وتشتيت شملها بما يبثه من سموم وينشره من دعايات وشائعات فتاكة، وخاصة إذا كان قريباً مندساً وسط الصفوف، وبالتالي تكون له دراية كبيرة ومعرفة دقيقة بمدخل النفوس ونقاط الضعف، ومن ثم تكون سهامه مسددة إلى المقاتل، ويفلح في تحقيق أهدافه

♦ **المطلب الرابع: الإعراض عن اللغو: الإعراض عن اللغو خلق عظيم وكفيل بأن يعصم الأمة من ترديد العديد من الأخبار التافهة والمعلومات الزائفة التي كثيراً ما تروج بين الناس بغرض التسلية والترويح عن النفس، وتستغل من قبل الأعداء. واللغو من الكلام مالا يعتد به وهو الذي يورده قائله من غير روية أو فكر فيجري مجرى اللغا وهو صوت**

العصافير، ونحوها من الطيور، وقد يسمى كل قبيح من الكلام لغواً، ويقال لغا الإنسان يلغو ويلغي، إذا تكلم بالمطروح من القول وما لا يعني.

والإعراض عن اللغو: هو تركه وعدم إتيانه والابتعاد عنم يأتونه وعدم الإقبال عليهم لأن اللغو من صفات أهل الباطل والضلال^(٦١) وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون (٢٦) فلنذيقن الذين كفروا عذاباً شديداً ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون﴾^(٦٢).

والإعراض عن اللغو فضيلة من فضائل القرآن الكريم طالب بها عباده المؤمنون قال تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون (١) الذين هم في صلاتهم خاشعون (٢) والذين هم عن اللغو معرضون (٣)﴾^(٦٣) وقد ذكر المفسرون أن المراد باللغو، الشرك أو الباطل أو المعاصي أو الكذب، أو السب والشتم، وهو كل لعب ولهو وباطل، ما ليس للمرء به حاجة قال الزمخشري: اللغو ما لا يعنيك من قول أو فعل كالعيب أو الهزل وما توجب المروءة إلقاءه وإطراحه، يعني أن بهم من الجد ما يشغلهم عن الهزل^(٦٤) وجعل الله سبحانه وتعالى الإعراض عن اللغو سمة من سمات عباد الرحمان قال تعالى: ﴿والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً﴾^(٦٥) أي أنهم لم يلتفتوا إليه ولم يتوقفوا عنده ولم يشاركوا أهله فيه بل صانوا أنفسهم وأكرموها عن أن يلحق بها شيء من غبار هذا الدنس قال الزمخشري: «إذا مروا بأهل اللغو المشتغلين به، مروا معرضين عنهم، مكرمين أنفسهم عن التوقف عليهم والخوض معهم^(٦٦)»، وقال الطبري واللغو في كلام العرب هو كل كلام أو فعل باطل لا حقيقة ولا أصل له، أو ما يستقبح، فسب الإنسان بالباطل الذي لا حقيقة له من اللغو، وذكر النكاح بصريح اسمه مما يستقبح في بعض الأماكن من اللغو، وسماع الغناء مما هو مستقبح في أهل الدين، فكل ذلك يدخل في معنى اللغو^(٦٧).

ولا شك في أن معظم الدعايات والشائعات الرائجة بين الناس من لغو الكلام ومن لهو الحديث الذي لا يليق بالمسلم الإصغاء إليه والسكوت عنه فضلاً على نشره وإذاعته بين الناس، قال تعالى واصفاً المسلمين: ﴿وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه، وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين﴾^(٦٨) والمؤمنون لا يشغلون أنفسهم بفارغ الحديث الذي لا طائل تحته، ولا حاصل وراءه وهو الهذر الذي يقتل الوقت دون أن يضيف شيئاً، للإنسان وهو البذيء من القول الذي يفسد الحس واللسان... ولكنهم لا يفتأون ولا يهتاجون ولا يجارون أهل اللغو فيردون عليهم بمثله، ولا يدخلون معهم في جدل حوله، لأن الجدل من أهل اللغة لغو، إنها صورة للنفس المؤمنة تفيض بالترفع عن اللغو، كما تفيض بالسماحة والود، وترسم لمن يريد أن يتأدب بأدب الله طريقاً واضحاً لا لبس فيه، فلا مشاركة للجهال ولا مخالطة لهم وموجدة عليهم ولا ضيق بهم^(٦٩) وقد ذكرنا

سابقاً أن كثيراً من الشائعات تكون غير مقصودة وتسمى ثرثرة أو دردشة، ويجد فيها كل من نقلها ومستمعها لذة ومنتعة في روايتها، وهم لا يعلمون أنهم يساعدون في نشر الأخبار الكاذبة والشائعات المختلفة والمعلومات المضللة التي تخدع الناس ويمكن أن نعدّ هذا كله من لغو الكلام وفارغ الحديث، الذي يجب على المسلمين تركه وتجنبه لأنه لا يجدي منفعة ولا يحقق فائدة بل يضر أضراراً جسيمة بالغة لا ينتبه إليها إلا بعد فوات الأوان.

كما «أن اطراد ودوام التهم والفحشاء سماعها دون دليل قاطع، ودون معرفة بجهة الاتهام يجعل رواية الشرأمرأ عادياً دون مسؤولية في الإثبات، كما أن كثرة رواية الأفعال السيئة يوحي إلى النفوس المريضة بأن ارتكاب الإثم أمر هين وشائع، وأن جو الجماعة كله ملوث موبوء، وأن ما خفي كان أعظم... وهكذا تجد بعض النفوس الضعيفة تشجيعاً على فعل الآثام والجرائم؛ لأنها عامة، كما يضمنون وقد يجاهرون بها لأن غيرهم قد فعلها أيضاً» (٧٠).

المبحث الرابع - التحديات التي تواجه سياسة الإعلام في الإسلام:

في ظل النظام العالمي القائم الذي تسيطر فيه الدول الكبرى ومن ورائها إسرائيل على معظم الوسائل الإعلامية العالمية، وضعف السياسات الإعلامية في بلداننا، وتبعيتها للإعلام الغربي المسيطر بحكم المغلوب مفتتن بتقليد الغالب نجد أنفسنا أمام جملة من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي:

♦ أولاً- التحديات الداخلية: من أهم التحديات الداخلية التي يمكن أن تواجه الإعلام الإسلامي مواجهة نتائج سياسة الإعلام القائمة في العالم الإسلامي، التي لا يخفى على أحد أن معظمها سياسة انهزامية تربي الناس على الذل، وعلى التبعية وعلى عبادة الرغيف بدل رب العالمين، وعلى تقديس النظام الرأسمالي، وعلى التملق للشخصيات، وعلى كم الأفواه والتخويف والترهيب من هالة المسؤولين.

ما رسمه الإعلام القائم من مفاهيم عن هذه الحدود المصطنعة بين الأقطار الإسلامية من خلال تقديس القوميات والوطنيات التي فرقت الأمة فوق فرقتهما. وما قام به هذا الإعلام من تحريف وتشويه لأحكام الإسلام، وبخاصة تلك التي قد تؤثر على مصالح الأنظمة القائمة على رعاية هذا الإعلام، مثل الوحدة بين البلدان الإسلامية، وإزالة هذه الحدود، وفرضية الجهاد على الأمة الإسلامية لوجود بلدان واقعة تحت احتلال الكفار مثل: فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير وغيرها من بلاد الإسلام والمسلمين.

المروجون للسياسات الغربية من بني جلدتنا. وهم صنفان: صنف تابع وعميل للغرب

ومتشبع بفكره وثقافته وسياساته، ولا يرى خلاصاً للامة إلا من خلال السير في ركاب هؤلاء واتباعهم خطوة بخطوة. والصنف الثاني ساذج مغفل، فرغم إيمانه وقناعته بالإسلام كدين لا يدرك شموليته واستيعابه لكل جوانب الحياة، ويعتقد أن هذه المعارف: (الإعلام، والسياسة، والاجتماع) وغيرها معارف استحدثها الغرب ولا بد من أخذها عنه كما جاءت.

ويمكن مواجهة هذه التحديات من خلال عمل القائمين على رعاية شؤون الإعلام على وضع طاقم إعلامي يضع برامج إعلامية وفق سياسة إعلامية من منظور إسلامي تعمل على ترسيخ العقيدة الإسلامية وأحكام الإسلام في عقول الناس وقلوبهم، مع بيان الأفكار الفاسدة ووجه الفساد فيها، وتقوية الرابطة بين الحكام والرعية، والعمل على بث ما يقوي الرابطة الإسلامية بين الأعراق الإسلامية كافة، وما يقوي جسم الدولة ويرفع مستواها في الأمور والمجالات كافة. وتنشر رسالة الإسلام بكل صدق وموضوعية في العالم أجمع بلا تحريف ولا تزييف، بل تشرح الواقع الإنساني بكل إيجابياته وسلبياته، وتستفيد من الإيجابي بمحاكاته والنسج على منواله، والسلبى بتقويمه ما أمكن أو تركه والتحذير منه إن تعذر التقويم

♦ ثانياً- التحديات الخارجية: وأهم هذه التحديات مواجهة هذا التريص من قبل أعداء الله للإسلام والمسلمين، سواء أكان فكرياً أم اجتماعياً أم عسكرياً أم سياسياً أم اقتصادياً أم أي مجال آخر. وسواء أكان هذا التريص بالتشويه أم التحريف أم الكذب أم التهديد بالحرب أم غير ذلك.

وأخطر أدوات الاستهداف اليوم الإعلام باعتباره القناة المناسبة للتهديد والتخويف والتلويح والتحريف والتزييف والتشويه. وقد بين الحق سبحانه وتعالى ذلك التريص المستمر والاستهداف الدائم في كثير من الآيات منها: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾^(٧١) وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِيبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٧٢) وقوله: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا نِمَةً يَرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٧٣)

ومنها: كيفية إيصال الدعوة الإسلامية إلى العالم قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٧٤)

ويمكن مواجهة هذه التحديات أيضاً من خلال القائمين على رعاية شؤون الإعلام

بوضع الخطط والأساليب التي تمكن من مواجهة هذه التحديات أهمها:

١. تحصين أبناء الأمة ضد إعلام الأعداء ومخططاتهم والتشويش عليه حتى لا يحقق هدفه ومبتغاه^{٧٥} ”فعن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب فقراه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فغضب فقال أمتهوكون^(٧٥) فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه السلام كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني.“ وهذا الحديث واضح فيه- من غضب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) - النهي عن سماع أو قراءة كل ما يمكن أو يؤدي إلى التشكك في أمور الدين.

٢. مقارعة الإعلام المعادي وتفنيده دعاويه وأكاذيبه وافتراءاته وتهجمه على الإسلام: قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٧٧) وتكون كذلك ببث الروح الجهادية في الأمة والإعداد النفسي إذا كان هناك احتمالية المواجهة العسكرية: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ)^(٧٨) وهذا لا يتأتى إلا بإتقان فنون الإعلام وأساليبه وإيجاد سياسة إعلامية واضحة مبنية على العقيدة الإسلامية وتنطلق من التصورات والأفكار الإسلامية بعيداً عن التصورات الغربية التي انطلقت من منطلقات وأفكار وتصورات أيديولوجية، ونشأت وترعرعت في بيئات مخالفة لبيئاتنا وتهدف إلى غايات وأهداف مناقضة لأهدافنا وأهداف الإنسانية برمتها بما تنشده من امن وسلام. وهذا لا يمنع الاستفادة من كل ما توصل اليه العلم الحديث من تقنيات وأدوات وأساليب يمكن ان تساهم في إيجاد إعلام قوي وفعال يرتقي، بل يفوق الإعلام الغربي، ويساهم في إيصال الدعوة الإسلامية إلى أرجاء المعمورة

الخاتمة:

لقد تتبعنا في هذا البحث المتواضع شيئاً من سياسة الإعلام في الإسلام، ورأينا عظمة هذا الدين وشموله لمعالجات شؤون الإنسان والحياة جميعاً، بما فيها الناحية الإعلامية في حياة المسلمين حاكمين ومحكومين. ورأينا كذلك عظمة هذا الدين، والالتزام بأحكامه الشرعية، ووفائه، وصدقه، وأمانته بما وضع لذلك كله من أحكام ترعاها وتطبقها.

وفي هذا البحث- السياسة الإعلامية من منظور إسلامي- رأينا أن الإسلام شامل لكل جوانب الحياة، ويملك الإجابة الكافية الشافية لكل مسألة لها صلة بالحياة، ولم يغفل

صغيرة ولا كبيرة إلا أجاب عنها، ووضع لها الأحكام والقواعد العامة، التي يمكن من خلالها استنباط كل الجزئيات والتفصيلات. والأجمل من ذلك كله، رأينا عظمة هذا الدين في الحفاظ على مصالح المسلمين - أموالهم، وأعراضهم، ودمائهم - من خلال السياسة الأمنية الحكيمة (الأمّن والخوف) في الحفاظ على المسلمين وبلادهم. وقد رأينا أن سياسة الإعلام في الإسلام كانت طريقة وأحكاماً شرعية تُمكن الراعي (ال خليفة) من تحقيق هذه الغاية. ويمكن أن نختم البحث بالتوصيات الآتية:

♦ أولاً- فقه الإعلام: لابد من إيجاد إطار تشريعي وقواعد فقهية ضابطة للنشاط الإعلامي والاتصالي، مستمدة من الشريعة الإسلامية، ومنظمة للممارسات الإعلامية، ووضع أحكام تحكم أنشطته المختلفة. وتنقسم التشريعات الإعلامية بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون، وأخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث تنظيماتها وإداراتها وتحديد حقوقها وواجباتها، وتشريعات تتصل بالمهنة، ثم هناك تشريعات الإعلام الدولية، ولهذه التشريعات مصادر متعددة تتمثل في الدستور والقانون الجنائي: (قانون العقوبات، والقانون المدني، والقانون الدولي العام، وقوانين الصحافة أو المطبوعات)، كما يدخل تحت ذلك أيضاً المواثيق المهنية^(٧٩)

♦ ثانياً- الإبداع في ابتكار الأساليب والوسائل: لابد أن تتضمن سياسات الاتصال الخطوط العريضة التي تحكم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدخال التكنولوجيا أو نقلها، بحيث تناسب التكنولوجيا ظروف كل بلد وإمكاناته واحتياجات التنمية فيه، وإعطاء الأولوية للتكنولوجيا الأكثر ملاءمة لهذه الاحتياجات، واستخدام التكنولوجيا غير المكلفة والمتصلة بتحقيق الأهداف في الوقت نفسه، ففي بعض الحالات يعد استخدام تكنولوجيا متقدمة مسألة مكلفة بلا مبرر. كما يستهدف تخطيط الاتصال تحقيق الفائدة القصوى من التكنولوجيا في أقل وقت ممكن بتحديد المشكلات التي يسعى المجتمع لحلها من خلال استخدام التكنولوجيا.

وينبغي أن تضع سياسات الاتصال في الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلبية التي قد تترتب على استخدام تكنولوجيا الاتصال، وأن تضع لها البدائل أو الحلول، فإذا كان استخدام التكنولوجيا يحل بعض المشكلات فإنه يخلق مشكلات جديدة. يضاف إلى ذلك أن تطور تكنولوجيا الاتصال يترتب عليه نتائج بعيدة في عملية تخطيط سياسات الاتصال وتنفيذها، كما أن الحاجة أصبحت ملحة لتغيير بعض تشريعات الاتصال ونظم إدارته بما يتناسب مع هذا التطور^(٨٠).

إن هذه التكنولوجيا من شأنها أن توجد الاستمرارية في العمل الإعلامي، وتحقيق الأهداف المرجوة منه. ويكون ذلك بالإعداد الجيد لمن لهم علاقة بالإعلام من كتاب ومنتجين ومهندسين وإداريين ومخرجين وممثلين ومصورين، بزيادة كفاءاتهم، بحيث يصبحون ليسوا فقط فنانيين مجيدين، بل أيضاً مسلمين أتقياء، وعقد دورات تدريبية للقائمين بالعمل الإعلامي لتزويدهم بمبادئ الإعلام الإسلامي وأساليبه. وتنظيم المؤتمرات والملتقيات بين أبناء العالم الإسلامي لتبادل الخبرات ومواكبة التطورات في المجال الإعلامي. بل التفوق فيه، وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية الحديثة من معدات أو أجهزة، أو أية وسائل لازمة لتطوير العمل الإعلامي.

♦ ثالثاً- استخدام الدعاية باعتبارها جزءاً من الإعلام: ونقصد بالدعاية تلك التي تقوم على مخاطبة المشاعر والخواطر للتأثير على أفكار الناس وسلوكهم، وقد استخدم الإسلام هذا الأسلوب في كثير من الأحيان والأحوال، ومن أشكال الدعاية التي استخدمها الإسلام: (الترغيب والترهيب).

ويكون الترغيب في نيل رضوان الله ورحمته وجزيل ثوابه في الآخرة، أي الجنة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيَدْخُلْهُ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٨١) والترغيب في الجزاء في الدنيا بما يصيبهم من خير في حالة استجابتهم ومثال ذلك: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٨٢)

أما السنة النبوية فقد كان (صلى الله عليه وآله وسلم) يعد كل من يؤمن به وينصره بالجنة، ومثل ذلك ما ورد في سيرة ابن هشام «وكانت بنو مخزوم يخرجون بعمار بن ياسر وبأبيه، وكانوا أهل بيت إسلام إذا حميت الظهيرة يعدبونها برمضاء مكة، فيمر بهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيقول، فيما بلغني: صبراً آل ياسر موعدكم الجنة».

أما الترهب فيكون بالتخويف من غضب الله وعذابه في الآخرة، أي النار، ومثال ذلك في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾^(٨٣) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٨٤) والترهب من زوال النعم وصعوبة العيش في الدنيا مثل قوله

تعالى: ﴿وَأَنْذَرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٨٥)
وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (٨٦)

وبمثل هذا الاستخدام يستطيع الإعلام جذب قطاعات الأمة كافة لتركيز القيم والمفاهيم وأنماط العيش الإسلامية لتحل محل القيم والمفاهيم وأنماط العيش غير الإسلامية.

الهوامش:

١. إبراهيم إمام، أصول الإعلام الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ٢٠
٢. لسان العرب، لابن منظور، (٦ / ١٠٧).
٣. الكفوي الكليات، (ص ٨٠٨).
٤. إعلام الموقعين، لابن القيم، (٤ / ٣٧٢).
٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، (٥ / ٧٦).
٦. رشاد شحاتة أبو زيد: مسئولية الإعلام الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط / ١، ١٩٩٩ م، ص ٨.
٧. بطرس البستاني: محيط المحيط، مادة (علم)، ص ٦٣٩. وانظر لسان العرب مادة (علم)
٨. محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة علم.
٩. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٧٠ م، المجلد الثاني ص ٨٧١.
١٠. إسحاق بن إبراهيم الفارابي، ديوان الأدب، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ م ج ٢ ص ٣٣٠.
١١. الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، دار الكتب العلمية، لبنان، مادة علم.
١٢. إبراهيم إمام: الإعلام الإسلامي المرحلة الشفهية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ١٤.
١٣. إبراهيم إمام: العلاقات العامة والمجتمع، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨١ م، ص ٣١٥.
١٤. ريمون رويه، السبرنتيك، أصل الإعلام، ترجمة عادل العوا، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧١ م، ص ٧.
١٥. إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بال جماهير، ص ١١.
١٦. ليلي عبد المجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث، ص ٣.
١٧. سهير عبد الغني بركات، الإذاعات الدولية: دراسة مقارنة لنظمتها وفلسفتها، ص ١٢٥.
١٨. المرجع السابق، ص ١٢٧.

١٩. ليلى عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٣.
٢٠. المرجع السابق، ص ٣.
٢١. اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، ص ٦٦.
٢٢. ليلى عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٣.
٢٣. المرجع السابق، ص ٥.
٢٤. سورة النساء، الآية ٨٣
٢٥. عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي: الدر المنثور، دار الفكر- بيروت، ١٩٩٣م، ج ٢، ص ٦٠٢
٢٦. سورة النساء، الآية ٨٢
٢٧. محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، دار المعرفة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م
٢٨. النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود: مدارك التنزيل وحقائق التأويل وتحقيق: سيد زكريا، دار النفائس بيروت ٢٠٠٥ ج ١، ص ٢٣٦
٢٩. عبد الكريم زيدان: اصول الدعوة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٥٩
٣٠. سورة النساء، الآية، ٨٣
٣١. سبل الهدى والرشاد ج ٥ ص ٢١٤ عن إسحاق بن راهويه، والحاكم، والبيهقي، ودلائل النبوة للبيهقي ج ٤ ص ٢٧ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٧٧ و ٧٨ ومجمع البيان ج ١٠ ص ٥٥٥ والبحار ج ٢١ ص ١٠٣ و ١٢٧ والمغازي للواقدي ج ٢ = ص ٨١٤ وتفسير البغوي ج ٤ ص ٥٣٨ وشرح معاني الآثار ج ٣ ص ٣٢٠ والثقات لابن حبان ج ٢ ص ٤٣ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٣٢٨ والمستدرک للحاكم ج ٣ ص ٤٣ والبداية والنهاية ج ٤ ص ٢٣٠ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ٥٤٦
٣٢. سورة المائدة، الآية ٤٩
٣٣. سورة الاحقاف، ال اية ٠٩
٣٤. سليم عبد الله حجازي: مرجع سابق. ص. ٣٥
٣٥. نفس المرجع، ص، ٣٥ - ٣٦.

٣٦. نفس المرجع. ص. ٣٧.
٣٧. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي
٣٨. عبد العزيز شرف: فن التحرير الإعلامي. الهيئة المصرية للكتاب. ص. ١٤٦
٣٩. ليون تر وتسكي: تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم ديرى، الهيتم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢ / ١٩٧٨ م ص ٤٣
٤٠. أحمد الشرباصي: موسوعة أخلاق القرآن، دار الرائد العربي بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٨١ الجزء الثالث. ص. ١٦.
٤١. سورة النساء: الآية، ٩٤.
٤٢. سورة الحجرات: الآيات، من ٦ - ٧.
٤٣. محمد الطاهر بن عاشور: مصدر سابق. ص. ٢٢٨ وقد ذكر جملة من الروايات - فلتراجع هناك
٤٤. سيد قطب: مصدر سابق. الجزء السادس والعشرين ص ٣٣٤١
٤٥. سورة الإسراء: الآية، ٣٦.
٤٦. سيد قطب: مصدر سابق. الجزء الخامس عشر. ص. ٢٢٢٧
٤٧. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: مكائد يهودية عبر التاريخ: دار القلم دمشق الطبعة الخامسة ١٩٨٥. ص. ١٢٨
٤٨. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: نفس المرجع. ص. ١٣٠
٤٩. اخرج الترمذي وحسنه الحاكم وصححه.
٥٠. اخرج الترمذي وحسنه الحاكم وصححه
٥١. محمد عبد العزيز الخولي: الأدب النبوي، دار المعرفة بيروت ١٩٨٢. ص. ٢١٤
٥٢. اخرج الشيخان وابن داود وابن ماجه
٥٣. محمد عبد العزيز الخولي: نفس المرجع. ص. ١٥٩ - ١٦٠
٥٤. سورة المائدة، الآية ٤٩
٥٥. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: مكائد يهودية عبر التاريخ، مرجع سابق. ص. ١٢٠
٥٦. سورة المنافقون، الآية، ٠٤

٥٧. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: نفس المرجع. ص. ١٢٣ - ١٢٤.
٥٨. سورة هود: الآية، ١١٣.
٥٩. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: نفس المرجع. ص. ١٢٢.
٦٠. سورة آل عمران: الآية، ١١٨.
٦١. أحمد الشرباصي: مرجع سابق. ص. ٩١.
٦٢. سورة فصلت: الآية، ٢٦.
٦٣. سورة المؤمنون: الآيات، من ١ - ٣.
٦٤. جار الله محمود بن عمر الزمخشري: مصدر سابق. الجزء الثالث. ص. ٢٦.
٦٥. سورة الفرقان، الآية، ٧٢.
٦٦. نفس المصدر. ص. ١٠١.
٦٧. ابن جرير الطبري: التباين في تفسير القرآن دار الفكر بيروت، بدون تاريخ ص.
٦٨. سورة القصص: الآية، ٥٥.
٦٩. سيد قطب: مصدر سابق الجزء العشرون. ص. ٢٧٠١ - ٢٧٠٢.
٧٠. عبد الحميد محمد الهاشمي: مرجع سابق، الجزء السابق. ص. ١٦٢.
٧١. سورة الممتحنة، الآية ٠٢.
٧٢. سورة البقرة، الآية ١٢٠.
٧٣. سورة التوبة، الآية ٨.
٧٤. سورة سبأ الآية ٢٨.
٧٥. هوك: الأهوك الأحق، وفيه بقية، والاسم الهوك، وقد هوك هوكا. ورجل هوك ومتهوك: متحير؛ أنشد ثعلب: إذا ترك الكعبي والقول سادرا تهوك حتى ما يكاد يريع وقد هوكه غيره. والأهوك والأهوج واحد. والتهوك: السقوط في هوة الردى. وروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : إنا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا، أفترى أن نكتبها؟ فقال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جئتم بها بيضاء نقية؛ قال أبو عبيدة: معناه أمتحiron أنتم في الإسلام حتى تأخذوه من اليهود؛ وقال ابن سيده: يعني أمتحiron؟ وقيل: معناه أمترددون ساقطون؟ وإنه لمتهوك لما هو فيه أي يركب الذنوب والخطايا.

- الجوهري: التهوك مثل التهور، وهو الوقوع في الشيء بقلة مبالاة وغير روية. والتهوك: التحير. ابن الأعرابي: الأهكاء: المتحيرون، وهاكاه إذا استصغر عقله. والتهوك: الذي يقع في كل أمر. وفي الحديث من طريق آخر: أن عمر أتاه بصحيفة أخذها من بعض أهل الكتاب فغضب، وقال: أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب: انظر ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر ٢٠٠٣م. حرف الهاء (كلمة هوك)
٧٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) الجزء ٢٣ بتحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وسعيد الحام، صفحة ٣٤٩ - ٣٥٠
٧٧. سورة النحل، الآية ١٢٥
٧٨. سورة الأنفال، الآية ٦٥
٧٩. اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، ص ٧٥ - ٧٤. وليلى عبد المجيد، السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية، ص ٦٣ - ٦٢.
٨٠. ليلي عبد المجيد، السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية، المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٩
٨١. سورة التغابن، الايتان ٨ - ٩
٨٢. سورة النور، الآية ٥٥
٨٣. سورة محمد، الآية ١٢
٨٤. سورة نوح، الآية ١
٨٥. سورة الأعراف، الآية ٧٤
٨٦. سورة طه، الآية ١٢٤

المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر:

١. إبراهيم إمام: العلاقات العامة والمجتمع، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨١ م
٢. إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بال جماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩ م
٣. إبراهيم إمام: الإعلام الإسلامي المرحلة الشفهية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٠ م
٤. إبراهيم إمام، أصول الإعلام الإسلامي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٠ م
٥. ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل اي القرآن دار الفكر بيروت، بدون تاريخ
٦. ابن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي: الثقات، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، تركي المصطفى، دار الوعي ، حلب، سنة ١٣٩٦هـ
٧. ابن عاشور محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧ م
٨. ابن قيم محمد بن أبي بكر الزرعي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، ١٩٩١ م
٩. ابن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، تحقيق محي الدين مستو، وعلي أبو زيد دار الفكر العربي، ط٢/ ١٣٨٧هـ
١٠. ابن كثير أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي السيرة النبوية، مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٩٧٦ م
١١. ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ م
١٢. ابن نجيم زين الدين البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م
١٣. أحمد بن حنبل: مسند الإمام احمد، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وسعيد الحام، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٥، ١٤٠٠هـ
١٤. إسحاق بن إبراهيم الفارابي، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ م

١٥. بطرس البستاني: محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٧٧ م
١٦. البيهقي أبي بكر دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية - دار الريان للتراث، ١٩٨٨ م
١٧. البغوي عبد الله بن أحمد بن علي الزيد: معالم التنزيل، تحقيق عثمان ضميرية وآخرون، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦ هـ
١٨. الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ: المستدرک، دار المعرفة، ١٩٩٨ م
١٩. الحلبي علي بن برهان الدين: السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، دار المعرفة سنة النشر، بيروت، ١٤٠٠ هـ
٢٠. الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م
٢١. الزمخشري جار الله محمود بن عمر: تفسير الكشاف، دار المؤيد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦ هـ
٢٢. الشوكاني محمد بن علي بن محمد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، دار المعرفة، ٢٠٠٤ م
٢٣. الطبرسي أبي علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان، دار الفكر للطباعة والنشر: بيروت، ط ١ / ١٩٨١ م
٢٤. الطبري أبي جعفر محمد بن جرير، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، تاريخ الأمم والملوك، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٥ هـ
٢٥. الطحاوي أبي جعفر: شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
٢٦. عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي: الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣ م
٢٧. الكفوي أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩ هـ
٢٨. محمد بن يوسف الصالحي الشامي سبل الهدى والرشاد، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م
٢٩. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل، ١٩٦٥ م

٣٠. النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود: مدارك التنزيل وحقائق التأويل وتحقيق: سيد زكريا، دار النفائس بيروت، ٢٠٠٥ م
٣١. الواقدي محمد بن عمر بن واقد: المغازي، تحقيق، سهيل زكار، دار الوطن للنشر الرياض، ط١، ١٤١٩هـ

ثانياً المراجع:

١. أحمد الشرباصي: موسوعة أخلاق القرآن، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط١/١٩٨١ م
٢. رشاد شحاتة أبو زيد: مسؤولية الإعلام الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٩ م
٣. ريمون رويه، السبرنتيك، أصل الإعلام، ترجمة عادل العوا، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧١ م
٤. سليم عبد الله حجازي: منهج الإعلام الإسلامي في صلح الحديبية، دار المنارة: جده: ١٩٨٦ م
٥. سهير عبد الغني بركات: الإذاعة الدولية - دراسة مقارنة لنظمها وفلسفاتها، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٨ م
٦. سيد قطب في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨ م
٧. عبد الحميد محمد الهاشمي: المرشد في علم النفس الاجتماعي، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٧ م
٨. عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: مكائد يهودية عبر التاريخ: دار القلم دمشق، ط٥/١٩٨٥ م
٩. عبد العزيز شرف: فن التحرير الإعلامي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠ م
١٠. اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، في الوطن العربي، تونس، ١٩٨٧ م
١١. ليلي عبد المجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث، دار الطباعي العربي، القاهرة، ١٩٨٥ م

١٢. ليون تر وتسكي: تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم ديرري ، الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢ / ١٩٧٨ م

١٣. محمد عبد العزيز الخولي: الأدب النبوي، دار المعرفة بيروت، ١٩٨٢ م

وقفيات محمد باشا صاحب الخيرات في القدس (١٠٢٣-١٠٤٣هـ / ١٦١٤-١٦٣٣م)*

د. إبراهيم حسني ربايعة**

* تاريخ التسليم: ١٠٤٣ / ٤ / ١م، تاريخ القبول: ١٠٢٣ / ٦ / ٢٣م.
** أستاذ مشارك/ فرع طولكرم/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

ملخص:

يعرض هذه البحث عقود الوقف التي حبسها محمد باشا المعروف بصاحب الخيرات في أثناء حكمه في القدس الشريف، فتمّ التعريف بمحمد باشا ودوره في حكم القدس، ثمّ جمعت عقود أوقافه في القدس، وقد ارتأت الدراسة تناول هذه الوقفيات حسب التسلسل الزمني؛ للتعرف إليها في ضوء تطور الأوضاع العامة في القدس، كما بين البحث أهمية هذه الأوقاف في إثراء الحياة العلمية والفكرية في القدس، جاء تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة بعد أن لوحظ أن هذه الحاكم لم يحظَ بالاهتمام المطلوب بحثياً، مع العلم أنه شخصية جديرة بالدراسة، يذكر أن فترة حكم محمد باشا الطويلة للقدس تخللها مشكلات كبيرة طالت جميع مجالات الحياة، والناظر لهذه الفترة يدرك الجهد الذي بذله خدمة للمسجد الأقصى وساكنيه.

Mohammed Basha's Waqfs the Doer of Endowment in Jerusalem (1023- 1043 AH/ 1614- 1633AD)

Abstract:

This study shows the endowment contract Waqf of Mohammad Basha who is known as the owner at freehanded during his reign in Jerusalem, therefore it shows Mohammad Basha and his role while he was ruling Jerusalem, then the bond collected during the decades of his ruling over Jerusalem.

The study addresses these endowments in chronological order, and to know its ruler through evaluating the general situation in Jerusalem. This study shows the scientific and intellectual life in Jerusalem. This era the research is dealing with was neglected and did not receive the required interest and research. The long period of Saheb Al- Khayrat's rule of Jerusalem was faced with serious problems that affected all aspects of life. We can see clearly how the ruler mentioned above served Al- Aqsa Mosque and its inhabitants.

مقدمة:

إن القارئ لتاريخ القدس في الحقب التاريخية المختلفة، وبخاصة العصر العثماني يلحظ- وبشكل جلي- اهتمام الدولة العثمانية في مراتبها التنظيمية والإدارية كافة وعلى أعلى المستويات بأوقاف القدس الشريف، وهو اهتمام متميز تحسد عليه، لاسيما وقف المسجد الأقصى ووقف الخليل^(١)، فكانت توجه إدارتها للمقربين في الباب العالي، كما أن الأمر لم يقتصر على الاهتمام، بل أحدثت لهذه الأوقاف مخصصات مالية جديدة، فضلا عن الأوقاف التي حبست للمسجد الأقصى، كأوقاف السلاطين، وكذلك الأمراء من الطبقة الأولى قضاة كانوا أم إداريين، ومنهم الولاة الذين حكموا القدس الشريف، من أمثال محمد باشا صاحب الخيرات وهو بيت القصيد في هذه الدراسة.

جاء عقد هذه الدراسة لأسباب، يأتي في مقدمتها: تعدد الوقفيات التي أنشأها هذا الحاكم، بالإضافة إلى تنوعها وتعدد مصادر ريعها وأوجه صرفها، ما بين عقارات دور ومنازل وغراس وحواكير ومؤسسات اقتصادية، ومن ثمَّ التعريف بشخصية هذه الحاكم بما هو متوافر من معلومات، بعد أن تضاربت الدراسات حوله، فالأمانة العلمية تحتم علينا تسمية الأشياء بمسمياتها من خلال نسبة الأوقاف إلى أصحابها، وهذا الأمر لا يتأتى بسهولة، فهو بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة وشاملة، تكشف عن ذلك على وجه الدقة والصواب.

ويضاف إلى هذا الأسباب أمر آخر هو أن وقفياته لم تحظ بالاهتمام المطلوب، ولم تنل حقها في الدراسة والتمحيص، وهذا الأمر يعود إلى جهل بعضهم بنسبه من جهة، وكثرة الأوقاف التي أنشأها في القدس الشريف من جهة أخرى.

والجدير ذكره، أن أعماله في القدس لا يمكن حصرها في بحث واحد، فكل محور من المحاور يستحق البحث على انفراد، لذلك أثرت الدراسة تناول وقفياته في هذا البحث منفصلاً عن الجوانب الأخرى، تاركاً المجال مفتوحاً للبحث في إنجازاته وأعماله الأخرى في القدس الشريف.

كما ترغب الدراسة في وصف الحالة الإدارية للقدس الشريف خلال هذا العصر، فبعد أن بسطت الدولة العثمانية سيطرتها على كامل البلاد العربية أثر معركة مرج دابق الشهيرة ١٥١٦م، شرعت في تنظيم البلاد من خلال إجراء مسوحات شاملة وكاملة بغية إحكام قبضتها عليها من جهة، وحصر الضرائب والرسوم من جهة أخرى، ومن حيث

الإدارة قسم البلاد العربية إلى ولايات، وكل ولاية إلى عدد من الألوية، أما القدس فقد كانت لواء تابع لولاية دمشق، وقد حُكم لواء القدس من خلال جهاز إداري، يتألف من قسمين الأول: الإدارة المدنية (حكام العرف) يتقدمهم الباشا، والثاني: ديني (حكام الشرع) يرأسهم قاضي محكمة القدس الشرعية، وكان الباشا رأس النظام الإداري، والممثل العام للوالي في دمشق^(٢)، يُعد أعلى مرتبة إدارية في اللواء، وقد عرف بألقاب منها: أمير لواء^(٣)، المحافظ^(٤)، صاحب الدولة، حاكم العرف^(٥)، ومن علامات الإمارة أنه توضع على رايته (طوغ)، وهي شعرة من ذنب الحصان^(٦)، ويعيّن في العاصمة أو في مقر الولاية.

شخصية محمد باشا:

أود بداية أن أشير إلى أن محمد باشا الملقب بصاحب الخيرات من الحكام القلائل الذين حكموا في القدس كانت لهم فيها أعمال جليلة سطرته بطون السجلات والوثائق بأحرف من نور، وبعد دراسة مستفيضة لفترة حكمه للقدس على مدار ٢٠ عام (١٠٢٣-١٠٤٣هـ/ ١٦١٤-١٦٣٣م) أكاد أجزم أنه خص القدس بكل رعاية واهتمام، وحماها من مخاطر كثيرة، وحبها الخير كله، فعمّر الأوقاف، وأجر الأرزاق، وسهل البلاد لأولئك الوافدين من أصقاع بعيدة؛ لزيارة المسجد الأقصى، وأمن الطرقات؛ رغبة منه في أن تعود القدس إلى سيرتها الأولى عندما كانت محط أنظار المسلمين، ومنازة علم يستظل بظلها الطالبين.

درجت المصادر العثمانية، وكذلك الوثائق المخطوطة على ذكر الحكام كل باسمه ولقبه دون الإفصاح عن نسبه، ولعل ذلك كان عائفاً أمام بعض الدراسات التي رغبت في التعرف إلى أنساب بعض الشخصيات التي كان لها حضور واضح في التاريخ العثماني، وهذا الحل ينسحب على محمد باشا حاكم القدس موضوع دراستنا، فقد اكتفت المصادر والوثائق التي ذكرته باسمه الأول مصحوباً بألقابه التي اعتادت الحجج ذكرها في هذا المقام، لكن الأهم في ذلك أن محمد باشا كان ذا مكانة رفيعة، ودرجة عالية، وحصانة منيعة، مكنته من حكم القدس طوال هذه الفترة.

في ضوء ذلك، يمكن التعرف إليه من خلال ما هو متوافر من معلومات، فقد ورد في حجة ذكر اسم والدته في عقد الوقف الذي أوقف فيه داراً في خط النيابة بالقدس على قراءة ما يتيسر من القرآن الكريم في أي مكان تيسر، على أن يرفع القارئ الدعاء للنبي الكريم - عليه السلام - بداية، وإلى والدته الشهيدة السعيدة فاطمة خاتون ثانياً^(٧)، وإذا كانت فاطمة خاتون بنت محمد بن السلطان قانصوى الغوري صاحبت الخيرات والوقف الشهير في مدينة جنين هي المقصودة، فهي اسم مشهور وعلم في ذلك الزمان، وكذلك هي زوجة لالا مصطفى باشا الوزير المشهور فاتح قبرص والي الشام في القرن السادس عشر،

وصاحب الأوقاف الخيرية التي عمت أرجاء بلاد الشام خلال القرن السادس عشر، ومن الملاحظ أنه إضافة إلى ذكر اسم والدته في حجة الوقفية نجد أن بين الثلاثة قاسم مشترك هو إنشاء المؤسسات الخيرية والدينية، التي كان الهدف منها التيسير على السكان، ونيل ثواب الآخرة، وهو ما جعل أسماءهم تفتن بأسماء المشاهير من أمثال سنان باشا الوزير (٨)

دراسة في وقفياته:

جاءت وقفيات محمد باشا شاملة ومتنوعة في مصارفها وأوقافها، وحتى نقف عليها بشكل دقيق، أود بداية أن نتعرف إلى هذه الوقفيات من خلال الجدول الآتي:

الرقم	الوقف	جهة الإنفاق	المصدر
١	غراس تين وعنب ولوز وقصرين منهدمين داخل الغراس	طلبة العلم الواردون إلى الجامع الاسعدي في طور زيتا	سجل القدس ٩٩، ح ١، ٩ ذو الحجة ١٠٢٤ هـ / ١٨ / ١٢ / ١٦١٦ م، ص ٤٤ - ٤٥، ص ١٠٤ - ١٠٦، غرة سنة ١٠٢٦ هـ / ٩ / ١٦١٧ م
٢	غراس عنب ورمان في جبل الطور	الجامع الأسعدي	سجل القدس ٩٩، ح ٢، غرة شوال ١٠٢٦ هـ / ٢ / ١٠ / ١٦١٧ م، ص ٤٨٥.
٣	غراس زيتون ولوز في جبل الطور	أتباع الشيخ محمد العلمي في المسجد الأسعدي	سجل القدس ١٠١، ح ١، غرة محرم ١٠٢٨ هـ / ١٩ / ١٢ / ١٦١٨ م، ص ١٨١.
٤	شجرة زيتون في جبل الطور	أتباع الشيخ محمد العلمي في المسجد الأسعدي	سجل القدس ١٠٢، ح ١، غرة ذي القعدة ١٠٢٨ هـ / ١٠ / ١٠ / ١٦١٩ م، ص ٢٧٣.
٥	معصرتان للسمسم، واحدة في باب العمود وأخرى في محلة النصارى، وطاحونة حنطة بمحلة النصارى	ستة أنفار يقرأون سور الكهف والإخلاص والمعوذتين والفاتحة وقصيدة البوصيري ثلاث مرات عند الباب القبلي لقبية الصخرة يوم الجمعة بعد صلاة المغرب، ويوم الاثنين بعد المغرب لقراءة سور يس والإخلاص ثلاثا، والفاتحة وقصيدة البردة	سجل القدس ١٠٥، ح ١، أواسط محرم ١٠٣٢ هـ / ١٩ / ١١ / ١٦٢٢ م، ص ٦٤٥ - ٦٤٨
٦	حاكورة في محلة باب العمود	مريدو الطريقة المولوية وأتباعها المقيمون في التكية المولوية	سجل القدس ١٠٧، ح ١، ٦ ربيع ثاني ١٠٣٣ هـ / ٢٧ / ١ / ١٦٢٤ م، ص ٣٠٢
٧	قبو	مسجد الزاوية اليعقوبية قرب قلعة القدس	سجل القدس ١١٠، ح ١، ختام محرم ١٠٣٤ هـ / ١٢ / ١١ / ١٦٢٤ م، ص ٤٩.
٨	دار في محلة باب الغوانمة	موقوفة على شخص يقرأ ما يتيسر من القرآن	سجل القدس ١٢٠، ح ١، غرة جمادى الثانية ١٠٤٢ هـ / ١٤ / ١٢ / ١٦٣٢ م، ص ١١٥.

الرقم	الوقف	جهة الإنفاق	المصدر
٩	عمارة الزاوية ومرافقها وساحاتها في محلة الغوانمة، ونقد ١٠٠٠ غرش اسدي	الزاوية لأتباع الشيخ عبد القادر الكيلاني، والمبلغ النقد على مصالح الزاوية	سجل القدس ١٢١، ح ١، ٢٥ محرم ١٠٤٣هـ / ١ / ٨ / ١٦٢٣ م، ص ٢٣٢-٢٣٦

يكشف هذا الجدول عن تسعة عقود أوقفها جميعها محمد باشا، وتوزعت على مراحل حكمه للقدس، ولا تكاد تخلو مرحلة من عقد وقف أو صدقة جارية أو حتى عمل خير يذكر به، وعند دراسة هذه العقود وجد تنوع فيها، وجهت إلى مصارف عديدة ومتنوعة، لكن الغالب عليها كان تخصيصها أوقافاً لأولئك الوافدين والزوار والمريدين والطلاب والزهاد القادمين من بلدان العالم الإسلامي البعيدة، فقيري الحال الذين كان مهمهم ودار سعدهم العبادة في أرض العبادات المسجد الأقصى الشريف، فكانت تلك الوقفيات رجاءً لهم من مصاعب العيش؛ ليتفرغوا للعبادة فقط.

ويستنتج أيضاً، أنها لم تخصص لفئة محددة من الطرق أو المذاهب المنتشرة آنذاك، فتارة توجه للرفاعية^(٩) والمولوية وأخرى لمريدي الطريقة القادرية^(١٠)، وهذا يعني أنه لم يكن يتبع طريقة صوفية بعينها، بل إن موقفه من هذه الطرق كان نابعاً من تدينه وزهده وحبه في إضفاء الجو الروحاني على المسجد الأقصى وساكنيه، من خلال مساعدة الفئات القادمة من بلاد بعيدة.

والجدير بالملاحظة، أن أوقافه في المرحلة الأولى كانت موجهة للمريدين الساكنين في مسجد الأسدي الكائن على جبل طور زيتا شرق مدينة القدس، وعند تفحص السبب الداعي لذلك وجد أن محمد باشا إبان هذه الفترة كانت تربطه بمؤسس هذا المسجد علاقة وطيدة، ما جعل هذا الحاكم يبذل جهداً كبيراً في خدمة هذا الشخص.

إن مؤسس هذا المسجد كان شخصية مرموقة ذات مكانة رفيعة في دار السلطنة العلية، لا بل كان من أقرب المقربين للسلطان آنذاك، إنه المفتي الأعظم للسلطنة الشيخ اسعد بن سعد الدين بن حسن جان التبريزي الأصل القسطنطيني المولد والوفاء، وعرف عن هذا المفتي الديانة والصلاح والعلم، وسعة المعرفة، أجاد اللغة العربية والفارسية ونظم الشعر فيها، وكان السلطان عثمان الثاني تزوج ابنته، مما كان لذلك أكبر الأثر على قرارات السلطان، ومنها فكرة تنظيم الجيش وتحجيم الانكشارية للحد من تدخلاتها بالسلطنة^(١١). ولا يغيب عنا في هذا السياق أن المفتي الأعظم عندما حج في سنة ١٠٢٥هـ / ١٦١٦ م، زار

القدس والتقى حاكمها محمد باشا، كما أنه تفقد المدينة، وساعد في توفير ما تحتاج إليه كتحسين قناة السبيل (١٢).

وتظهر علاقته بالمفتي في مواطن كثيرة، فبإضافة إلى أوقافه التي حبسها على مسجد المفتي في جبل الطور، فقد كان وكيلاً (١٣) له في القدس، ومديراً لأعماله ومشترياته والمسؤول عن أوقافه (١٤) في القدس (١٥)، ومنها عندما وكله بشراء فرن في محلة بني زيد (١٦). وكذلك وكالته في عقد وقف المسجد الأسعدي في طور زيتا (١٧).

واللافت أيضاً في أوقافه على المسجد الأسعدي أنه أوقف أموراً محدثة على الأرض من غراس أو بناء دون قرارها، والسبب الداعي لذلك هو أن الأرض جارية في وقف صلاح الدين الأيوبي على الشيخ علي والشيخ أحمد الهكاري (١٨)، وهذا جائز في قانون الوقف المعمول به في وقف ما هو محدث على أصل الوقف، وتسهيلاً في التعامل مع هذا الحال استأجر الأرض من متولي الوقف أجارة طويلة مدتها ٩٠ عاماً، حتى يصبح محصول الأرض والغراس موجهة للوقف المحدث (١٩).

نصوص الوقفيات:

تصدرت عقود الوقف تلخيصاً لمضامين كل وثيقة، يشمل تحليلاً لبعض المعطيات المهمة فيها، ما يجعل منها وثيقة ذات بعد تاريخي للقدس الشريف خلال هذا العصر.

العقد ١- ٤

تكشف هذه الوثائق مجتمعة عن حقائق تاريخية واقتصادية مهمة، فيلحظ - بداية - أن أول عقد أبرم على مرحلتين، إذ وجد أن العقد له نصين في سجل القدس ٩٩، الأول صفحة ٤٤ - ٤٥، والثاني صفحة ١٠٤ - ١٠٦، وبعد مراجعة العقدين ودراستهم وجد أن الأول ملغي، وعليه ختم القاضي، وتبين أن سبب إلغاء العقد كان إضافة عقارات جديدة للوقف اشتراها محمد باشا بعد أيام من إتمام العقد الأول، وهي الغراس والقصران اللذان اشتريهما من عثمان الأسعدي؛ لذلك ألغي الأول وجيء بالثاني ليتم ما أضيف إلى عقد الوقف الأول، نخلص إلى القول إنه تم دمج العقدين لعدم وجود اختلاف بينهما سوى الإضافة المذكورة، وقد أشارت الدراسة لها بخط مائل لتمييزها، وهذا الاختلاف بطبيعة الحال ينسحب على التاريخ، فالأول في ٩ ذو الحجة ١٠٢٥ هـ / ١٨ / ١٢ / ١٦١٦ م، أما الثاني ففي غرة سنة ١٠٢٦ هـ / ١ / ١٦١٧ م.

تفيد هذه العقود في التعرف إلى كثير من أسماء الأراضي الواقعة على جبل الطور، فضلاً عن معرفة أهم المباني التاريخية القائمة بها، ولاسيما مقام ربابعة العدوية، كذلك

تمدنا هذه العقود بوصف دقيق لهذه الأماكن والمواقع والمرافق التابعة لها من حواكير وكروم وبساتين، فقد ظهر أنها كانت مشحونة بغراس الزيتون، وتبين أن زراعة هذه الأرض كان وفق نظام الحكر المتبع في إجارة الأرض الوقفية آنذاك، وهو أن تبقى الأرض الموقوفة تحت يد المستأجر مقابل السماح له بشحنها بشتى أنواع الأبنية والعمار، ويظهر أن جميع الأراضي الموقوفة المحدودة في الحجج كانت مستغلة بطرق مختلفة من قبل السكان وإدارة الوقف.

◆ العقد الأول:

«... ولما علم ملك الأمراء الكرام... حضرة مولانا محمد بك أمير لواء القدس الشريف.. وما وعد به المتقربين بالمجازاة على العمل يوم الحساب، حضر بمجلس الشرع الشريف المصون عن التبديل والتزييف، لدى مولانا قدوة القضاة والحكام، مدقق الأحكام بالإحكام، عين المحققين الكرام الحاكم الشرعي مولانا الشيخ رضي الدين - الموقع خطه الكريم أعلا نظيره دام علاه - أشهد عليه وهو في صحة جسمانه، وثبات جنانه أنه وقف وحبس وأسبل وتصدق بما هو له وجاري في ملكه وتصرفه وحيازته الشرعية، ويده واضعة عليه إلى حين صدور هذا الوقف دون المعارض والمنازع، وذلك وجميع الغراس العنب والتين واللوز، وغير ذلك القائم أصوله بأرض قرية طور زيتا بظاهر القدس الشريف، وجميع القصرين المنهدمين وأنقاضهما الكائن ذلك بأرض الغراس المذكورة، ويعرف بمحلّه بالقعدة، ويحده قبلة كرم بيد أولاد الفاخوري شركة وراث عبد الكريم الساعد، وشرقاً كرم يعرف بالمارك بيد سيد السادات مولانا عبد لقادر الوفايي، وغرباً قطعة أرض تعرف بقطعة الجامع، وجميع غراس التين القائم أصوله بأرض قرية طور زيتا بظاهر القدس الشريف، المنتقلة للواقف بالابتياح الشرعي من جفال بن شعيب الطوري، ويحدها قبلة درب السالك الذي يوصل منه إلى مقام السيدة رابعة العدوية، وشرقاً المسجد الأسعدي - الآتي ذكره - وشمالاً درب السالك إلى مصعد سيدنا عيسى - عليه السلام - وغرباً درب السالك، بموجب حجة شرعية مؤرخة في خامس عشر شهر شعبان من سنة أربع وعشرين وألف، وجميع غراس التين وعدة أصوله ثلاثة عشر أصلاً، وشجرة الزيتون والرمان القائم أصوله بأرض قرية طور زيتا، الجارية في ملك الواقف بالابتياح الشرعي من كل واحد من خليل بن أحمد الطوري ومن صلاح الدين بن صالح الطوري، ويحده قبلة قطعة أرض بيد سليمان بن مسلم، وشرقاً درب السالك وشمالاً قطعة أرض بيد رحال بن خليل الطوري، وغرباً غراس بيد ورثة الشيخ محمد بن أبي اللطف، بموجب حجة شرعية مؤرخة في خامس عشر شعبان سنة أربع وعشرين وألف، وجميع منافع الأرض المشتملة على جدران ومنافع وغيرها الكائنة بأرض قرية طور زيتا، الجارية في ملك الواقف، المنتقلة إليه بالابتياح الشرعي من مولانا سيد

السادات زكريا الوفائي والسيد يحيى الوفائي والسيد محمد الخليلي، يحد الأرض المذكورة قبلة الطريق السالك وشرقاً وشمالاً مقام السيدة رابعة العدوية وغرباً الطريق السالك بموجب حجة شرعية مؤرخة في ثامن عشر رمضان سنة أربع وعشرين وألف، وجميع منافع الحاكرة الكائنة بأرض قرية طور زيتا المنتقلة للواقف المذكور بالابتياح الشرعي من عامر بن محمد الطوري، ويحدها قبلة حاكرة بيد مولانا السيد عبد القادر الوفائي، وشرقاً حاكرة بيد خليل ومن يشاركه، وشمالاً بيت خرب بيد محمد بن خلف وتمامه رحبة المسجد الأسعدي، وغرباً مقام السيدة رابعة العدوية بموجب حجة شرعية صادرة في خامس عشر رمضان سنة أربع وعشرين وألف، وجميع منافع الأرض القائمة في أرض قرية طور زيتا، يحدها قبلة درب الكرامة وشرقاً الدرب السالك، وشمالاً غراس تين جارية في الوقف، وغرباً كرم بيد الشيخ علي العظمة وعويدات، المنتقلة للواقف المذكور بالابتياح الشرعي من الأخوين سليمان وسليم ولدا محمد بن سليم من قرية طور زيتا، بموجب حجة شرعية مؤرخة في خامس عشر شهر شعبان سنة أربع وعشرين وألف، وجميع الدويرة الصغيرة القائمة البناء بقرية طور زيتا، المحدودة قبلة بحاكرة جارية بالوقف المذكور، وشرقاً طريق غير نافذ وشمالاً دار ابن الضباع، وغرباً رحبة المسجد الجارية في ملك الواقف من محمد بن خلف الطوري بموجب حجة شرعية مؤرخة في خامس عشر شهر شعبان سنة أربع وعشرين وألف، بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وحدوده ومنافعه، وما عرف به ونسب إليه، وقفاً صحيحاً شرعياً، وحبساً لازماً مرعياً، لا ينمحي اسمه، ولا يندرس رسمه، ولا يضيع عند الله ثوابه وأجره، بل كلما مرَّ عليه زمان أبده، وحيثما أتى عليه دهر وأوان أطاله وأخلده، يجري الحال على ذلك كذلك أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، أنشأ الواقف - المذكور أجزى الله له الأجور - وقفه على منافع ولوازم ومصالح المسجد الأسعدي الكائن بجبل طور زيتا بظهر القدس الشريف، الذي أنشأه وجدده أعلم علماء الإسلام، وأعظم الموالى العظام، مقرر مشكلات الأنام، ومحرر المعضلات بأوضح الدلائل، عالم الربع المعمور، وعلم العلم المنشور، عين العلماء المحققين بقية السلف الراشدين المفتي الأعظم، والمعبد الأعلم، حامي الحرمين الشريفين أسعد الدين بن حضرة مولانا أسعد أفندي المفتي الأعظم بدار السلطنة السنية قسطنطينية المحمية - دام الله للأنام بقاءه - وإذا تعذر فعلى فقراء المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا، وقد شرط الواقف المومى إليه - أفاض الله تعالى النعم عليه - شروطاً شهد عليها فوجب العمل بها والمصير إليها، منها: أنه شرط النظر على وقفه هذا لقطب العارفين صفوة الأولياء والمتقين، مربى المريدين، ومنهل الواردين، قطب الموجودين، وإبرة ملك السعود حضرة

مولانا ومعتقدنا الشيخ أبي عبد الله محمد شمس الدين الشهير بالعلمي - نفعنا الله تعالى ببركاته، والدعاء علينا وعلى المسلمين من صالح دعواته، ثم من غير شيء من العلوقة (الأجر) مدة حياته - أحياء الله تعالى الحياة الطيبة - ثم من بعده لأولاده ولأولاد أولاده، ثم لأولاد أولاد أولاده، أبدا ما داموا، فإذا انقضوا بأجمعهم، وأبادهم الله عن آخرهم يكون النظر للفقراء المجاورين في المسجد، ومنها أن الناظر عليها أن ينفق من ريعه في تعميمه وحفره وحرثه بما فيه بقاءه، ومهما تفضل من الريع يصرف على مصالح ومنافع ولوازم المسجد المذكور، وقد رفع الواقف المذكور - أجرى الله الخيرات على يديه يد ملكه عن الوقف وسلمه للناظر المذكور، فقد تم بهذا الوقف، وصار وقفاً صحيحاً كما حرر، وحبساً صريحاً على ما سطر، لا يحل لأحد يؤمن بالله أنه إلى ربه الكريم سائراً أن ينقضه، فمن سعى في ذلك فإله طليبه ومجازيه وحسيبه، يوم التناد، يوم عطش الأكباد، يوم يكون الله هو الحاكم بين العباد، فمن بدل بعدما سمع فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم، وثبت مضمون ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعي - المشار إليه خلد الله النعم عليه - ثبوتاً شرعياً وحكم - أيده الله أحكامه، ورفع في البروج السعادة أعلامه - بموجبه صكا صحيحاً شرعياً في نهار عرفة تاسع ذي الحجة ختام سنة خمسة وعشرين وألف (٢٠)».

♦ العقد الثاني:

« الحمد لله حمداً . . أشهد على نفسه الكريمة العطفة الرحيمة قدوة الأمراء الكرام، زبدة الكبراء الفخام، صاحب العز والاحتشام، صاحب أنيال الوقار والاحترام، الأسد الاسد والبطل الأشد صاحب الخيرات مولانا محمد بك الأمير بلواء القدس الشريف - دام له العز والتشريف - وهو الواقف فيما سيأتي بيانه المؤرخة في غرة سنة تاريخه، أنه أوقف وحبس وسبل ما هو جاري في ملكه ومنتقل إليه بالاتباع الشرعي من فخر الصالحين الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الفاخوري، ومن محمد بن تقي الدين الفاخوري، بموجب حجة شرعية مؤرخة في ختام رمضان سنة ستة وعشرين وألف (٢١) ، وذلك جميع الغراس التين والرمان وغير ذلك القائم أصوله بأرض قرية طور زيتا بظاهر القدس الشريف، المحدود قبلة بقطعة أرض تعرف بقبيطان الحويط بيد أولاد العلم، وشرقاً كذلك وبيد الشيخ عبد القادر الوفاي، وغرب كرم العقد الجاري بوقف الفقراء المجاورين بالمسجد الأسدي بجميع حقوق لك كله وطرقه وحدوده ومرافقه ومنافعه وما عرف به وينسب إليه وقفاً شرعياً . . أنشأها الواقف وقفه هذا على الفقراء المجاورين والواردين إلى المسجد الأسدي على حكم الشرط الواقف . وسلمها للناظر . . وثبت مضمون ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعي ثبوتاً شرعياً فحكم بموجبه حكماً صحيحاً شرعياً . . تحريراً في غرة شوال سنة ست وعشرين وألف (٢٢)».

♦ العقد الثالث:

« . . . وقف وحبس وسبل وأبد وتصدق بما هو منتظم في سلك ملكه، ومنتقل إليه بالابتياح الشرعي من قبل كل واحد من الشيخ شمس الدين بن الشيخ شهاب الدين المهندس بالأصالة عن نفسه والوكالة عن قبل سيد السادات، معدن العز والسعادات مولانا السيد عبد القادر الوفايي، ومن جفال بن شعيب بالوكالة عن زوجته حمده بنت ثابت وعن قبل أخيها طه، بموجب حجة شرعية صادرة لدى مولانا الحاكم الشرعي الحنفي الشيخ محمد بن أحمد المولى - الموقع أعلا نظيره - مؤرخة بأربع وعشرين شهر ذي الحجة ختام سنة سبعة وعشرين وألف، وذلك جميع الغراس التين والزيتون والرمان واللوز وغير ذلك القائم أصوله في أرض قرية طور زيتا ظاهر القدس الشريف، ويحدها قبلي الدرب السالك، وشرقاً كذلك وشمالاً الكرم المعروف بالمرأة بيد مولانا السيد عبد القادر الوفايي، وتمامه حاكورة جارية في وقف الاسعدية، وغرباً كرم المرأة، وجميع البيت الصغير المنهدم والصهرج العد لجمع ماء الاثنية الكائن بأرض الغراس، بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومرافقه وما عرف به ونسب إليه، ولكل حق هو لذلك شرعاً، وقفاً شرعياً وجب الإلزام مرعياً لا يمحي اسمه ولا يندس رسمه، ولا يضيع عند الله أجره، وكل ما مر عليه أو انطاله وأخلده يجري الحال على ذلك كذلك أبد الأبدين، ودهر الدهرين إلى أن يرث الله ومن عليها وهو خير الوارثين، أنشأ الوقف المذكور أجزل الله تعالى الأجور - وقف هذا على الفقراء المجاورين والواردين إلى الشيخ العارف بالله العالم الرباني العامل الصمداني، قطب العارفين صفوة الصلحاء والمتقين مربي الفقراء والمريدين منهل الواردين الشيخ أبو عبد الله محمد شمس الدين الشهير بالعلمي - نفعنا الله ببركاته وأعاد علينا وعلى المسلمين صالح دعواته، وإذا تعذر ذلك يكون للفقراء، وجعل النظر على وقفه هذا حسبةً لله تعالى لمولانا الشيخ محمد المذكور، مدّة حياته - أحياء الله تعالى الحياة الطيبة - ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده، ثم لأولاد أولاده أبداً ما داموا أحياء، وإذا انقرضوا جميعهم وأبادهم الدهر عن آخرهم فيكون الناظر للأرشد والأصلح من الفقراء المنسوبين لحضرة الشيخ محمد المذكور ثم للفقراء، وقد رفع الواقف - المشار إليه أجرى الله الخيرات على يديه - يد ملكه عن الوقف وسلمه للناظر المذكور، فتسلمه منه تسلم مثله لمثله شرعاً، فقد تم هذا الوقف ولزم وصار وقفاً صحيحاً كما سطر وحبساً صريحاً على ما حرر، وليس لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى ربه الكريم صائر أن يسعى في تبديله ونقضه وتحويله، فمن سعى في ذلك فالله طليبه ومجازيه وحسيبه يوم التناد يوم عطش الأكباد، يوم يكون الله هو الحاكم بين العباد، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وثبت مضمون ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعي - المومى إليه - ثبوتاً شرعياً، وحكم بموجبه حكماً صحيحاً شرعياً،

سؤالاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية، عالماً بالخلاف الواقع بين الأئمة الأشراف، تحريراً في غرة شهر الله المحرم الحرام مفتح شهور سنة ثمانية وعشرين وألف - أحسن الله ختامها آمين (٢٣)».

♦ العقد الرابع:

«... وقف وحبس وسبّل وأبّد وتصدق بما هو منتظم في سلك ملكه، ومنتقل إليه بالابتياح الشرعي من قبل كل واحد صلاح الدين بن صالح ومرعب بن خاطر بالأصالة عن نفسه والوكالة الشرعية عن أخيه سليمان الجميع من أهالي قرية طور زيتا بظاهر القدس الشريف بموجب حجة شرعية صادرة لدى مولانا الحاكم الشرعي - المومى إليه - مؤرخة في أواسط شهر شوال سنة تاريخه أدناه (٢٤)، وذلك جميع شجرة الزيتون القائمة أصولها برأس جبل طور زيتا، بقطعة الأرض المحدودة قبلة الدرب وشرقاً كذلك، وشمالاً حاكورة جارية في وقف الاسعدية، وغرباً كرم السيد عبد القادر بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وحدوده ومرافقه ومنافعه وما عرف به ونسب إليه، وقفاً صحيحاً شرعياً وحبساً دائماً مرعياً، لا يمّحي اسمه، ولا يندرس رسمه، ولا يضيع عند الله أجره... يجري الحال على ذلك كذلك أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو نعم الوارثين، أنشأ الواقف - المذكور أجرى الله تعالى الأجور - وقفاً على الفقراء المجاورين والواردين إلى الشيخ العارف بالله تعالى العالم الرباني والعامل الصمداني، قطب العارفين صفوة العلماء المتبحرين، مربى الفقراء المريرين، منهل الواردين الشيخ أبي عبد الله محمد شمس الدين الشهير بالعلمي - نفعنا الله تعالى ببركاته وأعاد علينا وعلى المسلمين من صالح دعواته - وإذا تعذر ذلك يكون للفقراء، وجعل النظر على وقفه هذا حسنة لله تم لمولانا الشيخ محمد المذكور مدى حياته - أحياء الله أتم الحياة الطيبة - ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده ثم أولاد أولاده أبداً ما داموا، فإذا انقضوا عن جميعهم وأبادهم الله عن آخرهم فيكون النظر للأرشد فالأرشد من الفقراء المعينين لحضرة الشيخ محمد ثم للفقراء، ثم رفع الواقف - المشار إليه - على يديه يد ملكه عن الوقف وسلمه للناظر المذكور، فتسلمه منه تسلماً شرعياً، عندها تم هذا الوقف وصار وقفاً صحيحاً كما سطر، وحبساً مرعياً على ما حرر، فصار وقفاً لازماً صحيحاً، وحبساً مؤبداً مرعياً، على أن حكم الحاكم الآتي بيانه مجتهد فيه يلزم عند الكل، ويسلم عن القبول والتغيير والتحريف، ويجب على قضاة الأمصار في جميع الاعصار تنفيذه وإمضاءه وقبوله وارتضاه، فليس لأحد مؤمن بالله واليوم الآخر ومن يعلم أن إلى ربه الكريم مرده أن يسعى في تبديله أو تغييره أو نقضه وتحويله، فمن سعى بذلك فالله طليبه ومجازيه وحسيبه يوم التناد يوم عطش الأكباد، يوم يكون الله هو الحاكم بين العباد، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وثبت

مضمون ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه ثبوتاً شرعاً وحكم بوجوبه حكماً صحيحاً شرعياً... تحريراً في غرة ذي القعدة سنة ثمانية وعشرين وألف^(٢٥)».

♦ العقد الخامس - قراءة القرآن في قبة الصخرة:

يظهر في هذا العقد أن محمد باشا تحول في أوقافه من وقف عقارات الأرض إلى منشأة، كما أنه وجه أوقافه أيضاً إلى جهة ثانية داخل المسجد الأقصى الشريف، وأنه بدأ يستهدف في أوقافه داخل سور القدس بعد أن كانت قبل ذلك خارجه، وهذا التطور في وقفيات محمد باشا يظهر أهمية عرض هذه الوقفيات حسب التسلسل الزمني.

تقدم هذه الوثيقة بعض التفاصيل المعمارية في القدس ومنها المعاصر والطواحين وأدواتها ومرافقها، فقد ذكر أن هذه المنشآت ذات النفع الاقتصادي كان لها حضور كبير، لا سيما في القدس التي كانت مقصداً للبلاد المحيطة بها، ومنها معاصر السمسم، إذ لا غنى عنها آنذاك لتعدد منافعها، وكذلك الطواحين التي تحول القمح إلى دقيق صالح للاستعمال البشري.

فإن وقف هذه المؤسسات يعد بالنفع الجيد والدائم للوقف ما يجعل استمرار عمل الوقف فترة طويلة دون انقطاع.

ويظهر في الوقفية أن الواقف فرض نظاماً إدارياً دقيقاً من خلال الشروط التي وضعها على الموظفين والخدام للوقف، حيث بين الشروط بشكل دقيق، وحدد الأجور لهم بما لا يتعارض ومصحة الوقف.

« بسم الله الرحمن الرحيم... ولما علم حضرة... مولانا محمد باشا المحافظ بالقدس الشريف - آدم الله له العز والتشريف - ما وعد الله به المتقين من جزيل الثواب... أنه وقف وحبس وخذل وصدق وسبل وأبد ما هو لنفسه الزكية، وجار في ملكة، وطلق تصرفاته وحيازته الشرعية، ويشهد له بملك المعصرة الآتي ذكرها، أولاً: وثيقتان شرعيتان صادرتان لدى قدوة النواب خليل أفندي بن سنان، خليفة الحكم العزيز بالقدس الشريف سابقاً، مؤرخة أحدهما في سادس عشر ذي الحجة لسنة تسع وعشرين وألف^(٢٦)، والأخرى مؤرخة في حادي عشر ربيع الأول سنة ثلاثين وألف، وتشهد بملكية المعصرة الآتي ذكرها، ثانياً، والطاحون وثيقة شرعية صادرة لدى مولانا قدوة القضاء والحكام مولانا محمد أفندي بن أحمد خليفة الحكم العزيز بالقدس الشريف سابقاً، مؤرخه في سابع عشر شوال سنة إحدى وثلاثين وألف^(٢٧)، ويد حضرة مولانا الواقف - المشار إليه - واضعه على ذلك مستقرة ثابتة، مستمرة دون المعارض والمنازع إلى حين صدور هذا الوقف، وذلك جميع المعصرة المعدة لاستخراج السيرج، القائمة البناء في محلة باب العمود بالقدس الشريف المشتملة

على سنوبرة من الحجر عليها، وحجراً رحي راكب أحدهما على الآخر وعلى معجن وأحواض وفرن لقلي السمسم وصهريج معد لجمع ماء الأشتية ومراعة وحواصل وأخشاب وأنشاب ومنافع ومرافق وحقوق شرعية، ويحدها قبلة دار القاضي علاء الدين الشافعي، وشرقاً درب السالك وفيه الباب، وشمالاً حاكورة بيده الأكراد، وغرباً تعرف بدار سعد الدكري سابقاً والجارية يوم إذ في ملك الباشا المشار إليه، وجمع المعصرة المعدة لاستخراج السيرج الكائنة بمحلة النصارى بالقدس الشريف المشتملة على فرنين كبيرين متلاصقين ممتدين شرقاً بغرب، بوسط الغربي منها سارية من حجر ويلاصقه من جهة الشمال بيت يعرف بالمخزن، والشرقي منهما يشتمل على سنوبرة من الحجر عليها حجراً رحي راكب أحدهما، وعلى الآخر معدات لاستخراج السيرج وعلى أحواض ومعاصر ومعاجن، وفرن لقلي السمسم ومساطب ومخازن ومنافع ومرافق وحقوق شرعية، ويشتمل أيضاً على ساحة سماوية متوصل إليها من باب من داخل قبو المعصرة المذكورة يعرف بالمراعة بها صهريج معد لجمع ماء الأشتية، وتشتمل أيضاً على أخشاب والآلة ومنافع ومرافق وحقوق شرعية، ويحدها قبلة دير نصارى القبط المعروف بدير السلطان، وتمامه دار تعرف بالبساطى قديماً من توابع الدير المذكور، وشرقاً مراغة الطاحون الأتي ذكرها فيه، وتمامه قبو الطاحون الأتي ذكره فيه، وشمالاً الطريق السالك وفيه الباب، وغرباً دكاكين جارية في وقف الخانقاه الصلاحية وتمامه الخانقاه المذكور، وجميع الطاحونة القديمة البناء الكائن بالقدس الشريف بمحلة النصارى المشتمل على قبو كبير به طاقة شمالية مطلة على الطريق السالك، وبه حجراً رحي راكب أحدهما على الآخر وعلى فرش من الخشب وجائزة وعجلة وقادوس، وعلى منخلة راكبة على باب المراعة الأتي ذكرها فيه، بها طاقة مطل على المراعة المذكور من جهة القبلة المعروفة بالمراعة التي يوصل إليها من باب بداخل القبو المذكور، وبالساحة المذكور من جهة القبلة عقدان أحدهما شرقي والآخر غربي، بالشرقي منها صهريج معد لجمع ماء الأشتية، وبها ساحتان صغيرتان أحدهما شرقية، والأخرى تعرف كل واحد منها بالحاكورة، ويحيط بذلك كله حدود أربعة، فمن القبلة دير نصارى القبط المعروف بدير السلطان المذكور أعلاه، ومن الشرق دار بيد حضرة قدوة الافاخم والاعاظم، مستجمع المحامد والمكارم مصطفى بك نجل مولانا الواقف المشار إليه، ومن الشمال درب السالك، وفيه الباب، ومن الغرب المعصرة المبتدئ بذكرها أعلاه، بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وحدوده ومرافقه ومنافعه وما عرف به وينسب إليه داخل فيه ومنفصل عنه وبكل حق هو لذلك شرعياً، المعلوم ذلك عند مولانا الواقف المشار إليه العلم الشرعي، النافي للجهالة شرعاً وحقاً صحيحاً وحسباً صريحاً مرعياً، لا ينمحي أثره ولا يندرس رسمه، ولا يضع عند الله ثوابه وأجره، بل كلما مر عليه زمان أكده، وحيثما أتى عليه

أوان وطده وأخلده، تجرى الحال على ذلك كذلك أهدى الأبدان ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، أنشأ مولانا الواقف - المشار إليه خلد الله النعم عليه - وقفه هذا لله تعالى على أن يصرف المتولي عليه الآتي تعيينه فيه من محصول الوقف المذكور في كل سنة المصاريف الآتي بيانها فيه، فيصرف لكل واحد من الستة رجال الآتي تعيين أسمائهم فيه في كل سنة ستة غروش، وعليهم أن يجتمعوا جميعا في كل ليلة جمعة بعد الصلاة المغرب بالباب القبلي بالصخرة الشريفة ويقروا وسورة الكهف وسورة الإخلاص ثلاث مرات والمعوذتين وفاتحة الكتاب، ويقروا البردة الابوصيرية جميعا، بعد ذلك يدعو الداعي الآتي تعيينه فيه ويهدى ثواب ذلك إلى روح النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم إلى صحائف حضرة مولانا الواقف المشار إليه، وإلى والديه وأمواته وأموات المسلمين أجمعين، وان يجتمعوا كذلك في كل ليلة اثنين بعد صلاة المغرب بالباب الشريف المنصوص عليه أعلاه ويقروا سورة يس وسورة الإخلاص ثلاثا والمعوذتين وفاتحة الكتاب ويقروا البردة المذكور بعد ذلك، ثم يدعو الداعي كما تقدم، ويصرف المتولي لنفسه في المقابل خدمته في كل سنة ستة غروش، ويصرف النائب الناظر الآتي تعيينه في كل سنة غرشين، ويصرف في كل سنة غرشا واحدا ثمن شمع يوقد بين القراء ليلة الجمعة وليلة الاثنتين على بسط السنة، ويصرف للمؤذنين المنسوبين إلى الصخرة الشريفة جميعا في كل سنة اثني عشر غرشا، وعلى من كان من أصحاب النوبة من المؤذنين قراء سورة الإخلاص ثلاث مرات والمعوذتين وفاتحة الكتاب عقب كل صلاة، فرض بالصخرة الشريف قبيل قراءة الورد، وإهداء ثواب ذلك إلى روح النبي صلى الله عليه وسلم ثم في صحائف حضرة مولانا الواقف المشار إليه وأمواته وأموات المسلمين أجمعين، وما فضل بعد المصاريف التي عينها حضرة مولانا الواقف المشار إليه وهي أربعة وسبعون غرشا ونصف غرش يدفعه المتولي على الوقف في كل سنة لمولانا الواقف المشار إليه؛ ليصرفه في وجوده الخير والبر، كما يحب ويختار، فان تعذر الصرف - والعياذ بالله تعالى - الجهات المشروحة أعلاه كان ذلك وفقا على الفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا، وشرط حضرة مولانا الواقف المشار إليه - أدام الله تعالى أيامه ورفع في بروج السعادة أعلامه - في وقفه هذا شروطا نص عليها فوجب العمل بها والمصير إليها منها انه شرط النظر لنفسه مدة حياته - أطال الله عمره - ثم من بعده للارشاد فالارشاد - من أولاده وذريته ومنها انه شرط التولية على هذا الوقف لأخيه هو الجناب العالي والبدر المتلالي، حاوي صفات الكمال سامي سماه الأفضال من جمع الله له بين العلم والعمل ومنحه من كل فضل فوق بلوغ الأمل مولانا علي أفندي مدة حياته - أطال الله عمره ونفع بأنفاسه الفاخرة في الدنيا والآخرة - ثم من بعده لحضرة مولانا الواقف المشار إليه، وإلى الأرشاد فالأرشاد من أولاده وذريته، ومنها أن

المتولي على هذا الوقف يصرف من ريعه بتعميره وشرط لنفسه التغيير والتبديل والزيادة والنقصان كلما بدا له وليس لغيره من بعده فعل ذلك، ومنها أن القراء الذين عينهم الواقف، وهم: مولانا العلامة العمدة الفهامة قدوة المحققين زبدة المدققين الشيخ محمد شمس الدين الجاعوني، ومولانا الشيخ إبراهيم والشيخ مصطفى أولاد غضية، والشيخ محمود الخروفي، والشيخ طه الشامي، إذا غاب أحد منهم عن ثلاث أوقات القراءة المعنية من غير استناب أحد أو آخر الحضور عن وقته، وهو حين الفراغ من صلاة المغرب ينصب المتولي على الوقف بدلا عنه، ومنها أن الشيخ عبد القادر والشيخ محمد الخروفي المعينين للدعاء يتناوبان فيه على المعتاد في ذلك، ومنها أن الشيخ عبد القادر بن الشيخ محمد لخدمة الشمع يتعاطى إشعال الشمع وقت القراءة وإطفاءه وحفظه بعد ذلك على بسط السنة، ومنها أن قدوة الصالحين الشيخ على بن المرحوم الشيخ موسى بن تحفيه العين نائب الناظر على الوقف عليه أن يتفقد القراء؛ ليعلم من حضر ومن لم يحضر، ويُعين المتولي على أمور الوقف، منها انه إذا مات أحد القراء أو نائب الناظر أو الداعين أو خادم الشمع يقرر من كان متوليا على الوقف بدله وليس لغير المتولي ولاية التقرير في ذلك، ومنها أن لا يعتبر فراغ احد من أرباب الوظائف المذكورة أعلاه لأحد إلا أن يقبل المتولي على الوقف الفراغ ويقرر المفروغ له عوضا عن الفراغ، ومنها انه يصرف الفاضل من محصول الوقف من بعد الواقف لأولاد أولاده ثم لأولاد أولاد أولاده، ثم لذريته ونسله وعقبه، ومنها أن لا يؤجر الوقف أكثر سنة ولا يؤجر لذي شوكة، ولا لوجيه لمن يعسر الخلاص منه، ولما سلم الواقف المشار إليه الوقف لأخيه المتولي المومي إليه، وتم المقال وآل الأمر إلى هذا المأل ادعى الواقف على المتولي لدى الحاكم الأعدل الهمام الفاضل الفيصل افتخار قضاة، الإسلام أعلم العلماء العظام، أفضل الفضلاء الفخام، ومحرر الأحكام بالإحكام صدر الموالي الكرام الحاكم العادل العالم الفاضل الكامل الفاضل بين الحق والباطل الحاكم الشرعي المولى مولانا شيخ محمد أفندي بن السيد محمود- الموقع توقيعه أعلا نظير الكتاب وقع الله مناشير أعماله بتوقيع حسن الثواب- بأن وقف العقار على هذا المنوال المسفور وأن كان صحيحاً عند الجمهور إلا انه غير لازم عند من هو سلطان سرير الاجتهاد السراج الوهاج لكافة العباد أبو حنيفة الكوفي- جوز بالخير وكوف- فرجع على رأيه عن الوقفية واسترد ما وقفه إلى الملكية فعارضه المتوالي بان صحة الوقف عند الإمام المرقوم وان كانت عارية عن وقف اللزوم لكنها مصادفة للزوم عند الإمامين الهمامين والصدريين البدرين القمقامين أبي يوسف يعقوب الإمام الشيباني، ومحمد بن حسن الشيباني عليهما اللطف الرباني والمن السبحاني، كيف لا وقد وقع الإجماع أن حكم الحاكم إذا لاقى فضلا مجتهدا فيه فإنه عند الكل لازم نافذ ماض غير قابل للفسخ والانتقاص، ووجب على الكل تنفيذه وامضاه وتحتم

عليهم قبوله وارتضاه، ولا ريب في صحة الوقف عندهما لا سيما بعد التسليم إلى الناظر المرسوم لا يفارق الوجوب وللزوم، وطلب الحكم بالزوم على رأيهما الفائق أولى بالاعتبار ودليل الصحة واللزوم أخرى بالاختبار، بعدما أمعن النظر في كلام الجانبين إمعاناً حقيقياً، وتأمل تمسكات الفريقين تأملاً دقيقاً، فحكم وقضى بالصحة واللزوم في الخصوص والعموم، حكماً صحيحاً شرعياً وقضاء مبرماً مرعياً فصار وفقاً لازماً صحيحاً وحبساً مؤبداً صريحاً فليس لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى ربه الكريم صائر أن يسعى في إبطال هذا الوقف وتغييره وتبدله ونقضه ونسخه وتحويله، ومن سعى في ذلك فالله مجازيه يوم التناد يوم عطش الإكبار، يوم يكون الله هو الحاكم بين العبادة فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم، واجر الواقف - المشار إليه - على الله الحي القيوم الكريم، جرى ذلك وحرر ورقم واطرأ في شهر محرم الحرام لسنة اثنتين وثلاثين الف (٢٨) .»

♦ العقد السادس - وقف المولوية:

وجهت هذه الوقفية لأتباع الطريقة المولوية التي انتشرت بين الأروام والأترك على وجه التحديد (٢٩)، وقد خصص وقفه هذا؛ ليعين أفراد هذه الطائفة على أمور العلم والعبادة. والوقف عبارة عن حاكورة في محلة باب العمود، مزروعة بصنوف من الورود واللوز، حيث أوضح عقد الوقف أن ريعها يصرف على المجاورين في الزاوية، وقد شرط بأن التولية عليها تكون لشيخ الطريقة.

« لدى مولانا الشيخ محمد أفندي. . . أشهد على نفسه الكريمة حضرة أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام، صاحب العز والمجد والاحترام، صاحب أذيال الوقار والاحتشام، المختص بمزيد الملك العلام، سالك مسالك الصداقة والعدالة ناهج مناهج الشجاعة، راكب سهوة المجد طارفاً وتليداً، ممتطى ذروة السعد قديماً وجديداً صاحب الخيرات ومنبع المبرات مولانا محمد باشا المحافظ حالياً بمدينة القدس الشريف - دائم العز والتشريف - وهو في صحة جثمانه وثبات جناحه أنه وقف وحبس وسبل وأبد وخلد وما هو له ومنتظم في سلك ملكة ويده موضوعة عليه إلى حين صدورها هذا الوقف دون منازع ومعارض، وذلك جميع الحاكورة المشتملة على غراس موضوعة وورد ولوز وغير ذلك الكائنة بمحلة باب العمود بالقرب من رأس القصيلة المحروسة بالقدس الشريف، المحدودة قبلة بالطريق السالك، وشرقاً الطريق وفيه الباب، وشمالاً بالطريق السالك، وغرباً دار بيد أبي فركاح، وتمامه دار لخليل بن فؤاد، بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وحدوده وجدره ومرفقه ومنافعه، وما يعرف به وينسب إليه، وبكل حق هو ذلك شرعاً، وفقاً صحيحاً شرعياً، وحبساً صحيحاً مرعياً

لا ينمّح اسمه ولا يندرس رسمه، ولا يضيع عند الله ثوابه وأجره، بل كلما مرّ عليها زمان أكدّه وحيثما أتى عليه دهر واوان وطده وأخلده، تجرى الحال على ذلك كذلك أهد الآبدین ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، أنشأ الواقف- المشار إليه أفاض الله عليه النعم لديه- وقفه على السادة المولوية المقيمين بزوايتهم المنسوبة إليهم الكائنة بمدينة القدس الشريف أبداً ما داموا، ودائماً ما بقوا جيلاً بعد فإذا تعذر ذلك كان وقفه على فقراء المسلمين من أمة محمد- صلى الله عليه وسلم- أينما كانوا وحيثما وجدوا، وشرطاً لوقف- المومى إليه- التولية على وقفه هذا لحضرة فخر الصالحين عمدة الناسكين منهل الوارين، مربى الفقراء المریدین مولانا محمد أفندي شيخ السادة المولوية المحروسة بالقدس الشريف المحتمية مدة حياته- أحياء الله تعالى الحياة الطيبة، ثم من بعده لمن يكون شيخاً عليهم وإذا آل إلى الفقراء فلمن يراه القاضي بمدينة القدس الشريف، ولما سلم مولانا الباشا- الواقف المشار إليه- الوقف المذكور المحدود أعلاه تسليم يناسب مثله إلى مولانا محمد أفندي المتولي عليه المذكور، وهو تسلمه من الواقف- المشار إليه- تسلماً شرعياً، وتم المقال وآل الأمر إلى هذا المأل، ادعى الواقف- المشار إليه- على المتولي المومى إليه بأن الواقف المذكور وان كان صحيحاً عند الجمهور إلا أنه غير لازم عند من هو فلك الاجتهاد المأذون مهاده الشريعة، أحسن جهاد السراج الوهاج لكافة العبادة حضرة أبي حنيفة النعمان- خدمه في أعلى الجنان الحور والغلمان- والحال اقتضى رجوعي عما صنعت عن هذه الوقفية واستردته إلى الملكية فعارضة المتولي بأن صحة الوقف عند الإمام وان كانت عارية عن وصف اللزوم لكنها مصادقة للزوم عند الإمامين الهمامين والصدرين البدرين القمقامين الناسكين مثل هذه المعاني على ابتداء المباني أبي يوسف يعقوب، والإمام الثاني ومحمد بن الحسن الشيباني، حفو بالمن السبحاني واللف الرباني، ولا ريب في صحة الوقف عندهما- رحمها الله تعالى- لاسيما بعد التسلم إلى المتولي المرسوم لا يفارق الوجوب واللزوم، وطلب الحكم باللزوم على رأيهما الفائق المعلوم، فلما رأى مولانا الحاكم- المشار إليه أسبغ الله ظلال نعمة عليه- أن جانب الواقف أولى بالاعتبار ودليل الصحة واللزوم أخرى بالاعتبار بعدما أمعن النظر في كلام الجانبين إمعاناً حقيقياً، وتأملاً في تمسكات الفريقين تأملاً دقيقاً فحكم وقضى عالماً بالخلاف بالصحة واللزوم في الخصوص والعموم، حكماً صحيحاً شرعياً، وقفاً مبرماً مرعياً، فصار وقفاً لازماً، صحيحاً وحسباً مؤبداً صريحاً، ليس لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى الكريم صائر أن يسعى في تبديله ونقضه وتحويله فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وأجر الواقف على الله الحي القيوم الكريم، جرى ذلك وحرر ورقم وسطر في سادس ثاني الربيعين لسنة ثلاث وثلاثين وألف (٣٠)».

♦ العقد السابع - المسجد اليعقوب:

يظهر هذا العقد اهتمام محمد باشا بعمارة المساجد في القدس وترميمها حتى تبقى عامرة، فمن خلال هذه الوقفية يظهر أنه أعاد شعائر الدين إلى مسجد اليعقوبي الذي يقع قرب قلعة القدس بعدما عطلت شعائره، ويظهر أيضا أنه عمّره على أساس مسجد تقام به الشعائر دون لفت الانتباه إلى كونه زاوية لأحد الطرق الصوفية، وما يسجل في صحائف هذا الحاكم أن شعائر هذا المسجد ما زالت قائمة حتى اليوم ويعرف بجامع زاوية اليعقوبي (٣١).

«... أشهد الوكيل عن قبل حضرة أمير الأمراء الكرام، كبير الكبراء الفخام، صاحب العز والمجد والدولة، والاحترام صاحب أذيال الوقار والاحتشام، واسطة عقد النظام، المختص بمزيد عناية الملك العلام، سالك مسالك الصدق والعدالة، ناهج مناهج الشجاعة والبسالة، الملازم فعل الخيرات، المواظب على أوقات الطاعات، البطل اللوذعي السמידع الألمعي مولانا محمد باشا- يسر الله له من الخيرات ما شاء- المحافظ حالا بمدينة القدس الشريف- دام له العز والتشريف- هو فخر الأعيان الحاج حسن بن المرحوم الحاج علي السباهي بالقدس الشريف، الثابت وكالته عنه فيما يأتي بيانه فيه، من الوقف الشرعي والمكاتبة على النمط المعتبر، بشهادة كل من سيدي أحمد بن علي السباهي ومصلي بشه بن إبراهيم ثبوتاً شرعياً، أن موكله المشار إليه وقف وحبس وسبّل وأبد وتصدق بما هو له وجاري في تصرفه ومنخرط في سلك ملكه، بموجب حجة شرعية ممضاة بإمضاء حضرة مولانا الحاكم الموقع خطه الكريم أعلا نظيره- مؤرخ في يوم تاريخه أدناه، وهي جارية على نحو صحيح شرعي إلى حين صدور هذا الوقف وذلك جميع القبو العقد القائم البناء اتجاه القلعة المنصورة الكائنة بمحروسة القدس الشريف، المحدودة قبلة بدار تعرف بدار الحاج بالي وشرقاً وقف الزاوية اليعقوبية وتمامه حوش هناك، وشمالاً الدرب السالك به الباب، وغرباً حوش الحاج بالي بجميع حقوق ذلك وطرقه وجره ومرافقه ومنافعه، وما يعرف به وينسب إليه، وبكل حق هو لذلك شرعاً، وقفاً صحيحاً شرعياً وحبساً صريحاً مرعياً، لا ينمحي اسمه ولا يندرس رسمه، ولا يضيع عند الله ثوابه وأجره، بل كلما مر عليه زمان أكده وحيثما أتى عليه دهر وأوان أبده وأخلده، يجري الحال على ذلك كذلك أبد الآبدين ودهر الدهارين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، وأن الموكل أنشأ وقفه هذا على جهة عينية، وهو أن المتولي على وقفه هذا يأجر القبو المذكور في كل سنة لمن يرغب في استئجاره بأجر المثل، ويصرف نصف الأجر في ثمن زيت يسرج في قناديل المسجد المعمور بذكر الله تعالى المعروف بالزاوية اليعقوبية الذي فتحه مولانا الواقف- المومى إليه- وعمره بعد أن كان معطلا، ويصرف في نصف الأجر في ثمن حصر تفرش في المسجد- المشار إليه- فإذا تعذر

ذلك - والعيان بالله تعالى - فيصرف لفقراء المسلمين، وشرط الواقف المشار إليه وقفه هذا هو شروط نص عليها موجب العمل بها والمصري إليها، منها: أن المتولي على هذا الوقف يعمل من ريعه بتعميره وما فيه بقاء فيه، ومنها: أنه شرط التولية على هذا الوقف المتولي على وقف الزاوية اليعقوبية هو فخر العلماء الفضلاء عمدة النبلاء أفضل المشرعين وأكمل المشروعين مولانا علي أفندي بن فخر الأعظم والأكابر حسين بك ما دام حيا - أحياه الله الحياة الطيبة - ثم من بعده للمتولي على وقف الزاوية المذكورة، وإذا آل إلى الفقراء المتولين والنظر، للواقف ثم للفقراء، ولما سلم وكيل الواقف المشار إليه الوقف لفخر الأقران الشيخ طه بن موسى العسيلي الوكيل عن المتولي المشار إليه الثابت وكالته عنه، بشهادة كل واحد من سيدي أحمد بن علي السباهي ومصلي بشه بن إبراهيم ثبوتا شرعياً، وتسلمه منه تسليماً شرعياً، ادعى وكيل الواقف المشار إليه على وكيل المتولي المومى إليه وقال إنه وقف العقار على المسطور إن كان صحيحاً عند الجمهور إلا أنه غير لازم عند من هو شمس فلك الاجتهاد حضرة الإمام أبي حنيفة النعمان خدمه في أعلى غرف الجنان بالبحر والولدان، والحال اقتضى رجوع عن المنع ورفع ما وضعت، فسترده من المتولي إلى ملك موكله لكونه رجع عن الوقفية، واسترد ما وقفه إلى الملكية، وعارضه وكيل المتولي المومى إليه بأن صحة الوقف المذكور، وإن كان عاد وصف اللزوم لكنه مصادف للزوم عند حضرة الإمامين الهمامين والصدريين البدرين الهمامين لمثل هذه المعاني على اسد المباني الإمام أبي يوسف يعقوب والثاني محمد بن الحسن الشيباني بالمرأ السبحاني واللطف الرباني، ولا ريب في صحة الوقف عندهما، رحمة الله عليهما - لاسيما بعد التسليم إلى المتولي المذكور لا يفارق الوجوب واللزوم وطلب من مولانا الحاكم العادل العامل الحكم باللزوم على رأيهما الفائق المعلوم، فلما رأى مولانا الحاكم ن حالة الوقف أولى بالاعتبار وأوائل الصحف أجرى بالاختيار، وبعدما أمعن الطرف كلام الجانبين، إمعانا حقيقياً، وتأمل تمسكات الفريقين تأملاً دقيقاً فحكم وقضى بصحة واللزوم في الخصوص والعموم، حكماً صحيحاً شرعياً ووقفاً محرراً مرعياً، فصار وفقاً لازماً صحيحاً، وحسباً مؤبداً مرعياً، على أن حكم الحاكم الآتي بيانه مجتهد فيه يلزم عند الكل، ويسلم عن القبول والتغيير والتحريف، ويجب على قضاة الأمصار في جميع الاعصار تنفيذه وإمضاه وقبوله وارتضاه، فليس لأحد مؤمن بالله واليوم الآخر ومن يعلم أن إلى ربه الكريم مرده أن يسعى في تبديله أو تغييره أو نقضه وتحويله، فمن سعى بذلك فالله طليبه ومجازيه وحسيبه يوم التناد يوم عطش الأكباد، يوم يكون الله هو الحاكم بين العباد، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، ووقع أجر الواقف على الله الحي القيوم الكريم، جرى ذلك وحرر رقمه وسطر في ختام شهر الله المحرم الحرام من شهور سنة أربع وثلاثين وألف (٣٢).

♦ العقد الثامن - قراءة القرآن:

هذا العقد عبارة وقف دار في محلة باب الغوانمة غرب الحرم القدس على شخص يقرأ القرآن في أي مكان تيسر، على أن تتوافر به القدرة واللياقة على ذلك، يذكر أن القدس الشريف عرفت مثل هذه الأوقاف من قبل، فقد ورد ذكر عدد من هذه المنازل الموقوفة على هذا النسق، ومنها: دار جوار الدار التي أوقفها جاري في وقف عبد الله الجركسي^(٣٣) ، و دار موقوفة على قراءة ما تيسر في محلة باب العمود ومن القراء المنلا إبراهيم بن محمد الرومي^(٣٤) ، ويوجد دار أيضا في باب السلسلة قرب التربة الجليقية^(٣٥) برأس درج العين^(٣٦).

وحي ذكره، أنه خصص هذه الدار لعجوز رومية ساكنة في القدس، ما يستفاد من ذلك، أن وقفه كان موجهاً لطوائف الأتراك الوافدين رجال كانوا أم نساء، ونلاحظ في أوقافه بعداً إنسانياً اجتماعياً عندما يخصص بعضاً من وقفه لكبار السن.

«... ولما علم حضرة... مولانا محمد باشا... كافل الديار القدسية والبقاع الأنسية - صانها الله عن كل بلية - ما وعد الله به المتصدقين من جزيل الثواب، ومجازاتهم على ما قدموه من العمل يوم يقوم الحساب، رغب في الارتحال إلى الدار الآخرة في عمل صالح الحسنة والحلال الفاخرة، ورهب من لهيب النار الحارة، اعتماداً على قوله صلى الله عليه وسلم: « اتقوا النار ولو بشق تمره ». واشهد على نفسه الكريمة في حال صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته العميمة، أنه وقف وحبس وخذل وصدق وسبّل وأبّد ما هو لنفسه الزكية، وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيازته الشرعية، ويشهد له به حجة شرعية ممضاة بإمضاء مولانا الحاكم الشرعي الموقع أعلاه مؤرخ في تاسع عشر جمادى الأولى لسنة تاريخه أدناه^(٣٧) ، ويده واضحة على ذلك مستقرة ثابتة مستمرة دون المعارض والمنازع إلى حين صدور هذا الوقف، وذلك، جميع الدار القائمة البناء بداخل زقاق غير نافذ بخط دار النيابة بالقدس الشريف المشتملة على بيت شمالي ملاصقة لإيوان من جهة الغرب بداخله بيت، وعلى ساحة سماوية صغيرة بها صهريج لجمع ماء الاشتهية، وعلى مرتفق ومنافع ومرافق وحقوق شرعية، ويحدها قبلي الزاوية التي أنشأها مولانا الباشا، وتمامه مطبخ ملك مولانا الباشا، وشرقاً دار جارية في وقف الصخرة الشريفة، وشمالاً زقاق غير نافذ به بابها وتمام دار بيد حضرة الباشا، وغرباً كذلك دار بيد حضرة الباشا، بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وجدره ومرافقه ومنافعه وما يعرف به وينسب إليه، وبكل حق هو كذلك شرعاً المعلوم ذلك عند مولانا الواقف العلم الشرعي، النافي للجهالة شرعاً، وقفاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً لا يمنح اسمه ولا يندرس رسمه، ولا يضيع عند الله ثوابه، بل كلما مرّ عليه زمان أكده وحيثما أتى عليه دهر وأوان أبده وخلده، ويجري الحال على ذلك كذلك ابد

الآبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، أنشأ الواقف- أجزل الله له الأجور- وقفه هذا على جهة بر عينها، وهي أنه جعلها وقفاً على قراءة ما تيسر من كلام الله المجيد في أي مكان تيسر؛ ليسكن بها المعين للقراءة، وينتفع بها بعد عمارتها، وعليه أن يقرأ في كل يوم ما تيسر من كلام الله تعالى في أي مكان تيسر، ويهدي ثواب ذلك لحضرة النبي- صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعين ولسائر الأنبياء والمرسلين، وإلى صحائف حضرة الواقف، وإلى روح والدته السعيدة الشهيدة فاطمة خاتون- تغمدها الله برحمته- وإلى جميع المسلمين أجمعين، وشَرَطَ الواقف- المشار إليه- في وقفه هذا شروطاً نص عليها، فوجب العمل بها والمصير إليها، منها أنه شرط النظر على وقفه هذا والتولية على نفسه مدة حياته- أحياء الله تعالى الحياة الطيبة وأمتع الإسلام بطول بقائه- ثم من بعده لمن يكون ناظرًا على وقفه للزاوية، ومنها أنه شرط لنفسه التغيير والتبديل والإدخال والإخراج والزيادة والنقصان كلما أراد وأحب واختار، وليس لأحد من بعد فعل ذلك، ومنها أنه عين لوظيفة قراءة ما تيسر الحرمة المسنة فاطمة بنت إدريس الرومية مدة حياتها ثم من بعدها لمن يراه الواقف- المشار إليه- أهلاً لذلك، ولما آل المال إلى هذا الحال رفع الواقف- المشار إليه- يده عن الدار وسلمها للمنصوب من قبله متولياً لتسجيل الوقف، هو فخر الأمثال والأعيان إبراهيم جلبي بن الحاج علي فتسلمه منه تسليماً شرعياً، ولما سلم الواقف- المشار إليه- الوقف للمتولي، ادعى الواقف على المتولي لدى الحاكم الشرعي قدوة قضاة الإسلام نذر ولاة الأنام محرر الأحكام بالإحكام، الحاكم الشرعي المولى محمد أفندي بن أحمد- الموقع خطه الكريم باعالي نظيره دامت فضائله ومعاليه- بأن الوقف- وإن كان صحيحاً عند الجمهور- إلا أنه غير لازم عند من هو سلطان سرير الاجتهاد السراج الوهاج لكافة العباد أبو حنيفة الكوفي- جوزي بالخير وكوفي- فرجع على رأيه عن الوقفية واسترد ما وقفه إلى ملكه، فعارضه المتولي بأن صحة الوقف عند الإمام المذكور، وإن كانت عارية عن وقف اللزوم لكنها مصادقة للزوم عند الإمامين الهمامين والصدرين أبي يوسف يعقوب، والثاني محمد بن الحسن الشيباني- عليهما اللطف الرباني والمن السبحاني- كيف لا وقد وقع الإجماع أن حكم الحاكم إذا لاقى فصلاً مجتهداً فيه، فإنه عند الكل لازم نافذ ماض غير قابل الفسخ والانتقاص، وجب على الكل تنفيذه وإمضاءه، وتحتم عليه قبوله وارتضاه، ولا ريب في صحة الوقف عندهما لاسيما بعد التسليم إلى الناظر الموسوم لا يفارق اللزوم، وطلب الحاكم باللزوم على رأيهما الفائق المعلوم، فلما رأى مولانا الحكم- المشار إليه أسبغ الله ظلال نعمه عليه- أن جانب الوقف أولى بالاعتبار ودليل الصحة واللزوم أجرى بالاختيار بعدما معن النظر في كلام الجانبين إمعاناً حقيقياً، وتأمل في تمسكات الفريقين تأملاً دقيقاً، فحكم وقضى بالصحة واللزوم

في الخصوص والعموم، حكماً صحيحاً شرعياً، وقضاء مرعياً، فصار وقفاً لازماً صحيحاً وحسباً مؤبداً صريحاً، فليس لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى ربه الكريم صائر أن يسعى في إبطال هذا الوقف وتغييره وتبديله ونقضه ونسخه وتحويله، ومن سعى بذلك فالله طليبه ومجازيه يوم التناد يوم عطش الأكباد يوم يكون الله هو الحاكم بين العباد، إن الله سميع عليم، ووقع جزاء الواقف على الحي القيوم الكريم تحريراً في غرة جمادى الثانية سنة اثنين وأربعين وألف (٣٨)».

♦ العقد التاسع - وقف الزاوية القادرية:

تعد الزوايا من المؤسسات المهمة في العصر الإسلامي؛ لتعدد أغراضها ووظائفها، فقد انتشرت على نطاق واسع في ديار الإسلام، ومنها القدس الشريف، وقد عرف فيها خلال العصر العثماني العشرات، جاءت هذه الزيادة بسبب المكانة الدينية للقدس الشريف، فكان المسافر يشعر بسعادة كبيرة حينما يذهب إليها، لأنه ينال بركة الصلاة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ومن ثم زيارة مقامات الأنبياء والأولياء والصالحين (٣٩)، وينهل من بحور المعرفة إذا ما وصل الحرم القدسي. تتكون الزاوية من عناصر معمارية هي: غرف للإقامة ومسجد ومطهرة للاغتسال والوضوء وبئر ماء وتربة (مقبرة) يدفن بها شيخ الزاوية وبعض أتباعه (٤٠).

ما يلحظ في هذا العقد أنه يتوج أعمال محمد باشا الوقفية في القدس، واللافت - بداية - أن تاريخ الحجة كان في الشهر الذي توفي فيه، مختتماً حياته الحافلة بالعباءة والجد والعمل بوقفية كبيرة، لاقت منه اهتماماً بالغاً، ويبدو أنه كان يعد لها منذ فترة مبكرة من حكمه في القدس، ونستدل على ذلك من خلال عقود الشراء التي تمت في محلة الغوانمة، التي استهدفها بالشراء والاستبدال والإجارة (٤١)؛ ليقم فيها مجمعاً كبيراً يشمل منازل ومرافقه وأوقافه.

والملاحظة المهمة عند الوقوف أمام مدخل هذه الزاوية عدم وجود اسم مؤسسها، مع العلم أن تاريخ التأسيس واضح (١٠٤٣ هـ / ١٦٣٣ م) (٤٢)، وهذا الحال يشبه الرقم التاريخي المنقوش على المئمن الداخلي لقبة الصخرة الذي يظهر تباين بين المؤسس وتاريخ التأسيس.

من هنا، علينا أن نجيب عن تساؤل يتضمن معرفة الأسباب الحقيقية في عدم ذكر محمد باشا اسمه على مدخل الزاوية، فربما يعود ذلك إلى أن وضع حجر التاريخ كان بعد وفاة محمد باشا بفترة طويلة، أو أن السبب الحقيقي الذي أرجحه أن محمد باشا كان لا يرغب في ذكر اسمه على وقفياته، ونحن نعلم أن هناك كثيراً ممن عمروا وبنوا في التاريخ كان

أكثر ما يهتمون به تلك اللوحة التي تخلد اسمهم، وأمام محمد باشا نجد الصورة مغايرة تماماً، وهذا ربما يفسر عدم ذكر اسمه كاملاً في آلاف الوثائق التي ورد بها، علماً أنه كان بإمكان الكاتب ذكر اسم والده في مواضع عديدة وعلى وجه الخصوص عندما وجه بعضاً من أوقافه للدعاء لوالديه، وهذا يوصلنا إلى حقيقة مفادها أن هذا الشخص كانت أعماله وسكناته خالصة لوجه الله تعالى، طالباً مرضاته وغفرانه، فلم أجد ولو إشارة واحدة عبر فيها عن حب الذات أو التفاخر أو استعراض القوة والسلطان.

أشارت الوقفية إلى أن الباشا جعل عمائر هذه الزاوية في الحي الذي يسكنه، ويظهر ذلك من خلال تحديده للأماكن الموقوفة، وهي تشتمل على مرافق منها: المسجد الذي يتوسط الزاوية، يحيط به البيوت التي يسكنها شيخ الزاوية وطلبة العلم، كما أشارت الحجة إلى مرافق أخرى عديدة منها أووين وحاكورة وصهاريج ماء ومرافق ومطبخ وأماكن لغسل الأثواب.

ويظهر من خلال الوثيقة أن الزاوية كانت تقع جوار زاوية أخرى هي النقشبندية^(٤٣) الأزبكية أو البخارية، التي تنسب إلى الشيخ محمد بهاء الدين النقشبندي البخاري (ت ١٣٨٩م)^(٤٤).

ويتبين أن مما أوقفه الباشا أيضاً وقف النقود وهو أمر محدث في العصر العثماني، أول ما ظهر وقف النقود في منطقة البلقان ومن ثم انتقل إلى باقي البلاد العثمانية، وكان معظم واقفيه من كبار رجال الدولة وأصحاب الوظائف المهمة بها، وكانت وقفياتهم خيرية ذات بعد ديني تعليمي محض^(٤٥).

«... وقف وحبس وسبل وتصدق وأبد... جميع الزاوية الرفيعة الفائقة لبدائع الصنائع الرائقة التي أنشأها مولانا الوقف - المومي إليه خلد الله النعم عليه - من خالص ماله، وعمرها من طيب منواله الكائنة بمحلة الغوانمة بالقدس الشريف الاسمي والمعبد المنيف والأسنى، مع اشتملت عليه من البناء والآلات وما انطوت عليه من الحقوق الشرعية والواجبات وتشمل هذه الزاوية السنوية الفائقة الأنيقة البهية على مسجد كبير مستطيل محترم بحرمان الله تعالى به طاقات عديدة من جوانبه الأربع، وتجاه المسجد المعمور من جهة الشمال مطبخ كبير وبيدائل البيت المذكور بيت كبير به أوجاق^(٤٦) وطاقتان مطلتان على صحن الزاوية المذكورة، أعده الواقف - المشار إليه - لسكن شيخ الزاوية المذكور وبقرب البيت صفة لطيفه، وتشمل هذه الزاوية المذكورة أيضاً على إيوان صغير يفتح بابه مشرفاً به أوجاق، وقصعة من حجر معد لغسل أثواب الفقراء المجاورين بالزاوية المذكورة، وتشمل

أيضا الزاوية المذكورة على إحدى عشرة حجرة بالجهة الغربية والقبليّة من الزاوية المذكور، أعد الواقف المذكور الحجرات للسكن الفقراء القادرية المجاورين للزاوية المذكورة، وبصحن الزاوية المذكور حوض كبير مربع للزراعة، وتشمل هذه الزاوية أيضا على ثلاثة صهاريج معدة لجمع ماء الأشتبة، وتشمل على حاكورة لطيفة ملاصقة لها من جهة الشرق ويوصل إليها من الزاوية وتشتمل الحاكورة المذكورة على غراس تين وعنب ولوز وغير ذلك، وتشتمل على صهريج معد لجمع ماء الأشتية، وتشتمل الحاكورة أيضا على مرتفقين وصفتين، كل ذلك أنشأه الواقف - المشار إليه - وجار قرار هذه الحاكورة في أجار حضرة الواقف - المشار إليه - بموجب حجة شرعية مؤرخه بغرة جمادى الأولى سنة اثنين وأربعين وألف (٤٧)، ويحد ذلك كله قبله الدرب السالك وفيه بابها، وشرقاً دور تعرف بدور عثمان بك الصوفي المصري، وشمالاً زاوية النقشبندية الموقوفة من قبل عثمان بك المذكور وتمامه دار وقف بيد مولانا الواقف - المشار إليه - وتمامه أيضا دار موقوفة على قراءة ما تيسر من كلام الله العظيم بيد عبد الله الرومي، وغرباً ساحة سماوية واسطبلأ بيد مولانا الواقف - المشار إليه - بجميع حقوقها وطرقتها وجدرها ومنافعها وما عرف بها ونسب إليها، ذكر أم لم يذكر شملته الحدود أو أم تشمله، وبكل حق هو لذلك شرعا، وجميع المبلغ النقد وقدره من الغروش الفضة الأسدية الجارية بالمعاملة يوم تاريخه ألف غرش واحد يعادل كل غرش منها ثلاثين قطعه فضه مصرية، وقفاً صحيحاً شرعياً، وحسباً صريحاً مرعياً لا يحى اسمه ولا يندرس رسمه، ولا يضع عند الله الكريم ثوابه وأجره، بل كلما مر عليها زمان أكده، وحيثما أتى عليه دهر وأوان وطده وأخلده، يجري الحال في ذلك أبد الأبدان ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إنه خير الوارثين، أنشأ مولانا الواقف المذكور ضاعف الله له الأجور - وقفه هذا على جهات بر عينها وفعل الخيرات بينها وهي أن الزاوية المذكورة جعلها وقفاً على السادة القادرية التابعين والسالكين لطريقة قطب الأقطاب وصفوة الأولياء والأحباب في الزمان، وزهرة الكون والأوان، صاحب القدم من القدم، والقائم بسلوك الطريقة المحمدية كالعلم، القطب الفرد الغوث الجامع الرباني شيخنا وأستاذنا الشيخ السيد محي الدين عبد القادر الكيلاني - قدس الله سره ونور ضريحه وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته الظاهرة في الدين والدنيا والآخرة - فإذا لم يوجد أحد من السادة القادرية بالقدس الشريف فعلى فقراء المسلمين بالقدس الشريف، وإذا تعذر ذلك فعلى فقراء المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا، ووقف المبلغ النقد المذكور على مصالح الزاوية المذكورة، وأن المتولي على هذا الوقف المذكور يعامل في المبلغ المسفور معاملة شرعية في كل سنة العشرة غروش باثني عشر غرشاً، ويتقى في ذلك شبهات الربا فيكون مجموع المتحصل في كل سنة بالمعاملة الشرعية مائتا غرش أسديه، ويصرف المتولي

المذكور من الربح المذكور لشيخ الزاوية وإمامها نظير المشيخة بالزاوية المذكورة والإمامية بمسجدها في كل سنة عشرين غرشاً أسدياً، ويصرف لأحد عشر نفرًا من الفقراء القادرية الساكنين بالحجرات الكائنة بالزاوية المذكورة نظير سكنهم بها في كل سنة ستة وستين غرشاً لكل نفر ستة غروش، ويصرف لرجل بواب منهم بالزاوية المذكورة في كل سنة ثلاثة غروش زائدة عن معلوم بقية الأنفار المذكورين؛ نظير خدمة وظيفه البوابة بالزاوية المذكورة، ويصرف لرجل منهم أيضاً في كل سنة ثلاثة غروش؛ نظير خدمة وظيفه الشعالة والفراشة بالزاوية المذكورة، ويصرف ثمن زيت يسرج كل ليلة بالمسجد الكائن بالزاوية المذكورة في كل سنة ستة غروش، ويصرف ثمن حصر تفرش بالزاوية المذكورة في كل سنة غرشان، ويصرف ثمن طعام كل جمعة غرشاً ونصفاً، ويصرف لرجل طباطب منهم نظير طبخ الطعام في كل سنة غرشين، ويصرف لحضرة قاضي القدس الشريف كائناً من كان برسم إمضاء دفتر محاسبة الوقف المذكور في كل سنة ثلاثة غروش، ويصرف المتولي المذكور لنفسه نظير خدمة وظيفه التولية على الوقف المذكور في كل سنة ثلاثة غروش، وبقية الربح المذكور الباقية بعد المصارف المعينة ووجوه الخيرات المبينة وقدر ذلك أربعة عشر غرشاً يصرف المتولي المذكور منها ما يحتاج إلى صرفه في عمارة الزاوية المذكورة بمعرفة الناظر عليها وإذا لم يحتاج الأمر إلى صرف شيء منها فيرصدها المتولي على الوقف المذكور مع أصل مال الوقف المذكور ويعامل فيها بمعاملة شرعية، وسرط مولانا الواقف - المومى إليه - هذا شروطاً أيضاً فوجب العمل بها والمصير إليها، منها: أنه شرط النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته - أحياء الله الحياة الطيبة - ثم من بعده الأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه بطناً بعد بطن ونسلًا بعد نسل - حسب الله تعالى من غير معلوم له - ومنها، انه شرط لنفسه في وقفه هذه الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والعزل والنصب وسائر ما أراد وليس لأحد من بعده فعلى ذلك أبداً، ومنها أن التولية على هذا الوقف المذكور عينها لفخر التجار، زبدة الأتقياء الأخيار الخواجة محمد بن المرحوم الخواجة نور الدين صاحب مدة حياته ثم من بعده لمن يراه الناظر على زاوية المذكورة وشيخها، ومنها أن كل من أحدث هذا الوقف المذكور كتابة أو جباية أو وظيفة فلا يعمل بما يحدثه ولا يصرف له شيء من ذلك ويمنع عن فعل ذلك، ومنها أن يكون للزاوية المذكورة إمام بها يوم بالصلوات الخمس، وان يكون رجلاً صالحاً مسلماً مرشداً يهتدى بأقواله، ويتبع في أفعاله، ومنها أن الشيخ الزاوية المذكورة إذا سافر من القدس الشريف أو عطل وظيفة المشيخة والإمامة بالزاوية مدة ثلاثة أيام متوالية من غير عذر شرعي فيقرر الناظر على الوقف المذكور مكانه شيخاً إماماً للزاوية المذكورة فيه أهلية وقابلية لمباشرتها، وأن يكون متصفاً بالصفات الحسنة المرضية، ومنها أن الفقراء القادرية

المجاورين حجرات الزاوية المذكورة ليس لأحد منهم أن يتخلى عن سكن حجرة من حجرات وإذا تخلى احد منهم عن ذلك فيقرر الشيخ بها والناظر مكان الفارغ من فيه أهلية وقابلية للسكن بالزاوية المذكورة، ومنها أن كل من سافر من الفقراء المجاورين بحجرات الزاوية المذكورة من مدينة القدس الشريف وعطل حجرتة مدة ثلاثة أيام من غير عذر شرعي له في ذلك فيعين الشيخ بالزاوية المذكورة بمعرفة الناظر عليها مكانه رجلاً ويسكنه مكانه في حجرتة التي كان ساكناً بها، ومنها أن الفقراء المجاورين للزاوية المذكورة يجتمعون بعد صلاة كل فريضة إذا لم يكن لهم عذر شرعي ويجلسون أمام شيخهم ويقرأون ما تيسر من كلام الله العظيم وذكره الحكيم، ويصلون على النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - ويذكرون الله تعالى على طريقة شيخهم - المشار إليه - ويهدون ثواب ذلك إلى روح النبي - صلى الله عليه وسلم ثم إلى سائر الأنبياء والمرسلين، وإلى كل الصحابة أجمعين ثم إلى حضرة السيد عبد القادر الكيلاني ثم صحائف حضرة مولانا الواقف المشار إليه ثم إلى روح والديه وسائر أموات المسلمين أجمعين، ومنها انه عين السكن في الحجرة الكائن بلصق باب الزاوية المذكورة لبواب الزاوية المذكورة كائناً من كان، ومنها أن المتولي على الوقف المذكور لا يدفع مال الوقف إلا لرجل له ملاءة وقدرة على دفع مال الوقف المذكور إذا استحق وطلب منه، ولا يدفع إلا برهن قوي وكفيل مليء، ولا يدفع مال الوقف لرجل ظالم ولا لوجيه ولا لذي شوكة ولا لمن لا يحسن الخلاص منه، ومنها أنه إذا تعذر الصرف - والعيان بالله تعالى - على ما عين أعلاه، عاد ذلك وقفاً على فقراء المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا، وقد رفع مولانا الواقف - المشار إليه يد ملكة عن وقفه هذا وسلمه للخواجة محمد المتولي المذكور، فتسلمه منه لجهة الوقف المذكور تسليماً شرعياً معتبراً مرعياً، وثبت إشارات الواقف - المشار إليه أسبغ الله أنواع نعمه عليه - بجميع ما نسب إليه فيه بين يدي سيدنا ومولانا العالم الكبير العامل الشهير، محرر دقائق التفسير، ومقرر قواعده أحسن تقرير، أفضى قضاة الإسلام أولى ولاية الأنام، معدن العلم والفضل والكلام، وارث علوم الأنبياء الكرام صدر أساطين العلماء الأعلام سند الموالي العظام، مميز الحلال عن الحرام العالم العامل الفاضل بين الحق والباطل الحاكم الشرعي المولى مصطفى أفندي بن المولى عبد الله - الموقع خطه الكريم أعلى نظيره دامت فضائله عليه وزيد في معاليه - ثبوتاً شرعياً، أراد مولانا الواقف - المشار إليه - الرجوع في وقفه هذا وطلب من الخواجة محمد متولي الوقف المذكور أن يعيد إليه الوقف المذكور، مستنداً بأن وقف النقد غير صحيح، فأجابته المتولي المذكور بأن وقف النقد وما في ضمنه من الشروط والقيود صحيح مشروع عند الإمام المعتمد والهمام المفتخر حضرة الإمام زفر، على رواية محمد بن عبد الله الأنصاري - عليها رحمة الباري - وترافعا في ذلك لدى مولانا الحاكم - المومى إليه - فلما تأمل مولانا

الحاكم- المومى إليه- كلام الفريقين وترجح عنده جانب الوقف من البين لما عليه العمل في ديارنا بإذن سلطاننا فحكم بصحة الوقف المذكور على رواية محمد الأنصاري، حكماً شرعياً لاسيما بعد تسليم الوقف المذكور إلى المتولي المذكور، ثم عطف مولانا الواقف المشار إليه الكلام إلى سمة أخرى من حليه الخصام وقال: هب أن وقف النقود وما في ضمنه من الشروط والقيود صحيح عند الإمام المعهود، وأن وقف العقار على هذا المنوال المسفور، وان كان صحيحاً على رأي الجمهور، إلا أنه غير لازم عند سلطان سرير الاجتهاد، والسراج الوهاج لكافة العباد أبي حنيفة الكوفي- جوزي بالخير وكوفي- فرجع رأيه عن الوقفية، وأراد أن يسترد ما وقفه إلى الملكية، فعارضه المتولي المذكور في ذلك بان صحة الوقف المذكور عند الإمام المرقوم وان كانت عارية عن وصف اللزوم لكنها مصادفة للزوم عند الإمامين الهمامين، والصدرين القمقامين صدر الأئمة القوام بدر علماء العرب والعجم والروم أبي يوسف يعقوب، الإمام الثاني محمد بن الحسن الشيباني- عليهم اللطف الرباني والمن السبحاني- كيف لا وقد وقع الإجماع أن حكم الحاكم إذا لاقى فصلاً مجتهداً فيه فإنه يصير عند الكل لازماً نافذاً وماضياً غير قابل للفسخ والانتقاض، ولا ريب في صحة الوقف ولزومه عندهما لاسيما بعد التسليم إلى المتولي، ولا يفارق وجوب الصحة واللزوم على رأيهما الفائق المعلوم، فحكم- أيد الله أحكامه- الحاكم المومى إليه- الحكم باللزوم على رأيهما الفائق المعلوم، حكماً صحيحاً شرعياً تاماً، محرراً مرعياً، عالماً بالخلف الجاري بين الأئمة لما يتحتم رعايته في القضاء والأوقاف، فصار ذلك كله وقفاً على ما قرر، وحسباً مؤيداً على ما حرر، فمن سعي في إبطاله أو تغيير منواله فالله طليبه وحسيبه ومجازية يوم التناد يوم عطش الأكباد، يوم لا ينفع الظالمون معذرتهم، ولهم اللعنة ولهم سوء الدار، لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وسعى في إثباته وجريانه على منواله فالله يجزيه خير الجزاء، ويجزل له الثواب ويدخله الجنة من أي باب، ويرزقه فيها بغير حساب، فمن بدله بعد ما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، ووقع أجر الواقف المرقوم على الحي القيوم، وعلى ما هو حرر و سطر، وجرى ذلك وحرر خامس عشري محرم الحرام سنة ثلاث وأربعين وألف من الهجرة النبوية المحمدية، على أصحابها أفضل الصلاة وأتم التحية (٤٨)».

خاتمة:

تناول هذا البحث أوقاف محافظ القدس محمد باشا المعروف بصاحب الخيرات، الذي كانت له محاسن ومآثر جليلة في القدس الشريف في المجالات كافة، وقد سلطت الدراسة- بداية- الضوء على سيرة هذا الحاكم وأثرها في تعدد الوقفيات التي أنشأها في القدس

الشريف، ما أدى إلى تحقيق الأهداف التي قامت عليها الدراسة.

● يلحظ أن محمد باشا كان رجلاً متديناً عادلاً لا يتوانى عن فعل الخير، وكان حريصاً على دعم المؤسسات الوقفية في القدس حتى تبقى عامرة وتقوم بعملها على أكمل وجه، والمهم في الأمر أن هدف وقفياته كانت بالدرجة الأولى تقوى الله، وحب عمل الخير دون أن يظهر في نفسه شيء من كبر.

● تبين في وقفه أنه لم يكن مجرد وقف فحسب، بل إن الدارس لهذه الوقفيات يمكن أن يتلمس بُعد نظر لهذا الحاكم عندما كان يستهدف في وقفياته جماعات وفئات وافدة إلى القدس لم تتوافر لها إمكانات غيرها من الطوائف لاسيما المغاربة، فطوائف الأتراك والأروام والأفغان والتتار وغيرها، التي تأتي إلى القدس - كما هو ملاحظ - بشكل متزايد، لم يتوافر لها ما يعينها على الاستقرار، ما جعلها تنتشر في أرجاء المدينة دون أن يكون لها حارة خاصة، مع العلم أن الدارس لهذا العصر يلحظ العدد الكبير لهذه الطوائف بالقدس، ولعل ما قدمه محمد باشا يأتي من باب تعزيز إقامة هذه الجماعات في القدس من خلال توفير ما يحتاجون إليه بغية إضفاء الجانب الروحاني عليهم في القدس الشريف.

● ما وقفه محمد باشا وحبسه كان له أكبر الأثر في استقطاب أكبر عدد ممكن من طالبي العلم إلى القدس الشريف، وهذا يعني أن القدس في هذه المرحلة كانت منارة علم ينهل منها كل وارد لها من مختلف البلاد والأصقاع، وليس أدل على ذلك من أن وقفياته كانت جميعها موجهة لمؤسسات علمية ذات بعد ديني، وبالتالي كان لهذا الحاكم دور في إيجاد مناخ ملائم لحياة فكرية أفضل في القدس الشريف خلال هذا العصر.

● جملة القول: هذه الأوقاف التي حبسها محمد باشا في القدس ما هي إلا جزء يسير من فضائله في القدس الشريف، فخلال ما يقرب من عقدين من الزمان سطر في القدس صفحات مشرقة من أعمال الخيرة التي طالت مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والأمنية والدينية والاقتصادية، يصعب حصرها في دراسة واحدة، واللافت، أن شخصاً بهذه المكانة والإنجازات لم تذكره المصادر المعاصرة بشيء، وأخص بالذكر مؤرخي هذا العصر (نجم الدين الغزي، والمحببي)، لكن ما عوض ذلك الوثائق الواردة في سجلات القدس الشرعية التي تقدر بالآلاف، فقد أمدتنا بمعلومات وافية كاملة عن الأوضاع العامة في القدس ونواحيها خلال عصر محمد باشا، كانت على درجة كبيرة من الأهمية، والملاحظ أيضاً على مادة السجلات في عصره أنها في بعض الأحيان كانت تخرج عن النص، عندما تعرض معلومات تخرج عن سياق الحجة أو الوثيقة التي وضعت من أجلها، كأن تذكر بعض إنجازات محمد باشا (٤٩).

الهوامش:

١. مرسوم سلطاني بتعيين محمد آغا افتخار الخواص السلطاني ناظر وقف السلطان سليمان على رسوم كنيسة في القيامة، ينظر: سجل القدس ٩٧، ربيع أول ١٠٢٨هـ / ٢ / ١٦١٩م، ص ١٧٩.
٢. الباشا: وهي كلمة من أصول تركية استعملت كلقب عسكري بمعنى حاكم عسكري أو كبير العسكر وموجههم، س ١٥٢، ح ٢، ١٣ ربيع ثاني ١٠٦٧هـ / ص ٨٤ : مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٨٠.
٣. سجل القدس ١٦٧، ح ٣، ١٦ جماد ثاني ١٠٧٧هـ / ١٤ كانون أول ١٦٦٧م، ص ٢٣.
٤. سجل القدس ١٦٦، ١٨ شعبان ١٠٧٦هـ / ٢٣ شباط ١٦٦٦م، ص ١٩٧.
٥. سجل القدس ١٥١، ح ٢، ١٢ شوال ١٠٦٦هـ / ٣ آب ١٦٥٦م، ص ٣٥٨: أكمل الدين احسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج ٢، نقله إلى العربية، صالح سعادوى، استانبول، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٥٣٣.
٦. طوخ: أستعملها الأتراك للدلالة على الرتب العسكرية في تشكيلات الجيش العثماني، حيث كان للسلطان سبعة اطواخ وقيل ستة وللوزير الأعظم خمسة وللوزير ثلاثة وللوالي طوخان ولشيخ الإسلام طوخان، رافق، العرب، ص ٤٥، جب وبوين، المجتمع الإسلامي في الغرب واثار الحضارة الغربية على الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة، عبد المجيد القيسي، دمشق، ١٩٩٧م، ج ١، ص ١٨٤.
٧. سجل القدس ١٢٠، ح ١،، غرة جمادى الثانية ١٠٤٢هـ / ١٤ / ١٢ / ١٦٣٢م، ص ١١٥.
٨. سجل القدس ١٠٢، ح ٢، ص ٢٦١: محمد الأرناؤوط، معطيات عن تاريخ دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.
٩. الطريقة الرفاعية: تنسب للشيخ أحمد بن علي الحسيني الرفاعي (٥٧٨هـ / ١١٨٢م)، ابن خلكان، أحمد بن إبراهيم (٦٨٢هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، ج ٨،، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م، ج ١، ص ٥٥: العسلي، معاهد العلم، ص ٣١٠.
١٠. القادرية: تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (٥٦١هـ / ١١٦٦م)، وهي من أشهر الطرق الصوفية في ديار الإسلام.
١١. المحبي، خلاصة الأثر، ج ١، ص ٣٩٤ - ٣٩٨: ليماز أرتونا، تاريخ الدولة العثمانية،

- ج٢، تحقيق محمد الأنصاري، تركيا، ١٩٨٨ م، ج١، ص ٤٦٠
١٢. الغزي، نجم الدين (١٠٦١ هـ / ١٦٥١ م)، لطف السمر و قطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج٢، دمشق، (د، ن)، ج٢، ص ٦٠٨؛ سجل القدس ٩٨، ج٢، ١٣ شعبان ١٠٢٥ هـ / ٢٦ / ٨ / ١٦٦٦ م، ص ٤٤٩.
١٣. سجل القدس ١٠٤، ح١، ١٢ صفر ١٠٣٠ هـ / ٦ / ١ / ١٦٢١ م، ص ٢٦.
١٤. سجل القدس ١٠٥، ح١، ٢١ ذو القعدة ١٠٣١ هـ / ٦ / ١٢ / ١٦٢١ م، ص ٤٧٨.
١٥. شراء فرن في القدس، سجل القدس ١٠٠، ح١، ٧ شوال ١٠٢٧ هـ / ٢٧ / ٩ / ١٦١٨ م، ص ٣١.
١٦. سجل القدس ١٠٣، ح١، ٧ شوال ١٠٢٧ هـ / ٢٧ / ٩ / ١٦١٨ م، ص ٣١.
١٧. سجل القدس سجل القدس ١٠٧، ح١، ١٧ محرم ١٠٣٣ هـ / ١٠ / ١١ / ١٦٢٣ م، ص ١٢٧ - ١٣١.
١٨. حول نص الوقفية ينظر: العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٦١؛ مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١٠، مطبوعات رابطة الجامعيين بجامعة الخليل، ١٩٧٤ م، ج٨، ق٢، ص ١٢٧ - ١٣٠؛ الموسوعة الفلسطينية، ط١، م٤، ١٩٨٤ م، ج٢، ص ٥٢٢ - ٥٢٣.
١٩. والملاحظة الجديرة بالذكر، أن إسرائيل صادرت هذه الأوقاف وأنشأت عليها فنادق ومباني عامة، بحيث لم تترك للمسجد أي مجال للتوسعة، بل حتى المسجد لم يسلم من اعتداءاتهم، فقد زعموا أن تربة رابعة العدوية الكائن جوار المسجد تعود لعجوز يهودية عاشت في العهد القديم، سجل القدس ١٠٢، ح١، ٥ رمضان ١٠٢٨ هـ / ١٦ / ٨ / ١٦١٩ م، ص ٢٠٢؛ يوسف، من آثارنا، ص ٢٦٢..
٢٠. سجل القدس ٩٩، ٤٤ - ٤٥، ص ١٠٤ - ١٠٦.
٢١. حول حجة الشراء ينظر: سجل القدس ٩٩، ح٢، ص ٤٨٢.
٢٢. سجل القدس ٩٩، ح٢، ص ٤٨٥.
٢٣. سجل القدس ١٠١، ح١، ص ١٨١.
٢٤. سجل القدس ١٠٢، ح٢، ص ٢٥٥.
٢٥. سجل القدس ١٠٢، ح١، ص ٢٧٣.
٢٦. سجل القدس ١٠٢، ح١، ص ٣٦٥.
٢٧. اشتراها من ضمن العقارات التي اشتراها من محمد بك بن سليمان بن قباد باشا، سجل

- القدس ١٠٥، ح ١، ص ٤٣٥ - ٤٣٨.
٢٨. سجل القدس ١٠٥، ح ١، أواسط محرم ١٠٣٢هـ / ١٩ / ١١ / ١٦٢٢م، ص ٦٤٥ - ٦٤٨.
٢٩. المحبي، خلاصة، ج ١، ص ٥؛ إحسان أوغلي، تاريخ، ج ٢، ص ١٧٩.
٣٠. سجل القدس ١٠٧، ح ١، ٦ ربيع ثاني ١٠٣٣هـ / ٢٧ / ١ / ١٦٢٤م، ص ٣٠٢.
٣١. سجل القدس ١٤٦، أواسط ذي القعدة ١٠٦٢هـ / تشرين ثاني ١٦٥٢م، ص ٥٧٣؛ حمد يوسف، من آثارنا العربية والإسلامية في القدس الشريف، فلسطين، ٢٠١٠م، ص ٣٣١.
٣٢. سجل القدس ١١٠، ح ١، ختام محرم ١٠٣٤هـ / ١٢ / ١١ / ١٦٢٤م، ص ٤٩.
٣٣. سجل القدس ١٢٠، ح ١، غرة جمادى الثانية ١٠٤٢هـ / ١٤ / ١٢ / ١٦٣٢م، ص ١١١.
٣٤. سجل القدس ١٠٢، ح ٢، ٢٠ ذو القعدة ١٠٢٨هـ / ٢٩ / ١٠ / ١٦١٩م، ص ٣١٩.
٣٥. التربة الجليلية: نسب لأحد الأمراء المماليك في دمشق، كامل جميل العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، مؤسسة آل البيت - المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، جمعية عمال المطابع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، ص ٦٣.
٣٦. سجل القدس ١٢٠، ح ٣، ١٠ ربيع ثاني ١٠٤٢هـ / ٢٥ / ١٠ / ١٦٣٢م، ص ١٣.
٣٧. ينظر حجة البيع: سجل القدس ١٢٠، ح ١، ص ١١٢.
٣٨. شهود الحال: مولانا شيخ الإسلام الشيخ عبد الغفار، فخر المصدرين الشيخ نور الدين الجاعوني، فخر الأتقياء محمد العسلي، فخر الأكارم والأماجد أحمد بك متولي وقف الصخرة الشريفة، فخر الكتاب والمحريين شاهين جلبي كاتب وقف الصخرة الشريفة، فخر المشايخ الشيخ عبد القادر شيخ الحرم الثاني، فخر الكتاب إسحاق جلبي، الخواجة عبد الجواد العسلي، سجل القدس ١٢٠، ح ١، غرة جمادى الثانية ١٠٤٢هـ / ١٤ / ١٢ / ١٦٣٢م، ص ١١٥.
٣٩. ليفي برفنسال، الزوايا، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٠، ص ٣٣١ - ٣٣٢؛ غسان محبيش، الزوايا في القدس، الندوة الثالثة، جامعة النجاح، نابلس، ١٩٩٧م.
٤٠. العليمي، الأنس، ج ١، ص ٢٠٠ - ٢٠١؛ النابلسي، الحضرة الأنسية، ج ٢، ص ٥٨٥.
٤١. سجل القدس ١٠٠، ح ١، ٤ ربيع أول ١٠٢٧هـ / ١ / ٣ / ١٦١٨م، ص ١٥٠، ح ١، ٤ ربيع أول ١٠٢٧هـ / ١ / ٣ / ١٦١٨م، ص ١٥٨؛ سجل القدس ١٠٢، ح ١، ٩ رجب ١٠٢٨هـ / ٢٠ / ٨ / ١٦١٩م، ص ٨٨، ح ١، ١٥ رجب ١٠٢٨هـ / ٩٦، ح ١، ١٧ شوال ١٠٢٨هـ / ٢٧ / ٩ / ١٦١٩م، ص ٢٦٢، ح ٢، ١٧ شوال ١٠٢٨هـ / ٢٧ / ٩ / ١٦١٩م، ص ٢٦٢؛

٤٢. حمد يوسف، من آثارنا، ص ٣٢٧.
٤٣. عمرها الشيخ عثمان بك الصوفي التي خصصها لفقراء نقشبند وبخارى من مريدي الطريقة النقشبندية سنة ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣ م)، سجل القدس ١٠٧، ح ١، ص ١١٧؛ إحسان أوغلي، تاريخ، ج ٢، ص ١٨٥.
٤٤. إحسان أوغلي، تاريخ، ج ٢، ص ١٨٥.
٤٥. حول ذلك ينظر: غنايم والأشقر، وقف النقود، ص ١٢١ - ١٤٤.
٤٦. أوجاق: لها عدة معاني، منها البيوت أو الحجر، أو الفرق العسكرية، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، ص ٤٢.
٤٧. الحاكورة وقف المارستان الصلاحي، أجرة مساقاة، على أن يدفع ٥ غروش سنويا للوقف، لمدة ٩٠ سنة، سجل القدس ١٢٠، ح ١، ص ٦٩.
٤٨. سجل القدس ١٢١، ح ١، ٢٥ محرم ١٠٤٣ هـ / ١ / ٨ / ١٦٢٣ م، ص ٢٣٢ - ٢٣٦.
٤٩. سجل القدس ١٠٥، ح ١، غرة ذي الحجة ١٠٣١ هـ / ٧ / ١٠ / ١٦٢٢ م، ص ٣٥٣.

المصادر والمراجع:

١. السجلات: سجلات محكمة القدس الشرعية

المطبوعة:

١. أحمد تيمور، الرتب والألقاب المصرية، دار الكتب العربي، ط ١، ١٩٥٠م
٢. أكمل الدين ساحلي أغلو، الدولة العثمانية، نقله إلى العربية صالح سعادوي، اسطنبول، ١٩٩٩م
٣. إيرينا بيترسيان، الإنشكاريون في الإمبراطورية العثمانية، دبي، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م
٤. باسم إحشيش، ناحية الخليل في القرن السادس عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٠م
٥. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
٦. العلمي، مجير الدين الحنبلي ت (٩٢٧هـ / ١٥٢٠م) ، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج٢، تحقيق: محمود كعابنة ومحمد أبو تبانة، مطبعة دنديس، الخليل- فلسطين، ١٩٩٨.
٧. عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، بيروت، ١٩٦٦م
٨. الغزي، نجم الدين (١٠٦١هـ / ١٦٥١م) ، لطف السمر و كطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج٢، دمشق، (د، ن) .
٩. فاضل بيات، بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة (٩٧٧- ٩٧٩هـ / ١٥٧٠- ١٥٧٢م، ج٣، الجامعة الأردنية، عمان، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
١٠. كامل جميل العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، مؤسسة آل البيت - المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، جمعية عمال المطابع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م. .
١١. ليماز أرتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، تحقيق محمد الأنصاري، تركيا، ١٩٨٨م.
١٢. المحبي، محمد أمين الدين (ت ١١١هـ / ١٦٩٩م) ، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج٤، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د، ت) .

١٣. محمد الأرناؤوط، معطيات عن تاريخ دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣ م.

١٤. محمد هاشم غوشة، الأوقاف الإسلامية في القدس، استنبول، ٢٠٠٩ م.

١٥. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ١٠، مطبوعات رابطة الجامعيين بجامعة الخليل، ١٩٧٤ م.

Mustapha El Ghachi, Les relations franco- ottomans du XVIe aux XVIIIe : .١٦
siècles, Rev. Histoire Arabe des études Ottomanes, n° 11- 12 octobre
1995, p. 84

ثقافة البطجة النسائية*

د. أمينة عبد الله سالم علي**

* تاريخ التسليم: ١٢ / ٥ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٥ / ٩ / ٢٠١٣م.
** منتدبة بكلية الآداب جامعة حلوان/ القاهرة/ جمهورية مصر العربية.

ملخص:

تُعدّ البلطجة النسائية إحدى صور الإجرام المعاصر في العالم، وقد ازدادت في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجياً في ميادين العمل ومنافسة الرجال.

فالمرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية، وإنما - وللأسف الشديد - دخلت المرأة المجرمة السجون، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة في الإجرام، وأوقعت بها في بؤرة الجريمة. وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح جرائم النساء أو بلطجة النساء، وهو مصطلح من مصطلحات الجرائم المستحدثة، وكان الهدف الرئيس من البحث التعرف إلى أسباب انتشار تلك الظاهرة بشكل ملحوظ، وتشخيص طرق علاجها، وإلقاء الضوء على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع المرأة إلى البلطجة، وأشكال هذه البلطجة، وسماتها وآثارها السلبية على المرأة المصرية. وقد قام البحث على المنهج الوصفي، ومنهج الأنثروبولوجيا، مستعيناً بأدوات منها: الملاحظة والمقابلة باستخدام دليل عمل ميداني، ودراسة الحالة.

Culture of Feminism Bullying

Abstract:

Women's bullying is one of contemporary images of crime in the world which has increased in recent years in both developing and developed countries as a direct result of the gradual integration of women in circle of more extensive activities in all fields of work and proves to be competent to men. Women have entered the various fields of life including crime field, and so crime is no longer a male phenomenon but unfortunately criminal women are found in prisons. Women's crimes or women's bullying is an updated terms of crime terminology. Research aims to search for the causes of the spread of this phenomenon significantly, diagnosis the methods of treatment, highlighting the social economic and psychological pressures that forced women to bullying, and to adopt different forms of these bullying and mentioning its negative effects on the Egyptian women.

I used the descriptive approach and the Anthropology approach methods. The collection tools of field article I used are the case study, observation, and the interview using a field work guide.

مقدمة:

إن معظم الدراسات التي أتى بها العلماء في ميدان العنف والجريمة تبرز حيثيات الفعل الإجرامي، وكذا العوامل الكامنة خلفه حيناً أو البحث واقتراح طرق للوقاية منه أو علاج مرتكبيه حيناً آخر؛ لكن هذه الدراسات كانت تهمل جانباً مهماً في الدراسة ألا وهو مرتكب هذا الفعل الإجرامي بصفته رجلاً أو امرأة، فكثيراً ما تناول الباحثون على مختلف مشاربهم؛ الجريمة ومرتكبيها بالتحليل والتقصي، مع التركيز على الرجل مرتكب هذا الفعل، لأن القوالب الثقافية والاجتماعية كثيراً ما تعمل على بلورة فكرة أن يُنظر للمجرم على أنه ذكر خارج على القانون، وهو الأقدر على ارتكاب الفعل الإجرامي في مختلف أشكاله.

فلما كانت الجريمة التي يقترفها الرجال لها حظ الأسد من هذه الدراسات، فإن تناولها عند المرأة ما زال يحاط بكثير من الحيطة والحذر، والسرية والغموض، فهي تعدُّ شكلاً من أشكال الممنوعات التي لا يحق للباحث أن ينفذ الغبار عنها، أو الكشف عن ماهيتها وأسرارها، ومهما يكن الأمر، فإن تلك الأسباب من وجهة نظرنا تعدُّ مبرراً في عدم إعطاء مشكلة ظاهرة بلطجة المرأة الاهتمام الكافي، فعلى العكس ينبغي دراسة هذه المشكلة من جوانبها المختلفة، كونها تشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة لها آثارها السيئة في محيط المجتمع المصري بشكل عام، وفي المحيط الأسري بشكل خاص.

لذا تعدُّ البلطجة عنصراً لصيقاً بحياة المجتمع، إذ تعدُّ البلطجة ظاهرة اجتماعية حديثة عاصرت جميع المجتمعات النامية والمتقدمة، وتأثرت بالمعطيات المحيطة بها كافة، وأصبحت كلمة مرادفة للجريمة والانحراف والعنف، وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات في الآونة الأخيرة من أحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إلى تنوع جرائم البلطجة عامة، والبلطجة النسائية خاصة، فالبلطجة تزلزل الأركان الأساسية للمجتمع، وتجرح مشاعر الأمان والطمأنينة التي يجب أن يشعر بها الإنسان حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة.

ولذا جاء البحث الحالي «ثقافة البلطجة النسائية» محاولة لتسليط الضوء على العنف المقترف من قبل المرأة، وكشف خباياها، وعمقها، ودلالاتها الاجتماعية والنفسية والقانونية، وأثر ذلك على المجتمع المصري، فمن هنا تكمن أهمية البحث العلمي باعتباره يشكل إسهاماً في الكشف عن البلطجة النسائية، والتعرف إليها عن قرب، إضافة إلى تسليط الضوء على الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة التي تدفع بالمرأة إلى العنف، وأثر ذلك على المرأة والمجتمع بأسره.

(١) أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة موضوع «ثقافة البلطجة النسائية» من خطورة هذا السلوك الإجرامي على الأسرة من ناحية، وأثره على المجتمع من ناحية أخرى، حيث يعدُّ إجرام النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية، لأن المرأة عضو فعال في المجتمع، وأن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على الأسرة، وأن عدم الاهتمام بظاهرة بلطجة النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع.

يقول الدكتور أحمد المجذوب إن وضع المرأة في الفترة التي بدأ فيها الاهتمام بدراسة الظاهرة الإجرامية وظهور علم الإجرام كان مهملاً، إذ إن هذه الظواهر لم تواجه إلا باللامبالاة سواء في ذاتها أم ردود الأفعال عموماً. ويعد إجرام النساء أحد أبعاد الإجرام المعاصر في العالم، وقد ازداد في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجياً في دائرة نشاط أكثر اتساعاً في ميادين العمل ومنافسة الرجال. وقد جاء في دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي لمنع الجريمة، ومعاملة المذنبين المنعقد في جنيف ١٩٧٥م أنه بمجرد توافر الفرص للنساء التي كانت قاصرة بحكم العادة على الرجال، فإنهن يسعين للحصول على مركز متساو مع الرجال سواء في فرص العمل المشروع أم فرص العمل الإجرامي. ورغم ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين، فإن مشكلة المرأة والجريمة لم تنل الاهتمام اللازم، كما أن جرائم النساء ظلت من الأمور التي لم تلق اهتماماً كبيراً.^(١)

وقد عرفت مصر ظاهرة البلطجة النسائية خلال انتخابات عام ٢٠٠٥، حيث لم تكن معروفة قبل هذا التاريخ، وسلط فيلم "خالتي فرنسا" - تأليف: بلال فاضل - الأضواء عليها بطريقة جيدة، ورغم أن الفيلم تعرض لكثير من الانتقادات حين عرض للمرة الأولى في دور العرض السينمائية، نظراً لتضمنه حزمة هائلة من الشتائم والسباب، فإن ما جسده من مشاهد كان انعكاساً مباشراً لما يجري على أرض الواقع، ورغم محاولات الأجهزة الأمنية السيطرة على تلك الظاهرة، فإنها أصبحت تمثل انتعاشاً دائماً، ولاسيما في مواسم الانتخابات، سواء المجالس النيابية أو غيرها، وربما تطال في أحيان أخرى انتخابات النوادي الرياضية والنقابات المهنية.

لقد كان من أسباب اختيار موضوع «ثقافة البلطجة النسائية» أنها ظاهرة جديدة من نوعها بصفة عامة وفي الدراسات الإنسانية بصفة خاصة، مما أعطت أبعاداً جديدة لموضوع «الأنثروبولوجيا الثقافية» من خلال كشف ثقافة البلطجة، وكذا الخصائص الاجتماعية والثقافية للوسط الذي تعيش فيه المرأة المجرمة أو العنيفة، والذي يدفعها إلى

ارتكاب جرائم البلطجة، وتزداد أهمية موضوع هذه الدراسة في ظل قلة الاهتمام بقضايا ومشكلات المرأة المصرية، وخاصة مشكلة العنف والبلطجة، سواءً على المستوى الرسمي أو الشعبي، إضافة إلى النظرة السلبية والضيقة تجاه المرأة المصرية من قبل المجتمع، وخاصة المرتكبة للبلطجة.

ويتضمن البحث دراسة وصفية تحليلية تدخل ضمن إطار الأنثروبولوجيا الثقافية وأنتروبولوجيا الجريمة، كما يهدف البحث إلى التعرف إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع المرأة إلى البلطجة، وأشكال هذه البلطجة، وسماتها وآثارها على المرأة المصرية.

(٢) أهداف البحث:

نظرًا لأهمية موضوع «ثقافة البلطجة النسائية» التي ظهرت على الساحة بشكل ملحوظ في المجتمع المصري، فمن الضروري الخوض فيه عن قرب، حيث حددنا له مجموعة من الأهداف تتمثل في:

١. التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة في البلطجة النسائية.
٢. محاولة وصف الظاهرة، والكشف عن الأسباب المؤدية لها.
٣. التعرف إلى ثقافة البلطجة النسائية، وأثرها على المرأة.

(٣) تساؤلات البحث:

١. هل تتعرض المرأة لضغوط حياتية وأزمات نفسية واقتصادية تولد لديها العنف؟ وهل البلطجة منفذ لهذه الضغوط؟
٢. هل البلطجة النسائية لها طبيعة خاصة؟ ما هي؟ وما آثارها على المرأة؟
٣. هل العامل القانوني والإعلامي والديني يحد من لجوء المرأة للبلطجة؟

(٤) المنهج المستخدم وطرق جمع المادة العلمية:

١. المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد البحث على التحليل من أجل الفهم أو تقويم أوضاع قائمة، ويكون هذا الوصف كافيًا.
٢. المنهج الأنثروبولوجي: هذا البحث اعتمد على المنهج الأنثروبولوجي في جمع المادة العلمية، وعلى الإخباريين لسهولة دخول المنطقة -مجتمع البحث- والتعامل مع

البلطجة من النساء، مع الاستعانة بأدوات عدة لجمع المادة الميدانية:

١. الملاحظة والمقابلة باستخدام دليل العمل الميداني: وهو ورقة عمل تضم مجموعة من التساؤلات المطروحة على المبحوث، وعمل دراسة استطلاعية لمجتمع البحث لملاحظة معايير عدة كانت سبباً لاختيار مجتمع البحث وهي:

- مجتمع يتسم بالفقر.
- مجتمع لم يوضع تحت الدراسة من قبل.
- مجتمع نساؤه مشهورات باستخدام العنف في سلوكهن.

وقد قام البحث على الملاحظة بدون مشاركة بهدف معرفة السمات الحياتية والبيئية التي تتسم بها الحالة، وكانت المقابلة شخصية متعمقة باستخدام دليل عمل ميداني يحتوى على الأسئلة المفتوحة للتعرف إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تتسم بها حالات الدراسة، مع توضيح السمات المشتركة بين الحالات، من أجل الحصول على النتائج التي من شأنها أن توضح نقاطاً جوهرية عدة في البحث.

٢. دراسة الحالة: ستدرس من خلال هذه الأداة عدة حالات البلطجة النسائية لإلقاء الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية، مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل حالة على حدة، كما اختيرت عينة البحث، وتضم سبع حالات بناء على الآتي:

- التنوع في أسباب اللجوء للبلطجة (مهنة أم تباهي أم وراثة).
- اختيار مستوى معيشي واحد.

- اختيار سيدات متزوجات ولهن أبناء، ويرجع سبب اختيار هذا المعيار إلى أن الخطورة لا تكمن في الفتاة، ولكن الخطورة الحقيقية تكمن في الأم التي تربي جيلاً، كما أنها المصدر الرئيس لتنشئة المجتمع.

٣. أساليب التسجيل الصوتي والفيديوغرافي:

إن التسجيل الصوتي أسرع من الكتابة والتدوين حتى لا تستغرق المقابلة وقتاً أطول، ولا يغفل الباحث عن تدوين أدق التفاصيل، كما أن آلة التصوير الفيديوغرافي هي وسيلة من أهم وسائل توثيق الملاحظة، ويمكن أن تستخدم بديلاً للملاحظة، ونجد ذلك واضحاً على وجه الدقة في تصوير أدوات البلطجة التي تستعين بها المرأة في ممارستها لأساليب العنف. إن هذه الوسائل التكنولوجية لا تغني الباحث الميداني بحال من الأحوال عن تدوين مذكراته الميدانية كما أنها تعد تدعيماً هائلاً لكفاءة الوصف ودقة التفاصيل التي يحاول نقلها لتصنيفها وتحليلها فيما بعد.

(٥) مفاهيم البحث:

◀ تعريف الثقافة: Culture

يذهب "بندكت" إلى أن الطفل المولود حديثاً - من بني الإنسان - قد يكون أشبه بالصفحة البيضاء، التي تستطيع "الثقافة" أن تكتب عليها ما تشاء من خصائص أيًا كانت (ومن ثم فإن هذا الموقف يولي قدرًا عظيمًا من تأكيد أهمية التنشئة الاجتماعية). وقد يثير هذا الاتجاه - في الواقع - عددًا من المشكلات عند تفسير سلوك أولئك الذين لا يتوافقون مع المجتمع (أي: المنحرفين). (٢)

◀ تعريف البلطجة: Bullying

البلطجة كلمة ليست عربية وإنما هي كلمة تركية، وتعني كلمة بلطجي في اللغة التركية صانع البلطة أو بائعها أو مستخدمها، لأن كلمة بلطة هي أداة البلطجي المعروفة، ثم (جي) تفيد الحرفة في اللغة التركية مثل (عرجي - أجزجي. . إلخ) والبلطجي عند الأتراك هو الرجل الذي يؤدي الخدمات الخارجية للقصر السلطاني، وأول من أوجد مهنة البلطجة في الدولة العثمانية هو مراد الثاني (حكم ١٤٢١ - ١٤٥١)، ولقد انتقلت هذه الكلمة والوظيفة مع غيرها من المهن والوظائف الأخرى إلى مصر مع الحكم العثماني لها، إلا أنه في عصر انحطاط الدولة العثمانية ابتداءً من القرن التاسع عشر الميلادي. أصبح البلطجية موجودين في مصر لخدمةوالي العثماني، وعندما أحسوا بتراخي قبضة الدولة العثمانية عليهم باتوا يعيثون في البلاد فسادًا. (٣)

البلطجة هي شكل من أشكال العدوان المرتبطة بالحياة الاجتماعية، ويمكن تعريفها على أنها «إساءة استعمال السلطة المادية والنفسية بغرض خلق مناخ سلبي لإيقاع الإيذاء والضرر والخوف المزمّن على الضحايا من قبل «الفتوات» الذين يستخدمون القوة البدنية، والتأثير الاجتماعي لترهيب الآخرين». (٤)

فالبلطجة سلوك إجرامي يمكن أن يهدف إلى الارتزاق ينتج عنه حالة خطيرة، يكون لها تأثير سلبي على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (٥)

وأخيرًا فالبلطجة كجريمة تجمع بين جرائم العنف بمختلف أشكاله وجرائم الإرهاب على المستوى الفردي، فهي تعد من أخطر جرائم العنف؛ لأنها تجمع بين أشكال العنف المادي والمعنوي، كما أنها تمثل جرائم الترويع والإرهاب على المستوى الفردي، وليس على مستوى الدولة؛ لأن الضرر في جرائم البلطجة يقع أولاً على الفرد ثم يمتد أثره بعد ذلك على المجتمع ككل. (٦)

تندرج تحت مفهوم البلطجة مفاهيم عدة حُصرت تدعيماً للبحث وهي:

١. الجريمة Crime:

إن الجريمة تعد بلا شك نشاطاً ضاراً بالررفاهية العامة، وعادة ما يقوم بها شخص خارج عن القانون، وتقوم بتهديد تواجد سلطة الحكومة المركزية والتنفيذية، بينما أشار علماء الإجرام مثل سيلين ١٩٥٠ إلى اقتراح تصور أكثر إيجازاً للعادة السلوكية وقاعدة تدعمها العقوبات لتعكس القيمة المرتبطة بالعادة الجماعية، وعلى النقيض فقد اعترض آخرون على القانون الجنائي لأنه قهري.^(٧)

الجريمة الاجتماعية Social Crime: تُعد الجريمة في بعض الأحيان جريمة اجتماعية عندما تمثل تحدياً واعياً مقصوداً للنظام الاجتماعي السائد والقيم التي تحكمه، ولكنها لم تكن أفعالاً تستحق اللوم سواء في رأي من يرتكبوها أم في نظر المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، والمفهوم محل خلاف على أية حال، ولكنه يدل على حقيقة مهمة وهي أنه لا يوجد إجماع على الأمور التي تعد فعلاً إجرامياً.^(٨)

٢. الانحراف Deviance:

قدم "كوهن" Cohen ١٩٨٠ تحليلاً لهذا المعنى من خلال حالات "الذعر الأخلاقي"، ففي إحدى حالات هذا الذعر الأخلاقي، قد يحدث تصوير جماعة أو فرد، وبالذات من خلال تركيز وسائل الاتصال الجماهيري على أخبارها أو أخباره باعتباره يشكل تهديداً لقيم المجتمع ومصالحه، لذلك يصبح الجمهور شديد الحساسية، ليس فقط لهذا التهديد الظاهر، وإنما تجاه تلك القيم المهددة بسببهم.^(٩)

٣. العنف Violence:

يُعد العنف في أبسط معانيه الاجتماعية وأشدّها وضوحاً هو استعمالاً غير قانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية.^(١٠)

العنف البنائي Structural Violence: يظهر العنف البنائي عندما يكون البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد مشبعاً بالعنف (القوة المادية)، وهنا تصبح البيئة التي يعيش فيها الأفراد عبئاً يثقل كاهلهم، ولا يكون بمقدورهم أن يغيروها، وكثيراً ما تتشابه كل الظروف المرتبطة بالبيئة السكنية أو الوضع الاجتماعي أو الثقافي لتخلق حول البشر سياقاً من القوة المادية التي يمكن النظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال العنف الكامن داخل البناء الاجتماعي والثقافي، وتميل الدراسات الحديثة في مجال العنف إلى اعتبار

صورة الفقر، والمعاناة الإنسانية، والتخلف الثقافي، والتدهور الحضري والعمراني بمثابة عنفٍ بنائي يَنسج حياة الأفراد. (١١)

٤. السلوك العدواني Aggression Behavior:

ركزت العديد من النظريات والنماذج المرتبطة بالعدوان على الاعتداء الجسدي، فقد أثبتت أن هناك درجة من التشابه بين الاعتداء الجسدي والاجتماعي بين الشباب من الإناث البالغات، كما توجد درجة تشابه بين أشكال رد الفعل والعدوان الاجتماعي والاعتداء الجسدي بين الفتيات، وهذا يؤكد على أن هناك علاقة بين العدوان الاجتماعي والاعتداء الجسدي على الآخرين، اعتقاداً بأن السلوك هو نتيجة الخصائص الشخصية السلبية. (١٢)

مظاهر السلوك العدواني: يتخذ السلوك العدواني مظاهر كثيرة ومتعددة منها العدوان اللفظي والعدوان المادي والعدوان المباشر والعدوان غير المباشر، كما أن هناك عدواناً موجهاً نحو الذات وعدواناً موجهاً نحو الآخرين. وقد جعل هذا التعدد لمظاهر السلوك العدواني محط اهتمام الباحثين، وتعددت بذلك تصنيفات السلوك العدواني إلى: (١٣)

عدواني غير مباشر Indirect Aggression	عدواني مباشر direct Aggression	
	عدواني لفظي Verbal Aggression	عدواني بدني physical Aggression
يقصد به المهاجمة والإيذاء من خلال آخرين، ومن خلال أشياء أخرى.	ويقصد به المهاجمة أو إيذاء متعمد على الآخرين بالألفاظ.	ويقصد به الهجوم أو الإيذاء البدني دون استئارة مسبقة، حيث إن الفرد يبتدئ الشجار دون سبب.

٥. الإهانات Insults:

- يعرف التراث الشعبي المصري ألواناً من الإهانات اللفظية، نذكر منها ”الردح“ يدخل طرفان أو أكثر، خاصة من النساء، في نزاع شديد. ويكون موضوعه تبادل سب الوالدين أو الأهل أو الأموات والدين، فضلاً عن الألفاظ الخادشة للحياء أو ذات المعنى المعين. كما تعلق الصيحات والصرخات، وتخلع النساء أغطية الرأس موجّهات وجوههن للسماء داعيات على بعضهن بعضاً بالسوء، خاصة الدعاء بخراب البيت وقطع العيش والكساح والعمي.. إلخ، وقد يزيد سلوك النساء في النزاع، ويتصاعد، فيبدأ في التراقص والتصفيق بالأيدي بطريقة معيبة، وقد يأتين بالأيدي بحركات خادشة للحياء، وقلة منهن يشققن الجلباب، كما يستخدمن ”النأورة“ و”المعايرة“ و”الشماته“ كوسائل إضافية لتدمير قوة أحد أطراف الردح. وقد يحوي الردح الادعاء بالباطل كوسيلة لكسب النزاع، خاصة ما يمس الأخلاقيات. (١٤)

◀ مفهوم النسائية Feminism:

ظهر مؤخرًا مصطلح Feminism الذي يترجم إلى النسوية أو الأنثوية أو النسوانية، ويمكن أن يوصف ككل الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة وتحسين أوضاعها. (١٥)

مفهوم البلطجة النسائية Bullying of Feminism:

يصنف "ويكمان" Wickman المرأة والجريمة إلى نموذجين، الأول: ويسميه بنموذج "الدور العكسي Role Reversal Model" وهو نموذج النظريات التي ترى "أن السلوك الإجرامي عند المرأة يظهر لدى النساء اللاتي يحملن خصائص ذكورية، حيث يتمتعن باستعداد أكبر للإتيان بأفعال إجرامية"، أما النموذج الثاني: فيسميه بنموذج "الفرصة Opportunity Model"، وهو نموذج النظريات التي ترى "أن جرائم المرأة ليست إلا نتيجة طبيعية للوضع الذي تشغله في المجتمع، والذي يتميز بالخضوع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي". (١٦)

ويتفق كثير من العلماء على أن السلوك الانحرافي للمرأة بأنه "سلوك يشكل خروجًا على المعايير والقواعد القانونية من خلال سلوك متناقض لما تقضي به القواعد، مما يجعل المجتمع يسن له جزاءات، كي يمنح أو يحد من هذا السلوك الانحرافي الذي يرتبط بالمجتمع نفسه، وبالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يصاحبها تغيرات ثقافية تؤثر على رغبات المرأة وتطلعاتها ووسائلها لتحقيق هذه الرغبات وإشباعها". (١٧)

ويرى بعض الباحثين أن المرأة جذابة وأكثر عدوانية، وينتج سلوكها العدواني من خلال التغيرات الفسيولوجية التي تحدث لديها من خلال التبويض والخصوبة، كما أن العدوانية في النساء تختلف نسبتها حسب الحياة الاجتماعية التي تتعرض لها، فالنساء لديهن تقويم سلبي للمنافسين الذين استفزوهن، فينتج عن ذلك تواصل غير مباشر للعدوان المتزايد نحو المنافسين الذين قاموا باستفزازهن، وهناك أدلة محدودة تشير إلى أن وضع المرأة في حالة التبويض يلعب دورًا في عدوانها على الآخرين. (١٨)

أصبح لدينا ثقافة «عدوانية المرأة» من حيث إن البلطجة أصبحت صفة وبائية مدمرة إذ تستخدم المرأة أساليب عدة مثل: الغيبة والشائعات وتوجيه الشتائم والتلاعب لإلحاق الضرر والألم النفسية على الضحية المستهدفة، وقد استحدثت على الساحة مصطلح ثقافة البلطجة وعدوانية المرأة في عام ٢٠٠٢ عندما نُشر كتاب «Queen Bees & wannabes» للكاتب Rosalind Wiseman، وكتاب "Odd Girl out" للكاتب Rachel Simmon، حيث أشارت هذه الكتب إلى صورة المرأة العدوانية التي تستخدم الألعاب والتكنيكات لتحاظ

على وضعها وسلطتها، حيث تقوم المرأة بسلسلة من الأفعال العدوانية بطريقة غير مباشرة لتؤثر على ترابط الآخرين وتجعل ضحاياها يشعرون بالتهميش.^(١٩)

” إن جريمة المرأة ليست فئة متجانسة على وجه الخصوص، فبعض جماعات من النساء مقيدات بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ويرتكبن الجرائم لأنها المصادر البديلة للدخل بالنسبة لهن ولمن يقوم بإعالتهن قليلة، وبالنسبة لأخريات، خاصة الشابات، كما أنه يوجد ضغط لجماعات الثقافة الفرعية لتتجانس مع قوانين جماعة أو عصابة.^(٢٠)

أكدت الأبحاث أن الخصائص الفردية التي تسهم في تحديد مستوى خوف النساء من ارتكاب الجريمة، تتحدد على المستوى الفردي من خلال العمر والدخل، والتعليم، والمنطقة سواء كان يسكن في منطقة حضرية أم ريفية، والإيذاء الذي يتعرض له الفرد، وهذه العوامل قد ثبت أن لها تأثيرات على الخوف من ارتكاب الجريمة، وخاصة بالنسبة للنساء.^(٢١)

التعريف الإجرائي للبلطجة النسائية: البلطجة النسائية نوع من أنواع الجرائم المستحدثة التي فرضت نفسها على الساحة باستخدام طرق ووسائل من وسائل العنف، تقوم البلطجة من خلال امرأة أو مجموعة من النساء يستأجرن لإلحاق الأذى أو الضرر بشخص ما أو مجموعة من الأشخاص، ولا يرتبط بهن أي صلة، فالبلطجة نتيجة لضغوط وأزمات اجتماعية واقتصادية ونفسية تقع فوق عاتق المرأة، فتتخذ من البلطجة عملاً يدرُ عليها دخلاً مادياً، كما تتخذ منه منفذاً لتلك الضغوط.

(٦) نظريات البحث:

١- نظرية الصراع الثقافي:

ينشأ الصراع من الثقافات حين تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة، فأى فرد ينتمي إلى مثل هذه الجماعات يجد نفسه أمام موقف محير وشائك، إما أن ينصاع للقيم الخلقية والاجتماعية، وتفادياً للوقوع تحت طائلة الجزاءات، ولكنه في هذا الوقت يخالف مبادئ جماعته وقيمها التي ينتمي إليها، وإما يستجيب للقيم السائدة في جماعته فيأتي من السلوك ما يوافق هذه القيم، ولكنه في الوقت نفسه يخالف القيم والمبادئ التي يعبر عنها القانون الجنائي، ويتعرض بالتالي لتطبيق الجزاءات الجنائية عليه.^(٢٢)

يقول ”سيللين“ Sellin ”إن الصراع الثقافي يؤدي إلى الجنوح والجريمة الناشئين عن تشرب الفرد لنسقين متصارعين للقيم في وقت واحد، وهذا يدل على أن السبب الوحيد للجريمة هو ما يصيب المجتمع من تفكك، نتيجة تعقد الحياة المعاصرة.^(٢٣)

٢- نظرية التعلم الاجتماع « منظور علم الإجرام النسوي »:

هناك اتجاهات عدة للمنظور النسوي لتفسير الجريمة بصورة مختلفة، يحوي التراث أربع اتجاهات نسوية رئيسية هي: (٢٤)

<p>حاول الاتجاه النسوي الليبرالي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، وأكدت "أنا أوكلي" على وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وتذهب "أوكلي" أنه طالما أن ارتكاب الجريمة يُعد مظهرًا وسمّة خاصة بالذكورة فمن الطبيعي أن تنتشر الجريمة بين الرجال "لقد تضاءلت الفروق الجنسية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، حيث إن بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعي قد تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلًا"، وقد أكدت هذه النقطة فيما بعد "أدلر" (١٩٧٥) في كتابها "أخوات في الجريمة"، أن النساء أصبحن أكثر ذكورة، وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.</p>	<p>الاتجاه النسوي الليبرالي Liberal Feminist</p>
<p>يذهب الاتجاه الماركسي إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة، وتقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان معًا الوضع الاجتماعي للنساء والرجال في أي مجتمع، وقد يؤكّد أنصار الاتجاه النسوي الماركسي على أن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي (وبصورة أكثر تحديداً المجتمع الرأسمالي) هي السبب الأساسي لسيطرة وتحكم الذكور، واضطهاد المرأة، وبالتالي ارتكابها الجريمة.</p>	<p>الاتجاه النسوي الماركسي Marxist Feminist</p>
<p>يذهب الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن السيطرة وتحكم الذكور، وما يتمتعون به من امتيازات هي أساس العلاقات الاجتماعية واللامساواة، وتذهب "برون ميلر" وعدد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن عدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء، وقد يعارض العديد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي مبدأ الحتمية البيولوجية، ويذهبون إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية.</p>	<p>الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminist</p>
<p>يعطي الاتجاه النسوي الاشتراكي الأولوية للطبقة والنوع، وتفاعل هذه العلاقات هو مصدر الجريمة في المجتمع، يُعد كتاب "ميسيرشميدت" "الرأسمالية ونظام سلطة الأب والجريمة" (١٩٨٦) نموذجًا للاتجاه النسوي الاشتراكي في تفسير الجريمة، حيث ترى أن القوة الناتجة عن التباين النوعي والطبقي تعد أمرًا حيويًا في فهم ودراسة الجريمة "إنهم أقوياء (سواء بسبب النوع أو الطبقة" الأكثر إضرارًا بالمجتمع، وحيث إن الأقوياء يمتلكون معظم الفرص المشروعة، فهم يحوزون أيضًا معظم الفرص غير المشروعة. وبناء على ذلك، يذهب أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى أن الجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعًا للنوع والطبقة التي ينتمي إليها.</p>	<p>الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminist</p>

يشير «أطلس» Atlas Shrugged إلى أن الحركة النسوية انتقلت من خلال تداخل ثلاث موجات فكرية، الأولى: أن المرأة تتسم بشقين العلاقات والفردية. الثانية: اتجاه المرأة لعمل غير جوهري وغير متجانس في الموجه النسائية الثانية، مما يفتح الباب أمام موجة نسوية. الثالثة: هي التي ركزت على الحركة النسوية والأنوثة الفردية التي تعبر عن

الخيارات الفردية من خلال ممارسة حياة حقيقية، وكانت الموجه الثالثة تقدم أرضاً خصبة للأفكار، مؤيدة للمساواة بين الجنسين، كحالة المرأة المذكر، وهي الحالة التي تتشكل نتيجة للاتفاقيات الاجتماعية، من خلال إخضاع الجماعات التي تنتمي لها المرأة لتؤدي دور الرجل، وتعد أعمال «أطلس» كمادة أولية لثالث موجة نسوية بسبب تركيزها على الفردية والاستجابة لبنيات المجتمع. (٢٥)

(٧) الدراسات السابقة:

كتبت «سيمونز» (٢٠٠٢) كتاباً بعنوان: «من فتاة شاذة» وكان عملها على الإناث البلطجية Female Bullying، وكانت تشير إلى الثقافة العدوانية المخيفة من الفتيات، وقامت بتحليل ثلاثة أنواع فرعية من العدوان الأكثر شيوعاً لدى الإناث: (٢٦)

العدوان الاجتماعي Social Aggression	العدوان غير المباشر Indirect Aggression	العدوان المبني على العلاقات Relational Aggression
يشير إلى السلوكيات التي تهدف إلى الإساءة لآخرين بعدم احترام الذات، والحالة الاجتماعية، أو كليهما. ويشمل الأعمال غير المباشرة، مثل نشر الشائعات أو الاستبعاد الاجتماعي، وأعمال المباشرة مثل الإساءة اللفظية.	يشير إلى السلوك العدواني الخفي، وذلك باستخدام التلاعب الاجتماعي، فيمكن أن يضر الضحية دون الاتصال المباشر. من خلال السلوك السري، الجاني يجعل الأمر يبدو كما لو لم يكن هناك أي نية في إلحاق الضرر على الإطلاق، كوسائل نشر شائعة كاذبة.	يشير إلى السلوك العدائي للآخرين عن طريق التهديد بالضرر، أو إتلاف الممتلكات الخاصة نتيجة لوجود علاقة بين الجناة والضحايا.

تناولت هذه الدراسة الفتاة الشاذة التي تستخدم العنف بأشكاله، واعتبر الدراسة أن الفتاة شاذة لأنها تقوم بسلوكيات يتسم بها الرجال دون النساء، مع عرض لأشكال العدوان لدى الفتيات، وقد أغفلت هذه الدراسة الظروف الاجتماعية والأبعاد النفسية التي شكلت سلوكيات هذه الفتاة، ولكنها ركزت على أشكال السلوك العدواني التي تقوم به الفتاة الشاذة. دراسة «حنان بشير صالح الصويعي»: وعنوانها: «الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينة طرابلس والزاوية». (٢٧)

اهتمت هذه الدراسة بالأنماط غير التقليدية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكبها المرأة الليبية، أو بعبارة أخرى قد تكون جرائم تقليدية كالقتل والسطو والاختلاس، لكن لم تعرف سجلات الجريمة في ليبيا مؤشرات تدل على ارتكاب المرأة الليبية لها حتى الماضي القريب، إنما أصبح مؤخراً هناك تزايد ملحوظ في أعداد النساء اللاتي يرتكبن أنماطاً إجرامية

متنوعة وخطيرة مستحدثة بالنسبة للمرأة الليبية، بعد أن كانت معظم الجرائم التي ترتكبها تندرج تحت فئة الجرائم الأخلاقية التي لا تهدف للكسب المادي ولا تتم عبر تنظيمات في أغلب الأحوال.

دراسة: «عزة حامد زيان غانم»: وعنوانها: «النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة» (٢٨)

اعتمدت هذه الدراسة على الفتيات المنحرفات اللاتي تبلغ الواحدة منهن السابعة من عمرها ودون الثامنة عشرة، وتكون قد مارست سلوكاً خارجاً على المعايير والقواعد القانونية، والذي يعاقب عليه القانون الخاص بالأحداث، وقد حكمت عليها محكمة الأحداث، وأودعت فعلياً لرعاية الفتيات، ولم تتناول هذه الدراسة أساليب العنف التي توقعها على الآخرين، ولكنها تناولت أساليب الانحراف (كالتشرد والتسول، والانحراف الجنسي، والإدمان وتعاطي المخدرات) التي تضر ذاتها لتقوم بأشكال عديدة من الانحراف بدون وعي.

رؤية تحليلية نقدية: من خلال عرض الدراسات السابقة نلاحظ أن جميع الدراسات تناولت المرأة التي تتسم بالعدوان والانحراف والإجرام بأشكاله المختلفة، وتعاقب من قبل مؤسسات العقاب والإصلاح أو مؤسسات الرعاية، مع العلم أن المرأة في الدراسات السابقة تنظر إلى ذاتها بأنها مجرمة، وينبذها المجتمع الذي تحيا فيه، كما أنها ترى أن ما قامت به هو سلوك إجرامي يعاقب عليه القانون ولا تتمنى هذا لأسرتها، كما أنها تقوم بمختلف أشكال العدوان والجرائم سواء من خلال تنظيم إجرامي تتبعه أم من خلال عمل فردي تقوم به من أجل الانتقام أو الكسب المادي. ومن الملاحظ أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تختلف إلى حد ما عن جوانب الدراسة الراهنة، ولكن هذه الدراسات اعتبرت الباحثة نقطة انطلاق لعرض البحث الحالي. كما أن أوجه التشابه التي تجمع بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة هي مناهج البحث وأدواته، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الأنثروبولوجي بأدواته البحثية ودراسته الميدانية التي اشتركت مع باقي الدراسات، ومن الملاحظ المشاركة بين الدراسات السابقة والبحث الحالي في دراسة المرأة التي تتسم بالسلوك المنحرف، ولكن الدراسات السابقة اختلفت في نقاط محددة مع البحث الراهن وهي:

١. أن الدراسات السابقة تناولت المرأة التي ترتكب جرائم كالقتل والسرقه والاغتصاب والعديد من الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون، ولكن البحث الراهن تناول المرأة التي تقوم بالبلطجة أي سلوكها الذي يتسم بالعنف أكثر من كونه يرتبط بجرائم، فقد تقتصر

حالات البحث على استخدام الأسلحة البيضاء للتهديد أو الترهيب وليس بهدف القتل أو السرقة.

٢. كما أن الدراسات السابقة عرضت حالات المرأة التي تعيش في ظروف قاسية كالتشرد والتسول والتفكك الأسري، مع العلم أن البحث الحالي يعرض لحالة المرأة التي لها أسرة فيها الزوج والأبناء، ولكن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه جعل منها بلطجية.

٣. أظهرت الدراسات السابقة أن المرأة تقوم بأعمال إجرامية يرفضها مجتمعها وذاتها، وتعتزف هي بأنها مذنبه في حق نفسها، ولكن البحث الراهن تناول "ثقافة البلطجة النسائية" أي طبيعة البلطجة التي أصبحت سمة من سمات المرأة التي اعتادت عليها لدرجة أنها أصبحت ثقافة تعيش وتتعايش بها في شتى مجالات حياتها؛ لأنها ترثها من أبويها، أو لأنها تتباهي بها، أو باعتبارها مهنة للكسب المادي، كما أنها تربي أبناءها على البلطجة، مبررة ذلك بأنه دفاع عن النفس، وحتى يصبح الصبي رجلاً.

٤. أثبتت الدراسات السابقة أن المرأة تقوم بأفعال إجرامية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيا فيها، في حين أن المرأة في البحث الراهن تقوم بالبلطجة حتى تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية أفضل، نظراً لأنها تعدُّ البلطجة مهنة تُدر دخلاً لها.

٥. كما أثبتت الدراسات السابقة أن المرأة المجرمة تُجرم بسبب أنها تحيا في ظروف فرضها المجتمع عليها، فقد غاب عن حياتها عنصر الأسرة، مما كان سبباً في جعلها مجرمة، في حين أنه في البحث الراهن غاب عن المرأة - عنصر الرجولة (الرجل أي الزوج)، فغالبية الحالات التي تمت دراستها، كانت المرأة، في وجود الزوج أو عدم وجوده، هي التي تدير البيت اجتماعياً واقتصادياً، مما دفعها إلى البلطجة نظراً لغياب عنصر الرجولة في حياتها فقامت هي بدور الرجل.

٦. كشفت الدراسات السابقة عن أن المرأة تتبع السلوك الإجرامي والعدواني بهدف الانتقام أو الكسب المادي، في حين أن البحث الراهن يكشف على أن المرأة تلجأ إلى البلطجة على الآخرين بدون سابق معرفة من أجل الكسب المادي أو لاعتقادها أنها تدافع عن المظلومين ولكن بأجر.

(٨) الدراسة الميدانية للبحث:

(١) مجتمع الدراسة:

عين الصيرة هي عين جوفية طبيعية تقع جنوب القاهرة بمنطقة البساتين، وقد

تفجرت نتيجة حدوث زلزال عام ١٩٢٦ ومياهاها بها نسبة ملوحة عالية ويرتفع منسوبها أو وينخفض في أوقات مختلفة في العام، ويؤدي ذلك إلى إغلاق الطرق المجاورة. (٢٩)

عانت منطقة مساكن عين الصيرة من الإهمال الحكومي، ففي خلال العشرين عاماً الماضية لم تول الإدارة المحلية أي اهتمام بتطوير المنطقة أو تقديم الخدمات الأساسية لسكانها، مكتفية برصف الشارع الرئيسي الذي يمر به مسؤولو الدولة وتشجيرها، وقامت بتحويل حدائق المنطقة لمساكن للإيواء ولم تراعى الدولة المعايير البيئية والصحية، فسمحت بإقامة المدابغ بجوار المنطقة السكنية دون اتخاذ أي إجراء قانوني، ولم تقم الحكومة بأي حل إيجابي لإنقاذ سكان المنطقة من الأمراض والأوبئة المعرضين لها بسبب فضلات المدابغ والصرف الصحي ومخلفات المنازل التي حولت المنطقة لبركة مليئة بالأمراض، مهددة بحدوث كارثة بيئية وصحية، وسمحت للسكان بتربية الماشية والأغنام، منتهكة المعايير الدولية لحقوق السكن والحقوق الصحية والبيئية، فتحولت المنطقة من نموذج سكني لمحدودي الدخل إلى منطقة عشوائية تنتشر فيها المخدرات والجريمة. وبين قصر العيني والفسطاط تقع مساكن إيواء عين الصيرة التي اشتهرت باسم له مغزى اجتماعي خطير، هو: «مساكن الغابة».

في هذه «الغابة» البشرية سوف تكتشف أن الحياة في الغابات الحقيقية أكثر احتمالاً من العيش في بيوت ضيقة تطل على شوارع لا يزيد عرضها على نصف متر، تكتظ بمئات السكان الذين كانوا قبل زلزال ١٩٩٢ يعيشون في شقق خاصة بهم مثل ملايين البشر، وبعد هذا الزلزال نقلتهم الحكومة إلى أماكن إيواء مؤقت لا تصلح إلا قبوراً للموتى، ثم نسيبتهم هناك، وسقطوا من ذاكرة كل المسؤولين.

في هذه الأقبية المميّنة، المحرومة من الشمس، تعيش كل أسرة في حجرة واحدة، ويشترك كل ثلاث أو أربع أسر في دورة مياه واحدة، وأمام عتبات الدور التي لا تزيد عن طابق واحد، تجلس السيدات المسنات، بلا أي تعبير على وجوههن، بعد أن انتظرن «بشائر الخير» من الحكومة لسنوات طويلة، وانتهى الأمر بهن إلى اليأس المطبق من مجيء أي خير، واللامبالاة من الشرور الرهيبة التي تشهدها بيوت وشوارع «الغابة» كل يوم، مرة بسبب الشجارات التي تندلع بين السكان، ومرة بسبب معارك البلطجية بالسنج والشوم والمطاوي، ومرات بسبب مطاردة الشرطة اليومية عشرات المطلوبين على ذمة قضايا معلومة وأخرى مجهولة.

فكان من صعوبات البحث دخول هذه المنطقة نظراً لأنها تأوي العديد من محترفي الإجرام والبلطجة من النساء والرجال، ولا يسمح أهالي منطقة «إيوائات الغابة» أن يدخل

أحد غريب بها، وإذا حدث أن دخل شخص غريب فإنهن يضعون علامة له - أي وضع علامة باستخدام المطواة على وجهه- حتى لا يجرؤ على دخول هذه المنطقة، فكثير من النساء التي تقطن بالمناطق المجاورة لهذه المنطقة يخشون الذهاب أمام مدخل «أيواءات الغابة»، ولكن بمساعدة أحد الإخباريين من الخارج ومعرفته بمن في الداخل كان الأمر له بعض اليسر.

◀ بيانات أولية عن الحالة الأولى:

• أولاً- بيانات أولية عن المبحوث:

الاسم واللقب: خالتي فرنسا

اسم الشهرة: هالة الشعراوي

السن: ٥٠ سنة

الديانة: مسلمة

عزبة: إيواءات الغابة

قسم: عين الصيرة

المنطقة: مصر القديمة

محافظة: القاهرة

موطنه الأصلي: منطقة السيدة زينب

درجة التعليم: لا تقرأ ولا تكتب

الحالة الاجتماعية: مطلقة

العمل الرئيسي: بائعة متجولة

تاريخ الاشتغال بالعمل: منذ ٢٠ عاما

أعمال إضافية: تُستأجر لضرب الآخرين «البلطجة»

فترة الإقامة بمجتمع البحث: منذ ٣٥ عاما.

• ثانياً- الظروف البيئية والأسرية:

١. الحالة الأسرية:

والدها منفصل عن والدتها عندما كانت في الحادية عشرة من عمرها، وبعد الانفصال

قام والدها وجدتها لأبيها بتربيتها، فكانت والدتها هي الزوجة الثانية لوالدها ولا يوجد لها أخوة أشقاء، فوالدها لديه من زوجته ستة أولاد، وإخوتها من الأب غير متعلمين، وكان والدها يعمل موظفًا في «مطحن دقيق» بمدينة السلام، وكان يقرأ ويكتب، وعند وفاته، ونظرًا لأنها مطلقة، فقد حصلت على معاشه هي وزوجة والدها، ويقدر بمائتي جنيه.

والدتها على قيد الحياة، وانفصلت عن والدها منذ تسعة وثلاثين عامًا، وتزوجت، ولديها أربعة أخوة من والدتها؛ ثلاثة أولاد وفتاة، حاصلين على مستوى تعليمي متوسط، وكانت والدتها تعمل في إحدى محلات الفجالة، وتأخذ أجرها بالأسبوع، وهي تجيد القراءة والكتابة.

٢. الظروف التعليمية والاجتماعية: السيدة لم تتعلم منذ الصغر، نظرًا لعدم رغبة أهلها في التعليم، والتفكك الأسري الذي عاشت فيه كان سببًا لعدم تعلمها، وإرغامها على العمل في سن الثانية عشرة.

متزوجة منذ ثلاثين عامًا، وطلقت من الزوج منذ عشر سنوات، ولديها أربعة أبناء، ولد وثلاث فتيات، والفتاة الوسطى متزوجة ولديها طفل، وبعد زواجها بفترة قصيرة تم القبض على زوجها في قضية مخدرات، وسجن لمدة ست سنوات، وخرج منذ شهرين، وقام ببيع شقة الزوجية لشراء سيارة أجرة «ميكروباس»، ويأخذ زوجته في كل بيت من بيوت أسرته لإقامة العلاقة الزوجية، ونظرًا لعدم الاستقرار فهي تعيش مع والدتها راغبة في الطلاق من زوجها.

لقد انفصلت السيدة عن زوجها، لأنه بدون عمل، وهي التي تقوم بالإنفاق على البيت، فرغبت في الطلاق، لتستقل عن زوجها وتقوم بتربية أبنائها.

• ثالثاً- العوامل الاقتصادية:

السيدة تعمل خادمة بالبيوت بأجر يومي يصل إلى خمسين جنيهًا، منذ الصغر، وحتى بعد زواجها، وعندما كبر أبنائها رفضوا هذا العمل، فقامت بالعمل كبائعة متجولة، ولكن داخل المنطقة التي تسكن بها، وبجانب هذه المهنة تقوم بالبلطجة، وهي مهنة وليست عملاً أساسياً، ولكنها تقوم بها إلى جانب مهنتها الأساسية.

• رابعاً- العوامل النفسية:

غالبية أفراد الأسرة تتناول المخدرات، ولكن ليس بهدف الإدمان، وهي تدخن الشيعة بدون أي مخدرات ولا تدخن السجائر.

عانت السيدة من زوج والدتها الذي كان يضربها ويهينها وهي صغيرة، ويأمرها

بألا تأتي لزيارة والدتها، وعندما كانت تذهب إلى بيت والدها كانت زوجة أبيها تقوم بضربها بالعصا وتقول لها الألفاظ الخادشة للحياء بسبب وبدون سبب، كما أنها عانت من مشكلات اجتماعية بينها وبين زوجها بسبب ترك عمله وبقائه بالبيت، وهي التي تعمل وتقوم بتلبية احتياجات الأسرة. وقد جعلها كل ذلك امرأة عنيفة تستخدم العنف وسيلة لكسب الرزق، وتنفيساً عن الضغوط النفسية التي تعانيتها.

• خامساً- البلطجة النسائية:

١. طبيعة البلطجة: الاسم الحركي لها «هالة الشعراوي» واسم «الشعراوي» نسبة إلى اسم زوج والدتها لأنه كان له صيت بالمنطقة والناس يرهبونه نظراً لأنه يعمل بالجزارة، وفي الغالب يقوم بالشجار والبلطجة مع الجيران، كما أنه في العادة يطلقون عليها «خالتي فرنسا» نسبة إلى الفيلم المصري الذي كان يشير إلى البلطجة، فهي معروفة بين جيرانها بأنها سيدة توجر للبلطجة، ولا أحد يتعامل معها ويرهبونها بالمنطقة، ودائماً تقوم بالبلطجة اللفظية لجيرانها ولا أحد يجروء على الشجار معها كما أنها «مسجل خطر» ومطلوبة في أحكام قضائية.

السيدة تمارس البلطجة للإنفاق على البيت بجانب أعمالها الأخرى، وتتخذها هواية وليست مهنة أساسية تقوم عليها، بمعنى إذا طلبها أحد للمشاجرة مع الآخرين في مقابل أجر تذهب معه، فهي ليست عملاً يومياً، ولكن وفقاً للظروف التي تتطلب هذا العمل.

٢. أشكال البلطجة: تتعامل السيدة بالبلطجة اللفظية والبدنية وباستخدام السلاح دون استخدام «المطواة» (*) لأنها صغيرة الحجم، ولا تستطيع التحكم بها، وقد تعلمت هذه الأساليب من البلطجة من خلال البيئة التي تعيش بها، والحياة التي فرضت عليها من أجل الحصول على المال.

وقد تأتي سيدة من المنطقة كوسيط من قبل المستأجرين، وتطلب منها البلطجة على جماعة بمقابل مادي، وتذهب هي وابنة خالتها وإحدى جاراتها، في أحد المكاتب بالمهندسين طلب منهن صاحب المكتب أن يتصدوا لبعض الأشخاص الذين سوف يهاجمون مكتبه الخاص، واشترط بأن تكون البلطجة لفظية وبدنية، وقد أتت ابنة خالتها «بشومة سوداء» حرصاً على أنفسهن، ولكن لم يأت أحد، وأخذت كل منهن مائة جنيه ووجبة غذائية، وتم توزيع المال من قبل صاحب المكتب.

كما ذهبت للقيام بأعمال البلطجة عندما استأجرها شخص لتتصدى لجيرانه، وكانت البلطجة لفظية وباستخدام الأسلحة وزجاجات المياه الغازية؛ التي كانت متوافرة من قبل

(*) المطواة: سكين صغير الحجم وحاد.

المستأجر، وكان معها سيدتان من صديقاتها، وكانتا من المذبح - وشابان من المنطقة، وقاموا بمهاجمة جيران المستأجر الذي جاء برجال بلطجية من حلوان، وقامت البلطجية وجماعتها بضرب هؤلاء الرجال حتى فروا، وقام المستأجر بإعطاء كل واحد منهم مائة وخمسين جنيهاً، حيث بررت السيدة ذلك بأن الأسرة التي استأجرتها هي أسرة محترمة من مستوى راق، وليس لها في الشجار، فقامت بتأجيرها للبلطجة على هؤلاء الجيران الظالمين.

تقول السيدة إن كل البلطجة التي قامت بها كانت في صورة جماعية، ولم تقم ببلطجة فردية، وقد اعتمدت في البلطجة على النظام الجماعي مستعينة بمبدأ «الكثرة تغلب الشجاعة»، وكذلك نظراً لأنها تواجه جماعة أيضاً وليس فرداً.

٣. تكلفة البلطجة: أكثر مبلغ أخذته السيدة في البلطجة مائة وخمسين جنيهاً، ولا تقوم بتحديد المبلغ، ولكن تتركه للجماعة المشتركة معها في البلطجة.

٤. الأسلحة والأدوات المستخدمة في البلطجة: تستخدم السيدة «السنجة» وهي عبارة عن سكين طويل وكبير الحجم، و«الكزك» وهو أصغر طولاً من السنجة ولكنها بالشكل نفسه، و«شومة الجمال» ورأسها على شكل الكرة وتُعد عصا غليظة، ويطلق عليها هذا الاسم لأنها تُباع في سوق الجمال، و«شومة سوداء» وهي عصا غليظة بطول الذراع ولونها أسود.

اعتادت السيدة شراء أدواتها من منطقة السيدة زينب، ومن مذبح البساتين، وسوق الجمال، كما أنها لا تترك في بيتها أي سلاح نظراً لأن رجال الشرطة يترددون دائماً عليها، وتترك أدواتها من الأسلحة عند الدتها.

• سادساً- العوامل القانونية:

قُبض على زوج والدتها وفي حيازته نصف كيلو «بنجو»، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، كما سُجن زوج ابنتها الثالثة بتهمة الاتجار في المخدرات لمدة ست سنوات، علماً بأنه كان يعمل «بالكارتة» أي (يأخذ إتاوة من سائقي سيارات الأجرة).

وقد قُبض عليها أول مرة في شجار بين زوج والدتها وأحد جيرانه من المنطقة، وطلبت والدتها أن تذهب في هذا الشجار، وقُبض عليها وذهبت إلى سجن باب الخلق، و (فُيِّشت) - عمل لها الفيش والتشبيه- وتسجيلها تحت جرائم النفس، واستمرت في الحبس حوالي خمسة عشر يوماً، كما تم القبض عليها في قضية شيكات، وكان الضامن لها ابنتها الثالثة وابنها، وتم حبسها، ولكن لم يتم ترحيلها نظراً لأن ابنها كان يعطي أموالاً للعساكر بقسم الشرطة حتى لا يتم ترحيلها، لحين تسديد ما عليها للشركة، وأكثر مدة قضتها في قسم الشرطة من ثلاثة إلى أربعة أشهر.

◀ بيانات أولية عن الحالة الثانية:

● أولاً: بيانات أولية عن المبحوث:

الاسم واللقب:

اسم الشهرة: أم حماده

السن: ٣٨ سنة

الديانة: مسلمة

عزبة: إيوانات الغابة

قسم: عين الصيرة

المنطقة: مصر القديمة

محافظة: القاهرة

درجة التعليم: لا تقرأ ولا تكتب

الحالة الاجتماعية: متزوجة

العمل الرئيسي: تُستأجر لضرب الآخرين «البلطجة»

تاريخ الاشتغال بالعمل: منذ ٢٥ عام

فترة الإقامة بمجتمع البحث: منذ الصغر.

١. العوامل الأسرية والبيئية:

- اكتسبت السيدة مهارة البلطجة من خلال والديها (الأب والأم) ، وكانت تذهب مع والدتها في الشجار مع الآخرين، فتعلمت منها الكثير، وكانت تبلغ من العمر ١٢ عاماً.
- ترى السيدة أن ضغوط الحياة تدفع الإنسان إلى البلطجة «كتنفيس» عن الطاقة الداخلية.

- تبرر السيدة موقفها من البلطجة بأنها دفاع عن حقوق الآخرين، ولا تفعل هذا بدون وجه حق، ولكن بعض الناس ضعفاء، وهناك آخرون يقهرونهم، فهي بدورها تقوم بالبلطجة على هؤلاء الأقياء، نظراً لأنها لا تحب الظلم، مع العلم أنها لا تدري الحقيقة، ولكنها تصدق فقط ما يقوله لها المستأجر، الذي يستأجرها للبلطجة»، وتبريرها لذلك الفعل بأنها تقوم بالبلطجة دفاعاً عن حق المظلومين، وأن الذي يستأجرها لم يدفع لها مالا إلا إذا كان يشعر بالظلم.

- هي سيدة متزوجة وزوجها تزوج عليها، فانتقمت منه بالبلطجة، ثم عاد إليها، ودائماً تتشاجر مع زوجها بالسكاكين، وفي الغالب تصاب هي ببعض الجروح، كما أنها تتشاجر مع زوجها بيد الهون، وبالباجور^(*)، وبمفتاح الأنبوية، وأي شيء أمامها مهما كان ثقيلاً تقوم بإلقاءه عليه، وهذا ما تثبته أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي، فالجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعاً للنوع والطبقة التي ينتمي إليها، فهذه الحالة تستخدم قوتها حتى مع أقرب الناس إليها، وهنا يغلب النوع الأنثوي على الذكوري.

- لديها طفل يرى هذا الشجار بينها وبين زوجها، وتسعد أنه سوف يصبح بلطجياً حتى يأخذ حقه بيده.

- ترى السيدة أن قوتها تكمن أكثر في ضربها للرجال عن ضربها للنساء.

- تقول إن القتل أمر صعب، ولكن إذا هاجمها أحد ليقتلها، سوف تقتله قبل أن يبادر هو بقتلها.

- لا تريد تغيير عملها بالبلطجة، لأنها تعتبرها مهنة وراثية، ورثتها عن آبائها منذ الصغر وهي سعيدة بها، وتجد أن دخلها من البلطجة أفضل من أي عمل آخر.

٢. الوسائل المستخدمة في البلطجة النسائية:

- الزجاج، والسنج، والسكاكين.
- الضرب المبرح باليد، وغالبية النساء تستخدم القوة البدنية في البلطجة، وفي حالة الهجوم بالسلاح تقوم باستخدام «شومة» عصا خشبية.
- البلطجة اللفظية، باستخدام الألفاظ البذيئة، التي تحمل الإيحاءات الجنسية، السب (بالدين، وبالآب والأم، وبأعضاء جسد الآب والأم. إلخ)، والقذف، واللعن.
- استخدام الطبلية في البلطجة اللفظية.

٣. أشكال البلطجة:

- تقوم السيدة بالبلطجة على بعض الحالات، ومنها:
- رجل تزوج على زوجته فأرسلت لها لتنتقم منه ومن الزوجة الثانية.
- خصومة بين شخصين، فيأتي بها أحدهما للانتقام من الآخر.
- تظهر السيدة في أعمال الانتخابات للبلطجة على المرشح المنافس لمستأجرها.

(*) الباجور: هو بوتاجاز بعين واحدة، وتشتعل به النار بواسطة الجاز.

٤. تكلفة البلطجة: تقوم السيدة بالبلطجة مقابل المال وتحدد هذا المال وفقاً لبعض المعايير أهمها:

أ. إذا كان الشخص الذي يستأجرها حالته الاجتماعية ثرية تأخذ منه بدءاً من ألف جنيه وقابل للزيادة.

ب. وإذا كان الشخص الذي يستأجرها، حالته الاجتماعية متوسطة تأخذ منه بدءاً من مائتي إلى مائتين وخمسين جنيهاً.

◀ بيانات أولية عن الحالة الثالثة:

● أولاً: بيانات أولية عن المبحوث:

الاسم واللقب: فاطمة

اسم الشهرة:

السن: ٣٥ سنة

الديانة: مسلمة

عزبة: إيوانات الغابة

قسم: عين الصيرة

المنطقة: مصر القديمة

محافظة: القاهرة

درجة التعليم: محو أمية

الحالة الاجتماعية: متزوجة

العمل الرئيسي: عاملة نظافة في مستشفى حكومي

عمل إضافي: عاملة نظافة في المنازل بالأجر

تاريخ الاشتغال بالعمل: منذ ٧ أعوام

فترة الإقامة بمجتمع البحث: منذ ٢٨ عام.

١. العوامل الأسرية والبيئية:

تعيش في مساكن إيوانات الغابة منذ ٢٨ عاماً، وكانت تعيش مع أسرتها في محافظة المنيا، ولكن والدها هاجر بهم إلى محافظة القاهرة، وترك ثلاثاً من بناته في محافظة

المنيا، وأتى بأربع بنات إلى القاهرة، فهي لها سبع أخوات بنات. قام الوالد بتزويج البنات الثلاثة الكبار في سن صغيرة، في محافظة المنيا، وجاء مع البنات الأخريات. ثم استقروا جميعا في منطقة المدابغ بمصر القديمة، ولكن نظراً لأنه لا يوجد مياه، ويتم جلبها وحملها من أماكن بعيدة، فقد انتقلت للسكن في إيوانات الغابة بعد خمسة عشر عاماً. والمياه في هذه المساكن ضعيفة، ولكنها أفضل من منطقة المدابغ.

كان والدها يعمل في المدابغ - وهي ورشة كبيرة في منطقة المدابغ بمصر القديمة لدبغ الجلود - وكذلك والدتها، وبعد وفاة والدها، اعتنت والدتها بتربيتها وتربية أخواتها. لقد تعلمت حتى نهاية المرحلة الابتدائية، ولم تكمل تعليمها، وحاولت الالتحاق بدروس محو الأمية، ولكنها لم تجتز كل مراحلها، واكتفت بقدر بسيط من معرفتها للكتابة. كما أن أخواتها لم يستمروا في مراحلهم التعليمية.

بدأت تعمل وهي في الخامسة من عمرها، فتقوم بالتنظيف في المنازل، وكانت تتعرض للإهانة والضرب أحياناً، ولكنها كان تتحمل ذلك بسبب (لقمة العيش) ، والآن تعمل عاملة نظافة في مستشفى حكومي، وتأخذ راتباً قدره (٦٠٠) جنيه شهرياً، بالإضافة إلى أنها تعمل في تنظيف البيوت.

تزوجت في الثانية عشرة من عمرها، وكان زوجها يعمل نجاراً، ولكن منذ أكثر من ثلاث سنوات وهو لا يعمل، ويعتمد عليها في تدبير شؤون البيت. ولكنها إذا كفت عن العمل، بحث هو عن عمل، وإن واصلت العمل، توقف هو عن العمل. لهذا فهي لا تعتمد عليه، وحدث كثير من الخلافات والمشادات بينهما لهذا السبب، ولكن عدم طلبها للطلاق منه مبرره (ظل رجل ولا ظل حائط) ، فهي تنفق عليه مثل أولادها، ودائماً يتشاجر مع الأولاد، تقوم بسبه وضربه حتى لا يتشاجر معهم، فهو يتشاجر مع أولاده بسبب أنه لا يعمل.

لديها ستة أطفال ثلاث بنات وثلاثة أولاد، أربع أولاد في المدارس، والصبي الأكبر خرج من المدرسة في المرحلة الابتدائية ويعمل في المدابغ، لأنه لا يحب التعليم، والطفل الأخير صغير في السن، ولديها بنت تعاني من مرض السكر منذ الصغر، وكذلك ولد يعاني من مرض الكلى، وكلاهما يعتمدان في علاجهما على التأمين الصحي الخاص بالمدرسة، ويتم دفع رسوم خمس جنيهات فقط، وغير ذلك لا تقدر على تكاليف علاجهما.

٢. طبيعة البلطجة:

هي تستخدم البلطجة كنوع من أنواع المجاملة لجيرانها من النساء، ولا تأخذ أجراً لمجاملتهم، ولكن إذا أرسل أحد جيرانها إليها للشجار مع أشخاص خارج إيوانات الغابة تأخذ أجراً منه. وقد قامت هي وثلاث من النساء المنطقة بأخذ (٢٠٠) جنيه من شخص

كان يتضايق من سيدة عاملة في مستشفى، فقامت هي وجيرانها من النساء بالدخول إلى المستشفى، وقاموا بضربها وتجريدها من ملابسها حتى لا تضايق الشخص الذي دفع لهن أجرهن.

وفي الغالب لا تختلف على تقسيم المبلغ، ولكنها تعتبره رزقا جاء لأولادها، كما أنها تقول إن أكثر مشاجراتها مع جيرانها بسبب أولادها وأولادهم، وزوجها لا يفعل شيئا، فهي تأخذ حق أولادها ولا تترك أحدا يمسه. ودائما تتشاجر بيديها ولا تستخدم أي سلاح. وغالبا عندما يقوم زوجها بضرب أحد أبنائه أو يتشاجر معها، تأتي إحدى جاراتها لتقوم بالمجاملة، وتضرب زوجها معها.

أربع حالات من الدراسة يتفقدن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهن:

1. العوامل الأسرية والبيئية لخلق البلطجية:

■ الحالة الأولى:

- "أم سيد" تكبرهن سناً، لا تُوجر، ولكنها عندما ترى أحداً وقع عليه الظلم في شجار، تلقي بنفسها في هذا الشجار وتتشاجر، وأحيانا تُوجر وتقوم بالبلطجة، وفي حال استئجارها لضرب شخص ووجدته ضعيفاً لا تستهين بذلك، بل تكمل عملها، مبررة ذلك أنها أخذت أجراً عن هذا.

- لديها أولاد متزوجون، ويعملون في مهن أخرى غير البلطجة.

- تعتبر البلطجة مهنة، يتسم صاحبها بالقلب الميت، والقوة البدنية، والتمكن من حمل السلاح بطريقة صحيحة.

■ الحالة الثانية:

- "أم أميرة" ترى أن البلطجة هي حل لمشكلات الناس، من خلال تأجيرها للبلطجة ضد شخص ما، وترى دائماً أن خصم من يستأجرها للبلطجة، هو إنسان ظالم ويجب التصدي له.

- تفتخر بأن الناس يهابونها، لما تقوم به من بلطجة.

- أولادها يتعلمون البلطجة، ويحترفون استخدام «المطواة» والسكاكين، ويتدربون على كيفية الجرح والطعن بهذه الأدوات.

■ الحالة الثالثة:

- هي سيدة جذورها من الفيوم، ترى أن مهنة البلطجة وراثية عن والديها، وعندما تزوجت واستقرت بالقاهرة، احترفت مهنة البلطجة للإنفاق على أبنائها، نظراً لأن زوجها بدون عمل.

■ الحالة الرابعة:

- هي سيدة تدعى "أم شيماء"، وتبلغ من العمر ٤٥ عاماً، تسكن في إيوانات الغابة منذ الصغر، متزوجة ولديها بنتان، زوجها رجل معوق، وكما تصفه "يسير على يديه"، وكان يعمل في مجال تصليح الأحذية القديمة ويطلق عليه اسم "جزمجي"، ولا يعمل منذ زمن بعيد، وزوجها يأخذ معاش السادات، وهي لا تعمل ولا تجيد القراءة والكتابة، وتعتمد في حياتها على مساعدة الآخرين، وغالبا تقوم بالبلطجة على الآخرين بمقابل مادي، وأكثر مبلغ أخذته هو (١٥٠) جنيهاً.

- تستخدم المطواة في المشاجرات، والسباب مبررة ذلك "أن هناك أقوال أقوى من الضرب" (متخفيش من اللي يجعجج خافي من الصهيوني) (*)، فهي لا تهاب أحداً، وهي مشهورة في المنطقة. آخر أعمال البلطجة التي قامت بها هي مجاملة لرجل شرطة يسكن في عقار بعين الصيرة، وكانت لديه جارة تقوم بإزعاجه دائماً، وكانت هي في قسم الشرطة، فتم خروجها هي وثلاث من النساء من الحجز للشجار مع هذه الجارة، كي تعطي لها درسا لا تنساه. وقامت هي والسيدات بالطرق بشدة على باب شقتها، ولكنها لم تكن بالبيت، وكان والدها ووالدتها بالبيت، وقمن بتكسير البيت، وضرب والديها، وبعد ذلك علمت أن والدها كان يعاني من مرض السكر، ودخل في قدمه قطع زجاج بسبب تكسير أثاث البيت، وبعد ذلك نقل على المستشفى وتوفي، ونظراً لأنها قامت بذلك بناء على تعليمات رجل الشرطة لم يتم إيذاؤها، ولم يحدث لها شيء، وكان هذا العمل مجاملة لرجل الشرطة ولم تأخذ أجراً منه، ومنذ هذه المشاجرة وهي تقوم بالبلطجة في حدود ضيقة.

٢. الوسائل المستخدمة في البلطجة النسائية:

- الحالة الأولى والثانية والرابعة تستخدم «مطوة سوسته» (***) أو مطوة قرن غزال (***)، والسكاكين (***)، والسنج (****)، والشوم «لتفادي أي هجوم من الشخص الذي تعتدي عليه.

(*) وتعني هذه الجملة، أن لا تخف ممن كان صوته مرتفعاً ولكن خف ممن كان ساكناً يتربص لك.

(**) الصورة رقم (١).

(***) صورة رقم (٢).

(****) صورة رقم (٣).

(*****) صورة رقم (٤).

- الحالة الثالثة تستخدم البلطجة البدنية، وعادة تستخدم فيها العصا.

٣. أشكال البلطجة:

- مشكلات الإيجار العقاري: يقوم صاحب العقار باستئجاره للبلطجة على الساكن بالعقار، إما لضربه أو لدفع الإيجار، وهذا مقابل مبلغ من المال يحصلن عليه قبل القيام بالبلطجة.

- مشكلات الجيران: ليستأجر أحدهم بلطجية لضرب أحد جيرانه؛ لأنه يقوم بوضع القمامة أمام بيته، فتقوم البلطجية بالبلطجة البدنية واللفظية لجيرانه، حتى لا يقتربوا منه مرة أخرى.

- الانتخابات: يقوم المرشح باستئجارهما للبلطجة ضد المرشح المنافس له، ويقمن بالتشهير بسمعة هذا المنافس والضرب، وهنا يحصلن على أجر عيني (كيلو لحمة) لكل فرد.

٤. العامل الثقافي في البلطجة النسائية:

- كل واحدة منهن تؤدي دورها في البلطجة على أكمل وجه، ولديها قناعة بدورها، مبررة هذا بقول: (زي ما ترسي دق لها).

- يشعرن بالسعادة عندما يجدن الآخرين يهابوهن.

- لديهن القناعة بأن ما يقمن به من أعمال البلطجة هو رد الحقوق لأصحابها، ورفع المظالم عن المظلومين والضعفاء، وكل من قاموا بالبلطجة عليهم فهم ظالمون.

- لا يشعرن بالذنب لما قاموا به من بلطجة من خلال الضرب والإهانة وتشويه السمعة، مبررات ذلك بقول: (اللي يصعب عليك يفرك).

تحليل حالات الدراسة في ضوء أهداف وتسؤلات الدراسة:

١. تنشأ الحالات في ظل ظروف اجتماعية وبيئية واقتصادية سيئة هي:

- تنشأ في بيئة تدعى «ايواء الغابة» وهي أشبه بالغابة، بيوتها من الصفيح، فأصبحت تعيش المرأة في ظل بيئة موحشة تدعى «المناطق العشوائية»، وهي بيئة عشوائية تشكل بؤراً للفساد وأحزمة فقر في وجه المدن التي تقع في إطارها، فضلاً عن أنها تمثل الأماكن التي ينتشر فيها تجارة المخدرات وإدمانها بكافة أنواعها، وفرض السيادة والسطوة لبعض البلطجية وأعوانهم دون أدنى سيادة للأجهزة الرسمية للدولة.

- ولا نغفل أن الظروف الاجتماعية التي أحاطت بالمبحوثات كانت دافعاً للعنف، نظراً للتفكك الأسري ومستوى المعيشة المنخفض التي نشأت بداخلها، والمعاملة القاسية

من الأزواج، والجهل، هذه عوامل اجتماعية خلقت في المبحوثة أسلوباً يتسم بالعنف والعدوان، لا فرق فيه بين رجل وامرأة. فقد حاول الاتجاه النسوي الليبرالي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، وأكدت "أنا أولكي" على وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وبين الأنماط الثقافية عند الذكور والإناث. إن استعراض القوة البدنية - حيث إن بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعي قد تضاعفت بسبب ظروف الحياة الحديثة وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلاً". وقد أكدت هذه النقطة فيما بعد "أدلر" (١٩٧٥) في كتابها "أخوات في الجريمة"، فالنساء أصبحن أكثر ذكورة، وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.

- هناك أيضاً البيئة الإجرامية التي تحتويهن، والفقر الذي هو جزء لا يتجزأ من حياتهن، كل هذه العوامل تشير إلى عنفهن وانحرافهن.

- لا شك في أن العامل الاقتصادي وما ترتب عليه من ثقافة النزعة المادية دفع كثيراً من النساء إلى الجريمة لسد متطلباتهن، كما أن البطالة وغلو الأسعار دوراً كبيراً في انتشار البلطجة، إذ إن الفقر يدفع ببعض الأشخاص إلى الحصول على المال بأي طريقة سواء كانت هذه الطريقة مشروعة أم غير مشروعة، ونظراً لأن غالبية المبحوثات كن يحملن مسؤولية البيت والأبناء دون الرجال، كما أن الأعمال الإضافية لم تسد احتياجاتهن فكان الطريق السهل والأريح مادياً هو البلطجة. يذهب الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية.

٢. تعددت أشكال البلطجة وفقاً لتعدد طبيعة المشاجرة والأدوات المستخدمة بها، وكذلك التكلفة التي تحصلن عليهن وفقاً لطبيعة البلطجة، ومن الملاحظ هنا أن البلطجة ثقافة منظمة تقوم بين البلطجية دون أي مشاجرات بينهم، والهدف الأساسي هو:

- كسب المال.

- التطلع إلى فرض السلطة والسيطرة على الآخرين، وإشاعة الخوف والترهيب، حتى يصبح لهن فرصة أكيدة في استنجاذهن.

- التباهي الدائم بقدرته أعمال البلطجة على الوقوف أمام سلطات الأمن ومواجهتها، ونظراً للانفلات الأمني الذي يوجد بمجتمعنا فإن ذلك يعد منفذاً لأعمال البلطجة.

٣. إن النوع الشائع من البلطجة الذي سيركز عليه البحث الحالي هو نوع بلطجة الاحتراف للحصول على مورد مالي، والتي تحدث في سياق التفاعل العام، وفي الشارع المصري وهي تنحصر في فئة معينة من النساء. وتأخذ هذه النوعية من أعمال البلطجة

صفة التكرار والاحتراف وتتمثل أهم مظاهرها في:

- استخدام العنف والقوة لترويع الآخرين.
 - القيام بأعمال مخالفة للقانون لحساب الآخرين.
 - إيقاع الأذى المادي والمعنوي بالآخرين لأغراض شخصية.
٤. تنحصر ثقافة البلطجة النسائية في نقاط عدة أهمها:

- تتعرض النساء والفتيات في المجتمع ولاسيما في الطبقات الشعبية الفقيرة لازدواجية القهر، فهن أكثر تأثراً بالثقافة التي تكرس قهرهن وتزييف وعيهن، فنحن نعيش في ظل مجتمع ذكوري، تخضع المرأة فيه إلى القهر والعنف، مما يترتب على ذلك أعمال عدوانية من قبل المرأة.

- يعد الموروث الشعبي أحد الروافد المهمة في تحديد بنية الثقافة السائدة، والذي يحمل كثيراً من المضامين التي تكرس قيماً ومعايير تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها، وتحقير شأنها في الأسرة، فتعكس الأمثال الشعبية مركز المرأة ووضعها، مثل:

(”ومن المؤلم أن معاناة المرأة تبدأ قبل ولادتها:” لما قالوا دي بنية اتهدت الحيطه عليا“، ”يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات“. واستخدام العنف ضد المرأة: ”إكسر للبت ضلع يطلع لها أربعة وعشرين ضلع“، والانحطاط من مكانة المرأة ورفع مكانة الرجل: «سيدي وسيد أجدادي اللي يشيل همي وهم ولادي»، «أقل الرجال يغني النساء». وهناك أمثال تحض الرجل على عدم مشاورة النساء «الراجل ابن الراجل اللي عمره ما يشاور مره»، «شوروهوم وخالفوهوم»، و«شورة المرأة إن صحت تأخر سنة وإن خابت تأخر العمر كله»). (٣٠)

- قد تؤدي هذه البيئة الثقافية المشجعة على التمييز ضد الفتيات، إلى أن تجعلهن أكثر سخطاً على المجتمع، مما قد يدفعهن إلى اتخاذ وسائل للدفاع عن أنفسهن ضد هذا المجتمع الذي حط من شأنهن، واعتبرت البلطجة للمرأة منفذاً لإخراج الشحنة الانفعالية التي نشأت فيها، واقتبستها من الحياة الثقافية والاجتماعية والبيئية التي عاشت تحت ظلها.

- اعتبرت المبحوثات أن ما يقمن به من أعمال البلطجة هو دافع لدفع الظلم عن مظلوم ولكن بأجر، مبررات ذلك، بأن الإنسان الضعيف يستأجر شخصاً قوياً لنصره على الظالم، نظراً لضعف القانون بمجتمعنا الذي لا يأتي بالحقوق لأصحابها، ويعد ذلك دافعاً ذاتياً لعدم شعورهن بالذنب من قبل من يقمن بإيذائهم.

٥. قصور المحاكم والمؤسسات القانونية (*) حيث إنها لم تكن رادعة لهذه الفئة من المجتمع، وما زال هناك بعض الفساد داخل المؤسسات القانونية، مما يجعل مثل هذه الفئة تقوم بالبلطجة بشكل فعال وأمام السلطات القانونية، بالإضافة إلى ضعف تلك المؤسسات في تقويم مثل هذه الفئة من المجتمع، ويترتب على ذلك ضعف المجتمع في توفير عمل مناسب يدر دخلاً يكفي متطلبات واحتياجات هذه الفئة من المجتمع.

٦. ضعف الوازع الديني من أهم العوامل المؤثرة في الجرائم النسائية، وأثر الدين في سلوك الأفراد، ودراسة ذلك في غاية الأهمية، وخاصة أن البيئات العشوائية بها قصور في نشر الوعي الديني.

نتائج البحث في ضوء تساؤلات البحث:

التساؤل الأول:

(هل تتعرض المرأة لضغوط حياتية وأزمات نفسية واقتصادية تولد لديها العنف؟ وهل البلطجة منفذ لهذه الضغوط؟):

- تتكون شخصية المرأة وسلوكياتها من البيئة التي تنشأ بها، ومن الملاحظ أن جميع الحالات التي تمت دراستها وتحليلها تنبع من مناطق عشوائية لا تتمتع بالحد الأدنى من أسس التخطيط، فهي مكان آمن لإيواء الخارجين على القانون والهاربين من تنفيذ الأحكام والخطرين على الأمن العام، مما يسهل نمو كثير من عوامل الرذيلة والانحراف. كما أن المناطق العشوائية في مصر لا يتمتع سكانها بأدنى درجة من الوعي البيئي والصحي والتعليمي والثقافي، لذا فإن التنشئة في هذه المناطق تعد فريسة سهلة للجهل والمرض والسلوك الانحرافي.

- العديد من النساء اللاتي يعشن في مناطق عشوائية وایوءات يفرض عليهن بيئة فاسدة (***) تتخللها أعمال إجرامية وسلوكيات عدوانية، فمن الملاحظ كثيراً أن النساء

(*) قصور أداء المؤسسات القانونية والإصلاحية حيث إن معظم هؤلاء من الأفراد ممارسي أعمال البلطجة مسجلون (خطر) حيث قضوا فترات عقوبة داخل السجون، ورغم ذلك خرجوا أكثر خبرة وأقوى عزماً على الاستمرار في البلطجة وأعمال العنف، كما أن ضعف التواجد الأمني في الشارع المصري خاصة في المناطق المزدهمة والمناطق العشوائية الأمر الذي يعطي الفرصة لسهولة ممارسة أعمال البلطجة دون تأثير عوامل الضبط المجتمعي الرسمي وغير الرسمي. لمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- مسعد إبراهيم الدسوقي علي، دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم خدمة الفرد، ٢٠٠١، ص ٧٢.

(**) تشير الدلائل إلى أن البيئة الفاسدة التي يحياها ابن المجرم أو ابن المدمن هي العامل الأساسي في انحرافه، فعندما استبعد أولاد المجرمين من بيئتهم العائلية المنحرفة إلى بيئة سوية بلا إجرام، تبين أن سلوكهم كان سويًا وغير منحرف. لمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- محمد شفيق، الجريمة والمجتمع: محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٢٢٤).

البلطجيات يشعرن بالفقر والقهر نتيجة أن الغالبية العظمى من أزواجهن لا يعملون ويتركوهن يعملن ويتحملن مسؤولية البيت والأبناء دون مساندة منهم، كما أن غالبيةهن يعشن في تفكك أسري، ودون تعليم، فأصبحن تربية خصبة لأعمال العنف، وأصبحت البلطجة سواءً أكانت مهنة أم هواية تعد خروجًا عن الحالة الانفعالية التي توضع المرأة فيها، فهي تقوم بدور الرجل والمرأة في بيئة تدور أحداثها حول الزوج الذي لا يعمل، أو الزوج المسجون، وعدم وجود أب، أو الأب المنفصل عن الأم، فأصبح العنصر الذكوري موجوداً أو غير موجود، لا يقوم بدوره داخل الأسرة.

- كثرة مظاهر الانحراف السلوكي داخل الأسرة، في العديد من الحالات التي تناولها البحث بالدراسة والتحليل، وهي نابغة من أسر تتسم بالجرائم المختلفة من اتجار في المخدرات، والسرقه، والبلطجة، فهذا عامل حاسم في تكوين شخصية عنيفة تقوم بأعمال إجرامية اعتادت أن تراها داخل أسرتها، بل توارثتها من الآباء، وأصبحت جزءاً من شخصيتها وتحولت في الغالب إلى مهن تمارسها، تتعارض مع قيم المجتمع ومعاييره رغم أن هذا المجتمع يتصف إزاءها بالتذمر واللامبالاة.

- تحولت المرأة من نبع الحنان، والعاطفة، وأرض خصبة لإنشاء جيل يتسم بقيم الحياة، إلى امرأة عنيفة منحرفة تقوم بتربية أبنائها على هذه السلوكيات، متيقنة أن هذا مصدر القوة لأبنائها بين الناس، فأصبحت ثقافة البلطجة سمة غالبية على أبناء الأحياء الشعبية من الأم مصدر النشأة تنقلها إلى الأبناء.

التساؤل الثاني:

(هل البلطجة النسائية لها طبيعة خاصة؟ وما هي؟ وما أثارها على

المرأة؟):

- إن البلطجة النسائية لا تختلف كثيراً عن بلطجة الرجال، فالنساء من البلطجية يستخدمن جميع أشكال البلطجة، من بلطجة لفظية، وبدنية، واستخدام أسلحة بيضاء، فهي شكل من أشكال العدوان التي تتبعه البلطجية ضد الآخرين.

- من أشكال البلطجة التي تناولتها البلطجة النسائية:

١. البلطجة الانتخابية.

٢. بلطجة خاصة بمشكلات الجيران.

٣. بلطجة خاصة بمشكلات الأزواج.

٤. بلطجة خاصة برجال الأعمال.

٥. بلطجة خاصة بالعداءات الشخصية.

- الأساليب المستخدمة في البلطجة النسائية وهي:

البلطجة اللفظية:

١. الغناء باستخدام الإساءة اللفظية، والإيماءات والحركات الجسدية المعيبة.

٢. تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية.

٣. الإهانات، و «الردح»، وسب الوالدين والأهل والأموات والدين، والألفاظ الخادشة

للحياء.

البلطجة البدنية:

١. الضرب (*) المبرح باستخدام الألفاظ البذيئة.

٢. البلطجة باستخدام السلاح.

التساؤل الثالث:

(هل العامل القانوني والإعلامي والديني يحد من لجوء المرأة للبلطجة؟):

- إن القوانين الحالية ليست كافية لردع الأشخاص الذين يقومون بممارسة أعمال البلطجة، فقد يصعب على القضاة في ظل الانفلات الأمني الحالي بالمجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير أن يفصلوا في القضايا المنظورة أمامهم بسرعة، وهذا يجعل بعض المواطنين يمتنعون عن اللجوء إلى المحاكم للحصول على حقوقهم، ويختارون بدلاً من ذلك سبيل العنف والبلطجة، للحصول على تلك الحقوق، كما تتواجد الأسلحة البيضاء والسنج في الشارع المصري بصورة كبيرة، ويساعد ذلك على عدم وجود مواد في القانون تحظر تصنيعها أو الاتجار فيها، كما أن القانون ليس رادعاً لمثل هؤلاء البلطجية، لأنهم اعتادوا على الإجرام، وأيضاً كان الرجال المسؤولين بالدولة يستغلونهن في الانتخابات تحت مرأى ومسمع من رجال القانون.

- الدور السلبي الذي تقوم به أجهزة الإعلام من خلال أفلام العنف والجريمة، وما تمثله من خطورة تتمثل في محاولة بعض الأفراد ممن تستهويهم هذه الأفلام محاولة تقليد

(*) الضرب: هو كل ضغط يقع على أنسجة الجسم دون أن يؤدي إلى تمزيقها، حتى لو لم يترتب عليه آثار، ككدمات أو احمرار الجلد أو ينشأ عنه مرض أو عجز. ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع:
- محمد عبد الحميد مكي، جرائم الاعتداء على الأشخاص، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٩٨).

ما يحدث فيها كأن يتقمص شخصية المجرم أو البطل المنحرف السلوك - وهذا ما لوحظ من حالات البحث التي كانت تشتهر باسم «خالتي فرنسا» نسبة إلى بطة فيلم «خالتي فرنسا» - أو يخرج طاقة العنف الكامنة بداخله بعد مشاهدة هذه النوعية من الأفلام في سلوكيات وأعمال إجرامية كأعمال البلطجة. لقد أصبح الإعلام الحديث بجميع ألوانه سلاحاً يفتك بالمرأة ويغيرها على والفساد، خاصة أنه قد بلغ من الإبداع والتأثير قدراً كبيراً جعل من المستحيل مقاومة إغرائه.

- إن المرأة المسلمة إذا ضعف إيمانها، ولم تلتزم بأحكام ربها، فإنها سرعان ما تفتح لنفسها أبواب الفساد على مصاريعها، تلك الأبواب التي حاربتها الشريعة الإسلامية بتشريع هذه الأحكام، ومن المؤسف أن غالبية هؤلاء النساء مسلمات يعرفن أن ما يقمن به من أعمال البلطجة على الآخرين هو فعل إجرامي.

الخاتمة:

كانت المرأة - وما زالت - نبع الحنان وعنوان الرقة والعذوبة، وذلك الرحم الذي هو مأوى ومولد كل نطفة يأتي من ورائه كل رجل عظيم.

خلقت المرأة من الضلع الأيسر للرجل - القريب من القلب - حتى يحمل لها كل معاني العطف والحب والرحمة والمودة، فيصير الجزء كلاً. وأصبحت الأنيس للرجل، والأم الرؤوم للأطفال في الدنيا. ولكن المجتمع وضغوط الحياة المريرة أبدلت حالها من تلك الصورة الوديعية إلى الصورة العنيفة. ومن ثم أصبح وراء كل امرأة عنيفة رجل عدواني، وصارت المرأة العنيفة تخلق جيلاً عدوانياً يميل للسلوك العنيف. وكلما منح المجتمع المرأة سبل الأمان والراحة والرعاية الكاملة، خلقت وراءها رجالاً صالحين ونساءً صالحات ينهضون بمجتمع كامل يسير على درب السليم والمنهاج المستقيم حيث لا عنف، ولا جريمة، ولا فساد في الأرض.

ولحماية المرأة التي هي نصف المجتمع من هذه السلوكيات لابد من توفير

الآتي:

١. النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية والتربوية للقيام بدورها في توجيه الأفراد وإرشادهم وتنشئتهم التنشئة السليمة التي تجعلهم أشخاصاً لهم كيان إيجابي في المجتمع، وتُنمي لديهم الأساليب التربوية السلمية، لإنشاء شخصية مستقيمة غير مضطربة، ثم تشجيع السيدات والفتيات على القيام بالمشروعات الصغيرة، ومساعدتهن مادياً لنهوض بهذه المشروعات مع متابعتهم من حين لآخر.

٢. قيام الدولة بإلغاء المناطق العشوائية، وتوفير مساكن آدمية لأهالي المناطق العشوائية، وذلك للقضاء على البؤر الإجرامية التي تقطن في هذه المناطق، على أن تتمتع هذه المساكن بدرجة من الوعي البيئي والصحي والتعليمي والثقافي، حيث يساعد ذلك على خلق جيل جديد في ظل ظروف بيئية طبيعية.

٣. أن يعمل الإعلام على عرض النماذج الإيجابية للعديد من النساء اللاتي يعشن في بيئات فقيرة، حتى تكون نموذجا لكل السيدات، مع دعم الإعلام في نشر التوعية السليمة للمرأة عن الحياة الاجتماعية والأسرية والأخلاقية، مع عرض الدراما المصرية لنماذج من النساء الناجحات في حياتهن، والبعد عن أشكال العنف، ونشر العديد من السمات التي يجب أن يقتدي بها الإنسان حتى يحيا حياة طبيعية.

٤. نساء الأزهر الشريف من معلمين وأساتذة، لابد أن يكون لهم دور إيجابي، للنهوض بالمرأة التي تعيش في المناطق العشوائية، في توعيتهن دينياً، فضعف الوازع الديني من أهم العوامل المؤثرة في الجرائم النسائية، فالدين له أثر في سلوك الأفراد، ودراسة ذلك في غاية من الأهمية.

٥. دعم وتقوية أداء المؤسسات العقابية والإصلاحية، مع التواجد الأمني باستمرار في الشارع المصري للحد من أعمال البلطجة، ووجود عقوبات صارمة لمن يخرج عن القانون، ويعتدي على الآخرين، حتى يكون العقاب رادعاً، ويعلم كل من تسول له نفسه الاعتداء على الآخرين أنه سوف يلقي آثامه، وذلك يتم ليس بمعاقبة الجاني فقط، ولكن بمعاقبة من يقوم بتأجير هذا الجاني لإيذاء الآخرين حتى يكون عبرة، ويتسم المجتمع بالضبط والنظام، مع توقيع العقوبات والجزاءات على رجال الشرطة الذين يستغلون هذه الفئة لأعمال البلطجة في الانتخابات أو للأغراض أخرى.

الهوامش:

١. وادي عماد الدين، السلوك الإجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الحاج لخضر - باتنة - ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، بالجزائر، ٢٠١١، ص ٩.
٢. أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، مراجعة: محمد الجوهري، الطبعة الأولى، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ص ١٠٥).
٣. يسري دعبس، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، (الإسكندرية، للمتلقى المصري للإبداع والتنمية، ١٩٩٨، ص ٣).
٤. Sajah Stiller, B. Kin. , B. Ed. , Bullying in the same- sex Friendships of Young Adolescent Girls: A Qualitative study , (Master of Education , Faculty of Education, Brock University , St. Catharines, Ontario. 2009, P. 14
٥. أمال رادف، أشكال العنف في مدينة قسنطينة: دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة - علي منجلي، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٧.
٦. مسعد إبراهيم الدسوقي علي، دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهةها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم خدمة الفرد، ٢٠٠١، ص ٦٨.
٧. Michael Mann , Macmillan student Encyclopedia of Sociology, (Britain , Leaper & Gard Ltd , 1983, P. 69
٨. عدلي السمري، وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، (عمان، دار المسيرة، ٢٠١٠، ص ٤١٦).
٩. أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، مراجعة: محمد الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.
١٠. يسري دعبس، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.
١١. هاني خميس أحمد عبده، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨، ص ٢٦).
١٢. Callands, Tamora A. , How similar are physical and social aggression? An

examination of the correlates among young adult women, Purdue University, Psychological Sciences, United States, Indiana, 2010, P. 103

١٣. حسين علي الغول، علم النفس الجنائي: الإطار والمنهجية الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم، الطبعة الأولى (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣، ص ١٤١ - ١٤٢).

١٤. أمال عبد الحميد، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي: بحث ميداني في مجتمع محلي حضري، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ٢٦٧.

١٥. عزة حامد زيان غانم، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٨.

١٦. ليلي عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة: دراسة حالة لقاتلات الأزواج، (مركز البحوث العربية، ١٩٩٢، ص ١١).

١٧. عزة حامد زيان غانم، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

١٨. Anderson, Grace Leigh, How Aggression among Women is Calibrated by Physical Attractiveness, Machiavellianism, and Ovulatory Fertility: An Experimental Test of the Recalibration Theory of Anger, University of California, Santa Barbara, Communication, United States, California, 2011, P. 88

١٩. Emily D. Ryalls, The Culture of mean: Gender, Race, and Class in Mediated Images of Girls' Bullying , doctorate of Philosophy, Department of Communication , College of Art and Sciences, University of South Florida, 2011, P. 2

٢٠. فرانسيس هيدسون، المرأة والجريمة، ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ١٩٩٩، ص ١٩٥).

٢١. Abbott, Jessica A. , Cross- national fear of crime among women: An examination of structural and individual- level causes, Southern Illinois University at Carbondale, Sociology, Illinois, United States, 2011, P. 124

٢٢. يسري دعبس، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧).

٢٣. طارق السيد، الانحراف الاجتماعي الأسباب والمعالجة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب

الجامعة، ٢٠٠٨، ص ١١٦).

٢٤. عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، الطبعة الأولى، (عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٩، ص ٣٦٤ - ٣٧٤).

٢٥. McMahan, Paul David, "Atlas Shrugged" and third- wave feminism: An unlikely alliance, Gardner- Webb University, English Department, United States , North Carolina, 2011, P. 77

٢٦. Sajah Stiller, B. Kin. , B. Ed. , Bullying in the same- sex Friendships of Young Adolescent Girls: A Qualitative study , (Master of Education , Faculty of Education, Brock University , St. Catharines, Ontario. 2009

٢٧. حنان بشير صالح الصويعي، الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٨. عزة حامد زيان غانم، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٢٩. <http://amrellissy.com/vb/showthread.php?t=32922/1/10/2012>.

٣٠. إبراهيم أحمد شعلان، موسوعة الأمثال الشعبية المصرية، (القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠١، ص ١٤٠).

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- كتب مؤلفة:

١. إبراهيم أحمد شعلان، (٢٠٠١: ١٤٠)، موسوعة الأمثال الشعبية المصرية، (القاهرة، دار المعارف).
٢. حسين علي الغول، (٢٠٠٣: ١٤١ - ١٤٢)، علم النفس الجنائي: الإطار والمنهجية الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم، الطبعة الأولى (القاهرة، دار الفكر العربي).
٣. عدلي السمري، وآخرون، (٢٠١٠: ٤١٦)، علم اجتماع الجريمة والانحراف، (عمان، دار المسيرة).
٤. عدلي محمود السمري، (٢٠٠٩: ٣٦٤ - ٣٧٤) علم الاجتماع الجنائي، الطبعة الأولى، (عمان، دار المسيرة).
٥. هاني خميس أحمد عبده، (٢٠٠٨: ٢٦)، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية).
٦. يسري دعبس، (١٩٩٨: ٣، ١، ٨٧)، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، (الإسكندرية، للمتلقى المصري للإبداع والتنمية).

- كتب مترجمة:

١. أندرو إدار وبيتر سيد جويك (٢٠٠: ١٠٥، ١٠٩)، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، مراجعة: محمد الجوهري، الطبعة الأولى، (القاهرة، المركز القومي للترجمة).
٢. فرانسيس هيدسون، (١٩٩٩: ١٩٥) المرأة والجريمة، ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة).

- الرسائل العلمية:

١. أمال رادف، (٢٠٠٧: ٢٧) أشكال العنف في مدينة قسنطينة: دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة - علي منجلي، رسالة ماجستير «غير منشورة»، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر.

٢. أمال عبد الحميد، (١٩٩١: ٢٦٧)، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي: بحث ميداني في مجتمع محلي حضري، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
٣. حنان بشير صالح الصويحي، (٢٠٠٩) الجرائم المستحدثة للمرأة اللببية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٤. عزة حامد زيان غانم، (٢٠١٠: ٢٨، ٢٥)، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة).
٥. ليلي عبد الوهاب، (١٩٩٢: ١١)، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة: دراسة حالة لقاتلات الأزواج، (مركز البحوث العربية).
٦. مسعد إبراهيم الدسوقي علي، (٢٠٠١: ٦٨) دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم خدمة الفرد.
٧. وادي عماد الدين، (٢٠١١: ٩)، السلوك الإجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الحاج لخضر - باتنه -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، بالجزائر.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Abbott, Jessica A. , (2011: 124) , *Cross- national fear of crime among women: An examination of structural and individual- level causes*, Southern Illinois University at Carbondale, Sociology, Illinois, United States.
2. Anderson, Grace Leigh, (2011: 88) *How Aggression among Women is Calibrated by Physical Attractiveness, Machiavellianism, and Ovulatory Fertility: An Experimental Test of the Recalibration Theory of Anger*, University of California, Santa Barbara, Communication, United States, California.
3. Callands, Tamora A. , (2010: 103) , *How similar are physical and social aggression? An examination of the correlates among young adult women*, Purdue University, Psychological Sciences, United States, Indiana.

4. Emily D. Ryalls, (2011 : 2) , *The Culture of mean: Gender, Race, and Class in Mediated Images of Girls' Bullying* , doctorate of Philosophy, Department of Communication , College of Art and Sciences, University of South Florida.
5. McMahan, Paul David, (2011: 77) , “Atlas Shrugged” and third- wave feminism: An unlikely alliance, Gardner- Webb University, English Department, United States , North Carolina.
6. Michael Mann , (1983: 69) , *Macmillan student Encyclopedia of Sociology*, (Britain , Leaper & Gard Ltd .
7. Sajah Stiller, B. Kin. , B. Ed. , (2009: 14) , *Bullying in the same- sex Friendships of Young Adolescent Girls: A Qualitative study* , (Master of Education , Faculty of Education, Brock University , St. Catharines, Ontario) .

ثالثاً. مواقع الإنترنت:

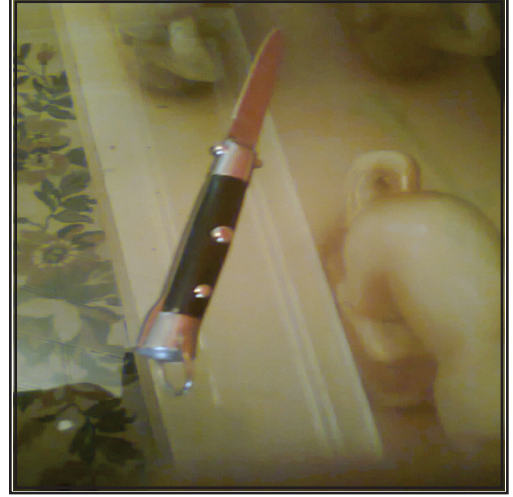
1. <http://amrellissy.com/vb/showthread.php?t=32922> 1/ 10/ 2012

الملاحق

(٢) صور البحث

الصورة (١)

مطوة تدعى "مطوة سوسته" وهي سكين صغير الحجم متحركة آلية الجزء الأول من الصورة وهي مغرقة ولديها زر صغير يتم الضغط عليه يظهر الجزء الثاني وهي مفتوحة



الصورة (٢)

مطوة تدعى "مطوة قرن غزال" وهي سكين صغير الحجم متحركة يدوية أي يتم إخراج الجزء المعدن من الجزء الخشبي باستخدام اليد



الصورة (٣)

”سنج“ وهي سكين طويل وكبير الحجم تستخدم في محلات الجزارة وفي المشاجرات



الصورة (٣)

”كزلك“ وهي سكين طويل وكبير الحجم وأشكاله مختلفة دائما يستخدم في المشاجرات



الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليه*

د. زكي رمزي مرتجى**

* تاريخ التسليم: ٢٠١٣ / ٢ / ٦م، تاريخ القبول: ٢٠١٣ / ٦ / ٥م.
** أستاذ اجتماعيات التربية المساعد/ جامعة الأزهر / غزة/ فلسطين.

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة، وتحديد أهم سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة، واستخدم الباحث المنهج الكمي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة المكونة من (١٠٩) فقر موزعة على خمسة محاور، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شؤون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة، وقد حُلَّت البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد كشفت نتائج الدراسة أن الانقسام كانت له آثار سلبية على المجتمع الفلسطيني في مجالات الدراسة كافة، حيث حصلت محاور الدراسة الخمسة على نسبة مئوية وقدرها (٨٠,١٠٪) وهي نسبة عالية مما يدل على أن آثار الانقسام سلبية على المجتمع الفلسطيني، وقدم الباحث في نهاية دراسته بعض السبل للتغلب على هذه الآثار أبرزها التسريع بإنجاز المصالحة الوطنية، وإعادة اللحمة الوطنية بين شطري الوطن، والاحتكام لصناديق الانتخاب بتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومعالجة الآثار الناجمة عن الانقسام في المجال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتربوي، والنفسي.

Palestinian Fragmentation and its Impact on Development in Gaza Governorates and Means of Overcoming it

Abstract:

This study aimed to reveal political, social, economical, educational and psychological effects of political fragmentation on development in Palestinian society in Gaza Strip governorates, and identify the most important ways to overcome on political, social, economic, educational and psychological effects of fragmentation on Palestinian society in Gaza Strip. The researcher used quantitative analytic method, the questionnaire tool was a questionnaire consisted of (109) paragraph distributed on five fields, the study sample consisted of (187) member in a number of Palestinian universities, specialist in development affairs, and workers in civil society organizations in Gaza Strip. The data analyzed by (SPSS) and the study revealed that the fragmentation had a negative impact on Palestinian society in all fields, as the fifth fields of study got a relative percentage (80.10%) , which is high and indicates the negative effects of fragmentation on Palestinian society. At the end of this study, the researcher presents some suggestions to overcome these effects, notably the acceleration to accomplish national reconciliation and cohesion between the two parts of the homeland through resorting to the ballot boxes and creating conditions for legislative and presidential elections. It is important to treat the effects of division in political, social, economical, educational and psychological field.

مقدمة:

تباينت آراء المنظمات والقوى السياسية الفلسطينية الوطنية والإسلامية تجاه توقيع اتفاقيات أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء الانتخابات بين مؤيد ومعارض في كيفية إنجاز وإتمام المشروع الوطني في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بالطرق السلمية، أو عبر الكفاح المسلح، وفي المشاركة في الانتخابات من عدمها، فقد وافقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على الانخراط في الحل السلمي والنضال الشعبي كأحد الطرق للوصول للأهداف الوطنية نتيجة جملة من المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية دفعت القيادة الفلسطينية في وقتها لاتباع ذلك النهج، فيما عارضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ذلك، وأصررت على المقاومة المسلحة ورفضت المشاركة في الانتخابات.

وشكلت موافقة حركة حماس على الدخول في الانتخابات التشريعية عقب حوارات القاهرة عام (٢٠٠٥) مرحلة جديدة في التاريخ السياسي الفلسطيني، وبخاصة بعد فوزها بغالبية مقاعد المجلس التشريعي في (٢٦) يناير (٢٠٠٦)، وأظهرت مواقف تنسجم مع واقع تحول الحركة من منحنى معارضة السلطة والنظام السياسي إلى منحى كونها جزءاً منهما، وركزت على تكريس الوجود السياسي في قلب السلطة الفلسطينية مع محاولتها الاحتفاظ بتمايزها الأيديولوجي والسياسي، لتصبح السلطة وبنيتها السياسية رحي للصراع بين برنامجين سياسيين مختلفين (عودة، ٢٠٠٩: ١٢١).

وفي أعقاب فوزها بالانتخابات شكلت (حماس) الحكومة برئاسة إسماعيل هنية دون أن تفلح في إقناع القوى السياسية الأخرى الفائزة بمقاعد في المجلس التشريعي من المشاركة معها في تشكيل الحكومة، وتحولت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من القوة الحاكمة للسلطة إلى المعارضة، وأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية برئيس منتخب ينتمي لحركة (فتح)، ومجلس تشريعي غالبية أعضائه من حركة (حماس)، وحكومة مشكلة كل أعضائها ينتمون لحركة (حماس)، وغدت السلطة بمؤسستين سياسيتين هما: مؤسسة الرئاسة، ورئاسة مجلس الوزراء، وبرنامجين سياسيين مختلفين.

وتبع ذلك فرض الحصار على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ورفض كثير من القوى الإقليمية والدولية التعامل مع حكومة (حماس) المنتخبة، وقد أدى الاختلاف بين مؤسستي الرئاسة، ومجلس الوزراء في التعامل مع الاحتلال، وآليات فك الحصار،

وتنازع الصلاحيات على المؤسسة الأمنية إلى وجود حالة من الاحتقان الداخلي، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وانتهت بالأحداث التي شهدتها قطاع غزة في يونيو (٢٠٠٧)، التي أدت إلى سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وما تلاها من شق للوحدة الوطنية بين أطراف الشعب الفلسطيني (الغليظ، ومرتجي، ٢٠١٢: ٢٧٤).

وقد أدت أحداث يونيو (٢٠٠٧) إلى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة ككيان سياسي تحكمه سلطة واحد، وتحولهما إلى كيانين سياسيين منفصلين بهياكل السلطة المعروفة، وكان لها ارتداداتها على النسيج والتركيب المجتمعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس المحتلة، والأرض المحتلة عام (١٩٤٨)، وفي الشتات الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

كان لأحداث يونيو- حزيران (٢٠٠٧) في محافظات قطاع غزة تأثيرها الواضح على المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وانعكاسات بصورة جلية على الحالة النفسية لأفراده في اتزانهم الانفعالي وتعاملاتهم مع بعضهم بعضاً، وظهرت هذه الآثار في صور سلبية متعددة تمثلت في العنف بصوره المختلفة، ورغبة الأفراد في الهجرة، والإقصاء المتبادل من قبل الأطراف القابضة على السلطة، وتقلص الحريات الأساسية في التعبير عن الرأي وغيرها مما أثر على المشروع الوطني، وتحقيق النهضة التنموية في بناء الدولة والإنسان الفلسطيني، لذا هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر الانقسام الفلسطيني على التنمية بمحافظات غزة، وما سبل التغلب عليه؟** ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الآثار السياسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٢. ما الآثار الاجتماعية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٣. ما الآثار الاقتصادية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٤. ما الآثار التربوية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟

٥. ما الآثار النفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٦. ماسبب التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟

أهداف الدراسة:

١. الكشف عن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة.
٢. تحديد أهم سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة.

أهمية الدراسة:

١. قد تفيد الدراسة المسؤولين في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية عن واقع الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني، وأثر ذلك على تحقيق التنمية.
٢. قد تسهم الدراسة في إعطاء صورة عن التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية الفلسطينية بمحافظة غزة في الوقت الراهن.
٣. قد تلفت الدراسة أنظار المؤسسات المجتمعية إلى ضرورة وضع برامج للتغلب على آثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني.
٤. قد تفيد الدراسة في وضع رؤية تسهم في التغلب على آثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

حدود الدراسة:

- ♦ الحد الموضوعي: الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليه.
- ♦ الحد المؤسسي: الجامعات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة غزة.
- ♦ الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمختصين في شؤون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة غزة.
- ♦ الحد المكاني: محافظات غزة.

♦ الحد الزمني: أجريت الدراسة في العام ٢٠١٢-٢٠١٣، وقد حدث الانقسام في (١٤) يونيو (٢٠٠٧).

مصطلحات الدراسة:

◀ الانقسام الفلسطيني: مجموع الصراعات الداخلية على السلطة، التي تلت فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦)، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، التي أفضت إلى بروز اختلافات في الرؤى والتوجهات السياسية في التعامل مع العدو والمجتمع الدولي وآليات فك الحصار، وتنازع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة، ورئاسة الوزراء على المؤسسة الأمنية التي ما زالت موالية لهياكل السلطة التي أنشأتها، مما أوجد حالة من الاحتقان الداخلي، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وانتهت بالأحداث المؤسفة التي شهدها قطاع غزة في يونيو (٢٠٠٧)، التي أدت إلى سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتكوين هياكل سياسية في شطري الوطن.

◀ الأثر: هي النتائج المترتبة على أحداث (١٤) يونيو (٢٠٠٧) في المجال السياسي، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال التربوي، والمجال النفسي على المجتمع الفلسطيني بمحافظة قطاع غزة.

◀ التنمية: هي النمو والزيادة كماً ونوعاً نحو الأفضل في مختلف مجالات الحياة، بهدف تحسين نوعية الحياة، وحسن استغلال الموارد البيئية والمادية والبشرية من أجل تحسين سبل العيش وتحقيق السعادة والرفاهية والكرامة للمواطنين (السنبل، ٢٠٠٤: ٥١).

الدراسات السابقة:

دراسة أبو معيلق (٢٠١٢) : هدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار النفسية التي يعاني منها أبناء حركة فتح وبعض القادمين بإرادتهم من غزة إلى مصر نتيجة الانقسام الفلسطيني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٢٥٠) شخصاً من أبناء حركة فتح، وأوضحت نتائج الدراسة أن (٨٢,٤٪) من عينة الدراسة لا يفكرون في الاستقرار في غزة، وأن (٨٨٪) كانت مشاعرهم تتصف برفض أحداث الاقتتال، وأنهم يرون الحل في إنهاء الانقسام، وكشفت الدراسة أن الذين خرجوا رغماً عن إرادتهم كانت نسبة الآثار النفسية السلبية (القلق والاكتئاب وكرب ما بعد الصدمة) أعلى من الذين خرجوا بإرادتهم.

دراسة السمهوري (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى التغييرات التي حدثت على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانفصال، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفصال السياسي أدى إلى فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والحرب عليه، وتدهور قطاع الزراعة والتجارة والصناعة والإنشاءات والخدمات على أثر ذلك بشكل كبير، وكشفت الدراسة أن الحصار الإسرائيلي جعل (٨٨٪) من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية، وتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ضائقة مالية.

دراسة عودة (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومدى تأثيرها على التحول الديمقراطي في فلسطين، ووضع رؤية لإنهاء الانقسام، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانقسام أثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي وتراجعها، بسبب انقسام السلطة التنفيذية والجهاز القضائي، وتعطل المجلس التشريعي، وحصول انتهاكات للحريات العامة وحقوق الإنسان من قبل الطرفين، وأن الانقسام أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والأسرية والفكرية والنفسية، وأثر على عملية التحرر والبناء الوطني، وأطال أمد الاحتلال، وصعب إقامة الدولة.

دراسة حليمة وآخرون (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى الأعباء التي خلفها الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكشفت الدراسة أن البنوك أكثر المؤسسات الخاصة تأثراً بالانقسام، وتأثر المناخ الاستثماري بصورة سلبية، وتأثر موازنة السلطة الوطنية من خلال خسارة الإيرادات الضريبية على البضائع المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية، وإغلاق العديد من المصانع والورش، وارتفاع تكاليف نقل المنتجات من الموانئ الإسرائيلية وارتفاع أسعارها، وتراجع القطاع الزراعي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار ظاهرة الأنفاق وما ترتب عليها من ظهور طبقة من التجار تختص بتجارة الأنفاق، والأراضي، والتعاملات المصرفية، واختفاء طبقات أخرى.

دراسة عودة (٢٠٠٩) : هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة على وحدة الضفة الغربية جغرافياً وسياسياً، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن الانقسام السياسي والجغرافي تسبب بتراجع السلطة الوطنية الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي وقانونيته، وعزز مفهوم الازدواجية السياسية، وكشفت أن الانقسام أدى إلى تشتت الهوية الوطنية الفلسطينية، وساهم في تعزيز فصل

الضفة الغربية عن قطاع غزة، وهدد التمثيل الفلسطيني الجامع لكل الفلسطيني، وهدد مبدأ الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والعربي، وعزز التدخلات العربية والإقليمية في الشأن الداخلي الفلسطيني، وعملت الأحداث على تراجع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

♦ لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على أدبيات الدراسة قلة الدراسات التي تناولت موضوع الانقسام الفلسطيني كدراسات أكاديمية علمية مستقلة يمكن الاستناد إلى نتائجها في حدود علمه، وكانت غالبية الدراسات تركز على الجانب السياسي والاقتصادي، وواحدة ركزت على الجانب النفسي، وقد كانت هناك أوراق عمل ومقالات حول الموضوع تستند إلى آراء أصحابها وتحليلاتهم الشخصية.

♦ استندت جميع الدراسات في تحقيق أغراضها على التحليل الشخصي لأصحابها، والدراسات النظرية المطروحة حول الموضوع، ولم تستند إلى أدوات مقننة كالاستبانات والمقابلات الشخصية والمسوح باستثناء دراسة أبو معيلق (٢٠١٢).

♦ أكدت الدراسات السابقة على أن الانقسام كان له آثاره السلبية على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وكانت له آثاره البارزة على الجانب السياسي بخاصة، وطرحت رؤى فيما يخص التغلب على آثاره.

♦ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في توسيع خلفية الباحث حول موضوع الدراسة، وفي كتابة الإطار النظري، وفي اختيار المنهج المناسب، وبناء أداة الدراسة، تحديد مجالاتها، وتحليل وتفسير نتائج الدراسة، ووضع سبل الحل.

♦ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على جوانب عدة، وأثر ذلك كله على التنمية، كما تختلف في استنادها إلى أداة مقننة، وهي الاستبانة، وعينتها المكونة من النخب المجتمعية وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، والشخصيات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، التي تمتاز باستقلالية آرائها، ومصداقيتها.

خلفية الدراسة النظرية:

خلفت حالة الانقسام السياسي بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) آثاراً سياسية واجتماعية

واقتصادية وتربوية ونفسية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يتناول الباحث في الصفحات التالية طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكالياته منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام (١٩٩٣) وحدث الانقسام الفلسطيني، وصولاً إلى الآثار التي ترتبت على الانقسام الفلسطيني الذي حدث في (١٤) يونيو (٢٠٠٧) وفق الآتي:

١. طبيعة النظام السياسي:

أدى توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من سبتمبر عام (١٩٩٣) إلى دخول النظام السياسي الفلسطيني في أزمة كبيرة عنوانها صحة وشرعية التنازل عن الأهداف المتوافق عليها والمتمثلة في برنامج الحد الأدنى وهو إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة عام (١٩٦٧) وعاصمتها القدس، وحق العودة وتقرير المصير، إذ جرى التنازل عن ذلك البرنامج حسب رأي بعضهم، وأصبح هناك اختلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني على تحديد الهدف والوسائل والآليات والتكتيكات للوصول للأهداف (يوسف، ٢٠٠٩: ٥٧).

وقد أُنذِر هذا الاختلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني على اتفاقيات أوسلو إلى حدوث انقسام فلسطيني، إذ أعلنت عشرة فصائل رفضها لهذه الاتفاقيات، وذلك لإغفالها إقامة دولة فلسطينية على حدود واضحة حيث أبرزت مشكلة عدم إقامة دولة فلسطينية نتيجة لعدم وجود تواصل بين الأراضي الفلسطينية، كما خلقت هذه الاتفاقيات إشكالية بين القوى والفصائل الفلسطينية (أبو عرب، ٢٠٠٨: ٢٣ - ٢٤).

وأدى توقيع هذه الاتفاقيات إلى الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود كدولة، وإسقاط خيار المطالبة بأراضي عام (١٩٤٨)، واعتراف إسرائيلي ودولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، إلا أنها لم تنص على الاعتراف بالدولة الفلسطينية إنما ترك ذلك للمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وساهمت اتفاقيات أوسلو في جعل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الشلل، وعدم الفاعلية في أداء دورها الوظيفي الذي وجدت وأنشئت لأجله، وتحوّلت إلى وسيلة لتطبيق برنامج السلطة، بدلاً من أن تكون السلطة أداة لتطبيق برنامج المنظمة، حيث إن اتفاقية أوسلو أدت دوراً أساسياً وفاعلاً في زعزعة استقرار النظام السياسي الفلسطيني لما أفرزته من تغيرات في بنية هذا النظام وأدواره الوظيفية، وما نتج عنها من علاقة غير واضحة بين المنظمة والسلطة، وهو ما جعل النظام السياسي الفلسطيني نظاماً برأسين، السلطة من جهة، والمنظمة من جهة ثانية (شراب، ٢٠٠٩: ٢ - ٣).

ونصت اتفاقيات أوسلو على إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة تحت

إشراف محلي ودولي، وذلك لاختيار ممثلين للشعب الفلسطيني فيما أطلق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس للسلطة الفلسطينية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وقد شكلت تلك الانتخابات طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من إشكاليات، وقد أجريت أول انتخابات فلسطينية عام (١٩٩٦).

والنظام السياسي الفلسطيني المشار إليه هو مزيج من النظم السياسية المختلفة، فانتخاب رئيس السلطة بطريقة الاقتراع المباشر وفصله عن انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، ومباشرته للسلطة التنفيذية دون وجود رئيس للوزراء وهذا من ملامح النظام الرئاسي، كما تتضح ملامح النظام البرلماني في وجود (٨٠٪) على الأقل من الوزراء من أعضاء المجلس التشريعي، ومنح رئيس السلطة التنفيذية حق تقديم مشاريع القوانين وحق الموافقة على التشريعات التي يقرها المجلس (كايد، ٢٠٠٠: ١٦).

ونص قانون الانتخابات الفلسطيني لعام (١٩٩٥) على تبني نظام الأغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة، إذ تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى (١٦) دائرة انتخابية غير متساوية، ولكل دائرة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد أصحاب الاقتراع المسجلين في سجل الناخبين، ويحق للأحزاب والفصائل والمستقلين بترشيح مرشحين على شكل قائمة حزبية. (الشقاقي، ١٩٩٦: ٣٢ - ٣٣) وبلغ مجموع المقاعد المكونة للمجلس التشريعي الفلسطيني (٨٣) مقعداً، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (٢) لعام (١٩٩٥) الصادر بتاريخ (١٤) ديسمبر لعام (١٩٩٥). (لجنة الانتخابات المركزية، ١٩٩٦: ٢٥).

وقد تباينت آراء الفصائل الفلسطينية تجاه إجراء الانتخابات حيث تحمست حركة فتح وحرصت على إجرائها، فيما طالب بعضهم بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات وتأجيلها لحين استكمال إسرائيل انسحابها من كافة المدن والقرى الفلسطينية وتبني هذا الاتجاه الجبهتان الشعبية والديمقراطية، فيما رفضت وعارضت حركة حماس والجهاد الإسلامي إجراءها ودعتا إلى مقاطعتها بشدة (نوفل، ١٠١٣: ١ - ٢).

وقد فازت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بانتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي التي جرت عام (١٩٩٦)، حيث كانت بداية التأسيس للفصل بين السلطات الثلاث في حين رأى بعضهم أنها تكريس لنهاية دور منظمة التحرير الفلسطينية وتحويلها مع المجلس التشريعي إلى أدوات تابعة للرئيس الفلسطيني المنتخب من الشعب، والذي يمتلك صلاحيات تخوله التحكم بتلك المؤسسات (هلال، ١٩٩٨: ١٧٧ - ١٧٨).

وقد جمع رئيس السلطة الفلسطينية لغاية عام (٢٠٠٣) بين مناصبي رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء حيث أُستحدث منصب جديد، وهو منصب رئيس الوزراء الذي تولى

جزءاً من صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح مسئولاً أمام المجلس التشريعي وفق ما نصت عليه المادة (٧٤) من البند (٣) من القانون الأساسي.

وتعرض المجلس التشريعي من قبل السلطة التنفيذية ورئيس السلطة الفلسطينية إلى محاولات التهميش، مع العلم أن الحفاظ على شرعية المؤسسات المنبثقة من شرعية تمثيلهم للشعب الفلسطيني بإجراء أول انتخابات فلسطينية عام (١٩٩٦)، يعد عاملاً يجب الحفاظ عليه للحفاظ على مشروعيته وتكريس شرعية الانتخابات والتمثيل كظاهرة ديمقراطية تدعم موقف القيادة (أبو طه، ٢٠٠٦: ٥).

ويجمل (شراب، ٢٠١٠: ٢٠ - ٢١) أبرز سمات النظام السياسي بعد قيام السلطة في أن إدارة المؤسسات الفلسطينية أصبحت تعتمد على الذاتية والشخصية والتنظيمية، وإثارة الصراعات والانقسامات داخل النخبة السياسية الواحدة، وإدارة الخلافات بعيداً عن الأطر المؤسساتية بالاعتماد على الأساليب التقليدية كالتراضي أو الانشقاق، وتزايد دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، وضعف منظمات المجتمع المدني، وعدم وضوح الأساس الدستوري القضائي والقانوني الذي تستند إليها المؤسسات في عملها، وتراجع أداء المؤسسة السياسية في الاستجابة للمطالب والاحتياجات الشعبية نتيجة الفساد المالي والإداري والوظيفي.

ويضيف الدجني (٢٠١٠: ٣٠ - ٣١) السمات التالية: التبعية السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي والمحيط الإقليمي، وصعوبة المزوجة بين الشرعية الثورية والدستورية، وتنامي ثقافة الاستهلاك، وغياب ثقافة الإنتاج في المؤسسات السياسية، وضعف المسألة والمحاسبية وثقافة المواطنة والانتماء بسبب الحزبية، وغياب الثقافة الديمقراطية في غالبية التكوينات السياسية والاجتماعية، واحتكار القرار السياسي فردياً وتنظيمياً داخل الحركة الوطنية.

٢. إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني وانعكاساتها على الحالة الفلسطينية:

كان لانتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) الديمقراطية تأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، إذ إنه بدلاً من أن تحل أزمة النظام ساهمت في تعقيدها، ويصف (أبراش، ٢٠٠٧: ٢٨ - ٢٩) الحالة الفلسطينية بأنها كانت حقلاً للمزايدات والمهاترات السياسية، واحتجاج الأمر لاقتتال داخلي وتدخلات خارجية حتى تُشكل حكومة وحدة وطنية، ولكن بدون استراتيجيه عمل وطني، وهذه مفارقة أخرى، عندما تصبح الوحدة الوطنية محل خلاف، فالوطن ليس هو الوطن، والشعب ليس هو الشعب، والهوية ليست هي الهوية.

ولقد عانى النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) من إشكاليات متعددة في

توزيع السلطة بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية تمثلت في عدم وضوح حدود دور كل منها في بعض الصلاحيات والاختصاصات، وعدم شفافية آليات تنفيذ هذه الاختصاصات أو حتى في شكل العلاقة فيما بينها، كما عانى من تغول السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية، ويعزى سبب ذلك إلى عدم تحديد صلاحيات كل سلطة بشكل دقيق في القانون الأساسي والقوانين والأنظمة ذات العلاقة بعملها، وإلى غياب الشفافية في عمل كل منها، وتجاوز وتجاهل أحدها لصلاحيات السلطة الأخرى في الممارسة الواقعية (حرب، وأبودية، ٢٠٠٧: ٢).

وهذا الإشكاليات ترجع إلى أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أخذ بنظام القوائم والدوائر في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وقد كان ذلك بمثابة إشكالية أدت إلى تفرد القوى السياسية الفائزة بالأغلبية بالانفراد في اتخاذ القرارات، وهذا شكل صداماً بين التيارين السياسيين القويين على الساحة الفلسطينية، واللذين فازا بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.

ويرى الباحث أن الأخذ بنظام التمثيل النسبي كان سيجنب فلسطين المهاترات، وهذا ما تسعى إليه غالبية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من تغيير نظام الانتخاب للأخذ بنظام التمثيل النسبي بدلاً من نظام القائمة الذي يشكل فيه الفائز الحكومة، وهذا ما جرى في انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) حيث فازت حركة حماس بغالبية المقاعد مما أدى إلى تشكيلها لحكومة ذات لون واحد، وتجاهل القوى الأخرى على الساحة الفلسطينية.

ومن الإشكالات التي عانى منها النظام السياسي الفلسطيني إبان انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) موضوع العلاقة بين السلطات الثلاث بشكل عام، وبشكل خاص بين طرفي السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الوزراء) تمثلت في تداخل بعض الصلاحيات والاختصاصات أو عدم وضوح آليات العلاقة فيما بينها، فيلاحظ أنه في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، كلف القيادي في الحركة إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس الفتاوي الذي أيضاً فاز في الانتخابات الرئاسية، فيما انتقلت حركة فتح، التي شكلت حزب السلطة طوال الفترة الماضية، إلى صفوف المعارضة للمرة الأولى (أبودية، وحرب، ٢٠٠٦: ٢).

ومما زاد الصراع على السلطة، أن حركة فتح بقيت تتولى رئاسة السلطة الوطنية من خلال الرئيس محمود عباس، حيث أصبح الصراع يدور بين حزبين وبرنامجين مختلفين أحدهما في رئاسة السلطة، والأخر في رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس التشريعي، وامتد الإشكال كذلك إلى داخل السلطتين التشريعية والقضائية فيما بينها (أبودية، وحرب، ٢٠٠٦: ٢).

ولعل أبرز الإشكاليات كان تحديد مرجعية الأجهزة الأمنية واختصاصاتها، إذ يرى بعضهم أن القانون الأساسي نصّ على أن رئيس السلطة هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، في حين رأى البعض أن القانون الأساسي تناول في أحد مواده أن مجلس الوزراء هو المرجعية لها، وهذا أدى إلى عدم انصياع الأجهزة الأمنية التي يدين غالبية أفرادها بالولاء لحركة (فتح) لأوامر وزير الداخلية المكلف من قبل الحكومة التي شكلتها حركة (حماس)، مما دفع بالأخيرة إلى تأسيس ما عرف بالقوة التنفيذية وغالبية أفرادها من الموالين لها، وقد تطورت العلاقة بين هاتين القوتين ووصلت إلى حد الصدام المسلح.

ومن الإشكاليات التي عانى منها النظام السياسي الفلسطيني اختلاف الرؤى والتوجهات والأيدلوجيات والمرجعيات والبرامج بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني فقد كانت المرجعية السياسية للفلسطينيين قبل اتفاق أوسلو منظمة التحرير، والمجلس الوطني، والميثاق الوطني الفلسطيني، التي تؤكد على جملة من الأهداف والغايات منها حق العودة للاجئين وإقامة الدولة المستقلة، والكفاح المسلح، إذ تم التراجع عنها، وهذا أحدث نوعاً من الخلاف على مدى شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، إذ عارض الاتفاق قوى اليسار فيما أيدته حركة فتح الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية مما أحدث خلافاً بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد اتخذت فصائل العمل الإسلامي ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي موقفاً معارضاً من الاتفاق، وانتهجتا الكفاح المسلح طريقاً لاسترداد الأرض وإقامة الدولة، فحركة حماس وحركة الجهاد تريان تحريرها بالكامل، ولذا فهما رفضتا المفاوضات والحلول السلمية، ورفعتا شعار المقاومة، وتبنتا العمليات العسكرية، مما أوقع الصدام بينهما وبين السلطة الفلسطينية التي كانت تسعى إلى تنفيذ الاتفاقات الموقعة للحصول على مزيد من الأراضي والامتيازات من الجانب الإسرائيلي.

وقد أدى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام (٢٠٠٠) إلى زيادة قوة التنظيمات الفلسطينية وأجنتها العسكرية الأمر الذي أدى تراجع هيبة السلطة الفلسطينية وسيادة الفوضى والفلتان الأمني، وبالتالي سادت حالة من ازدواجية السلطة، وغابت السلطة المركزية بسبب ضربات الاحتلال، واستطاعت بعض التنظيمات إقامة نوع من السلطة الموازية للسلطة المركزية، وقد تكرست تلك الازدواجية في السلطة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني يحكمه برنامج متعارضان إذ طالبت الرئاسة ومنظمة التحرير حركة حماس الالتزام ببرنامج الرئيس والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية فيما رفضت حماس ذلك؛ لأنها لا توافق على برنامج الرئيس (يوسف، ٢٠٠٩: ١٠٨ - ١١١). وهكذا فإن عدم وضوح معالم النظام

السياسي، واختلاف الرؤى والبرامج السياسية للقوى والفصائل الفلسطينية قد أفضت لأحداث يونيو (٢٠٠٧).

وقد ترتب على أحداث يونيو (٢٠٠٧) اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قراراً بتصعيد وتوسيع حصارها وعدوانها على قطاع غزة، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة طوارئ في رام الله مع إبقاء الحكومة المقالة في غزة بتسيير الأعمال، وأصبح النظام السياسي في فلسطين برأسين للحكم، الأول في غزة ممثلاً بحكومة حماس يتزعمها إسماعيل هنية، والثاني متمركزاً في رام الله بحكومة يرأسها سلام فياض (الغفافة، ٢٠٠٨: ٣٩).

وقد أدى الانقسام السياسي إلى انقسام السلطة القضائية، إذ تم وقف عمل القضاة والعاملين في إدارات التنفيذ في قطاع غزة بقرار من مجلس القضاء الأعلى، ووقف عمل الشرطة المدنية في قطاع غزة بقرار من الرئيس الفلسطيني، وقامت الحكومة المقالة في غزة بتشكيل مجلس العدل الأعلى ليقوم بمهام مجلس القضاء الأعلى (يوسف، ٢٠٠٩: ١٣٠). وقامت الحكومة المقالة في غزة أيضاً بتولي زمام الأمور سياسياً وإدارياً وعسكرياً، وذلك بتعيين وزراء وملء الشواغر من عناصرها والموالين لها في الأجهزة المدنية والعسكرية، بعد رفض الكثيرين العمل تحت إمرتها، والتزامهم بالقرارات الصادرة عن الاتحادات والنقابات.

وساهم الانقسام في زيادة حالة الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، وذلك بفعل عاملين هما: شلل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، والتدخل الخارجي بمكونات الحقل الوطني الفلسطيني السياسية والأمنية والمالية، كما أدى إلى تعطل عمليات الانتخاب السياسي على مستوى انتخاب الهيئات المحلية، أو على مستوى انتخاب المجلس التشريعي، أو انتخاب الرئيس، خاصة بعد انتهاء الفترة القانونية لكل منهما (هلال، ٢٠١٠: ١-٩).

وقد أدى ذلك إلى انهيار قيم الانتماء للنظام السياسي، وتراجع الشعور بالموطنة، وبناء مؤسسات ذات اللون الواحد، وتعطيل الحياة النيابية، وسيادة منطلق القوة، والفعل ورد الفعل، وتراجع قيم ومفاهيم الحكم الصالح، وتراجع قدرة المؤسسات الموجودة إزاء تقديم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للمواطن، وإضعاف حركة التضامن العربي والدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وألحق كثيراً من التشوهات على صورة الإنسان الفلسطيني (عوكل، ٢٠٠٨: ٦٠).

وقد جرى انتهاك واسع لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والتجمع والتظاهر والاحتجاج، وهو ما أشار إليه التقرير الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن خلال عام (٢٠٠٧).

وساهم الانقسام في زيادة الضغط على السلطة في رام الله من قبل الاحتلال

بالاجتياحات المتكررة على مناطقها واعتقال واغتيال المواطنين، ومنع عائدات الضرائب، وفي غزة مارس الاحتلال ضغوطاً على سلطة (حماس) بالحصار، والحرب من أجل إضعافها وتدجينها وجعلها غير قادرة على المواجهة، مع بقاء سيطرتها على القطاع من أجل تجزئة القضية، وتجزئة النظام السياسي (علي وآخرون، ٢٠٠٩: ٦).

ويشير (الداوي، ٢٠١٢: ١) أن الانقسام كان له كثير من الآثار في الجانب الاجتماعي، فالبيوت مقسمة، والأسر مشتتة بين مؤيد ومعارض، وعامل ومستنكف، وهارب من "الحسم" أو "الانقلاب" حسبما يخلو للأطراف تسميته، ورافض للعودة في ظل حكومة حماس، ومُصر على البقاء في الخارج.

ويرى (صافي، ٢٠١٠: ١ - ٢) أن الأسرة الفلسطينية فقدت مناعتها الداخلية، وأصبحت تعاني من التجاذبات السياسية والفصائلية، وحدث شرخ واضح في العلاقات الأسرية بين الزوج وزوجته، أو بين الأبناء، وصل في بعض الأحيان إلى حد القطيعة الأسرية، فقد تغلغل الحقد والكراهية إلى نفوس الأفراد، وقل التزاور الاجتماعي، وتزايدت حالات الطلاق، والتفسخ الاجتماعي.

ويرى (عوكل، ٢٠٠٨: ٥٩) أن الانقسام أطاح بكثير من المسلمات والثوابت على المستوى الاجتماعي إذ أدى إلى تجاوز حرمة الدم الفلسطيني وكرامته، وانتشار ثقافة العنف وقيمه وسلوكاته على مستوى العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى تعميق الكراهية والأحقاد وحب الثأر والتكفير كقيم فاعلة في المجتمع، وأدى إلى تغليب الصراع الداخلي على حساب الصراع مع المحتل، وأضعف قدرة المواطن على الصمود في وجه المحتل.

وفي السياق ذاته يرى (الصوراني، ٢٠٠٩: ١٠ - ١٤) أن الحصار والانقسام قد أثرا على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في النواحي التالية: تزايد انتشار الفقر والبطالة، والسرقات والجرائم، وانتشار المخدرات بكل أنواعها، والانحرافات الأخلاقية، والرغبة في الهجرة.

ويرى (حليلة، ٢٠١١: ٣) أن الانقسام أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والورش وتقلص أعداد المنشآت الزراعية والصناعية، وتأثر قطاع التمويل والبنوك، وتراجع النشاط التجاري، وهجرة رؤوس الأموال، وبروز نوعيات جديدة من رجال الأعمال مثل أثرياء الأنفاق والعقارات.

وأثر الانقسام على العملية التعليمية في قطاع غزة، وكان من أهم نتاجاته انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، وتوقف بناء المدارس نسبياً، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والتحاق الطلبة بسوق العمل للمساعدة في

إعالة أسرهم، وتأخر طباعة الكتب المدرسية، وتوقف رواتب المعلمين لأشهر طويلة، نفذ خلالها العاملون في التعليم إضرابات عن العمل (الصوباني، ٢٠٠٧: ٦٠-٦٢).

وبين (عسلي، والطلاع، ٢٠٠٧: ٦٥٧) أن عدم صرف الرواتب للعاملين في سلك التعليم، ولد لديهم ضغوطاً نفسية واجتماعية كالقلق، والاكتئاب، والوحدة النفسية، وفقدان المعنى واللامبالاة مما أثر على المسيرة التعليمية.

وقد تأثر قطاع التربية والتعليم تأثراً كبيراً نتيجة الانقسام خاصة بعد استنكاف المعلمين والعاملين في وزارة التربية والتعليم نتيجة التنقلات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم - غزة بحق عدد كبير من المديرين والمعلمين، مما أدى إلى تدميرهم، ودفع الاتحاد العام للمعلمين إلى إعلان الإضراب، ولاقى الإضراب تجاوباً كبيراً من المعلمين.

وهذا الوضع حرم وزارة التربية والتعليم كثيراً من الكفاءات سواء من المعلمين أو المشرفين، والذين لهم خبرة طويلة في مجال التعليم، وبما يحملونه من مؤهلات علمية عليا، وقد ولد هذا الوضع شعوراً بالإحباط والتوتر والقلق والتأزم النفسي لدى كثير منهم نتيجة جلوسهم في البيوت، ومنعهم من شغل أوقات فراغهم بالعمل، ونعتهم بسمات سيئة.

ومن المؤثرات السلبية الخطيرة للانقسام والحصار التي ظهرت على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي زيادة نظرتهم السوداوية، وفقدانهم الثقة بالآخرين، واضطرابهم النفسي والسلوكي، وتزايد حدة توترهم العائلي، ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة. (الصوراني، ٢٠٠٩:

١٣-١٦)

وفي هذا السياق ذاته يؤكد (kinzie et al، 1980) أن الضغوط الاقتصادية تؤثر بشكل ملموس في إشباع حاجات الأفراد، ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع مستوى الخوف والقلق والإحباط والتوتر لديهم.

وساهم الانقسام مساهمة نوعية متميزة في تدمير الذات الفلسطينية، وإضعاف القدرات، وتبرير سياسات الأعداء وممارساتهم، مما أدى إلى أزمة في الهوية والوعي، وولد شعوراً بالإحباط والعجز والتسليم القدرى (محيسن، ٢٠١٢: ١).

وفي السياق ذاته يضيف (أبورمضان، ٢٠١٠: ٥٧) أنه على أثر الانقسام دعت السلطة الوطنية في رام الله موظفيها إلى الاستنكاف عن العمل تعبيراً عن الرفض للتعامل مع حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، مما أدى إلى بروز أزمات اجتماعية مصحوبة بقلق نفسي عبر الجلوس بالبيوت، وعدم استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد وإهدار الخبرات والكفاءات وتحجيمها، وعدم سعيها للتطور وتجديد المعلومات، وترسخت في نفس الإنسان الفلسطيني

سمات الانكفاء على الذات والإحباط واليأس والإتكالية، ولذا تراجعت قيم الإنتاج والعمل، مما أدى إلى مشكلات نفسية واجتماعية لدى هؤلاء الموظفين.

٣. التنمية وأثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني:

تشير التنمية إلى جملة من الجهود والنشاطات المخططة والمنظمة التي تستهدف إحداث تغييرات جذرية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية والصحية بحيث تؤدي إلى النهوض والارتقاء بنوعية حياة المجتمع وتحقيق التقدم والرفاهة لأبنائه في الوقت الحاضر والمستقبل (اليكسو، ١٩٧٧: ١١٨ - ١٢٠).

والتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، وإنما تتضمن مجموعة من الظواهر ذات طبيعية سوسولوجية وسيكولوجية (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩: ١١٥)، وهي بهذا المعنى تتضمن جوانب اجتماعية ونفسية، وتسعى إلى توفير الرفاهة للفرد والأسرة، ومواجهة المشكلات المجتمعية، والعمل على حلها. (عامر، ٢٠١٢: ٧٢)، وبوساطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية، وإدراك احتياجات الآخرين، والارتقاء بالعنصر البشري في كافة الجوانب (اليمين، ٢٠١٠: ٣٠ - ٣٢).

وتسعى التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع، وتحقيق التجانس بإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع لتحقيق التماسك بين أفرادها، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر، تحقيق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، وليس لشريحة معينة، واستغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع، وتنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات، وتحقيق الصحة النفسية للأفراد والجماعات (عطا، ٢٠٠٥: ٣٦٠ - ٣٦١).

ومن أبرز مجالات التنمية: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، والتنمية الصحية، والتنمية الفكرية، والتنمية الأخلاقية.

وقد ركزت خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) على أربعة قطاعات: قطاع البنية التحتية، وقطاع الموارد البشرية والاجتماعية، والقطاع الإنتاجي، وقطاع بناء المؤسسات، بينما ركزت خطة التنمية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) على الحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية (الجرابوي، ٢٠١١: ٦ - ٨).

وتواجه التنمية في فلسطين تحديات أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام

السياسي، وضعف الثقافة الديمقراطية، وصعوبة التواصل الجغرافي بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصار، والشروط التي تفرضها الجهات المانحة والمنظمات الدولية عند تقديم المساعدات، وغياب خطة تنموية شاملة (أبو حماد، ٢٠١١: ١٤٤).

إن الدول التي تعصف بها الحروب والنزاعات لا تشهد مقتل أعداد ضخمة من سكانها فقط، بل تشهد أيضاً تدمير مواردها الطبيعية، وتقويض مؤسساتها الوطنية، وتعطيل خطط التنمية والتقدم فيها (Shamma, 1986).

وقد ترك الانقسام الفلسطيني آثاره بشكل قوي على مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والنفسية كافة في قطاع غزة، وبرز ذلك جلياً من خلال العرض السابق لآثاره، ففي الجانب السياسي قلل الانقسام من فرص مشاركة جميع أفراد المجتمع الفلسطيني في حكم أنفسهم، إذ استثارت فئة من المجتمع بإدارة شؤون المجتمع، وقلّت حرية التعبير، وحرية المشاركة السياسية.

وفي الجانب الاجتماعي فإن الانقسام أثر على الخلية الأولى في إنتاج الموارد البشرية وتنميتها، ألا وهي الأسرة المؤسسة التربوية المسؤولة عن تربية الطفل وتنشئته وإكسابه القيم والمبادئ والاتجاهات والعادات والتقاليد الاجتماعية القويمة، إذ تعمل على تنمية الوعي الفكري، والثقافي، والديني، والسياسي..، حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف وإفساد السلوك العام، فتحوّلت إلى مؤسسة هشّة ضعيفة مفككة. (تيم، والنادي، ٢٠١٠: ٩)، كما شهد المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة ضعف في العادات والتقاليد المتعارف عليها.

وفي الجانب الاقتصادي قلت كمية ونوعية ومستوى الإنتاج، ومدى كفايته، ومساهمته في زيادة دخل الفرد، وزيادة الناتج القومي، وتحوّلت أنماط الحياة العامة داخل المجتمع في محافظات قطاع غزة من دور تنمية المجتمع إلى دور الإغاثة.

مما سبق يتضح أن الانقسام أثر على المجتمع الفلسطيني في شتى مناحي الحياة، ولعل الأثر الأكبر يكمن في استمراره وعدم تحقيق المصالحة وإنجاز الوحدة الوطنية، وهذا بدوره أدى إلى تدمير البنية الاجتماعية، وأثر على التطور الاقتصادي وخطط التنمية التي تهدف إلى استثمار جميع الطاقات والإمكانات الذاتية للمجتمع، وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وتحقيق الرفاهة لهم باستمرار واطراد.

الطريقة والإجراءات:

• أولاً- منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الكمي لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة.

• **ثانياً- مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شؤون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة غزة.

• **ثالثاً- عينة الدراسة:** اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، فتكونت عينة الدراسة من (١٨٧) فرداً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شؤون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة غزة.

• **رابعاً- أداة الدراسة:** بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات ذات العلاقة، واستطلاع رأي عينة من المتخصصين في التربية، وعلم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، بنى الباحث استبانة لتحديد المجالات الرئيسية التي شملتها، وصياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها الأولية (١١٥) فقرة موزعة على خمسة محاور.

• **خامساً- صدق الاستبانة:** تأكد الباحث من صدق الاستبانة بطريقتين:

١. **صدق المحكمين:** عُرِضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة الجامعات الفلسطينية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال من المجالات الخمسة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء أُستبعدت بعض الفقرات وعدل بعضها الآخر، ليصبح عدد فقر الاستبانة (١٠٩) موزعة على (٥) مجالات، حيث أعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي.

٢. **صدق الاتساق الداخلي:** تحقق الباحث من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٢٥) فرداً، وحسب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال، وكذلك حسب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة، وقد كانت فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

• **سادساً- ثبات الاستبانة:** تأكد الباحث من ثبات الاستبانة بطريقتين وهما:

١. **طريقة التجزئة النصفية:** أُستخدمت درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل عامل من عوامل الاستبانة، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات، وذلك بحساب معامل الارتباط بين

النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان بروان فوجد أنه (٠,٧٦٩٢)، وبعد تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان بروان، وقد بلغ معامل ثبات الأداة حوالي (٠,٨٦٩٥) وهو معامل ثبات عال يؤكد ثبات الاستبانة، مما طمأن الباحث إلى أداة الدراسة.

٢. طريقة ألفا كرونباخ: تحقق الباحث من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (٠,٨٩٢١) وهو معامل جيد يدل على ثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

◀ ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على: ما الآثار السياسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، و المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (١)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار السياسية

رقم الفقرة	الآثار السياسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	ساهم الانقسام في تراجع العملية السلمية	١,٣٠	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٩
٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء للنظام السياسي الفلسطيني	٠,٨٢	٤,٢٦	٨٥,٢٤	٧
٣	أدى الانقسام إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني	٠,٨١	٤,٥٥	٩١,٠٢	١
٤	أدى الانقسام إلى توقف عمليات الانتخاب السياسي	٠,٧١	٤,٤٤	٨٨,٨٨	٢
٥	أضعف الانقسام التمثيل السياسي الفلسطيني عربيا	٠,٨٩	٤,١١	٨٢,٢٥	١٢
٦	أضعف الانقسام التمثيل السياسي الفلسطيني دوليا	٠,٨٧	٤,٠٩	٨١,٨٢	١٥
٧	أفقد الانقسام الثقة في النظام السياسي الفلسطيني	٠,٧٩	٤,٣٣	٨٦,٦٣	٥
٨	أدى الانقسام إلى ازدواجية القرار في النظام السياسي الفلسطيني	٠,٨٦	٤,٣٢	٨٦,٤٢	٦
٩	أدى الانقسام إلى توقف عمليات المقاومة إلى حد ما	١,٠٥	٣,٦٤	٧٢,٧٣	٢٧
١٠	أدى الانقسام إلى بروز حركة المقاومة الإسلامية حماس ككيان سياسي	١,٠٧	٣,٨٥	٧٧,٠١	٢٣
١١	شوه الانقسام صورة الإنسان الفلسطيني في الخارج	٠,٩٦	٤,١٠	٨٢,٠٣	١٤

رقم الفقرة	الآثار السياسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١٢	شوه الانقسام صورة المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال	٠,٩٣	٣,٧٨	٧٥,٦١	٢٤
١٣	ساهم الانقسام في الإخلال بالمفاهيم الوطنية	٠,٨٧	٤,١٢	٨٢,٤٦	١١
١٤	قلل الانقسام من فرص تطوير الهوية المشتركة	٠,٩٥	٣,٨٩	٧٧,٧٥	٢٢
١٥	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي	٠,٩٥	٣,٧٢	٧٤,٥٥	٢٦
١٦	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى العربي	١,٠٣	٣,٩٣	٧٨,٥٠	٢١
١٧	أدى الانقسام إلى استفراء إسرائيل بالقوى السياسية في شطري الوطن والضغط عليهما	٠,٨٦	٤,٢٥	٨٤,٩٢	٨
١٨	أعطى الانقسام الاحتلال الفرصة للتهرب من استحقاق إقامة الدولة المستقلة	١,٠١	٤,٠١	٨٠,١١	١٧
١٩	عزز الانقسام المفاهيم الحزبية والفئوية	٠,٨٠	٤,٣٧	٨٧,٤٩	٣
٢٠	أدى الانقسام إلى زيادة سيطرة إسرائيل على الأرض وتهويد المقدسات	٠,٧٧	٤,٣٦	٨٧,٢٧	٤
٢١	ساهم الانقسام في عدم وصول الفصائل الفلسطينية إلى برنامج وطني مشترك	٠,٩٢	٤,١١	٨٢,١٤	١٣
٢٢	أدى الانقسام إلى تقلص الحريات السياسية	٠,٩٣	٤,٠٧	٨١,٣٩	١٦
٢٣	أدى الانقسام إلى تعرض الأفراد للاعتقال والتوقيف دون محاكمة	٠,٩٧	٤,١٦	٨٣,٢١	٩
٢٤	أظهر الانقسام غياب الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني	٠,٨٧	٤,١٣	٨٢,٥٧	١٠
٢٥	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية الأسرى	١,٠٤	٣,٧٦	٧٥,١٩	٢٥
٢٦	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية القدس	٠,٩٧	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٩
٢٧	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية اللاجئين	١,٠٣	٣,٩٩	٧٩,٧٩	١٨
	الدرجة الكلية	٠,١٢	٤,٠٩	٨١,٧١	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني » بوزن نسبي وقدره (٩١,٠٢) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، تشكلت حكومة طوارئ في رام الله برئاسة سلام فياض، وأقيمت حكومة الوحدة الوطنية، وبقيت في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، فأصبح للشعب الفلسطيني حكومتان برؤساء وزراء، ووزراء، فانقسم النظام السياسي الفلسطيني إلى نظامين.

الفقرة (٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى توقف عمليات الانتخاب السياسي » بوزن نسبي وقدره (٨٨,٨٨) ويعزو الباحث ذلك إلى انتهاء ولاية الرئيس والمجلس التشريعي ورفض بعض الأطراف إجراء الانتخابات إلا بعد إجراء المصالحة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو لأسباب حزبية خاصة تتعلق بتلك التيارات السياسية، كما أن الانتخابات المحلية للبلديات توقفت لرفض بعض الأطراف إجراءها إلا بشروط.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٩) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى توقف عمليات المقاومة إلى حد ما » بوزن نسبي وقدره (٧٢,٧٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاحتلال امتاز على الدوام بنقض المواثيق والعهود والغدر، وقلما صان أية تهدئة، وهذا كان يضطر المقاومة إلى الرد على جرائم الاحتلال المستمرة والمتواصلة، كما أن حركات المقاومة كانت تستغل فترات التهدئة للاستعداد، وتحين الفرص المناسبة لمقاومة الاحتلال والنيل منه، وقد يعزى إلى أن بعض حركات المقاومة الفلسطينية لم تكن راضية عن التهدئة، وكانت تقوم بعمليات بين الفنية والأخرى.

الفقرة (١٥) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي » بوزن نسبي وقدره (٧٤,٥٥) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القضية الفلسطينية قضية محورية في الصراع داخل الشرق الأوسط، وعلى المستوى الدولي، كما أن الأطراف الفلسطينية على المستوى السياسي والمقاوم على حد سواء كانت تبرز الهدف من نضالها في نيل الحرية والاستقلال للأطراف كافة على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث إنه لن يكون هدوء في منطقة الشرق الأوسط دون حل للقضية الفلسطينية.

◀ ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على: ما الآثار الاجتماعية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٢)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار الاجتماعية

الرقم	الآثار الاجتماعية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى التجروء على حرمة الدم الفلسطيني	٠,٩٣	٤,٣٢	٨٦,٤٢	١
٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء الوطني	٠,٨٨	٤,٢٥	٨٥,٠٣	٢
٣	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة	٠,٨٨	٤,٠١	٨٠,١١	٦

الرقم	الأثار الاجتماعية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
٤	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى الحي	٠,٨٧	٤,٠٩	٨١,٧١	٥
٥	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع	٠,٨٨	٤,١٤	٨٢,٨٩	٣
٦	عمق الانقسام الكراهية والأحقاد وحب الثأر بين الناس	٠,٨٢	٤,١٣	٨٢,٦٧	٤
٧	ساهم الانقسام في تراجع قيم التكافل الاجتماعي	٠,٩١	٣,٩٧	٧٩,٣٦	٨
٨	عزز الانقسام مفهوم المواطنة السلبية	٠,٨٩	٣,٩٩	٧٩,٧٩	٧
٩	عزز الانقسام مفهوم المواطنة الزائفة	٠,٩٤	٣,٩٠	٧٧,٩٧	١٢
١٠	حرم الانقسام المواطنين من التمتع بالحقوق الاجتماعية	٠,٨٣	٣,٨٧	٧٧,٤٣	١٦
١١	أدى الانقسام إلى انتشار تعاطي الأفراد للمخدرات	١,٠٨	٣,٨٨	٧٧,٦٥	١٤
١٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم العمل التطوعي	٠,٩٩	٣,٨٣	٧٦,٦٨	١٨
١٣	أدى الانقسام إلى زيادة حالات الطلاق	١,٢١	٣,٤٩	٦٩,٧٣	٢٠
١٤	أدى الانقسام إلى زيادة عمالة الأطفال	١,٠٤	٣,٦٠	٧٢,٠٩	١٩
١٥	أدى الانقسام إلى اهتزاز ثقة الإنسان الفلسطيني بنفسه ومجتمعه	١,٠٧	٣,٩٤	٧٨,٨٢	١١
١٦	أدى الانقسام إلى هجرة الشباب إلى الخارج	٠,٩٠	٣,٩٥	٧٨,٩٣	١٠
١٧	أدى الانقسام إلى إضعاف تشكيلات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	٠,٩٠	٣,٨٩	٧٧,٨٦	١٣
١٨	أدى الانقسام إلى تدني مستوى الرفاه الاجتماعي	٠,٩١	٣,٨٦	٧٧,٢٢	١٧
١٩	أدى الانقسام إلى تغييب دور القيادات المجتمعية	٠,٧٦	٣,٩٥	٧٩,٠٤	٩
٢٠	أدى الانقسام إلى فقدان الرغبة في إقامة علاقات اجتماعية	١,٠٠	٣,٨٨	٧٧,٥٤	١٥
	الدرجة الكلية	٠,١٠	٣,٩٥	٧٨,٩٥	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى التجروء على حرمة الدم الفلسطيني » بوزن نسبي وقدره (٨٦,٤٢) ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك أفراد العينة أن إراقة دم الإنسان المسلم من أعظم المحرمات عند الله تعالى، وهو أعظم من هدم الكعبة حجراً حجراً، كما أن التجروء على حرمة الدم الفلسطيني كان أحد الخطوط الحمر التي تم تجاوزها، التي أكد عليها قادة الشعب الفلسطيني العظماء الشهداء ياسر عرفات، والشيخ أحمد ياسين، إذ سقط خلال هذه الأحداث بحسب مركز الميزان (٤٨٢) مواطناً، وجرح (٢٣٧١) معظمهم يعانون من إعاقات

دائمة، وقد لمس وعاشوا أفراد العينة نتائج ذلك.

الفقرة (٢) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء الوطني » بوزن نسبي وقدره (٨٥,٠٣)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه خلال الأحداث انهار القانون، وتعددت المرجعيات، وازداد الصراع على الشرعية، وتبع ذلك نشوء نظامين سياسيين أحدهما في غزة والآخر في الضفة الغربية، وجرى انتهاك لحرية الأفراد، فعندما أصبحت الوحدة الوطنية محل خلاف بين المتنازعين، ولم تنص الاتفاقات التي وقعت في أقدس مكان على وجه الأرض، صار الوطن ليس هو الوطن، والشعب ليس هو الشعب، والهوية ليست هي الهوية، وهذا في مجمله زرع قيم الانتماء الوطني لدى الأفراد.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى زيادة حالات الطلاق » بوزن نسبي وقدره (٦٩,٧٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة - برغم كل ما عصف به من أحداث - يغلب فيه صوت العقل على صوت العاطفة، وما زال متماسكاً اجتماعياً، وإن ما كان من أحداث مؤلمة لن تؤثر على العلاقات الاجتماعية، فما ذنب النساء في الأمر من أن أزواجهن أو أقاربهم أو عائلاتهم من الأفراد المنتمون لذلك الفصيل أو الآخر، وقد يعزى إلى الضائقة الاقتصادية التي ألمت بالأسر الفلسطينية.

الفقرة (١٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى زيادة عمالة الأطفال » بوزن نسبي وقدره (٧٢,٠٩)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأسر تحرص على مصالحة أبنائها رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها في ظل اشتداد الحصار وانتشار البطالة، فالمجتمع الفلسطيني، وما به من أفراد ومؤسسات يعملون على تحقيق التكافل، ومساعدة الأسر محدودة الدخل، كما أن المؤسسات الدولية تقدم مساعدات للفئات المحتاجة.

◀ ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على: ما الآثار الاقتصادية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٣)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار الاقتصادية

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الزراعي	١,٠٥	٣,٨٧	٧٧,٤٣	٢٠
٢	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الصناعي	٠,٩٨	٤,٠٠	٨٠,٠٠	١٤

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
٣	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع التجاري	١,٠٤	٣,٨٤	٧٦,٧٩	٢١
٤	أدى الانقسام إلى ضعف الناتج القومي	١,٠٩	٣,٧٩	٧٥,٨٣	٢٢
٥	أدى الانقسام إلى هروب رؤوس الأموال المحلية	٠,٩٦	٣,٩٣	٧٨,٦١	١٨
٦	قلل الانقسام فرص الاستثمار الأجنبي	٠,٩٠	٤,١٠	٨١,٩٣	٨
٧	أدى الانقسام إلى انتشار ظاهرة الأنفاق	٠,٨٠	٤,٣٩	٨٧,٧٠	١
٨	أدى الانقسام إلى انهيار طبقة من التجار	٠,٨٦	٤,٠٦	٨١,١٨	١٠
٩	أدى الانقسام إلى ظهور طبقة من التجار	٠,٨٢	٤,٢٠	٨٤,٠٦	٤
١٠	أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات	٠,٨٣	٤,٢٧	٨٥,٤٥	٢
١١	أدى الانقسام إلى تفشي ظاهرة البطالة	٠,٩١	٤,١٠	٨٢,٠٣	٧
١٢	أدى الانقسام إلى ضعف الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية	٠,٨٤	٤,٠٥	٨٠,٩٦	١١
١٣	ساهم الانقسام في تراجع الدعم الدولي لمشاريع البنية التحتية	٠,٨٩	٣,٩٥	٧٩,٠٤	١٦
١٤	أدى الانقسام إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد غير منتج	٠,٩٣	٣,٩٥	٧٨,٩٣	١٧
١٥	أدى الانقسام إلى تشديد الحصار على قطاع غزة	٠,٩٥	٤,٢١	٨٤,٢٨	٣
١٦	أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار السلع بفعل الحصار	٠,٨٨	٤,١٨	٨٣,٦٤	٦
١٧	أدى الانقسام إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الرديئة	٠,٩٦	٤,٠٧	٨١,٣٩	٩
١٨	أدى الانقسام إلى التشدد في جمع الضرائب	٠,٩٠	٤,٢٠	٨٣,٩٦	٥
١٩	أدى ضعف الأوضاع الاقتصادية إلى التأثير على صانع القرار الفلسطيني	٠,٩٠	٤,٠١	٨٠,١١	١٣
٢٠	ساهم الانقسام في ارتفاع مستوى الفقر في المجتمع الفلسطيني	٠,٩٦	٣,٩٧	٧٩,٣٦	١٥
٢١	أدى الانقسام إلى تراجع التسهيلات الائتمانية البنكية	٠,٨٧	٤,٠٣	٨٠,٥٣	١٢
٢٢	أدى الانقسام إلى تراجع مؤشرات أداء البنوك	١,٠٨	٣,٩٣	٧٨,٥٠	١٩
	الدرجة الكلية	٠,٠٨	٤,٠٥	٨٠,٩٩	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٧) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى انتشار ظاهرة الأنفاق » بوزن نسبي وقدره (٨٧,٧٠) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتشديد الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول السلع والبضائع إليه باستثناء النزر اليسير

من بعض السلع والمواد الغذائية، مما اضطر الفلسطينيين والسلطة الموجودة في غزة إلى البحث عن حلول للأزمة، فكان التوجه نحو الحدود المصرية بحفر أنفاق تحت الأرض على طول الشريط الحدودي بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية بهدف تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات وغيرها، وقد ترتب على حفر هذه الأنفاق آثار كبيرة على المجتمع الفلسطيني بمحافظة غزة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أفرز شريحة اجتماعية من الأثرياء، وطبقة من العمال المعدمين الذين يموتون فيها وليس لهم حقوق.

الفقرة (١٠) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بوزن نسبي وقدره (٨٥,٤٥) ، ويعزو الباحث ذلك إلى سيطرة شريحة اجتماعية معينة مدعومة من جهات سياسية على تجارة الأراضي، التي وصلت أسعارها إلى أرقام خيالية، وهذه النتيجة كانت أحد الإفرازات القوية للانقسام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى ضعف الناتج القومي بوزن نسبي وقدره (٧٥,٨٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الناتج القومي الفلسطيني كان متأثراً من قبل بفعل الإجراءات الإسرائيلية كاتفاقية باريس التي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، وعدم وجود ميناء لتصدير البضائع واستيرادها، وعدم تحقيق الوحدة الجغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل الاحتلال، إضافة إلى فرض الحصار، والحرب على قطاع غزة عام (٢٠٠٨) وتدمير البنية التحتية فيه.

الفقرة (٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع القطاع التجاري بوزن نسبي وقدره (٧٦,٧٩) والفقرة رقم (١) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الزراعي بوزن نسبي وقدره (٧٧,٤٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاعين التجاري والزراعي قطاعان حياتيان مهمان لا يمكن الاستغناء عنهما بأي حال من الأحوال، وهما لازمان للمجتمع، فبرغم تضررهما جراء الانقسام والحصار والحرب، فإنهما حافظا على الحد الأدنى من الأداء المطلوب.

◀ ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة على: ما الآثار التربوية للانقسام على

التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٤)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار التربوية

الترتيب	الوزن النسبي	المتوسط	الانحراف المعياري	الآثار التربوية	رقم الفقرة
٣	٨٣,٧٤	٤,١٩	٠,٧٥	عزز الانقسام ظاهرة الإقصاء للعاملين في حقل التعليم	١
١٤	٧٦,٣٦	٣,٨٢	١,٠٠	أدى الانقسام إلى انخفاض الإنفاق على قطاع التعليم	٢
٧	٨١,٨٢	٤,٠٩	٠,٩٢	أدى الانقسام إلى تسييس العملية التعليمية	٣
٢	٨٥,٠٣	٤,٢٥	٠,٧٧	أدى الانقسام إلى ترسيخ الحزبية داخل المؤسسة التعليمية	٤
١٧	٧٠,٤٨	٣,٥٢	١,٠٤	أدى الانقسام إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس	٥
٢٠	٦٨,٧٧	٣,٤٤	١,٠٨	أدى الانقسام إلى التسيب داخل المؤسسة التعليمية	٦
١٦	٧٣,٢٦	٣,٦٦	١,٠٨	أدى الانقسام إلى تدني المستوى التحصيلي للطلبة	٧
١٢	٧٩,٠٤	٣,٩٥	١,٠٠	أدى الانقسام إلى تأخر رواتب المعلمين وتوقفها وانقطاعها	٨
١٩	٦٨,٩٨	٣,٤٥	١,٠٨	أدى الانقسام إلى تأخر طباعة الكتب المدرسية	٩
٩	٧٩,٤٧	٣,٩٧	١,٠٧	ولد الانقسام ضغوطاً نفسية على العاملين في قطاع التعليم	١٠
١٣	٧٨,٧٢	٣,٩٤	١,٠٧	ولد الانقسام ضغوطاً اجتماعية على العاملين في قطاع التعليم	١١
٢١	٦٤,٩٢	٣,٢٥	١,٢٤	أدى الانقسام إلى توقف بناء المدارس	١٢
١٨	٧٠,٣٧	٣,٥٢	١,١٠	أدى الانقسام إلى تراجع مكانة المعلم	١٣
٤	٨٢,٨٩	٤,١٤	١,٠٢	أدى الانقسام إلى تعيين معلمين دون المستوى المطلوب	١٤
٨	٨١,٦٠	٤,٠٨	٠,٩٥	أدى الانقسام إلى عدم الموضوعية في ترقية العاملين في سلك التعليم	١٥
١	٨٥,٤٥	٤,٢٧	٠,٨٢	أدى الانقسام إلى وصم المعلمين المضربين بسمات سيئة	١٦
٥	٨٢,٦٧	٤,١٣	٠,٨٣	أدى الانقسام إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين العاملين في السلك التعليمي	١٧
١٥	٧٥,٦١	٣,٧٨	١,٠٠	أدى الانقسام إلى ضعف الإدارة المدرسية	١٨
١١	٧٩,١٤	٣,٩٦	٠,٩٤	كشف الانقسام عن ضعف قدرة المناهج التعليمية عن تعزيز قيم التسامح والديمقراطية	١٩
١٠	٧٩,٣٦	٣,٩٧	٠,٨٥	أظهر الانقسام عجز النظام التعليمي الفلسطيني عن تعزيز قيم التواصل والتأزر والتماسك	٢٠
٦	٨٢,٣٥	٤,١٢	٠,٩١	أدى الانقسام إلى حرمان قطاع التعليم من الكثير من الكفاءات	٢١
	٧٧,٦٢	٣,٨٨	٠,١٢	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت:

الفقرة (١٦) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى وصم المعلمين المضربين بسمات سيئة» بوزن نسبي وقدره (٨٥,٤٥) ويعزو الباحث ذلك إلى أنه في أعقاب إعلان الاتحاد العام للمعلمين في رام الله الإضراب احتجاجاً على تنقلات طالت المديرين والمعلمين التي قامت بها وزارة التربية والتعليم - غزة عمدت الحكومة في غزة إلى وسم وإطلاق مسميات على هؤلاء المعلمين بـ (المستنكفين) ، وأحياناً بالتخوين، وهو ما أثر على نفسيات هؤلاء المعلمين الذين أصحاب رسالة سامية، كما أن الإضراب حق مكفول في الدستور الفلسطيني. الفقرة (٤) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى ترسيخ الحزبية داخل المؤسسة التعليمية» بوزن نسبي وقدره (٨٥,٠٣) ، ويعزو الباحث ذلك أن حركة حماس عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) عمدت إلى إحكام قبضتها على المؤسسة التعليمية عبر تعيين وترقية المحسوبين عليها بدون مهنية في كثير من الأحيان، وإقصاء من لا يناصرون إجراءاتها، ورفض عودة المضربين إلا وفق شروطها، وهذا بدوره عزز الحزبية داخل المؤسسة التعليمية، وحرّم المؤسسة التعليمية من كثير من الخبرات والكفاءات، التي من المفروض أن تكون مستقلة، وتهدف إلى خدمة الكل الفلسطيني.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٢) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى توقف بناء المدارس» بوزن نسبي وقدره (٦٤,٩٢) والفقرة (٩) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى تأخر طباعة الكتب المدرسية» بوزن نسبي وقدره (٦٨,٩٨) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأطراف المتنازعة على السلطة اتفقت على تحييد قطاع التعليم والصحة عن صراعاتهما كونهما ضروريين لاستمرار المجتمع، لذا كانت هناك محاولات مستمرة لدعم التعليم سواء من قبل الحكومة الموجودة في رام الله التي استمرت بدفع الرواتب للعاملين في التعليم بقطاع غزة، وتزويد مدارسها بالكتب، كما أن امتحان الثانوية يعقد بالشراكة بين الوزارتين، كما أن الحكومة في غزة سعت إلى تأكيد مقدرتها على تسيير الأمور؛ لذا فهي سعت إلى التوسع في بناء المدارس في حدود الإمكانيات القائمة، والدعم المقدم من المؤسسات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

◀ ينص السؤال الخامس من أسئلة الدراسة على: ما الآثار النفسية للانقسام

على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

(٥) الجدول

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار النفسية

رقم الفقرة	الآثار النفسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى زيادة التوتر النفسي للفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٣٢	٨٦,٣١	٤
٢	زاد الانقسام من الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٣٥	٨٦,٩٥	١
٣	زاد الانقسام من الشعور الاكتئاب لدى الفلسطينيين	٠,٧٣	٤,٢٦	٨٥,٢٤	٥
٤	زاد الانقسام من شعور القلق لدى الفلسطينيين	٠,٧١	٤,٣٢	٨٦,٤٢	٣
٥	ولد الانقسام حالة من الصراع النفسي لدى الفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٠٦	٨١,٢٨	٩
٦	أدى الانقسام إلى ميل كثير من الأفراد للانطواء والعزلة	٠,٨٢	٣,٩٨	٧٩,٦٨	١٣
٧	أدى الانقسام إلى الشعور بالتعاسة	٠,٨٦	٤,٠١	٨٠,٢١	١١
٨	ولد الانقسام شعوراً بجلد الذات الفلسطينية	٠,٨٤	٤,٠٩	٨١,٨٢	٦
٩	قلل الانقسام من ثقة المواطن الفلسطيني بنفسه	٠,٨٥	٣,٩٣	٧٨,٦١	١٧
١٠	زاد الانقسام من الشعور بالتباغض لدى الفلسطينيين	٠,٦٧	٤,٠٦	٨١,١٨	١٠
١١	أدى الانقسام إلى شعور كثير من الأفراد بالتأزم النفسي	٠,٧٠	٣,٩٤	٧٨,٨٢	١٦
١٢	زاد الانقسام من رغبة بعض الأفراد بالانتحار	١,٣٠	٣,٤٧	٦٩,٤١	١٩
١٣	أدى الانقسام إلى شعور الفلسطينيين بخيبة الأمل	٠,٩٤	٤,٠١	٨٠,١١	١٢
١٤	أدى الانقسام إلى زيادة التوتر داخل المؤسسات الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني	٠,٨٢	٣,٩٧	٧٩,٣٦	١٥
١٥	أدى الانقسام إلى زيادة العنف داخل المجتمع الفلسطيني	٠,٧٨	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٤
١٦	ولد الانقسام الفلسطيني حالات من سوء التكيف لدى الموظفين المضربين	٠,٧٠	٤,٠٧	٨١,٥٠	٧
١٧	أثر الانقسام سلباً على معنويات الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية	٠,٩٠	٣,٩٣	٧٨,٥٠	١٨
١٨	أدى الانقسام إلى سهولة اختراق الذات الفلسطينية من قبل الأعداء	٠,٨٣	٤,٠٧	٨١,٣٩	٨
١٩	زاد الانقسام من شعور الكراهية تجاه الأحزاب	٠,٧٣	٤,٣٤	٨٦,٧٤	٢
	الدرجة الكلية	٠,١٤	٤,٠٦	٨١,٢٢	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٢) التي تنص على: « زاد الانقسام من الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين » بوزن نسبي وقدره

(٨٦,٩٥)، والفقرة (٤) التي تنص على « زاد الانقسام من شعور القلق لدى الفلسطينيين » بوزن نسبي وقدره (٨٦,٤٢) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الانقسام برزت نتائجه على حياة المجتمع الفلسطيني في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية كافة، وزاد من تعقيد حياة الفلسطينيين؛ مما ولد لديهم شعوراً بالإحباط نتيجة انغلاق الأفق وعدم تواصل الأطراف المتنازعة إلى حلول للأزمة السياسية تعيد اللحمة للمجتمع الفلسطيني، وتراجع الحل السياسي السلمي، واستمرار الصراع المسلح مع الاحتلال، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، وتفسخ العلاقات الاجتماعية، وهذا جعلهم يشعرون بالقلق على مستقبلهم وحياتهم وحياتهم وأبنائهم.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٢) التي تنص على: « زاد الانقسام من رغبة بعض الأفراد بالانتحار » بوزن نسبي وقدره (٦٩,٤١)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القيم الدينية متأصلة في نفوس أفراد الشعب الفلسطيني الذي يؤمنون بالقضاء والقدر، ولديهم القدرة على التكيف مع الظروف الصعبة حيث إنهم يواجهون الاحتلال منذ ما يزيد عن ستة عقود من الزمن، مما أكسبهم حصانة ومناعة وقدرة على مواجهة الأزمات والتغلب عليها، مما لا يضطرهم إلى عدم التوجه نحو هذا الفعل الشاذ.

الفقرة (١٧) التي تنص على: « أثر الانقسام سلباً على معنويات الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية » بوزن نسبي وقدره (٧٨,٥٠) ويعزو الباحث ذلك إلى إحساس هؤلاء الموظفين أنهم يؤدون خدمات جليلة لوطنهم، وأن هذا واجبهم، كما أن وجودهم في العمل يشعرهم بمكانتهم، وكيانهم، ويكسبهم احترام المجتمع، وقد يعزى إلى أن جزءاً كبيراً من الموظفين هم من المحسوبين على حركة حماس.

وإجمالاً للنتائج حسب الباحث الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لمحاو الاستبانة والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٦)

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لأبعاد الاستبانة

م	الأبعاد	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	الأوزان النسبية	الترتيب
١	الآثار السياسية	٠,١٢	٤,٠٩	٨١,٧١	١
٢	الآثار الاجتماعية	٠,١٠	٣,٩٥	٧٨,٩٥	٤
٣	الآثار الاقتصادية	٠,٠٨	٤,٠٥	٨٠,٩٩	٣
٤	الآثار التربوية	٠,١٢	٣,٨٨	٧٧,٦٢	٥
٥	الآثار النفسية	٠,١٤	٤,٠٦	٨١,٢٢	٢
	المجموع	٠,٠٢	٤,٠٠	٨٠,١٠	

يتضح من الجدول السابق أن بعد الآثار السياسية احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي وقدره (٨١,٧١٪) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الآثار السياسية كانت واضحة للعيان ولجميع أفراد المجتمع متمثلة في انقسام النظام السياسي إلى حكومتين إحداهما في رام الله، والأخرى في غزة، بينما احتل بعد الآثار التربوية المرتبة الأخيرة بوزن نسبي وقدره (٧٧,٦٢٪) ويعزو الباحث ذلك إلى اتفاق الأطراف المتنازعة على تجنب قطاع التعليم المنازعات والمناكفات السياسية باعتباره خدمة للكل، وهو ضروري لبناء المجتمع، وقد حصل المجموع الكلي لأبعاد الدراسة على وزن نسبي وقدره (٨٠,١٠٪) وهي نسبة عالية؛ مما يدل على أن الانقسام كانت له آثاره السلبية الكبيرة على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات.

◀ إجابة السؤال السادس من أسئلة الدراسة الذي ينص على: ما سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ حاول الباحث في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية تقديم مجموعة من السبل للتغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة وفق المحاور الآتية:

♦ الجانب السياسي:

- إتمام المصالحة من أجل توحيد النظام السياسي.
- تشكيل حكومة إنقاذ وطني من الفصائل الفلسطينية والمستقلين المهنيين بهدف الإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة إعمار غزة وفق رؤية لها علاقة بالتنمية المستدامة، وتكون قادرة على التعامل مع المجتمع الدولي، والتداعيات الناجمة عن الانقسام.
- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفق ما تم الاتفاق عليه، واعتماد نظام التمثيل النسبي.
- وصول الفصائل الفلسطينية إلى برنامج وطني مشترك.
- الفصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- بناء ثقافة ديمقراطية حقيقية، وذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع كافة.
- الترفع عن المفاهيم الحزبية والفئوية، وإعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.

♦ الجانب الاجتماعي:

- حفظ الحقوق المادية والمعنوية لأهالي الضحايا والمتضررين من أعمال العنف والتقدم بالاعتذار لهم.
- إشاعة مناخات للسلم الاجتماعي والأهلي من خلال إجراءات عملية على أرض الواقع.
- إشراك منظمات المجتمع المدني ولجان الإصلاح في خلق أجواء ثقافة التسامح والصفح العام والعتو في المجتمع.
- تعزيز ثقافة الحوار والاختلاف والتعدد والتداول السلمي للسلطة والشراكة على المستوى السياسي والاجتماعي عبر تنظيم حملات دعائية وإعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالح والتسامح والعتو في المجتمع.
- تأكيد سيادة القانون، ومعاملة جميع الأفراد على قدم المساواة، وتكوين جهاز شرطي يمتاز بالمهنية بعيداً عن العائلية والفصائلية.
- تقليص الشعور بالغضب المستشري والرغبة في الانتقام، والأخذ بالثأر من خلال تنفيس الغضب الدفين في النفوس، وتشجيع ثقافة الحوار.
- التأكيد على القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام والوئام والوحدة الوطنية في المجتمع من خلال الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلامية والخطاب السياسي والخطاب الديني، ممثلاً بخطباء المساجد ورجال الدين.
- قيام الأحزاب السياسية بدور في التثقيف السياسي والاجتماعي وغرس القيم الوطنية الأصيلة بين أفرادها بدلاً من القيم الحزبية الضيقة.
- عقد دورات تدريبية لقيادات وممثلي الفصائل الفلسطينية، والشباب في موضوعات فضّ المنازعات، وإدارة الأزمات.
- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- التدقيق في اختيار القيادات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

♦ الجانب الاقتصادي:

- العمل على ضبط الأنفاق لحين الرفع الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة.
- تفعيل دور المجلس التشريعي من أجل تدشين حوار وطني اقتصادي يستطيع معالجة ملفات البطالة والفقر وعمالة الأطفال.

- تحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- الانفتاح الاقتصادي على السوق العربي.
- إنشاء مشاريع منتجة للعاطلين، والفقراء، ومحدودي الدخل.
- فتح معبر رفح بصورة مستمرة أمام حركة الأفراد والبضائع في كلا الاتجاهين.
- مراعاة مصالح الفقراء والفئات المهمشة.
- المضي قدماً بالخطوات العملية لإعادة إعمار قطاع غزة.

♦ الجانب التربوي:

- إعادة الموظفين العاملين في حقل التعليم إلى مواقعهم التي كانوا يشغلونها قبل الإضراب، وتقبلهم، وإعادة هيكلة الإدارات التعليمية على مستوى الإدارة العليا والوسطى والدنيا بما يسمح بتعيينات جديدة على قاعدة المهنية.
- تشكيل لجنة إدارية لبحث القرارات الإدارية التي اتخذتها الحكومة بغزة بشأن الموظفين وترقياتهم، وإيجاد الحلول التوفيقية بما يحفظ حقوق المعلمين المضربين ويضمن فرصاً متكافئة أمامهم في الترقى.
- حفظ كرامة المعلمين المضربين، والاستفادة من خبرات حملة الشهادات العليا منهم وإنصافهم بوضعهم في المواقع القيادية التي يستحقونها، أو استيعابهم في مراكز بحثية، وبخاصة أن هناك فئة أصحاب خبرات طويلة ومؤهلات علمية عالية.
- تأهيل المعلمين المعينين، والارتقاء بمستواهم، والأخذ بيد المعلمين المضربين خاصة بعد ترك العمل لسنوات.
- إحالة الموظفين والمعلمين المضربين الذين لهم فترة خدمة تزيد عن (٢٠) عاماً إلى التقاعد للراغبين مع حفظ حقوقهم في الحصول على راتب كامل حتى سن تقاعدهم.
- تعديل المناهج الدراسية في مختلف المراحل الدراسية بهدف تعليم ثقافة تقبل الآخرين، والتعايش، والتسامح.
- إدراج مناهج التربية الوطنية كمتطلب إجباري على جميع طلبة الجامعات الفلسطينية.
- العمل على خلق بيئة تعزز ثقافة الحوار داخل المؤسسات التعليمية.
- تدريب المعلمين على مهارات الحوار، وفض المنازعات.

♦ الجانب النفسي:

- تنظيم برامج دعم نفسي للأشخاص الذين تعرضوا للأذى جراء أحداث الانقسام.
- توعية أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام بآثار الانقسام وسبل التغلب عليها.
- تفعيل دور مراكز الإرشاد والصحة النفسية في معالجة الأفراد المتضررين نفسياً جراء الانقسام.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية التي لها دور في تفريغ طاقات الأفراد المكبوتة، وتحقيق التعاون والمحبة بينهم.
- الاستعانة برجال الدين لتأليف القلوب، وبيان أهمية التآخي والتوافق والصفح والتسامح.
- تفعيل دور المرشدين التربويين داخل المؤسسات التعليمية للتخفيف عن الطلبة الذين تعرضوا لصدمات ومشاهد مروعة في أثناء الأحداث المؤسفة، ولتوعية الطلبة بمخاطر الفرقة والانقسام.
- تحقيق الوحدة الوطنية، وإرساء دولة القانون والمؤسسات، ومعاملة الجميع بالعدل والمساواة دون تمييز على أساس الانتماء الحزبي.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية

١. أبراش، إبراهيم (٢٠٠٧) ، النظام السياسي الفلسطيني وإشكالية الوحدة الوطنية بعد انتخابات يناير (٢٠٠٦) ، مجلة تسامح، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، حزيران.
٢. أبو حماد، ناهض محمود (٢٠١١) ، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة ٢٠٠٠-٢٠١٠ دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
٣. أبو رمضان، محسن (٢٠١٠) ، حماس في الحكم: الآثار السياسية والمجتمعية، مركز القدس للإعلام والاتصال، البيرة.
٤. أبوطه، علاء فوزي (٢٠٠٦) ، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية / Available on line from: [http:// bennasser78. arabblogs. com/ archive/ 2006/ 3/ 32782. html](http://bennasser78.arabblogs.com/archive/2006/3/32782.html)
٥. أبو عرب، خليل (٢٠٠٨) ، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
٦. أبو معيلق، هيثم (٢٠١٢) ، الآثار النفسية الناتجة عن الانقسام الفلسطيني في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
٧. أبودية، أحمد، وحرب، جهاد (٢٠٠٦) ، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني التنفيذية: مؤسسة الرئاسة، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
٨. تيم، حسن، والنادي، ابتهاج (٢٠١٠) ، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، بحث مقدم إلى مؤتمر العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين- واقع وتحديات، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
٩. الجرباوي، علي وآخرون (٢٠١١) ، الخطة الوطنية العامة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣) الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

(ماس)، فلسطين.

١٠. الجوهري، عبد الهادي وآخرون (١٩٩٩)، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الأزربطية.

١١. حرب، جهاد، وأبو دية، أحمد (٢٠٠٧)، إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي، سلسلة التقارير (٦)، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

١٢. حليلة، سمير وآخرون (٢٠١١)، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين.

١٣. الدجني، حسام (٢٠١٠)، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

١٤. السمهوري، محمد (٢٠١١)، الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين.

١٥. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٤)، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

١٦. شراب، منذر أحمد (٢٠٠٩)، النظام السياسي الفلسطيني، available on line from: <http://rapita.shurrab.ps/showthread.php?t=24923>.

١٧. شراب، ناجي (٢٠١٠)، الإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد، دراسة منهجية مفاهيمية في النموذج الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.

١٨. صافي، خالد محمد (٢٠١٠)، الانقسام الفلسطيني الداخلي وأثره على المرأة الفلسطينية، <http://www.blog.amin.org/khmtsafi/2010/04/21/%D8%A3%D8%A>

١٩. الصوباني، صلاح (٢٠٠٧)، أزمة التعليم الفلسطيني وتحديات المستقبل، مجلة تسامح، السنة الخامسة، العدد ١٦، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٢٠. الصوراني، غازي (٢٠٠٩)، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، ٢٦-٨-٢٠٠٩

http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&id=94

٢١. عامر، محمد راشد (٢٠١٢)، شذرات تربوية، حمادة للنشر والتوزيع، دار اليازوري،

الأردن.

٢٢. عسليّة، محمد، والطلاح، عبد الرؤوف، (٢٠٠٧)، الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن عدم صرف الرواتب للموظفين بمحافظة غزة، مجلة جامعة النجاح، المجلد (٢١) ، العدد (٣) .

٢٣. عطا، راضي إسماعيل (٢٠٠٥)، دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة كلية التربية، المجلد (٢) ، العدد (٣٤) ، جامعة طنطا، مصر.

٢٤. علي وآخرون، سعيد (٢٠٠٩) ، أهداف الحرب ونتائجها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٢٠) ، العدد (٧٧) .

٢٥. عودة، عواد جميل (٢٠١١) ، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٢٦. عودة، كفاح حرب (٢٠٠٩) ، أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٢٧. عوكل، طلال (٢٠٠٨) ، تداعيات انقسام الحالة الفلسطينية، مجلة تسامح، السنة السادسة، العدد العشرون، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٢٨. الغليظ، أشرف، ومرجعي، زكي (٢٠١٢) ، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد (٢٧) ج (١) .

٢٩. الفطافطة، محمود (٢٠٠٨) ، القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على غزة قراءة في الأبعاد الإستراتيجية، مجلة تسامح، السنة السادسة، العدد العشرون، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٣٠. كايد، عزيز (٢٠٠٠) ، تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة التقارير (٢٠) ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

٣١. لجنة الانتخابات المركزية (١٩٩٦) ، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦ ، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين.

٣٢. اللداوي، مصطفى (٢٠١٢) ، الانقسام مفسدةٌ للأخلاق، وكالة معا، ٥ سبتمبر،
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=517625>

٣٣. محيسن، تيسير (٢٠١٢) ، أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام،
<http://www.badil.org/ar/annual-al-awda-award/item/1786-article11>

٣٤. نوفل، ممدوح (٢٠١٣) ، الانتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة، مقال منشور على الانترنت

<http://www.mnofal.ps/articles/?nb=390,17feb,2013>.

٣٥. هلال، جميل (١٩٩٨) ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

٣٦. هلال، جميل (٢٠١٠) ، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (٢١) ، عدد (٨٣) .

٣٧. اليكسو (١٩٧٧) ، الإنسان، البيئة، التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.

٣٨. اليمين، بن منصور (٢٠١٠) ، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، دراسة ميدانية حول الميزابيين المقيمين بمدينة باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٣٩. يوسف، غسان سعيد (٢٠٠٩) ، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثانياً. المراجع الأجنبية

1. Kinzie, W, et al (1980) , *Anxiety and its relation with economic status*, part 2, p. p. 389- 393
2. Shamma, A (1986) , *children in war*, world health association, july,p. p 6- 13.

العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني*

أ. معتصم ياسر عوض**

* تاريخ التسليم: ٤ / ٢ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ١ / ٥ / ٢٠١٣م.
** ق. أ. مدير عام التخطيط لقطاع الحكم في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية/ الماصيون/ رام الله.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القانون الدولي الإنساني للقضية الفلسطينية، كونه الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين الشعب المحتل وسلطة الاحتلال، وإلى تسليط الضوء على الموقف الفلسطيني من انطباق القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبيان أهميته في الخطاب السياسي الفلسطيني، وموقف الفصائل الفلسطينية منه. كذلك تركز الدراسة على بيان المواقف الإسرائيلية المختلفة من انطباق القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في ظل التغيرات التي حصلت على أرض الواقع بعد اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، كما تتناول الدراسة الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بعد قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وكيف يمكن الاستفادة من القانون الدولي الإنساني لصالح القضية الفلسطينية.

International Humanitarian Law in the Palestinian/ Israeli Context

Abstract:

This study highlights the importance of International Humanitarian Law to the Palestinian cause, as the legal framework that governs relations between the occupying power and the people under occupation. It analyzes the various Palestinian positions on the applicability of International Humanitarian Law in the Occupied Palestinian Territories, and indicates its importance in the Palestinian political discourse. It also analyze the different Israeli positions on the applicability of that law in the Occupied Palestinian Territories, especially in light of changes that took place on the ground after the Oslo Agreement in 1993, and the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005. The study also tackles the legal status of the Occupied Territories in the aftermath of the acceptance of Palestine as a non-member state at United Nations, and how the Palestinians can take advantage of international humanitarian law for the benefit of the Palestinian cause.

مقدمة:

ظلت ظاهرة الصراع إحدى الحقائق الثابتة في الواقع الإنساني، منذ نشأة الحياة على الأرض. وقد اتسمت العلاقات الدولية منذ القدم بالحروب وكثرة النزاعات لأسباب عديدة منها: تضارب المصالح، والاختلاف في الإرادة، والسيطرة على الموارد، والرغبة في السيطرة الاستعمارية بإحلال شعب محل شعب آخر كما هو حال الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، واختلاف الدين، والعرق، والأيدولوجيا، وحديثاً ظهر مصطلح الحرب على الإرهاب... الخ. ولم يكن ما يمنع وقوع الحرب بين الدول، إلا أن مسألة تنظيم الحروب كانت موجودة منذ القدم، حيث ساهمت معظم الحضارات والديانات السماوية في تنظيم سلوك المتحاربين في أثناء الحروب.

أصبحت الحروب بعد الثورة الصناعية وما تبعها من تقدم في صناعة الأسلحة، أكثر إيلاً وأشد فتكاً من ذي قبل. لقد لقت الحريان العالميتان الأولى والثانية البشرية دروساً كبيرة لما ألحقته من كوارث بشرية ومادية في الدول التي شاركت فيهما. وخلال ٣١ عاماً (١٩١٤ - ١٩٤٥) خسر العالم أكثر من مائة مليون شخص، وفقد ملايين الناس منازلهم ومصادر عيشهم، ما حدا بالأمم إلى التفكير في قوننة الحرب، بعد أن كانت وسيلة مشروععة لفض المنازعات الدولية. وفي هذا السياق جاء ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥ ليؤكد على عدم مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو بتكليف من مجلس الأمن. كذلك جاءت اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ لاتخاذ العبر والدروس من المعاناة الإنسانية التي لحقت بالبشرية خلال الحرب العالمية الثانية، ووضعت عدداً من القواعد والأحكام لضبط سلوك المتحاربين، وخصصت الاتفاقية الرابعة (الأول مرة) لحماية المدنيين زمن الحرب.

وعلى الرغم من التطور الذي لحق بقانون الحرب Jus in- bello، وهو القانون المتعلق بتنظيم سلوك المتحاربين في أثناء الحرب وبعدها إذا ما وقع احتلال، وقانون إعلان أو منع الحرب «Jus Ad- bellum»، وهو القانون المختص بفحص شرعية الحرب، فإن الحروب لم تتوقف، ومعاناة البشرية نتيجة للحروب لم تنته. صحيح أن عدد الحروب ذات الطابع الدولي قد تناقص في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن ارتفاعاً مضطرباً قد طرأ على الحروب ذات الطابع الداخلي (الحروب الأهلية). وعليه قام المجتمع الدولي بمحاولة لتنظيم سلوك المتحاربين في النزاعات المسلحة الداخلية، وكان ذلك في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، البروتوكول

الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة الذي صدر نتيجة جهود المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في العام ١٩٧٧.

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عمليات عسكرية واسعة على الدول العربية في شهر حزيران من العام ١٩٦٧، واحتلت على أثرها شبه جزيرة سيناء المصرية، والضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان السورية. وفي عام ١٩٨٢ خرجت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء ما عدا طابا التي انسحبت منها عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٣ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية ما يعرف باتفاق أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، وتكون جسم سياسي جديد في الأرض المحتلة يعرف باسم السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي تحوّل إلى حكومة دولة فلسطين بعد اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، وأخذت السلطة صلاحيات أمنية ومدنية في بعض المناطق الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٥ انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، لكنها أبقت على سيطرتها المطلقة على الحدود، والمعابر (باستثناء معبر رفح)، وعلى المجال الجوي والبحري.

مشكلة الدراسة:

يشكل القانون الدولي الإنساني المنظومة القانونية التي يتوجب تطبيقها على أي أرض محتلة، وهوبذلك يشكل الإطار القانوني الذي يحكم سلوك قوة الاحتلال الحربي، التي تسيطر فعلياً على الأرض، وناظماً للعلاقة بينها وبين الشعب المحتل.

حدث العديد من التغيرات على الساحة الفلسطينية، وفي العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية في العام ١٩٦٧. ومن أبرز المحطات التي مرّت خلالها تلك العلاقة: اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة إسرائيل عام ١٩٩٣، وما نتج عنه من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم الاجتياح الإسرائيلي لمناطق «أ» في بداية انتفاضة الأقصى، ثم بناء جدار الضم والتوسع، ثم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، ثم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨، ومن هذا المنطلق تركّز هذه الدراسة على المشكلة البحثية الآتية: ما الآثار القانونية لتلك التغيرات من منظور القانون الدولي الإنساني، كإطار قانوني ناظم للعلاقة بين الشعب المحتل، وسلطة الاحتلال، وما موقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك المجتمع الدولي من ذلك، وكيف أستخدم لتدعيم المواقف السياسية لكلا الطرفين؟

منهجية الدراسة:

بني هذا البحث على المنهجية التحليلية، وفي هذا السياق حلل الباحث نصوص القانون الدولي الإنساني وقواعده لبيان الآثار القانونية لوضعية الأرض الفلسطينية المحتلة التي نتجت عن التغييرات التي طرأت على أرض الواقع منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، كذلك استعرض الباحث مضمون المواقف الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية وحلّلها، كذلك تلك المتعلقة بالمجتمع الدولي التي تطرقت إلى الوضعية القانونية للأرض الفلسطينية المحتلة بعد تلك التغييرات، كذلك تبيان مدى أهمية القانون الدولي الإنساني في الخطاب الذي صاحب تلك المواقف، والاستفادة من آلياته لخدمتها. وما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات ذات العلاقة هو المزيج القانوني والسياسي الذي تضمنه التحليل.

الأرض الفلسطينية في منظور القانون الدولي الإنساني، الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة:

قد يتساءل بعضهم عن طبيعة العلاقة بين فلسطين وإسرائيل، إلا أنه لا يوجد مصطلح سياسي واحد يحدد طبيعة هذه العلاقة بين فلسطين وإسرائيل، سياسياً ترى بعض الفصائل أن إسرائيل هي عدو للفلسطينيين يجب القضاء عليها، وبعضها الآخر يراها دولة جارة، وبعضها يراها طرفاً أو شريكاً في عملية السلام... إلخ، إلا أنه من الناحية القانونية فالأمر مختلف.

حدد القانون الدولي الإنساني العلاقة بين إسرائيل وفلسطين بطريقة واحدة مفادها أن فلسطين (الضفة العربية بما فيها القدس وقطاع غزة) هي أرض محتلة، وأن إسرائيل هي سلطة احتلال، لها بعض الصلاحيات لإدارة الحياة اليومية للمدنيين، والحفاظ على أمن قواتها العسكرية، لكنها ليست بسلطة شرعية ذات سيادة، وعلى ضوء هذه المعادلة القانونية تُحكّم العلاقة بين قوة الاحتلال والشعب الخاضع لاحتلالها.

يعد قانون الاحتلال الحربي جزءاً مهماً من القانون الدولي الإنساني أو ما يسمى قانون الحرب أو القانون الدولي للنزاعات المسلحة، والتي تحكم قواعده العرفية والمكتوبة سلوك القوة المحتلة في الأرض التي تمارس عليها سيطرتها الفعلية، وتحدد علاقتها بالشعب الخاضع لاحتلالها. وتعد لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب البرية لعام ١٩٠٧ وأعرافها، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين زمن الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ مصادر قانون الاحتلال الحربي. وتفرض هذه الاتفاقيات التزامات قانونية على دولة الاحتلال، لذا يتوجب عليها الوفاء بالتزاماتها^(١).

وقد عرّف قانون الاحتلال الحربي الاحتلال على أنه ممارسة السلطة الفعلية لجيش العدو على أرض لا تعود له، بعد أن تكون قد اجتازت حدود إقليم دولة أخرى، وحققت انتصاراً عسكرياً على قواتها، ونجحت في استبعاد الحكومة الشرعية فيها، وممارسة السلطة الفعلية وذلك من خلال فرض النظام على الأراضي المحتلة وإدارة شؤونها المختلفة وتسييرها^(٢). وحدد القانون انتهاء حالة الاحتلال بانسحاب القوة المحتلة من أراضي الإقليم المحتل، أو أن تدفع إلى الخروج منه، وتوقفها عن ممارسة السيطرة الفعلية على أراضي العدو، وإعادة السلطة العامة إلى الدولة السيادية^(٣).

وقد وضعت لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ القواعد الأساسية لقانون الاحتلال الحربي، وذلك في القسم الثالث من اللائحة في المواد ٤٢ - ٥٦، التي أكدت على واجب سلطة الاحتلال في تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، واحترام القوانين السارية في الأرض المحتلة عشية الاحتلال^(٤)، واحترام حقوق السكان المدنيين وممتلكاتهم، ولا تعد دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري عن المؤسسات والمباني العمومية، والغابات، والأراضي الزراعية التي تمتلكها دولة البلد الخاضع للاحتلال، كما ينبغي على سلطة الاحتلال صيانة هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع^(٥).

من ناحية أخرى أكدت اتفاقية جنيف الرابعة انطباقها في جميع حالات الاحتلال الجزئي، أو الكلي، لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة^(٦). كما أكدت الاتفاقية أن الأشخاص الذين تحميهم هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها^(٧). وعليه فإن السكان المدنيين الفلسطينيين هم من الأشخاص المحميين بموجب هذه الاتفاقية، وتلتزم دولة الاحتلال بأحكام المواد التالية من الاتفاقية: من ١ إلى ١٢، ومن ٢٩ إلى ٣٤، و٤٧، و٤٩، و٥١، و٥٢، و٥٣، و٥٩، ومن ٦١ إلى ٧٧، و١٤٣، وذلك طوال مدة الاحتلال ما دامت دولة الاحتلال تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة^(٨).

وتضمن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ موضوعاً مهماً وهو النزاعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٩). وقد خصص الباب الرابع من البروتوكول (المواد ٤٨ - ٧٩) لحماية السكان المدنيين أثناء العمليات العسكرية وخلال فترة الاحتلال.

لم يهدف قانون الاحتلال الحربي إلى إطالة أمد الاحتلال من خلال بعض الصلاحيات التي منحها لدولة الاحتلال لممارستها على الإقليم المحتل، لكنه سعى إلى توفير الحماية للأشخاص المقيمين، فهو ينظم العلاقة بين سلطة الاحتلال والسلطة أو الدولة التي احتلت أراضيها، ويوفر الحماية اللازمة لسكان الأرض المحتلة لمنع الإساءة المحتملة لاستخدام القوة من قبل سلطة الاحتلال، ووضع ضوابط وحدود على قواعد سير العمليات العسكرية، وتهيئة الظروف والإمكانات لإنهاء حالة الاحتلال الحربي في أقرب وقت ممكن. ومن أبرز القواعد الأساسية لقانون الاحتلال الحربي أن لا سيادة لدولة الاحتلال على الأرض التي تحتلها، فالاحتلال حالة واقعية مؤقتة لا تعطي المحتل حقاً لملكية في الأراضى المحتلة، وبالتالي عدم جواز ضمها لإقليم المحتل أو أي جزء منه إلى دولة الاحتلال. وقد أكدت على هذا المبدأ محكمة نورمبرغ الخاصة بجرائم الحرب الدولية. ومن مبادئ قانون الاحتلال الحربي وجوب فرض الأمن والنظام العام، واحترام القوانين السارية عشية الاحتلال، واحترام حقوق الفرد في الإقليم المحتل^(١٠). وعليه لا يجوز لها اتخاذ أي تدابير أو أعمال تؤدي إلى إجراء تغيير في الطابع الجغرافي أو الديموغرافي أو في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع. لكن القانون الدولي الإنساني أعطى سلطة الاحتلال الحق في إدارة شؤون الأرض المحتلة إلى حين تسليمها لأصحابها، وأخذ التدابير اللازمة لضمان أمن قواتها.

إن سبب الحرب، أو مدى شرعيتها، لا يؤثر في تطبيق القانون الدولي الإنساني خلال الحرب وبعدها إذا ما حصل احتلال حربي لدولة ما أو جزء من إقليمها، وعليه إذا كانت الحرب حالة دفاع عن النفس، أو صادرة عن مجلس الأمن، أو عدوان... الخ، لا تؤثر في تطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني. فالأمر المهم لتطبيق القانون الدولي الإنساني على أرض محتلة هو بدء سريان حالة الاحتلال حسب التعريف القانوني للاحتلال، وينتهي تطبيق هذا القانون بزوال سلطة الاحتلال حسب الوجه المبين أعلاه.

ولكون الأرض الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة القوات الإسرائيلية في أعقاب حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ينطبق عليها تعريف الاحتلال، فلا يمكن وصفها قانونياً إلا بأرض محتلة ينظم علاقتها بالقوة المحتلة قانون الاحتلال الحربي، وهو أحد أبرز فروع القانون الدولي الإنساني.

وقد أكدت عشرات القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة انطباق وصف الأرض المحتلة على الأرض الفلسطينية^(١١)، كذلك أصدرت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بياناً عام ١٩٩٩ وفي وقت لاحق في عام ٢٠٠١، أكدت

فيه سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. كما أكدت فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الصادرة بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤، على انطباق لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، على الأرض الفلسطينية المحتلة.

موقف إسرائيل ونظرتها للعلاقة بفلسطين في منظور القانون الدولي الإنساني:

كيف ترى إسرائيل علاقتها بالأرض الفلسطينية المحتلة؟

رفضت غالبية الدول التي احتلت دولاً أخرى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين زمن الحرب على الأراضي التي احتلتها، ومن الأمثلة على ذلك روسيا عند احتلالها لأفغانستان خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٩، وإندونيسيا عند احتلالها لتيمور الشرقية خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٩، والاحتلال الأمريكي لغراناذا عام ١٩٨٣، ولبنما عام ١٩٨٩، والعراق عند احتلالها للكويت عام ١٩٩٠. ويعود السبب الرئيس وراء معارضة قوة الاحتلال لتطبيق قانون الاحتلال الحربي على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها هو خشيتها في كثير من الأحيان أن يكون لقبولها بذلك آثار خارج حماية السكان الواقعيين تحت الاحتلال^(١٢). إضافة إلى ذلك أعتقد أن أحد الأسباب الرئيسة وراء عدم اعتراف القوة المحتلة بانطباق قانون الاحتلال الحربي هو تعارض هذا القانون مع مطامع القوة المحتلة السياسية والاقتصادية في الإقليم المحتل.

ولم تكن إسرائيل بحال أفضل من سابقتها من الدول التي رفضت تطبيق قانون الاحتلال الحربي على الأراضي التي احتلتها. فهي ترفض انطباق هذا القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويعد "يهود بلوم" سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة أحد كبار المفكرين الإسرائيليين الذي رفضوا هذا الانطباق، وحاول إقناع المجتمع الدولي بنظريته "فراغ السيادة". لكن في المقابل ما يميز الاحتلال الإسرائيلي عن غيره هو طول أمد ذلك الاحتلال.

إن رفض إسرائيل لانطباق اتفاقيات جنيف على الأرض الفلسطينية المحتلة سببه تعارض أحكام هذا القانون مع المخططات الإستراتيجية الاستعمارية. وقد سعت إسرائيل منذ بداية احتلالها للأرض الفلسطينية إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي لصالح الإسرائيليين اليهود على حساب أصحاب الأرض الشرعيين. ومن خلال الأوامر العسكرية

وسَّعت سلطة الاحتلال صلاحياتها لتشمل جميع مناحي الحياة اليومية للسكان في الأرض والمحتلة، وخدمت تلك الأوامر المخططات الاستيطانية التوسعية على الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي ما زالت حتى يومنا هذا تتعاظم تحت مرأى ومسمع العالم الصامت.

في بداية احتلالها للأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، اعترفت إسرائيل بكونها قوة احتلال، وزعمت أن الاحتلال فرض عليها نتيجة حرب ليست من صنعها، وصرّحت أن الاحتلال سيستمر حتى تتم تسوية نهائية مع الدول العربية يتم بمقتضاها مبادلة الأرض بالسلام. ففي السابع من حزيران من العام ١٩٦٧ أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة أوامر عسكرية، ومن الواضح أن هذه الأوامر قد أعدت قبل بدء العمليات العسكرية كجزء من خطة الجيش الإسرائيلي لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعلن في الأمر العسكري رقم ١ دخول الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وبموجب الأمر العسكري رقم ٢ تم تعيين قائد المنطقة "حايم هيرتسوغ"، الذي أصبح فيما بعد رئيس دولة إسرائيل، وتولى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقضى الأمر العسكري رقم ٣ بإنشاء المحاكم العسكرية وتشكيلها^(١٣)، وقد نصت المادة ٣٥ منه على أنه ينبغي للمحكمة العسكرية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وأكدت هذه المادة على أنه في حال وجود تعارض بين الأمر العسكري واتفاقية جنيف الرابعة تكون الأفضلية للاتفاقية^(١٤).

لكن بعد فترة قصيرة تنبه الإسرائيليون للخطر الذي قد تواجهه المخططات الاستعمارية الإسرائيلية نتيجة اعترافهم بانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة. فالمخططات الإسرائيلية تذهب إلى حد أبعد بكثير من إدارة الأرض الفلسطينية، وتوفير الأمن والحماية للسكان ولقوات جيش الاحتلال إلى حين إيجاد تسوية لإعادة الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. وفي هذا السياق قام عدد من خبراء القانون الدولي في إسرائيل، وأبرزهم "يهودا بلوم"^(١٥)، بتقديم عدد من الحجج التي وصفوها بالقانونية للتأكيد على عدم انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية التي سيطرت عليها إسرائيل في العام ١٩٦٧. وقد أصبحت هذه الحجج الركيزة القانونية الأساسية التي تستند عليها الحكومة الإسرائيلية لتبرير سياساتها وممارساتها الاستعمارية.

وتستند هذه الحجج إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية التي حكمت الضفة الغربية، والسلطات المصرية التي حكمت قطاع غزة منذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٧، لم تكن السلطة الشرعية، على اعتبار أن الاحتلال هو ممارسة السلطة الفعلية لجيش العدو على أرض لا

تعود له، بعد أن تكون قد اجتازت حدود إقليم دولة أخرى، وحققت انتصاراً عسكرياً على قواتها، ونجحت في استبعاد الحكومة الشرعية فيها، وممارسة السلطة الفعلية وذلك من خلال فرض النظام على الأراضي المحتلة وإدارة شؤونها المختلفة وتسييرها. وعليه حاول بلوم إقناع المجتمع الدولي أن وصف: (أرض محتلة) لا ينطبق على الأرض الفلسطينية المسيطر عليها من قبل القوات الإسرائيلية، كون الأطراف التي طردت من هذه الأراضي لم تكن صاحبة سيادة شرعية معترف بها دولياً، وبالتالي فإن سيطرة قوات الجيش الإسرائيلي عليها لا يعني احتلالاً لها^(١٦). ومن حجه أيضاً أن حرب عام ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية وعليه فإن إسرائيل أحق بالأرض من الأردن، وأن احتلالها فريد من نوعه (sui generis)، وبالتالي طالب بلوم أن تعفى إسرائيل من تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومع ذلك أقر خبراء القانون في إسرائيل على قبول تطبيق الجوانب الإنسانية فقط في الاتفاقية^(١٧).

تبنت الحكومة الإسرائيلية أفكار يهودا بلوم، وقامت سلطات الاحتلال بإيقاف سريان مفعول المادة ٣٥ من الأمر العسكري رقم ٣ الصادر في ٠٧ / ٠٦ / ١٩٦٧، واستبداله بعد حوالي أربعة أشهر بالأمر العسكري رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٧، معللة قرارها بالقول إن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي وتعليمات القيادة العسكرية الإسرائيلية، وأن ما تضمنته المادة ٣٥ من الأمر العسكري رقم ٣ السالف الذكر من إشارة لاتفاقية جنيف الرابعة قد جاء عن طريق الخطأ لذا تم إلغاؤه^(١٨). وعليه برعت إسرائيل في اختلاق وصف للأرض التي احتلتها، فتارة تستخدم مصطلح الأراضي المتنازع عليها، وتارة الأراضي المدارة، وتارة أخرى يهودا والسامرة... إلخ.

لقد برهنت السنوات التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية أن هدف إسرائيل من شن الحرب والسيطرة على الأرض لم يكن بهدف حماية أمن إسرائيل كما كانت تدعي، وإنما هدف استعماري توسعي. لقد شرّعت إسرائيل منذ سيطرتها سلب الأرض ونقل السكان إلى المستوطنات التي أقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقدمت التسهيلات الممكنة كلها لتشجيع الإسرائيليين للقدوم والعيش في تلك المستوطنات، وبنيت لهم المصانع والمزارع لتمكينهم اقتصادياً. ولم تكتف بذلك بل قام الكنيست الإسرائيلي بسن قانون في العام ١٩٨١ لضم القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل، وأصبحت تعرف المدينة منذ ذلك التاريخ بالعاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل. وشنّت سلطات الاحتلال حرباً ضروساً على المدينة المقدسة بهدف تهويدها، وعلى السكان بهدف تغيير طابعها الديموغرافي لصالح اليهود. كذلك عملت إسرائيل على ضمان التبعية الاقتصادية للأرض الفلسطينية

لاقتصادها كقوة محتلة، وهذا واضح من خلال فرض استخدام عملة الشيكل في التعاملات التجارية والمالية، وتحكمها بالاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل، ومنع دخول البضائع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة أو الخروج منها إلا بإذن من سلطات الاحتلال في إجراء واضح لتحقيق سياسة الضم والتوسع التي تنتهجها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

لم تغير إسرائيل موقفها من الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بعد اتفاق أوسلو، بل تشبثت بالحجج التي أرساها يهودا بلوم، لكي تستطيع مواصلة احتلالها للأرض الفلسطينية، وضم ما يمكن ضمه بفعل الأمر الواقع. مع ذلك كان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وإعلان إسرائيل القطاع كياناً عدائياً في العام ٢٠٠٧، نقطة تحول في علاقة إسرائيل كقوة احتلال حربي بالقطاع. فبعد هذا الإعلان شددت إسرائيل الحصار المفروض على القطاع، ومنعت تزويده بالمواد الأساسية اللازمة للسكان المدنيين، وأقدمت على شن عملية عسكرية واسعة، راح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى، ودمرت البنية التحتية للقطاع، التي أصبحت بحاجة إلى سنوات عديدة من أجل إعادة إعمار ما دمرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال ٢٢ يوماً من العمليات العسكرية. لقد حاولت إسرائيل من خلال هذا الإعلان التنصل بالكامل، حتى من تطبيق الجوانب الإنسانية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على قطاع غزة. ويوماً بعد يوم تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها الهادفة إلى فك أي ارتباط لها بقطاع غزة، وتصدير التزاماتها كقوة محتلة في تأمين الحاجات الأساسية للسكان المدنيين الخاضعين للاحتلال، إلى جهات أخرى مثل جمهورية مصر العربية.

من جهة أخرى، نجد بعض الاستثناءات النادرة في المواقف الرسمية الإسرائيلية في شأن تحديد العلاقة بين إسرائيل وفلسطين. ففي قرار القاضي "بوعز اوكون" في قضية جمعية "الانموريه" الاستيطانية ضد دولة إسرائيل رقم ١٠٠٨ / ٠٦ الصادرة عن محكمة القدس المركزية بتاريخ ٢٣ / ٠٤ / ٢٠٠٦، يوجد اعتراف ضمني بالدولة الفلسطينية. وتتعلق الدعوى بأرض تدعي الجمعية ملكيتها في جزء من الضفة الغربية ضمن المنطقة المصنفة ألف تحت السيطرة الفلسطينية^(١٩).

ووفقاً لهذا القرار أقرّ القاضي أن اتفاق أوسلو ٢ غير من الوضع القانوني لجزء من إقليم الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث أصبح هذا الجزء شبه سيادي يمارس سيطرة مستقلة، وبالتالي لا نفوذ للأحكام الصادرة بموجب القانون الإسرائيلي في الأراضي الواقعة تحت سيادة السلطة الفلسطينية. كذلك أكد القرار على أن هذا الكيان (السلطة الوطنية الفلسطينية) شبه السيادي يرتقي إلى الدولة لأنه يلبي عناصر الدولة الأساسية من إقليم، وسكان وحكومة. كما أكد القرار على أن الاعتراف بالدولة هو كاشف لها وليس منشأ

وبالتالي الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا يرتبط بعدد الدول المعترفة بها، وبالتالي كان من استنتاجات القرار أنه وفقاً للقانون الدولي العرفي لا تستطيع دولة ما أن تفرض سيادتها على دولة أخرى انطلاقاً من مبدأ "لا إكراه بين المتساويين". مع ذلك تحفظ محكمة العدل العليا الإسرائيلية على هذا القرار في قرارها رقم ٥٠٩٣ / ٠٦. إن مناصري هذا الموقف في المجتمع الإسرائيلي هم من القلة القلائل، إلا أن أهميته تتجلى في صدوره عن جهة رسمية إسرائيلية، وهي السلطة القضائية الإسرائيلية، وفي تأكيده على الوجود الفعلي للدولة الفلسطينية التي تلبي معايير اتفاقية مونتيفيديو في العام ١٩٣٣ بشأن حقوق وواجبات الدول^(٢٠).

صحيح أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية لا تعترف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة كاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أنها في الوقت نفسه لا ترفض بالكامل انطباق قانون الاحتلال الحربي عليها. إن وجهة نظر المحكمة بهذا الخصوص منبثقة من أن المادة ٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأرض التي سيطرت عليها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ (هنا نتحدث عن الأرض الفلسطينية) لأن موضوع السيادة الشرعية على هذه الأرض قبل عام ١٩٦٧ هو موضع خلاف. مع ذلك ترى المحكمة أن الحكومة الإسرائيلية ملزمة بتطبيق قوانين الحرب العرفية على الأراضي التي تسطير عليها. وحسب رأي المحكمة فإن قضية السيادة المتنازع عليها بين الأطراف المختلفة لا تعوق إسرائيل من التزامها بالقواعد العرفية لقانون الحرب، التي يجب أن تكون مطبقة ما دامت هناك سيطرة فعلية لإسرائيل على تلك الأراضي^(٢١). وحسب محكمة العدل العليا الإسرائيلية، فإن لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، وبعض الأحكام (وليس جميعها) في اتفاقية جنيف الرابعة يمكن اعتبارها قوانين عرفية لقانون الحرب^(٢٢). كذلك نص قرار لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٤ بخصوص العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح على أنه: "تخضع العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في رفح، والتي قد تؤثر على المدنيين، لاتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧... واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩".

لم تحدد محكمة العدل العليا الإسرائيلية الأحكام كافة التي ترى أنها عرفية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلا أنها في الوقت نفسه أكدت على أن المادة ٤٩ من الاتفاقية الخاصة بالإبعاد، ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها والإخلاء هي ليست من الأحكام العرفية، في المقابل أكدت المحكمة على أن المادة ٢٣ الخاصة بحرية الحركة للرسالات الإنسانية، والمادة ٦٤ الخاصة بالتشريعات الجزائية، والمادة ٧٨ الخاصة بالاعتقال والإقامة الجبرية وحق الاستئناف^(٢٣)، ومواد الاتفاقية كافة ذات

العلاقة بالاعتقال^(٢٤) تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة.

يقول مدير شمعون رئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية ١٩٨٣ - ١٩٩٥: ” وضع الإقليم (هنا يتحدث عن الأرض الفلسطينية المحتلة) هو فريد من نوعه، ولذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية التمييز بين المشاكل النظرية القانونية والسياسية من جهة، ومراعاة الأحكام الإنسانية في اتفاقية جنيف الرابعة من جهة أخرى. ووفقاً لذلك، تميز حكومة إسرائيل بين المشكلة القانونية لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي تسيطر عليها، والتي من وجه نظري لا تنطبق عليها، وقررت أن تتصرف بفرض الأمر الواقع (de facto)، وفقاً للأحكام الإنسانية في الاتفاقية“.

وفي موقف آخر اعترفت جمعية نجمة داوود الحمراء، وهي مؤسسة رسمية إسرائيلية، في مذكرة التفاهم^(٢٥) التي أبرمت بينها وبين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في العام ٢٠٠٥، بالأرض الفلسطينية كأرض محتلة تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونصّت الفقرة الأولى من المذكرة على الآتي: « تعمل جمعيتا الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء الإسرائيلية وفق الإطار القانوني الذي يسري في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب». كذلك أقرّت المذكرة أن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني هي الجمعية الوطنية المفوضة في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع ضمن النطاق الجغرافي الذي تغطيه النشاطات الميدانية، وحدود ولاية جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وعليه تضمن نجمة داوود الحمراء الإسرائيلية عدم وجود أي مكاتب لها خارج حدود دولة إسرائيل المعترف بها دولياً.

وقد ساعدت هذه المذكرة في قبول عضوية نجمة داوود الحمراء في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كما قبلت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، استثناءً كونها لا تعمل تحت مظلة دولة معترف بها، عضواً كاملاً في الحركة الدولية.

وبناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين الجمعيتين، افتتحت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مركزاً للإسعاف والطوارئ في قلب مدينة القدس لتقديم خدمات الإسعاف والطوارئ للسكان الفلسطينيين في المدينة، وتم تشغيل خمس سيارات إسعاف في المركز. كما تم الاتفاق على وضع سيارة للهلال الأحمر الفلسطيني على جسر الملك حسين، لتوفير الخدمة للمسافرين الفلسطينيين ولتسهيل عملية نقل المرضى الفلسطينيين من داخل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الأردن وبالعكس.

كذلك تم الاتفاق على ضرورة تخلي جمعية نجمة داوود الحمراء عن العمل في

المستوطنات وتقديم الخدمة للمستوطنين، وبالفعل قامت نجمة داوود الحمراء بتسليم عدد من مراكزها لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، مع ذلك ما زالت تبقي عدداً من المراكز تحت إدارتها في خرق واضح لمذكرة التفاهم. وما زالت سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تعاني من منع وصولها وإعاقة حركتها على الحواجز العسكرية المؤدية إلى مدينة القدس، فقد نصّ الاتفاق بين الجمعيتين على تمكين سيارات إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية والخدمات الطبية والإنسانية في القدس الشرقية، لكن على أرض الواقع لم يتحقق في هذا الجانب سوى القليل (٢٦).

من ناحية أخرى يوجد عدد من مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي، خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان، التي تعترف أن إسرائيل هي قوة محتلة، وأن قانون الاحتلال الحربي ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة كافة. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً مهماً في كشف الممارسات الإسرائيلية المخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتوثيقها ومتابعتها قضائياً. مع ذلك تبقى هذه المؤسسات قلّة داخل المجتمع الإسرائيلي، في زمن تتزايد فيه قوة اليمين الإسرائيلي ذي المشاريع الاستيطانية والاحتلالية ونفوذها.

موقف الفلسطينيين ونظرتهم للعلاقة مع إسرائيل في منظور القانون الدولي الإنساني:

كيف يرى الفلسطينيون علاقتهم بإسرائيل في منظور القانون الدولي الإنساني؟

لم ينكر الموقف الرسمي الفلسطيني قط أن الأرض الفلسطينية هي أرض محتلة أو أن إسرائيل قوة احتلال، وظل الموقف الرسمي الفلسطيني منسجماً مع الموقف الدولي من انطباق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني قانوناً (de jure) على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد أدركت المؤسسة السياسية الفلسطينية، منذ ولادتها، أهمية القانون الدولي الإنساني للقضية الفلسطينية، وحاولت في بعض الأحيان التمسك به في خطابها، وإظهار احترامها والتزامها بقواعده وأحكامه، لما له من أهمية قانونية في حفظ حقوق المدنيين الخاضعين للاحتلال، كذلك لكسب التأييد الدولي للتوجه السياسي الفلسطيني القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك لم تستغل القيادة السياسية الفلسطينية القانون الدولي الإنساني وأدواته أحسن استغلال، ولم يكن التركيز أو الزخم الرسمي الفلسطيني

واهتمامه بموضوع القانون الدولي الإنساني على التوتيرة نفسها بعد اتفاق أوسلو وحتى يومنا هذا.

تعود جذور علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بمعاهدات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها، إلى عام ١٩٧٧ حينما وقعت المنظمة على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي الدولي المعني بتعزيز القانون الدولي وتطويره. وبعد إعلان دولة فلسطين الذي تم في الجزائر بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٨٨، قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المكلفة بأعمال حكومة دولة فلسطين الالتزام باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧، وتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية يوم السابع من تموز من العام ١٩٨٩ بإشعار رسمي إلى مجلس الإتحاد السويسري يقضي بالتزامها بأحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وما يترتب عليها من آثار. وقد اعتبر إشعار منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيعها التزاماً من جانب واحد، وتم الترحيب به. وهذا الأمر مازال حتى الآن. لكن هذا الإشعار لاقى رفضاً من بريطانيا وأمريكا وإسرائيل، على اعتبار أن التوقيع على الاتفاقيات هي من صلاحيات الدولة^(٢٧). وبعد مرور ثلاثة أشهر من تقديم الإشعار جاء رد الحكومة السويسرية الحافظة لاتفاقيات جنيف الأربعة كالاتي:

نظرا لعدم اليقين داخل المجتمع الدولي بشأن وجود أو عدم وجود دولة فلسطين، وطالما أن المسألة لم تتم تسويتها في إطار مناسب، فإن الحكومة السويسرية الحافظة لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين ليست في وضع يسمح لها أن تقر ما إذا كان الإشعار المقدم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية يمكن اعتباره صك الانضمام في سياق الأحكام ذات الصلة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية^(٢٨).

مع ذلك رحبت كثير من الدول ومنها دول عدم الانحياز بهذا الإشعار، وكذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين، التي عقدت في جنيف في شهر آذار ١٩٩٠^(٢٩).

وفي اعتقادي أن وعي المستوى السياسي والعسكري الفلسطيني بأهمية القانون الدولي الإنساني قد تم ترجمته على الأرض باستصدار قانون العقوبات الثوري الفلسطيني لعام ١٩٧٩. وعلى الرغم من كل التحفظات على هذا القانون، فإنه كان في ذلك الوقت نجاحاً يعبر عن تطور فكر الثورة الفلسطينية المتمثل في وضع ضوابط لتقييد سلوك قوات الثورة الفلسطينية لتنسجم مع قواعد القانون الدولي الإنساني وأحكامه. وقد تطرق قانون العقوبات الثوري في جزء منه إلى حماية القتلى والجرحى والمرضى والأسرى في النزاعات المسلحة، ومعاقبة كل من ينتهك كرامتهم الإنسانية، أو حقهم في الحياة.

وكان لتوقيع المنظمة على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي الدولي، المعني بتعزيز وتطوير القانون الدولي في العام ١٩٧٧، الأثر في تبني قانون العقوبات الثوري الفلسطيني عام ١٩٧٩ مثل هذه الأحكام المهمة، التي نادت بها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافيان. مع ذلك بقيت عملية مواءمة التشريعات الفلسطينية مع القانون الدولي الإنساني محدودة على الرغم من محاولات بعض الجهات غير الحكومية توسيع نطاق هذه التشريعات.

مرّت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بكثير من المحطات المهمة التي يجب الوقوف عندها لمناقشتها وفق منظور القانون الدولي الإنساني. وفي هذه الورقة سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين إسرائيل كقوة محتلة، والأرض الفلسطينية، وسكانها المدنيين في ثلاث محطات أساسية: الأولى هي مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والثانية هي الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، والثالثة هي الفترة التي تلت العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر العام ٢٠٠٨.

المحطة الأولى- اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

يعد إبرام اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل في العام ١٩٩٣، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية من أبرز المحطات في القضية الفلسطينية. لقد انتزعت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو بعض الصلاحيات الإدارية (الأمنية والمدنية) على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، التي قسمت حسب الاتفاق إلى ثلاث مناطق أ، ب، ج. وأعطيت السلطة في مناطق «أ» صلاحيات أمنية ومدنية، فيما أعطيت صلاحيات مدنية فقط في مناطق «ب»، ولم تعط أية صلاحية في مناطق «ج»^(٣٠).

وقد تباين الموقف الفلسطيني من الاتفاق بين مؤيد ومعارض. فالذين أيدوا الاتفاق آمنوا أنه قد يكون خطوة على طريق استرداد الحقوق الفلسطينية كافة، أو مرحلة لتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. أما الذين عارضوا الاتفاق فأكدوا أن اتفاق أوسلو لم يمهّد للاحتلال، وأبقى السيادة على الأرض للاحتلال الإسرائيلي، في المقابل أعفى الاتفاق الاحتلال من واجباته تجاه السكان المدنيين المقررة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وما يترتب عليها من نفقات مالية للخدمات الصحية، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والأمن، وغيرها، أي أنه أصبح هناك احتلال «نظيف» مدفوع الأجر^(٣١).

إن اتفاق أوسلو لا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي تابعة أو أنها تستمد سلطتها من سلطة الاحتلال الإسرائيلي، فما تقوم به من وظائف يدخل ضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فبالنظر إلى فحوى اتفاق أوسلو وليس فقط قراءة النص،

يمكن الاستدلال أن الهدف من الاتفاق كان حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإقامة الدولة الفلسطينية^(٣٢)، وما الاتفاق إلا مرحلة تؤدي إلى الوصول إلى هذا الهدف.

وعقب إتفاق أوسلو مارست السلطة الوطنية الفلسطينية فعلياً بعض الصلاحيات ذات الطابع السيادي على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل سن القوانين، وفرض الأمن والنظام العام، وجمع الضرائب والرسوم، وإجراء الانتخابات التشريعية الرئاسية والمحلية، وتحقيق العدالة من خلال السلطة القضائية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية. ونتيجة لذلك يرى بعض فقهاء القانون الدولي أنه بعد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح انطباق لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ محصوراً فقط على مناطق «ج» والقدس المحتلة، أما المناطق المصنفة «أ» و«ب» فلا تنطبق عليها بالكامل اللائحة والاتفاقية، بسبب عدم وجود سيطرة إسرائيلية فعلية على مناحي الحياة كافة للسكان المدنيين في تلك المناطق، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية تحافظ على سيطرة أمنية ومدنية فيها وتقدم معظم الخدمات للسكان المدنيين. إلا أن هذا الإدعاء في اعتقادي قد تم دحضه بالكامل بعد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار عام ٢٠٠٤.

وعليه يبقى الرأي السائد في الفقه القانوني وداخل المجتمع الدولي أن الأرض الفلسطينية التي أحتلت عام ١٩٦٧ هي - بالكامل - أرض محتلة، بما فيها المناطق المصنفة «أ»، «ب»، «ج» وكذلك القدس^(٣٣). فوق القانون لا يمكن اعتبار نقل جزء من صلاحيات قوة الاحتلال إلى سلطة محلية إنهاءً لحالة الاحتلال، حسب الوجه المبين في تعريف حالة إنهاء الاحتلال. وفي هذا السياق أكدت المادة ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على أنه تلتزم دولة الاحتلال بأحكام الاتفاقية طوال مدة الاحتلال مادامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة. كذلك أكدت المادة ٤٢ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ أنه تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار ما حدث نتيجة اتفاق أوسلو هو تقليص لسلطة الاحتلال وليس انقضاءها، فما زالت إسرائيل تسيطر أمنياً على الأرض الفلسطينية المحتلة، تقتحمها متى تشاء، وتعتقل من تشاء، وتغلقها متى تشاء بالحواجز العسكرية المتناثرة في المدن والقرى الفلسطينية كافة، وتتحكم بالحدود وبالمجال الجوي والبحري. كذلك أبقت سلطات الاحتلال صلاحيات التخطيط الهيكلي، وسجل السكان في قبضتها، فالسلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع إصدار أي بطاقة هوية دون أخذ الموافقة الإسرائيلية، حتى تغيير مكان السكن في الهوية بحاجة إلى الموافقة الإسرائيلية، كما تتحكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدخول البضائع وخروجها من وإلى الضفة الغربية، وهي التي توافق أو ترفض

المشاريع التطويرية في المناطق المصنفة «ج»، وحتى مشاريع البنية التحتية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة^(٣٤). وعليه تبقى الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي أرض محتلة تنطبق عليها قانوناً قواعد قانون الاحتلال الحربي وأحكامه.

ركز الفلسطينيون في مفاوضاتهم على اتفاق أوسلو على الجوانب السياسية مع دولة إسرائيل، دون التركيز على القانون الدولي الإنساني كمنطلق للمفاوضات. ولم تصر منظمة التحرير، كشرط للبدء بالمفاوضات، على اعتراف إسرائيل بأنها قوة احتلال حربي، وأن الأرض الفلسطينية هي أرض محتلة تنطبق عليها قانوناً لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونتيجة لذلك لم يذكر في اتفاق أوسلو أي شيء يشير إلى الوضع القانوني للأرض الفلسطينية، وعلاقة إسرائيل بها. ووقع المفاوض الفلسطيني في الفخ الإسرائيلي بحيث أصبحت المفاوضات، وكأنها على أرض متنازع عليها وليس على أرض محتلة، وظل مصطلح إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي هي المصطلحات الدارجة داخلياً ودولياً، وتم تهميش مصطلح إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض المحتلة، لكن في اعتقادي تغير هذا الوضع بعد العام ٢٠٠٧، وازداد بعد تبني الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة برنامج إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال، وأصبح مصطلح إنهاء الاحتلال هو الأساس في الخطاب السياسي الفلسطيني بل الدولي.

من ناحية أخرى وقعت بعض الأخطاء من وجهة نظري في مسألة تعظيم الاتفاق خلال العامين ١٩٩٣ - ١٩٩٩ لأسباب سياسية بحتة، وصور من قبل الفصائل المؤيدة للاتفاق على أنه نقطة الانطلاق لتحرير الأرض الفلسطينية، وأعطى للرأي العام في الداخل وفي الخارج انطباع مفاده أن المناطق التي أصبحت تحت السيطرة الفلسطينية هي مناطق محررة، وذلك لزيادة التأييد الشعبي للاتفاق. ولم تهتم تلك الفصائل بخطابها في ذلك الوقت، ربما لأسباب سياسية، بالقانون الدولي الإنساني، والإصرار على أن الأرض الفلسطينية بالكامل ما زالت محتلة لأن ذلك كان من شأنه أن يضعف التأييد الشعبي للاتفاق.

لكن هذا الوضع بدأ يتغير بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في العام ٢٠٠٢، عندها تنبعت القيادة السياسية للفخ الذي وقعت فيه بتهميشها القانون الدولي الإنساني في خطابها، ولأهمية استخدام أدوات هذا القانون للقضية الفلسطينية والحفاظ على الحقوق الوطنية. ويمكن اعتبار الجهد التي قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خلال مرحلة التحضير لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار عام ٢٠٠٤، دليلاً على صحة القيادة السياسية لأهمية القانون الدولي الإنساني للقضية الفلسطينية. مع ذلك بقي هذا الاهتمام ضئيلاً وموسمياً، ولم يصل إلى مستوى المؤسسة حتى الآن^(٣٥).

في رسالة وجهها السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة (جنيف)، السيد نبيل رملوي، في ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٣ إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان ضمن التحضيرات للمؤتمر الستين لحقوق الإنسان الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٥ آذار إلى ٢٣ نيسان، قال: «من الضروري أن نذكر بأن إسرائيل تشير إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بمصطلح (الأراضي) دون أي تحديد، وهي تخالف كل قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان منذ احتلال إسرائيل لتلك الأراضي بالقوة عام ١٩٦٧ إذ تعتبرها أراضي محتلة. . . إن استعمال مصطلح «الأراضي المتنازع عليها» من قبل السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة كذبة إسرائيلية مختلفة هدفها التحايل على الرأي العالمي، وفرض مصطلح وواقع على الأرض. . . أن دوافع إسرائيل وراء رفض اعتبار الأرض الفلسطينية أرضاً محتلة، هي رغبة منها للتهرب من مسؤولياتها كسلطة احتلال، وتجنب إعادة تلك الأرض إلى أصحابها الأصليين» (٣٦).

أدت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً مهماً في الاعتماد على القانون الدولي الإنساني كأساس لوصف علاقة إسرائيل بالأرض الفلسطينية، قبل اتفاق أوسلو وبعده، بل طالبت السلطة الوطنية الفلسطينية في كثير من الأحيان، خلال عملية التفاوض، بالإصرار على اعتراف إسرائيل بوضع الأرض الفلسطينية كأرض محتلة. كذلك كان في اعتقادي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دور كبير في إعطاء الصورة الحقيقية للوضع القانوني للأرض الفلسطينية دولياً. كما ساهمت تلك المؤسسات في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ومتابعتها قضائياً في المحاكم الإسرائيلية، وفي محاكم الدول التي فتحت ولايتها القضائية للنظر في جرائم الحرب خارج حدودها. مع ذلك أعتقد أن عمل تلك المؤسسات ما زال يتسم بالتنافس مع بعضها بعضاً للحصول على التمويل، وأدى ضعف التنسيق بين تلك المؤسسات إلى تشتت الجهود في كثير من الأحيان، وبالتالي عدم الوصول إلى نتائج أفضل.

المحطة الثانية- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥:

يعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أجزاء من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ المحطة الثانية المهمة في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية في منظور القانون الدولي الإنساني. لقد هدفت إسرائيل من وراء هذا الانسحاب التخلي الكامل عن التزاماتها في قطاع غزة، وتصدير مشكلات القطاع المختلفة إلى الجهات المانحة وإلى جمهورية مصر العربية. واستناداً إلى قواعد القانون الدولي العام يعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أجزاء من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، مجرد إعادة انتشار وانسحاب جزئي لقوات الاحتلال عن

هذا الجزء من الأرض المحتلة، وليس إنهاء لحالة الاحتلال^(٣٧). حيث لم يسترد الفلسطينيون سيادتهم الكاملة على قطاع غزة، جراء تمسك إسرائيل بعد جلائها عن قطاع غزة بالسيطرة على الحدود (ما عدا معبر رفح على الحدود مع مصر) وأجواء القطاع، فضلاً عن البحر، ما يعني أن قطاع غزة لم يزل تحت السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ونظراً لكون قطاع غزة أرضاً محتلة، تبقى علاقة هذه الأرض مع دولة الاحتلال الإسرائيلي محكومة بقواعد القانون الدولي الإنساني النازمة للاحتلال، كما تبقى جميع التزامات المحتل الناشئة عن لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وغيرها من القواعد العرفية النازمة للاحتلال سارية وواجبة الاحترام والتطبيق من قبل المحتل الإسرائيلي^(٣٨).

لم تستفد بعض الحركات الفلسطينية من التجربة السابقة، فبعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، صورت تلك الحركات، لأسباب سياسية أيضاً، ذلك الانسحاب بالنصر التاريخي، واعتبرت قطاع غزة أرضاً محررة. لكن في اعتقادي أن الحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع عام ٢٠٠٧، والعملية العسكرية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أواخر العام ٢٠٠٨، والذي راح ضحيتها آلاف الأبرياء من المدنيين، وتدمير البنية التحتية للقطاع، أيقظت تلك الحركات من غفلتها تجاه أهميه التمسك بالقانون الدولي الإنساني في خطابها، وأصبحت مفردات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تستخدم على أسنة القادة السياسيين في تلك الحركات، وفي خطابهم المحلي والدولي، مع ذلك لا يوجد اتفاق موحد تجمع عليه الفصائل كافة في كيفية استخدام القانون الدولي لخدمة القضية الفلسطينية.

اتسم التحرك الدبلوماسي الفلسطيني إجمالاً على المستوى الدولي في الفترة بين العامين ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٨ بعدم وضوح الهدف، وعدم وجود برنامج منظم وخطة عمل مفصلة ذات استهدافات محددة. ومن أبرز أسباب هذه النتائج في رأيي هو اختزال مفهوم العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالمفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي، واعتماده في وقت من الأوقات خياراً وحيداً، وإهمال تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الثنائية والمتعددة بين الدول، مثل الهند والصين والبرازيل ودول إفريقيا، والمنظمات العالمية غير الحكومية التي دعمت المرحلة النضالية لمنظمة التحرير منذ نشوئها. وتم التركيز على جانب المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وتنمية العلاقات مع اللابعين الرئيسيين فيها، وبخاصة الجانب الأمريكي الذي وثقت القيادة الفلسطينية في وقت من الأوقات بقدرته على الوصول إلى تسوية عادلة مع الجانب الإسرائيلي، ومع مرور الزمن وتعثر المفاوضات وأخيراً وقفها، تبين للجانب الفلسطيني حقيقة الدور الأمريكي، غير

المحايد، والداعم بالملق لإسرائيل، وأن الاستمرار في السير في الطريق نفسه لن يحقق إلا مزيداً من الفشل.

المحطة الثالثة: العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨:

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عملية عسكرية على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ كانون أول ٢٠٠٨ - ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، وراح ضحيتها أكثر من ١٣٢٥ شهيداً (منهم ٤٤٦ طفلاً، و١١٠ امرأة، و١٠٨ مسن)، و٥٣٢٠ جريحاً (منهم ١٨٥٥ طفلاً و٧٩٥ امرأة)، وتم تدمير حوالي ١٦ ألف منشأة سكنية، وتعليمية، وصحية، وصناعية، ودينية، وحكومية بشكل جزئي وكلي (٣٩).

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨ إلى تنامي الشعور الفلسطيني بالإحباط من العملية السياسية، في ظل استمرار عمليات الاستهداف للمدنيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتواصل سلب الأرض الفلسطينية من أجل تغذية الاستيطان، الأمر الذي أدى بالقيادة الفلسطينية إلى الوصول إلى نتيجة مفادها أن الاستمرار في المفاوضات الثنائية بالطريقة نفسها، ودون النظر إلى بدائل أخرى، سيؤدي إلى نقطة لن يكون فيها بالإمكان إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وكان الخيار الأمثل والمتاح للقيادة بعد تجربة الخيارات الأخرى مثل العمل العسكري خلال الانتفاضة الثانية، هو اللجوء إلى المحافل الدولية، واستخدام أدوات القانون الدولي كوسيلة للضغط على إسرائيل.

لقي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨ صدى دولياً كبيراً في إبراز حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال. وفي رأيي استطاعت الدبلوماسية العامة الفلسطينية، في ظل تنامي استخدام التكنولوجيا ومواقع الإعلام المجتمعي وتطورها في فلسطين والدول العربية والعالم، الوصول إلى قطاعات مختلفة في دول العالم لم تكن تسمع عن القضية الفلسطينية، وعن الانتهاكات الإسرائيلية، والمعاناة التي يعاني منها الفلسطينيون نتيجة الاحتلال، والتأثير في تلك الشعوب للوقوف لنصرة القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة أدت إلى حدوث تحول إستراتيجي في العمل الدبلوماسي لدى الجانب الفلسطيني، حيث أدركت القيادة الفلسطينية أن الأداء الدبلوماسي الفلسطيني قد فشل بعد اتفاق أوسلو في تحقيق النتائج المرجوة، فنتيجة الخطاب الفلسطيني المغلوط قانونياً، وغير المنهج والمخطط له سياسياً وقانونياً لخدمة القضية الفلسطينية أولاً، قبل خدمة هذا الفصيل أو ذاك، أصبح الكثيرون في

العالم يظنون عندما يسمعون وصف «الرئيس الفلسطيني» أو «رئيس الوزراء الفلسطيني» أو الوزير الفلسطيني، أو قائد هذا الجهاز أو ذلك، أو عندما يشاهدون صور قوات الأمن الفلسطينية، أو عناصر فصائل المقاومة، أن هناك دولة فلسطينية، وأن هذه الدولة تتنازع مع إسرائيل على بعض المكتسبات الحدودية، أو لها معها خلافات كتلك التي بين سائر الدول. وفي المحصلة أدى هذا الخطاب إلى إضعاف جوهر القضية الفلسطينية ومضمونها الأساسي، ألا وهو أن الأرض الفلسطينية هي أرض محتلة، وأن المواطن الفلسطيني يقاوم الاحتلال الإسرائيلي لأرضه وشعبه، والذي يمنع حقه في تقرير المصير.

هدف برنامج الحكومة الثالثة عشرة الذي تم اعتماده في آب ٢٠٠٩ والذي أطلق عليه «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، إلى اللجوء إلى المجتمع الدولي واستخدام أدوات القانون الدولي في المعركة الفلسطينية للحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واعتماد الإجراءات والتدخلات البناءة، على المستويين المحلي والدولي، من أجل وضع حد للاحتلال واستمراره^(٤٠). وعليه ترجمت خطة التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني هذه السياسة من خلال عدد من التدخلات على المستوى الدولي، واستخدام المحافل الدولية لفضح سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض المحتلة^(٤١). إن الخيار الفلسطيني في اللجوء إلى المحافل الدولية، واستخدام أدوات القانون الدولي كوسيلة للضغط على إسرائيل، حقق بعض النجاحات في مجال تنامي دعم المجتمع الدولي لنيل حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها، وكانت النتيجة ارتفاع عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران إلى ١٣٠ دولة، وحصول فلسطين على عضوية اليونسكو بتصويت أغلبية الدول. كذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٢ / ٠١ / ٢٠١٢ بقبول ولاية المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي تقترف في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن محكمة الجنايات الدولية ردت مؤخراً (بعد حوالي ثلاث سنوات) على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم اختصاصها بالنظر في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لم تحقق شيء ملموساً على الأرض حتى الآن إلا أنها تعد مؤشراً إيجابياً على تنامي أهمية استخدام أدوات القانون الدولي عند القيادة السياسية الفلسطينية لخدمة القضية.

لقد أربك التحرك الفلسطيني في المحافل الدولية دولة إسرائيل، التي أصبحت تخشى القانون الدولي أكثر من أي وقت مضى. إن الإصرار الفلسطيني على نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أفقد إسرائيل صوابها، وحاولت كل جهدها منع تلك المحاولة، كي لا يفتح المجال للفلسطينيين للاستفادة من أدوات القانون الدولي، مثل اللجوء لمحكمة الجنايات

الدولية ورفع القضايا القانونية على مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والضغط عليها من أجل وقف انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مع ذلك يجب أن نذكر أن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين لا يلغي أبداً الوصف القانوني للأرض الفلسطينية كأرض محتلة، والعكس صحيح، أي أن وجود الدولة لا يتأثر بقيام الاحتلال الحربي على إقليمها، ولا ينفي الاحتلال وجود الدول ولا يحل محلها من الناحية القانونية، حيث تبقى السيادة على الإقليم المحتل، إبان فترة الاحتلال وفي جميع الأوقات، من حق سكان ذلك الإقليم^(٤٢).

إن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين سيتيح لها الانضمام للاتفاقيات الدولية، وبالتالي يحق لفلسطين في هذه الحالة استخدام آليات هذه الاتفاقيات في طرح الانتهاكات والتجاوزات الإسرائيلية، ومن ثم الضغط على الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات لتحمل مسؤولياتها القانونية التعاقدية بمواجهة الممارسات والتصرفات الإسرائيلية. إن أبرز ما قد يقدمه الاعتراف بالدولة يتمثل في حق هذه الدولة في مساءلة الدول التي قد تدعم أو تساند دولة الاحتلال الإسرائيلي وملاحقتها سواء في تنفيذ انتهاكاتها أم في دعم هذه الدولة وتشجيعها على الاستمرار في عدوانها واحتلالها للأرض الفلسطينية^(٤٣).

خلاصة وتوصيات:

يشكل القانون الدولي الإنساني المنظومة القانونية التي يتوجب تطبيقها على الأرض الفلسطينية المحتلة. وليس لاعتراف الأمم المتحدة أو إسرائيل بالدولة الفلسطينية أو عدمه أو اعترافها باحتلالها للأرض الفلسطينية تأثير في الوضع القانوني للفلسطينيين وللأرض الفلسطينية، فموقف القانون الدولي الإنساني واضح لا لبس فيه، وهو أن الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ من قبل دولة إسرائيل هي أرض محتلة. إلا أن اعتراف الدولة باحتلالها لأرض ما أو لإقليم معين يؤثر في مدى إمكانية أو سهولة تطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني على تلك الأرض^(٤٤)، كذلك لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية يزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لإنهاء احتلالها لأرض دولة عضو في الأمم المتحدة، وسيزيد من فرص الفلسطينيين في استخدام أدوات القانون الدولي من خلال عضويتهم في المنظمات الدولية، واستخدامها كأداة لنيل حقوق الشعب الفلسطيني.

إن عدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية في تعزيز أهمية القانون الدولي الإنساني للقضية الفلسطينية، أو تكريس مفاهيمه، وقواعده،

وأحكامه داخل النظام المؤسسي، ورفد المؤسسات الفلسطينية بمتخصصين في هذا المجال، واستغلاله في تعزيز الموقف الفلسطيني في الخطاب السياسي، أدى في المحصلة إلى انعكاسات سلبية على الجانب العملي في استخدام أدواته القانونية في المحافل الدولية، لكسب مزيد من النقاط في المعركة السياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بل كان الخطاب في بعض الأحيان يتعارض مع أحكامه وقواعده، الأمر الذي أدى إلى استغلاله من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتبرير سياساتها، وممارساتها العنصرية ضد المدنيين الفلسطينيين.

إن المطلوب من الفلسطينيين في هذه الأوضاع التشبث بالقانون الدولي، خاصة القانون الدولي الإنساني، في الخطاب السياسي الداخلي والدولي، واستمرار العمل دولياً في فضح السياسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي الإنساني والعمل على مقاطعتها دولياً. إن الخطاب السياسي مهم في تغيير وجهة نظر العالم تجاه القضية الفلسطينية، ولهذا يجب استخدام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لإثراء الخطاب وجعله ذا أثر فعال.

ولتحقيق ذلك لا بد من العمل داخلياً على مأسسة القانون الدولي الإنساني في مؤسساتنا الفلسطينية. صحيح أن عدداً من المؤسسات مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسة الحق وغيرها لديها وحدات وبرامج متخصصة بالقانون الدولي الإنساني، إلا أنها في اعتقادي لا تكفي لسد العجز القائم. وعليه أقترح في هذا السياق إعادة تفعيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني، التي تم أسست عام ٢٠٠٣ بناءً على توصية مؤتمر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السادس والعشرين الذي عقد في العام ١٩٩٥، لتكون ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال القانون الدولي الإنساني وتسليحها بأدواته.

من ناحية أخرى لا بد من تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في مجال تفعيل القانون الدولي الإنساني بدلاً من المنافسة على التمويل الأجنبي الذي يؤدي في النهاية إلى تبعثر الجهود وسوء توزيع الموارد وصرفها. وعليه لا بد من وضع إستراتيجية موحدة لمؤسسات المجتمع المدني بالتشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتحديد التدخلات ذات الأولوية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، وتوزيع الأدوار على المؤسسات لتحقيق أفضل النتائج لخدمة القضية الفلسطينية.

ولا بد من زيادة الاهتمام أكثر من قبل الجامعات الفلسطينية وكليات القانون بموضوع القانون الدولي الإنساني، كي يصبح مساقاً إجبارياً لطلبة الحقوق في فلسطين، لما له من أهمية للقضية الفلسطينية. كذلك لا بد من العمل على ابتعاث عدد من الطلبة

الفلسطينيين إلى الخارج للتخصص في مواضيع القانون الدولي المختلفة، لسد العجز في عدد المختصين في هذا المجال.

لقد أكدت اتفاقيات دولية عديدة في المجالات المختلفة على احترام حقوق الإنسان من قبل الدولة كشرط لقبولها طرفاً في الاتفاقية. وعليه يجب ربط الامتيازات الممنوحة لإسرائيل في كثير من الاتفاقيات الدولية نتيجة عضويتها فيها، مثل عضويتها في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) باحترامها لحقوق الإنسان. وعليه يجب استخدام ما منحه القانون الدولي للقضية الفلسطينية كورقة أساسية من قبل الجانب الفلسطيني للضغط على إسرائيل قانونياً ودبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً لكي تصل إلى نقطة تصبح فيها غير قادرة على مواصلة احتلالها للأرض الفلسطينية نتيجة ما تخسره.

ويبقى الانقسام الفلسطيني وعدم الاتفاق على إستراتيجية عمل موحدة حجر عثرة أساسية أمام التقدم بالقضية الفلسطينية. وعليه لا بد من إنهاء الانقسام والاتفاق على رؤية وأهداف وآليات عمل موحدة، تستخدم القانون الدولي وأدواته وسيلة لكسب مزيد من التأييد الدولي لانتهاج الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

الهوامش:

١. وقعت دولة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ بتاريخ ٠٨ / ١٢ / ١٩٤٩ ووضعت تحفظ عند توقيعها ببقاء استخدامها لشارة نجمة داوود الحمراء بدل شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. وصادقت على الاتفاقيات الأربعة بتاريخ ٠٦ / ٠٧ / ١٩٥١ وعليه فهي ملزمة بأحكام تلك الاتفاقيات. مع ذلك لم توقع إسرائيل على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة، لكنها ملزمة بالقواعد العرفية في البروتوكول.
٢. المادة ٤٢ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧.
٣. الاحتلال سؤال وجواب، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على الموقع الإلكتروني. <http://www.icrc.org> (شاهد ٠٢ / ٠٣ / ٢٠١٢)
٤. المادة ٤٣ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧.
٥. المادة ٥٥ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧.
٦. المادة ٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.
٧. المادة ٤ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.
٨. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، لاهاي، ٢٠٠٤، فقرة ١٢٥.
٩. الفقرة الرابعة من المادة الأولى للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.
١٠. الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسؤوليتها في الأراضي المحتلة، سلسلة القانون الدولي الإنساني (٥)، مركز الميزان، ٢٠٠٨.
١١. على سبيل المثال لا الحصر أكدت قرارات مجلس الأمن ٤٤٦ لعام ١٩٧٩ وقرار ٦٨١ لعام ١٩٩٠، وقرار ٧٩٩ لعام ١٩٩٢ على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. ودعت تلك القرارات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد الدقيق بالاتفاقية. كما أكد قرار الجمعية العامة ٥٦ / ٦٠ المؤرخ ١٠ / ١٢ / ٢٠٠١ من جديد أن اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. . تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وهناك

العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة التي تؤكد ذلك. وتقر ببطلان الإجراءات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي الإنساني خاصة تلك المتعلقة بضم القدس، وبناء المستوطنات.

Review of the application of International Humanitarian Law to the oPt, .١٢
Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research (HPCR)
, 2004. P 2. <http://www.stanford.edu/group/scai/images/harvardreview.pdf>
(view. pdf (accessed on 05/ 03/ 2012

١٣. مناشير وأوامر وإعلانات صادرة عن قيادة قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، العدد ١ آب ١٩٦٧، ص ١٢.

١٤. رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥.

١٥. يهودا بلوم، محاضر في القانون الدولي في الجامعة العبرية ١٩٦٥ - ٢٠٠١، وعين سفيراً لدولة إسرائيل في الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤.

Allan Gerson. Israel the west bank and International law. Frank Cass. ١٦
.London. 1978. P78- 80

١٧. رجا شحادة، المرجع السابق. ص ٦ - ٧.

١٨. جورج طعمة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة ١٩٦٥ - ١٩٤٧، مجلة شؤون فلسطين، عدد ٤١ / ٤٢، شباط ١٩٧٥. ص ١٣٠ - ١٣١.

Israel Metzva, PA meets criteria to be classed sovereign state, 23/ 04/ ١٩
2006. <http://israelmetzav.blogspot.com/2006/04/pa-meets-criteria-to-be-classed.html> (Seen 15/ 04/ 2012

٢٠. جوني عاصي. الاعتراف الدبلوماسي بدولة في مرحلة الإنشاء: الحالة الفلسطينية. معهد الحقوق، جامعة بيرزيت. ٢٠١١. http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/conEdu/legal_encounters/2011/512_1.pdf (شوهد ٢٧ / ٠٢ / ٢٠١٢)

Leah Tsemel, Attorney, et al. vs. the Minister of Defence and others, H. C. .٢١
J. 593/ 82, 13 July 1983, reprinted in Palestine Yearbook of International
Law, Vol. I (1984) , pp. 164- 174, esp. p. 168. See also Bassil Abu Aita
v. The Regional Commander of Judea and Samaria, H. C. J. 69/ 81, 4
April 1983, §10 available on the website of the Supreme Court of Israel,
.at <http://62.90.71.124/eng/verdict/framesetSrch.html>

Beit- El case", Suleyman Tawfiq Oyyeb and others v. The Minister of ٢٢
Defence and others, H. C. J. 606, 610/ 78, 15 March 1979, reprinted in
Palestine Yearbook of International Law, Vol. II (1985) , pp. 134- 150,

.esp. pp. 141- 142

Almandi v. Minister of Defence, H. C. J. 3451/ 02, 2 May 2002; Ajuri v. ٢٣
IDF Commander in West Bank, supra note 10; The Association for Civil
Rights in Israel v. The Central District Commander, H. C. J. 358/ 88, 30
July 1989 [available on the website of the Supreme Court of Israel, at
[<[http:// 62. 90. 71. 124/ eng/ verdict/ framesetSrch. html

Center for the Defence of the Individual v. IDF Commander, H. C. J. 3278/ ٢٤
02, 18 December 2002; See also Yassin v. Commander of Kziot Military
.Camp, H. C. J. 5591/ 02, 18 December 2002

٢٥. في ٢٨ تشرين ثاني ٢٠٠٥ أبرمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داود الحمراء
اتفاقية مكونة من مذكرة تفاهم واتفاق بشأن الترتيبات الميدانية. وقد تم التوقيع في
جنيف بحضور ممثلين رسميين عن السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إضافة
إلى وزيرة خارجية سويسرا ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ونائب رئيس
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبناء على طلب مقدم من
الجمعيتين بتاريخ ١٦\١١\٢٠٠٥ وافقت الحكومة السويسرية على تولي مهمة مراقبة
تطبيق الاتفاقية بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٢٦. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، التقرير السابع لتقييم مذكرة التفاهم مع جمعية
نجمة داود الحمراء، حزيران ٢٠٠٩.

٢٧. اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان،
المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، الفقرة ٦٠. اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى
والمرضى بالقوات المسلحة في البحار، المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، الفقرة ٥٩. اتفاقية
جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، الفقرة ١٣٩.
اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين، المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩،
الفقرة ١٥٥.

Government of Switzerland, note of Information, Bern, 13 September. ٢٨
1989, reprinted in Palestine Yearbook of International Law, vol. 5, 322
(1989)

٢٩. معتمد عوض، القانون الدولي الإنساني في التشريعات الفلسطينية، المركز العربي
للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة "أمان"، آذار ٢٠٠٧، الأردن.

[http:// www. amanjordan. org/ a- news/ wmview. php?ArtID=8843&page=1](http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=8843&page=1)
(شاهد 13/ 03/ 2012)

٣٠. راجع اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل عام ١٩٩٥.

٣١. منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للإعلام، عمان: الأردن. ١٩٩٤. ص ٣.

٣٢. Antonio Cassese, the Israeli- PLO agreements and self determination, EJIL Vol. 4 No. 1 1993 pp. 564- 571

.HPCR, ibid, P. 10. ٣٣.

٣٤. يفيد تقرير الأمم المتحدة عن اجتماع لجنة تنسيق المساعدات الدولية في بروكسيل الذي عقد في شهر آذار ٢٠١٢، إلى أن وكالات الأمم المتحدة استطاعت الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي على ٨٤ مشروعاً للبيئة التحتية في قطاع غزة.

٣٥. في العام ٢٠٠٣ تم إنشاء اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني بمرسوم رئاسي كمؤسسة رسمية مستقلة بهدف توفير مرجع استشاري لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية فيما يتعلق بأي موضوع خاص بالقانون الدولي الإنساني، ولنشر نشر قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني في صفوف منتسبي أجهزة الأمن الفلسطينية، والمكلفين بإنفاذ القانون، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني. وقد عملت اللجنة مدة عام كامل بعد تلقيها تمويلاً من الجانب الدنماركي، لكن بعد توقف التمويل توقف نشاط اللجنة لعدم الاهتمام الرسمي بها، وما زالت غير مفعلة حتى يومنا هذا.

٣٦. عاصم خليل. إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: حقائق تكشفها قضية السور الفاصل. شبكة الإنترنت للإعلام العربي "أمين".

<http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=1291> (شاهد 29/ 02/ 2012)

٣٧. ورقة موقف قانوني: الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في ظل القانون الدولي الإنساني والعام، ٠٧ / ٠١ / ٢٠٠٩، مؤسسة الحق، رام الله: فلسطين، ص ١ - ٢.

<http://www.alhaq.org/arabic/images/stories/PDF-AR/release-Gaza-IHL.pdf> (شاهد 02/ 03/ 2012)

٣٨. المرجع السابق، ص ١ - ٢.

٣٩. Palestine Red Crescent Society, 22 Days of Extreme Humanitarian Suffering in Gaza Strip, 19/ 01/ 2009

٤٠. برنامج الحكومة الثالثة عشرة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وبناء الدولة"، مجلس الوزراء،

آب ٢٠٠٩.

٤١. خطة التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني "الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية"، وزارة الخارجية، آب ٢٠١٠.

٤٢. الأسئلة المثارة حول استحقاق أيلول، مؤسسة الحق، ٢٤ / ٠٨ / ٢٠١١. <http://www.maanneews.net/arb/Print.aspx?ID=415828> (شاهد ٠٧ / ٠٧ / ٢٠١٣)

٤٣. ناصر الرئيس، الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة: الفرص والبدائل وأثر هذا الاعتراف على جهود محاسبة إسرائيل، مجلة حق العودة، عدد ٤٤، فلسطين.

٤٤. عاصم خليل. إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: حقائق تكشفها قضية السور الفاصل. شبكة الإنترنت للإعلام العربي «أمين».

<http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=1291> (شاهد 27/ 02/ 2012)

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. ١٩٨٨.
٢. منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للإعلام، عمان: الأردن. ١٩٩٤.
٣. جورج طعمة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة ١٩٦٥ - ١٩٤٧، مجلة شؤون فلسطين، عدد ٤١ / ٤٢. شباط ١٩٧٥.
٤. جوني عاصي، الاعتراف الدبلوماسي بدولة في مرحلة الإنشاء: الحالة الفلسطينية. معهد الحقوق، جامعة بيرزيت. ٢٠١١.
٥. عاصم خليل، إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: حقائق تكشفها قضية السور الفاصل، شبكة الإنترنت للإعلام العربي «أمين».
٦. ناصر الرئيس، الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة: الفرص والبدائل وأثر هذا الاعتراف على جهود محاسبة إسرائيل، مجلة حق العودة، أيلول ٢٠١١، عدد ٤٤، فلسطين.
٧. الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسؤوليتها في الأراضي المحتلة، سلسلة القانون الدولي الإنساني (٥)، مركز الميزان. ٢٠٠٨.
٨. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، لاهاي. ٢٠٠٤.
٩. مناشير وأوامر وإعلانات صادرة عن قيادة قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، العدد ١ آب ١٩٦٧.
١٠. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، التقرير السابع لتقييم مذكرة التفاهم مع جمعية نجمة داوود الحمراء. حزيران ٢٠٠٩.
١١. برنامج الحكومة الثالثة عشرة «فلسطين: إنهاء الاحتلال وبناء الدولة»، مجلس الوزراء الفلسطيني. آب ٢٠٠٩.
١٢. خطة التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني «الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية»، وزارة الخارجية الفلسطينية. آب ٢٠١٠.

١٣. الأسئلة المثارة حول استحقاق أيلول، مؤسسة الحق. ٢٤ / ٠٨ / ٢٠١١.
١٤. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩.
١٥. لائحة لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧.
١٦. البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Allan Gerson. *Israel the west bank and International law*. Frank Cass London. 1978.
2. Antonio Cassese, *the Israeli- PLO agreements and self determination*, *EJIL* Vol. 4 No. 1 1993.
3. *Review of the application of International Humanitarian Law to the oPt*, Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research (HPCR), 2004.
4. AL Haq, 2011, *Exploring the legality of land swap agreements under occupation*, Ramallah: Palestine.
5. *Beit- El case*”, Suleyman Tawfiq Oyyeb and others v. The Minister of Defence and others, H. C. J. 606, 610/ 78, 15 March 1979, reprinted in *Palestine Yearbook of International Law*, Vol. II (1985).
6. Leah Tsemel, Attorney, et al. vs. the Minister of Defence and others, H. C. J. 593/ 82, 13 July 1983, reprinted in *Palestine Yearbook of International Law*, Vol. I (1984), pp. 164- 174, esp. p. 168. See also *Bassil Abu Aita v. The Regional Commander of Judea and Samaria*, H. C. J. 69/ 81, 4 April 1983.
7. *Almandi v. Minister of Defence*, H. C. J. 3451/ 02, 2 May 2002; *Ajuri v. IDF Commander in West Bank*, supra note 10; *The Association for Civil Rights in Israel v. The Central District Commander*, H. C. J. 358/ 88, 30 July 1989.
8. *Center for the Defence of the Individual v. IDF Commander*, H. C. J. 3278/ 02, 18 December 2002; See also *Yassin v. Commander of Kziot Military Camp*, H. C. J. 5591/ 02, 18 December 2002.

9. *Palestine Yearbook of International Law*, vol. 5, (1989)
10. *Israel Metzva, PA meets criteria to be classed sovereign state*, 23/ 04/ 2006.
11. *Palestine Red Crescent Society, 22 Days of Extreme Humanitarian Suffering in Gaza Strip*, 19/ 01/ 2009.

إدارة المخاطر في شركات الصناعات النسيجية بحلب باستخدام تقنية التدرج الهرمي التحليلي AHP*

د. بشرى سماقية**
أ. بتول شاكر تعتاع***

* تاريخ التسليم: ٢٤ / ٧ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٥ / ٩ / ٢٠١٣م.
** كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.
*** كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

تواجه جميع المشروعات العديد من المخاطر المتمثلة بالأحداث والظروف غير المتوقعة التي إذا حدثت يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على أحد أهداف المشروع على الأقل، وهنا تظهر أهمية إدارة المخاطر حيث تكون مهمتها المساعدة في مواجهة المخاطر بشكل فعال، سواء الأخطار التي تهدد المشروع أو الناجمة عن ضياع فرص كان من الممكن استغلالها ولم يتم ذلك، هذا النوع من المخاطر الإيجابية (الفرص) هو خارج نطاق بحثنا، سوف نتعامل مع المخاطر بالمعنى التقليدي للكلمة، حيث إن المخاطر تنطوي على إمكانية الخسارة.

ولذلك فإن الهدف من هذه الدراسة تحديد أهم المخاطر المحتملة في المشروعات، وتحديد أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها، حيث وزعت استبانة أعدت لهذا الغرض على صناع القرار في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية بمدينة حلب.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن عملية التدرج الهرمي التحليلي AHP ذات فائدة كبيرة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرار، وترتيب أولويات المخاطر وطرق الاستجابة لها، حيث إن أكثر العوامل خطورة في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية هي: المخاطر التقنية يليها المخاطر الخارجية، ومن ثم المخاطر التنظيمية، وفي النهاية مخاطر إدارة المشاريع، وأن أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها حسب أولوياتها هي: استراتيجية التجنب، ومن ثم استراتيجية القبول، يليها استراتيجية التخفيف، وفي النهاية استراتيجية النقل.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تقنية التدرج الهرمي التحليلي AHP، الصناعات النسيجية.

Risk management in companies of industrial textile in Aleppo using Analytical hierarchy process AHP

Abstract:

All projects face many risks, which is a juvenile and unforeseen circumstances that if there were a positive or a negative impact on one of the objectives of the project, or, at least, to show the importance of risk management, in which the mission is to help manage project risk effectively. These threats are either to the project itself or threats resulting from the loss of jobs that could have been exploited. This type of positive risks (opportunities) is beyond the scope of our research. The researcher will deal with the risks in the traditional sense of the word, that is, the potential risk of loss.

The objective of this study is to identify the most important risks in projects, and determine the best strategies to address them. To fulfill the aims of this paper, the researcher distributed a questionnaire prepared for this purpose on the decision-makers in the Hi- Tex Company for Textile Industries in Aleppo.

The main findings of this study are that that the process hierarchy analytical AHP is of great benefit to assist management in decision-making and prioritizing risks and ways to respond to them. The most dangerous factor facing the company (Hi- Tex Textile Industries) is a technical risk, followed by external risks, organizational risk, and finally by project management risks. The best strategy to face those risks is to avoid risk strategy and then to accept them if occurred, followed by the mitigation strategy and finally the transport strategy.

Key words: Risk management, Analytic hierarchy process AHP, Textile industries.

المقدمة:

حلب أم الصناعات النسيجية عبر التاريخ، وقد تطورت هذه الصناعة وانتشرت في كثير من الأسواق المحلية والعربية والأجنبية، ويرجع تاريخ زراعة القطن التي تعد المادة الرئيسية في الصناعات النسيجية إلى عام ١٨٣٠ حيث أدخلت إلى سورية مع دخول إبراهيم باشا المصري، مما ساعد على تنامي هذه الزراعة ليقوم الناس العاديون بعدها، ولاسيما النساء بغزل كميات من القطن الخام يدوياً وتحويله إلى خيوط ليصنع منه داخل البلاد على الأنوال اليدوية. وفي عام ١٩٢٨ بلغ عدد الأنوال النسيجية القطنية بحلب وحدها ٣٥٠٠ نول لتصنيع القماش القطني يدوياً أما في عام ١٩٣٠ ومع وصول الطاقة الكهربائية لحلب بدأ أصحاب معامل النسيج باستعمالها لتحريك الآلات وتشغيلها، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق المزيد من الأرباح. ولكن هذه الصناعة تراجعت الآن بفعل الأعمال الإرهابية التخريبية التي عرقلت عمل المصانع في حلب.

ولما كان الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من مستويات المخاطر وحالات عدم التأكد وذلك لإدارتها بشكل جيد بحيث يضمن إتمام المشروع بنجاح. من خلال السماح للمشاركين من الخبراء وصناع القرار بتحديد المخاطر المحتملة وتقويمها وترتيبها حسب أهميتها، وتحديد الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف منها [١]. كان لابد من استخدام أسلوب يعتمد البناء الكمي لعملية اتخاذ القرار باستخدام المعايير المتعددة لانتقاء البديل الأمثل، لذلك فقد تم اختيار عملية التدرج الهرمي التحليلي AHP كأحدى الأدوات الكمية المهمة التي توظف في كثير من الدراسات التي تناولت عمليات المقارنة [٢]، حيث تقوم فكرة التدرج الهرمي التحليلي على أن متخذ القرار يقدم تقديراته وأحكامه حول الأهمية النسبية لكل معيار، ويحدد تفضيلاته لكل قرار بديل على كل معيار، وتحول هذه التقديرات إلى قيم رقمية، وتشكل مخرجات التدرج الهرمي التحليلي الأساس في ترتيب الأولويات التي تؤثر إلى التفضيل العام لكل بدائل القرار [٣].

مشكلة البحث:

إن إهمال المخاطر وتجاهلها وعدم القدرة على إدارتها بالشكل المناسب والوقت المناسب يؤدي إلى زيادة التكلفة والوقت، وبما أن الأساليب التقليدية للتنبؤ بالمخاطر تعتمد على الإحساس والبديهة، كان لابد من استخدام أساليب متطورة وأكثر فعالية لمساعدة الإدارة على مواجهة المخاطر المحتملة في المشروعات. وارتكازاً على ذلك تجسدت

مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما المخاطر المحتملة التي يعتقد المعنيون بإدارة المشاريع في شركات الصناعات النسيجية أنها ستواجههم في أثناء تنفيذ المشروع؟ وما الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها؟
٢. ما الأهمية النسبية لهذه المخاطر؟ ولماذا تحظى بعض هذه المخاطر بأولوية متقدمة عن غيرها؟
٣. ما فوائد استخدام تقنية التدرج الهرمي التحليلي في إدارة المخاطر؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الجوانب الآتية:

١. تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في المشروعات، وما يمكن أن توفره من وقت وجهد وتكلفة.
٢. يُتوقع من هذه الدراسة أن تساهم في تطوير مهارات الإداريين وصناع القرار في شركات الصناعات النسيجية وقدراتهم في كيفية تقويم المخاطر المحتملة وتصنيفها حسب أهميتها، ووضع الحلول المناسبة لها.
٣. دراسة جدوى استخدام أسلوب التدرج الهرمي التحليلي في إدارة المخاطر في المشروعات.

أهداف البحث:

تسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلى ماهية المخاطر التي قد تواجه المشاريع.
٢. تحديد أهم المخاطر المحتملة في المشروعات التي تقود إلى نمو تكلفة المشروع بصورة كبيرة، وتحديد أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها.
٣. استخدام أسلوب التدرج الهرمي التحليلي أداة لاتخاذ القرار في ظل المعايير المتعددة وتطبيقه على شركات الصناعات النسيجية بحلب.

فروض البحث:

لا يسعى هذا البحث إلى اختبار أية فروض مسبقة، لأن وجود فروض مسبقة مغاير للأسلوب المستخدم في هذا البحث، فالباحثة تسعى إلى دراسة دور إدارة المخاطر في

مواجهة المخاطر المحتملة، وذلك من خلال استخدام أحد الأساليب الكمية لتحليل المخاطر التي تواجه هذه المشروعات، من أجل تطوير أسلوب متقدم يساعد في عملية اتخاذ القرار في إدارة المشاريع.

منهاج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه المحددة، ويقوم هذا المنهج على الجمع بين الدراسة المكتبية والدراسة التطبيقية كما يأتي:

١. الجانب النظري: تم التطرق في هذا الجانب إلى ما يأتي:

دراسة لبعض الأدبيات المتعلقة بموضوع إدارة المخاطر، وذلك من خلال الاستعانة بالمصادر المختلفة من كتب ودوريات وأبحاث متخصصة في هذا المجال.

٢. الجانب العملي: اختيرت عملية التدرج الهرمي التحليلي، لأنها أسلوب كمي وموضوعي، ويستطيع المشاركون الإدلاء بأحكامهم حول الأهمية النسبية للمخاطر المحتملة، وكذلك الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، ثم يُحسب المتوسط الحسابي لأحكام جميع المشاركين وبذلك نضمن الدقة والموضوعية وعدم التحيز في تلك الأحكام. وستوزع استبانة على خمسة من صناع القرار في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية بمدينة حلب، ومن ثم ستحلل النتائج باستخدام تقنية AHP.

الدراسات السابقة:

دراسة (prasanta, 2002) [٤] بعنوان: "إدارة مخاطر المشروع: باستخدام أسلوب التدرج الهرمي التحليلي وشجرة القرارات" حيث استخدم AHP لتحليل المخاطر في مشروع خط أنابيب البترول عبر البلاد في الهند، وحُدّد مدى احتمال كل عامل من عوامل المخاطرة وشدته من خلال المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الخبرة. واستخدمت شجرة القرارات (Decision Tree Approach) DTA لاختيار الاستجابات المناسبة للمخاطر المختلفة المحددة مسبقاً، وحُدّدت التكاليف المترتبة على هذه البدائل، وأكدت الدراسة فعالية AHP و DTA في إدارة المخاطر في هذه المشاريع، حيث إنها ساعدت في اتخاذ القرارات المناسبة وبموضوعية، من خلال إشراك أصحاب الصلة في المشروع.

دراسة (Saaty, 2008) [٥] بعنوان: "اتخاذ القرارات باستخدام التدرج الهرمي التحليلي" وهدفت هذه الدراسة إلى تشجيع استخدام عملية التحليل الهرمي من خلال توضيح مدى انتشار AHP في اتخاذ القرارات وفي مختلف المجالات:

ففي عام ١٩٨٦ في معهد الدراسات الاستراتيجية في بريتوريا، وهي منظمة تدعمها الحكومة، استخدمت تقنية AHP لتحليل الصراع في جنوب أفريقيا والإجراءات الموصى بها بدءاً من الإفراج عن نيلسون مانديلا وانتهاءً بإزالة الفصل العنصري ومنح المواطنة الكاملة والمساواة في الحقوق إلى الأغلبية السوداء، حيث نُفذت كل هذه الإجراءات الموصى بها وبسرعة.

و في عام ١٩٩٩، استخدمت شركة فورد للسيارات AHP لترتيب أولويات المعايير التي تساعد في تحسين رضا العملاء.وقدمت شركة فورد جائزة التميز لبرنامج الاختيار الخبير لمساعدته الشركة على تحقيق المزيد من النجاح مع عملائها.

وقد استخدمت دول أخرى AHP في قبول الطلاب، والعسكريين والترقيات وقرارات التوظيف.

دراسة (Labib, 2009) [٦] وهي بعنوان: ”عملية التدرج الهرمي التحليلي وبرنامج الاختيار الخبير: محددات ومنافع“ وقد وضحت هذه الدراسة أن استخدام AHP وعلى نطاق واسع ضروري بالتأكيد نظراً لسهولة التطبيق وهيكل AHP الذي يتبع طريقة هرمية ومبسطة في حل المشكلات التي تواجه المديرين.هذا بالإضافة لوجود برنامج داعم وسهل الاستخدام، وهو برنامج اختيار الخبير، الذي ساهم إلى حد كبير في نجاح هذه الطريقة.

دراسة (Vargas, 2010) [٧] وهي بعنوان: ”استخدام AHP في اختيار أولويات المشاريع وتحديدها في المحفظة“ وكان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم فعالية تطبيق مبادئ عملية التحليل الهرمي (AHP) في تحديد أولويات اختيار المشاريع.وحددت هذه الدراسة بعض المعايير المهمة لتحديد أولويات المشاريع، وتم تطبيق خطوات AHP بالتفصيل، وتم عرض الأولويات الناتجة عنها، وتم تحديد عدم التناسق الممكنة.وقد أكدت هذه الدراسة أن AHP هي واحدة من النماذج الرياضية الرئيسية المتاحة لدعم نظرية القرار، حيث أن هذه الطريقة لا تدعم القرارات فحسب، بل وتتيح أيضاً لصناع القرار تبرير خياراتهم، وكذلك محاكاة النتائج الممكنة.

دراسة (Makhani, et al, 2010) [٨] وهي بعنوان: “إدارة المخاطر في المشاريع باستخدام تحليل الحساسية» الهدف من هذه الدراسة دراسة تأثير المخاطر المحتملة على المشروع ككل، وتطوير الاستراتيجيات للحد من هذه المخاطر.حيث إنه من الشائع في صناعة البرمجيات استخدام الأساليب التي تنطوي على كثير من التنبؤ كخطوة أولى في بداية المشروع، ولذلك استخدم تحليل الحساسية أسلوباً لدراسة تأثير عامل واحد من العوامل على المشروع ككل، وقد اعتبر هذا الأسلوب إجراءً تحليلياً مفيداً عندما يتعلق الأمر

بتقييم المشروع للسيطرة على عناصر المخاطرة فيه، وأكدت الدراسة أن مدير المشروع هو المسؤول عن تنفيذ المشروع، لذلك عليه أن يقوم بتسليط الضوء على المخاطر وتحليلها في بداية المشروع.

دراسة (Longo.et al, 2011) [٩] وهي بعنوان: ” دراسة مشاكل إدارة المخزون باستخدام أسلوب التدرج الهرمي التحليلي والمحاكاة ” هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح منهجية جديدة لتقويم تطبيق أفضل استراتيجيات للمخزون من خلال استخدام منهج متكامل يعتمد على عملية التدرج الهرمي التحليلي والمحاكاة. حيث أجريت دراسة شاملة لنظم الجرد على طول سلسلة التوريد تحت أنماط الطلب المختلفة والقيود المتعددة، وإن مشكلة إدارة المخزون على طول سلسلة التوريد تتمثل عادة بكثافة الطلب والتقلبات وتجاوزات المخاوف المالية. وأثبتت الدراسة أن تطبيق AHP مفيد يوفر وسيلة للجمع بين معايير عدة لجعل النتائج أكثر سهولة، وكذلك فإن استخدام AHP يمكن أن يكون داعماً قوياً في عملية وضع السياسات بما في ذلك التكاليف والعلاقات التجارية، واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بمشكلة المخزون.

وإن أهم ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة موضحة بالنقاط الآتية:

١. ندرة الدراسات العربية التي استخدمت تقنية AHP أسلوباً من الأساليب الكمية المستخدمة في ظل المعايير المتعددة.
٢. إن العديد من الدراسات السابقة في مجال إدارة المخاطر ربطت إدارة المخاطر بأساليب أخرى كتحليل الحساسية والمحاكاة وشجرة القرارات.
٣. إن معظم الدراسات السابقة التي استخدمت AHP في إدارة المخاطر، استخدمتها في مرحلة واحدة من مراحل إدارة المخاطر، وغالباً ما كانت مرحلة تقويم المخاطر، بينما الدراسة الحالية استخدمتها في مرحلتي تقويم المخاطر واختيار أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها.

الإطار النظري للبحث:

إن إدارة المخاطر Risk Management هي إجراء منتظم ومتسلسل من التخطيط والتحليل والمواجهة والمراقبة المستمرة للمخاطر في المشروع وتتضمن مختلف الإجراءات والأساليب والطرق التي تساعد مدير المشروع على رفع احتمال تحقق الأحداث التي تؤثر بشكل إيجابي على أهداف المشروع وفي الوقت نفسه تخفيض الأحداث ذات الآثار السلبية.

وتكون إدارة المخاطر في المشروع أكثر كفاءة عند التحضير لها منذ بداية المشروع وهي مسؤولية مستمرة طويلة دورة حياة المشروع. ولترتيب المخاطر المحتملة والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها سيتم تطبيق AHP كمدخل علمي لمساعدة الإدارة على حل المشكلات المعقدة التي تحوي معايير متعددة في مجالات التطبيق.

أولاً- مفهوم المخاطر:

تعريف مخاطر المشروع (MSF,2002) [١٠] هي: "أي حالة أو حدث يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على مخرجات المشروع".

الخطر (Prasanta,2002) [١١] هو: "إمكانية التعرض إلى خسارة اقتصادية أو مالية أو تحقيق مكاسب (الفرص) ، أو حدوث تأخير نتيجة لحالة عدم التأكد المرتبطة بمسار العمل."

وعرّف (David, 2004) [١٢] المخاطر بأنها: "احتمال حدوث عرقلة غير مرغوب فيها بالمشروع، والاحتمال هو كلمة مهمة في التعريف لأن الخطر دوماً مرتبط بحالة من عدم التأكد".

وقد عرف الدليل المعرفي لإدارة المشاريع (PMBOK,2008) [١٣] الخطر على أنه: "احتمال حدوث حدث، يكون له في حال حدوثه تأثير إيجابي أو سلبي على هدف واحد على الأقل من أهداف المشروع، مثل الزمن أو الكلفة أو الجودة، لا تعدد المخاطر كلها سلبية، ولكن معظمها يظهر كتهديد على المشروع".

ثانياً- إدارة المخاطر:

إن الهدف من إدارة المخاطر هو تقاسم مسؤولية المخاطر وعبئها والعمل على تخفيف أثرها وبشكل فعال، من خلال تعاون الجهات المعنية كلها [١٤].

حيث عرّف (David,2004) [١٥] إدارة المخاطر بأنها: "مجموعة من التقنيات والأساليب للتحكم بحالات عدم التأكد في المشروع".

أما إدارة المخاطر برأي (Marom,2010) [١٦] فهي "عملية متكررة، فالمخاطر يمكن أن تتصل بكل مظاهر المشروع سواء في التكلفة أم الجدولة أم النوعية، والهدف من إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر في المشروع بصورة مبكرة، وتطوير الخطط لمواجهة هذه المخاطر، وذلك من خلال معرفة احتمال حدوثها وقياس أثرها على المشروع، وهذا يعرف بعمليات التحليل الكمي للمخاطر، حيث إن تصنيف أولويات هذه المخاطر بالقوية أو المنخفضة يعتمد على احتمال حدوثها، ومقدار تأثيرها على المشروع".

فإذا تمت إدارة المخاطر بشكل مسبق، ومن خلال صياغة مدروسة جيداً لاستراتيجيات التخفيف وخطط الطوارئ، سيكون من الممكن التقليل من تأثيرها السلبي على نجاح المشروع. حيث إن فريق المشروع سيحصل على تقييم أكثر دقة عن المخاطر الممكنة، وبالتالي تكون لديه القدرة المناسبة لمواجهة المخاطر، وبالتالي سيكون هناك زيادة عامة في قيمة المشروع [١٧].

ثالثاً. عمليات إدارة المخاطر [١٨]:

وهي تتضمن العمليات اللازمة لتخطيط إدارة المخاطر وتحديدها وتحليلها نوعياً وكمياً وتخطيط الاستجابة لها ومراقبتها والتحكم بها في المشروع، فهي تهدف إلى زيادة احتمال وتأثير الأحداث الإيجابية مقابل تخفيض احتمال وتأثير الأحداث السلبية في المشروع، وتتألف إدارة مخاطر المشروع من العمليات الآتية:

- تخطيط إدارة المخاطر Plan risk management:

وهي العملية التي يتم فيها تعريف كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر في المشروع. حيث يقوم فريق المشروع بعقد اجتماعات التخطيط لتطوير خطة إدارة المخاطر، ويتضمن حاضرو هذه الاجتماعات مدير المشروع، أعضاء فريق المشروع المختارون والأطراف ذات الصلة، المسؤولون في المنظمة عن تخطيط المخاطر وأنشطة التنفيذ، وآخرون حسب الحاجة.

- تحديد المخاطر Identify risks: هي العملية التي تحدّد فيها المخاطر التي يمكن أن تؤثر على المشروع وتوثق مواصفاتها.

- التحليل النوعي للمخاطر Perform qualitative risk analysis [١٩]:

هي العملية التي ترتب فيها المخاطر حسب الأولوية من أجل المزيد من التحليلات والأفعال عن طريق تقويم ودمج احتمالات حدوثها وتأثيرها. إن التحليل النوعي للمخاطر وسيلة سريعة وقليلة الكلفة لوضع أولوية لتخطيط الاستجابة للمخاطر ووضع الأساس للتحليل الكمي لها، يتم تقويم مستوى الاحتمالية Likelihood لكل خطر على حدة وتأثيره Impact على كل هدف من أهداف المشروع عن طريق إجراء المقابلات أو توزيع الاستبانات أو عقد الاجتماعات مع الأعضاء المشاركين بالمشروع لمعرفةهم بفئات المخاطر المحددة مسبقاً، كما يمكن الاستعانة بخبراء من خارج المشروع أحياناً.

- التحليل الكمي للمخاطر Perform quantitative risk analysis:

هي العملية التي يتم فيها التحليل الرقمي للمخاطر التي تمت دراستها في التحليل النوعي في المرحلة السابقة، حيث تقوم عملية التحليل الكمي للمخاطر بتقويم احتمالية

الحدوث وتأثير تلك المخاطر على كل هدف من أهداف المشروع رقمياً، وبالتالي يتم تحديد عامل الخطر لكل هدف من أهداف المشروع من خلال حاصل ضرب نسبة احتمال حدوث الخطر (likelihood) بنسبة تأثيره على أهداف المشروع في ما لو حدثت (Impact) كما في العلاقة التالية: Risk = likelihood x Impact

يوجد عدد كبير من النظريات والتقنيات والنماذج والأدوات والبرامج المطورة للمساعدة في إجراء التحليل الكمي وإيجاد التوزيعات الاحتمالية وتأثيرات المخاطر على أهداف المشروع وإنجاز التحليلات الاحصائية والمحاكاة ونذكر منها) شجرة القرارات Decision Tree، تحليل الحساسية Sensitivity analysis، تقنية مونت كارلو للمحاكاة Monte Carlo Simulation، برنامج MS- Project، برنامج Primavera، الأداة البرمجية لإدارة المخاطر @RISK، وغيرها)

- **تخطيط الاستجابة للمخاطر Plan risk responses:** وهي العملية التي يتم فيها تطوير خيارات وأفعال لتحسين فرص إنجاز أهداف المشروع وإنقاص فرص تهديداته. وتتضمن هذه العملية تعيين الأطراف المسؤولة عن كل استجابة من استجابات المخاطر المتفق عليها، ويجب أن تكون هذه الاستجابات المخططة للمخاطر مناسبة لأهمية المخاطر، وإذا تتكلفت اقتصادية مقبولة ومحددة بزمان مناسب، ومتفق عليها من قبل كافة الأطراف المشاركين بالمشروع.

سنذكر استراتيجيات المخاطر السلبية أو التهديدات **Strategies for negative risks or threats** وهي كالتالي [٢٠]:

♦ **التجنب Avoid:** وهي أداة مهمة للتعامل مع المخاطر الشديدة وغير المرغوب فيها في العديد من الظروف من خلال إيجاد طرق لإزالة المخاطر بالكامل، ويتم تجنب المخاطر بتغيير خطة إدارة المشروع لحذف التهديد بشكل نهائي، ويمكن تجنب بعض المخاطر التي تظهر في وقت مبكر من المشروع عن طريق اكتساب الخبرة أو تطوير الاتصالات والحصول على المعلومات المطلوبة وتوضيح المتطلبات. وفي بعض الحالات مثل حالة احتواء المشروع على مخاطر شديدة الخطورة يرفض التقديم على مثل هذا المشروع من البداية.

♦ **النقل Transfer:** يتطلب نقل المخاطر إزاحة بعض التأثير السلبي أو كله، أو التهديد مع مسؤولية الاستجابة لتلك المخاطر إلى طرف ثالث. إن نقل المخاطر يعطي ببساطة المسؤولية إلى طرف ثالث لإدارة تلك المخاطر فهو لا يحذفها. يتطلب نقل المخاطر غالباً غرامة مالية للطرف الذي سيتحمل مسؤولية تلك المخاطر، ويمكن أن تختلف أدوات نقل المخاطر وتتضمن: استخدام التأمين، و ضمانات الأداء، والتأمينات والكفالات...

♦ **التخفيف Mitigate** : تخفيف المخاطر هو تخفيض احتمال وتأثير فعالية المخاطر لتصبح ضمن الحدود المسموحة. إن اتخاذ فعل مبكر لتخفيض احتمال وتأثير حدوث المخاطر على المشروع غالباً ما يكون أكثر فعالية من محاولة إصلاح الأضرار بعد حدوث تلك المخاطر. وحيث إن كل مشروع يكون متفرداً بظروفه، لذا فإن تقليل المخاطر يكون حسب ظروف كل مشروع على حدة. ويتم عادةً تخفيف المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات عدة كتدريب العاملين وتوعيتهم بالمشروع لزيادة الاهتمام بالمخاطر المحتملة الحدوث، كما أن التخطيط المناسب لتنفيذ أعمال المشروع باتباع عمليات أقل تعقيداً، وإجراء المزيد من الاختبارات، وتخصيص الموارد المؤهلة علمياً وتقنياً، وزيادة التنسيق والاتصال بين العاملين بالمشروع والاهتمام بتطبيق إجراءات الوقاية هي الطرق الأكثر فعالية لتقليل المخاطر.

♦ **القبول Accept**: يتم تبني هذه الاستراتيجية لأنه من النادر أن يتم حذف جميع التهديدات من المشروع، وتُقبل هذه المخاطر ذات التأثيرات السلبية نتيجة عدم قدرة فريق المشروع على تغيير خطة إدارة المشروع، أو تحديد أي استراتيجية استجابة أخرى كالتجنب أو النقل أو التخفيف.

- **مراقبة المخاطر والتحكم بها Monitor and control risks**: وهي العملية التي تُنفذ فيها خطط الاستجابة للمخاطر، وتتبع المخاطر المحددة، ومراقبة المخاطر المتبقية، وتحديد مخاطر جديدة، وتقييم فعالية المخاطر خلال المشروع. وهي عملية مستمرة خلال دورة حياة المشروع.

رابعاً فئات المخاطر:

قد تشترك معظم المشاريع بأعراض مشتركة للمخاطرة وعدم التأكد إلا أن كل مشروع يتميز ببعض المشكلات الخاصة به وحده، وسنذكر رأي الباحثين في تصنيف عناصر المخاطرة وعدم التيقن للمشاريع المختلفة التي تؤخر التنفيذ أو تزيد كلفة المشروع أو التي تؤثر على النوعية والجودة للأعمال المنفذة.

حيث صنف (Mustafa, Al Bahr, 1991) [٢١] المخاطر التي تتعرض لها مشاريع البناء من خلال دراسته التي طبقها على مشروع بناء جسر في بنغلاديش إلى ستة عوامل هي: المخاطر الطبيعية كالكوارث والفيضانات، المخاطر الفيزيائية، المخاطر المالية والاقتصادية، المخاطر السياسية، ومخاطر التصميم، والمخاطر الوظيفية.

أما مشاريع تكنولوجيا المعلومات فمن وجهة نظر (New, Leong, 1994) [٢٢] تمت الدراسة على نظام التداول الإلكتروني للبيانات TradeNet في سنغافورة وهي أربعة أصناف رئيسية: مخاطر وظيفية، ومخاطر تنظيمية، ومخاطر تكنولوجية، ومخاطر تسويقية.

أما (Jones, 1998) [٢٣] فقد حدد ثلاثة عوامل لمخاطر البرمجيات من وجهة نظر كل من المديرين التنفيذيين ومديري البرمجيات وهي: مخاطر مرتبطة بالتقدير والتخطيط غير الدقيق للجدولة الزمنية، ومخاطر مرتبطة بالتقارير غير الصحيحة والمتفائلة، ومخاطر مرتبطة بالضغوط الخارجية المحيطة بمشاريع البرمجيات.

بينما (prasanta, 2001) [٢٤] في دراسته في مشاريع البناء وبالتحديد مشروع خط أنابيب البترول عبر الهند، صنف المخاطر إلى: مخاطر الكوارث، والمخاطر التقنية، والمخاطر التنظيمية، والمخاطر السياسية والاقتصادية، والمخاطر القانونية، وأخيراً المخاطر التنظيمية المالية. وبالنسبة (Robert, 2007) [٢٥] فقد صنف مخاطر المشاريع بشكل عام إلى ٤ أصناف رئيسة (تم اعتمادها في البحث الحالي) وهي: مخاطر تقنية، ومخاطر إدارة المشاريع، ومخاطر تنظيمية، ومخاطر خارجية.

خامساً تعريف عملية التدرج الهرمي التحليلي AHP:

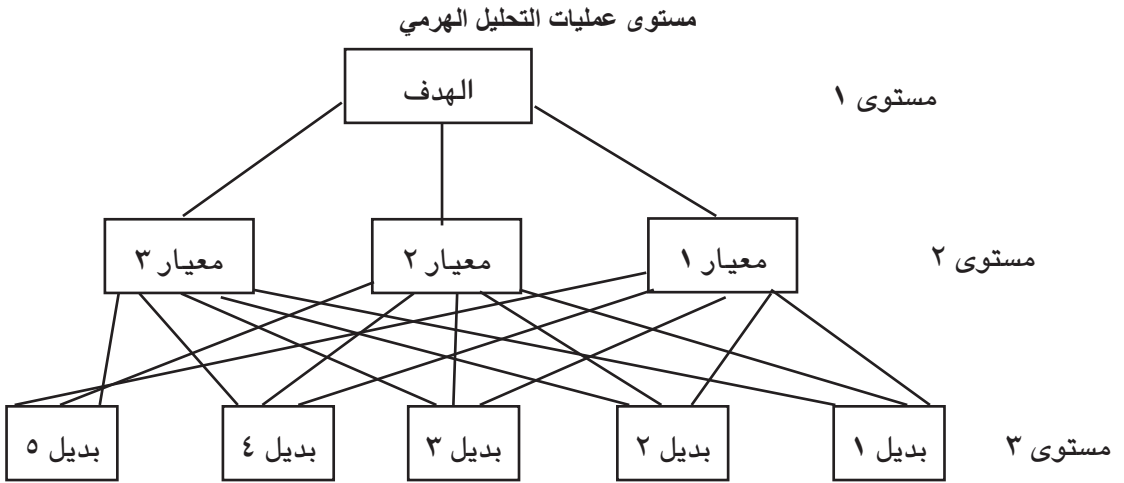
إن عملية التدرج الهرمي التحليلي AHP صُممت وطورت لحل المشكلات المعقدة التي تنطوي على معايير متعددة، وفيما يأتي عرض لأهم التعاريف التي وضعها الباحثون:

حيث عرفها (Saaty, 1980) [٢٦] بأنها: "إطار عمل متكامل يجمع بين المعايير الموضوعية وغير الموضوعية، وبين المقارنات الزوجية القائمة على أساس مقياس نسبي". في حين عرفها [٢٧] (Domonski, 1998) بأنها: "طريقة لدعم عملية اتخاذ القرار من خلال انتقاء البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة وفق مجموعة متعددة من المعايير". وحسب رأي (Warren, 2004) [٢٨] عرفها بأنها: "عملية تجميع لأوزان الأولويات المستمدة من المقارنات الزوجية لصناع القرار وفق سلم المقياس النسبي لترجيح البدائل في المستوى الأدنى وفقاً لعوامل أو معايير القرار في المستوى الأعلى". ويتفق (Davidsson&etal, 2004) [٢٩] مع ذلك إذ يعرفها: "بأنها أسلوب رياضي لتقويم مجموعة من البدائل بالاعتماد على مجموعة متداخلة من المعايير". أما (Smojver, 2011) [٣٠] فقد عرفها بأنها: "طريقة تحديد الأهمية النسبية للمعايير وتحديد التفضيلات لكل قرار بديل وفق سلم القياس، من خلال مجموعة من المقارنات الزوجية، مع إمكانية تجزئة المعيار لمجموعة من المعايير الفرعية".

سادساً مراحل عملية التدرج الهرمي التحليلي:

إن قوة هذا الأسلوب تكمن في كونه يوفر حلاً منظماً، وإن كان بسيطاً نسبياً لمشكلات صنع القرار، وذلك من خلال تجزئة المشكلة بطريقة منطقية إلى الأجزاء المكونة لها من

الأكبر إلى الأصغر بشكل تنازلي، ومن ثم تنظم هذه الأجزاء في مستويات حسب أهميتها، والهدف من هذه العملية تحديد جميع مكونات القرار، وتحديد العلاقة فيما بينهما، مما يجعل من المقارنة عملية بسيطة، علماً أن تحكيم صناع القرار يعتمد على الخبرة والمعرفة [٣١]. وإن عملية التحليل الهرمي لها ثلاثة مستويات على الأقل هي: الهدف، والمعايير، والبدائل، كما في المخطط الآتي:



بالإضافة إلى إمكانية إعطاء أوزان لمكونات مشكلة القرار من خلال استخدام المقارنات الثنائية، والتي تبدأ من المستوى الثاني من عملية التحليل الهرمي، وذلك باستخدام مقياس من ١ - ٩ درجة كما في الجدول الآتي:

الجدول (١)

المقياس المستخدم في عملية التحليل الهرمي

التفسير	التعريف	درجة الأهمية
نشاطان يساهمان بشكل متساو في تحقيق الهدف	متساوية الأهمية	١
تفضيل أحد النشاطين على الآخر بشكل بسيط	أهمية متوسطة	٣
تفضيل أحد النشاطين على الآخر بشكل قوي	أهمية قوية	٥
تفضيل أحد النشاطين على الآخر بشكل كبير جداً	أهمية قوية جداً	٧
تفضيل النشاط بشكل كامل	أهمية قصوى	٩
هي أوزان ما بين الأوزان المذكورة أعلاه		٢ - ٤ - ٦ - ٨

لاتخاذ قرار بشكل منظم، ولتحديد الأولويات، علينا أن نحلل القرار وفق الخطوات الآتية (saaty,2008) [٣٢]:

١. تعريف المشكلة وتحديد هدفها.
٢. بناء هيكل القرار على شكل هرم يبدأ من القمة التي يحتلها الهدف العام، والمعايير في المستويات المتوسطة، وتأتي البدائل في أسفل الهرم.
٣. إنشاء مجموعة من مصفوفات المقارنة الزوجية. يستخدم كل عنصر في المستوى العلوي للمقارنة بين العناصر في المستوى الأقل منه مباشرة، والمقياس الذي تُحدّد على أساسه الأوزان مبين في الجدول (٢)، وتأخذ المقارنة الشكل الآتي: ما مدى أهمية العنصر ١ عندما يقارن بالعنصر ٢.
٤. بعد إجراء جميع المقارنات الزوجية، يُحدّد معامل الثبات باستخدام معامل التحول الخطي λ_{max} لحساب مؤشر الثبات، CI كما يلي: $CI = \frac{\lambda_{max} - n}{n - 1}$ ، حيث n هو حجم المصفوفة. ومن ثم حساب معامل الثبات $CR = \frac{CI}{RI}$ ، حيث إن قيمة RI مؤشر الثبات العشوائي تؤخذ من القيمة المناسبة لها في الجدول (٢). ويُقصد بمعامل الثبات قدرة متخذ القرار على تحديد أهمية كل عنصر من عناصر المصفوفة على نحو متقن، وهنا لا بد من إجراء فحص دقيق للأحكام الصادرة لتحديد الأهمية النسبية للعوامل، علماً أن التناقض مسموح به في AHP طالما أنها لا تتجاوز نسبة من حوالي (١٠، ٠) ولكنه يعتبر دليل على أن الإدارة لم تتفق تماماً [٣٢]، بمعنى أنه إذا كانت قيمة معامل الثبات مساوية أو أقل من المعيار الموضوع، المحدد ب (١٠، ٠) فذلك دليل على أن التقويم في المصفوفة مقبول أو يؤشر إلى مستوى جيد من التناسق أكبر من المستوى المقبول، الممثلة في المصفوفة، وإذا حدث العكس، وكانت قيمة التناسق أكبر من المستوى المقبول، فإن عدم التناسق قد يقع في المصفوفة، وبالتالي يجب إعادة النظر بالتقديرات، ويتعين عندها إعادة تقدير أهمية العناصر من المشارك الذي وقعت عليه هذه المشكلة حتى تصل إلى درجة جيدة من الثبات ضمن المعيار المذكور آنفاً.

الجدول (٢)

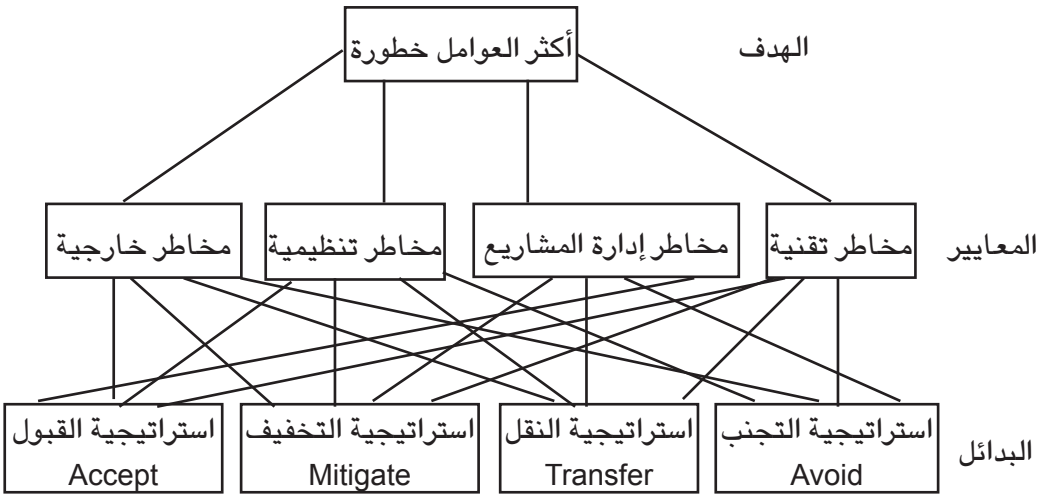
مؤشر الثبات العشوائي (RI)

حجم المصفوفة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مؤشر الثبات العشوائي	٠	٠	٠,٥٥٨	٠,٩	١,١٢	١,٢٤	١,٣٢	١,٤١	١,٤٥	١,٤٩

سابعاً. مثال تطبيقي:

لتوضيح إمكانية استخدام تقنية التدرج الهرمي التحليلي في إدارة المخاطر بشركات الصناعات النسيجية، وُزعت استبانة معدة لهذا الغرض على عدد من الخبراء وصناع القرار في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية بمدينة حلب، وسنذكر أهم المخاطر التي تتعرض لها مثل هذه المشاريع وذلك حسب تصنيف (Robert, 2007):

- ◆ المخاطر التقنية (مدى ملاءمة التكنولوجيا ومعايير الجودة)
- ◆ مخاطر إدارة المشاريع (عدم خبرة الموارد، وسوء استخدام مبادئ الإدارة)
- ◆ المخاطر التنظيمية (عدم كفاية التمويل أو توقفه، وعدم كفاية الموارد)
- ◆ المخاطر الخارجية (مخاطر الانهيار الاقتصادي، والحصار الاقتصادي، القوى التنافسية). وفي مثالنا هذا سنكتفي بتطبيق عملية التدرج الهرمي التحليلي على المخاطر الرئيسية فقط دون التطرق للمخاطر الفرعية، كما أنه يمكننا تطبيق هذه العملية لترتيب المخاطر حسب أهميتها، كذلك فإننا نستطيع استخدام هذه العملية في ترتيب أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها، والشكل (١) يوضح البناء الهرمي للمشكلة.



ومن الخطوة رقم ٣ الموضحة في فقرة مراحل عملية التدرج الهرمي التحليلي، يحدد صانع القرار التفضيلات للبدائل وفق كل معيار كما هو الحال في الجدول (٣).

الجدول (٣)

مصفوفة المقارنة الزوجية للبدائل وفق معيار المخاطر التقنية:

المخاطر التقنية	التجنب	النقل	التخفيف	القبول
التجنب	١	٢	٥	٧
النقل	٠,٥	١	٣	٦
التخفيف	٠,٢٥	٠,٣٤	١	٤
القبول	٠,١٤٣	٠,٢	٠,١٦٧	١
المجموع الكلي (sum)	١,٨٩٣	٣,٥٤	٩,١٦٧	١٨

وسيتم شرح العمليات الحسابية على الشكل الآتي:

أولاً- اشتقاق مصفوفة المعايير NormalizationMatrix لمصفوفة المقارنات الزوجية (Pairwise comparison Matrix):

تُشتق مصفوفة المعايير من خلال تقسيم كل عنصر من عناصر مصفوفة المقارنة الزوجية للبدائل وفق معيار المخاطر التقنية على مجموع العمود الخاص به، على سبيل المثال، يتم الحصول على قيمة (٠,٥٣) في الجدول (٤) بقسمة الرقم ١ (من الجدول ٣) على مجموع عناصر العمود وهو (١,٨٩) ، حيث إن مجموع عناصر العمود الأول (عمود استراتيجية التجنب) في الجدول ٣ $(٠,١٤٣+٠,٢٥+٠,٥+١)$. وهكذا بالنسبة لبقية الأعمدة (النقل، والتخفيف، والقبول).

ثانياً- حساب متوسط الأوزان النسبية لكل صف في المصفوفة (المتجه الذاتي Eigen vector):

حساب متوسط كل صف عن طريق جمع قيم الصف وقسمتها على عددها ويجب أن نحصل على القيمة ١ عند جمع العمود الأخير. على سبيل المثال، في الجدول (٤) يُحسب متوسط الأوزان النسبية للاستراتيجيات فيما يتعلق «بالمخاطر التقنية» وذلك عن طريق قسمة مجموع الصفوف (٠,٥٣+٠,٥٦٦+٠,٥٤+٠,٣٩) على ٤، وهي عدد طرق الاستجابة لهذه المخاطر (عدد الأعمدة) ، من أجل الحصول على قيمة (٠,٥٠٧).

(٤) الجدول

مصفوفة المعايير لمصفوفة المقارنات الزوجية وفق المخاطر التقنية:

المتجه الذاتي	القبول	التخفيف	النقل	التجنب	المخاطر التقنية
٠,٥٠٧	٠,٣٩	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٣	التجنب
٠,٣٠٢	٠,٣٤	٠,٣٢٧	٠,٢٨	٠,٢٦	النقل
٠,١٣٩	٠,٢٣	٠,١٠٩	٠,٠٩	٠,١٣٢	التخفيف
٠,٠٥١	٠,٠٥٦	٠,٠١٨	٠,٠٥٦	٠,٠٧٥	القبول

$CR = 0.067 < 0:1$ OK. $\sum = 1.00$, $RI = 0.90$, $CI = 0.06$, $\lambda_{max} = 4.182$

ثالثاً- نقوم بحساب المتوسط الحسابي الأعظمي (معامل التحول الخطي)

: (λ_{max})

في هذه الخطوة تحسب القيمة الذاتية Eigen value التي يرمز لها λ_{max} وذلك باستخدام المتجه الذاتي Eigen vector، من خلال حاصل ضربمتوسطالأوزانالنسبيةلك لصففيمصفوفة المعايير N (عمود Eigen vector) بمجموع كل عمود (Sum) في مصفوفة المقارنات الزوجية A.

Maximum Eigen value (λ_{max}) = Eigen vector1*sum+Eigen vector2*sum+...

(٥) الجدول

المتوسط الحسابي الأعظمي (معامل التحول الخطي) :

المتجه الذاتي	٠,٥٠٧	٠,٣٠٢	٠,١٣٩	٠,٠٥١
المجموع (sum)	١,٨٩	٣,٥٤	٩,١٦٧	١٨
المتوسط الحسابي الأعظمي (λ_{max})	$= (18 \times 0,051) + (9,167 \times 0,139) + (3,54 \times 0,302) + (1,89 \times 0,507)$			
	٤,٢١٩			

رابعاً- حساب قيمة نسبة تجانس مصفوفة المقارنات وفق المعادلة التالية:

ولحساب قيمة نسبة تجانس مصفوفة المقارنات (درجة الاتساق أو معامل الثبات) نقوم بحساب مؤشر الثبات CI (Consistency Index)، الذي يُقاس وفق المعادلة الآتية:

$$CI = \frac{\lambda_{max} - n}{n - 1}$$

حيث n هو حجم المصفوفة، وباختيار القيمة المناسبة لمؤشر الثبات

العشوائي RI (Random Consistency Index) من الجدول (٢) ، وفي مثالنا فإن مؤشر الثبات CI هو:

$$CI = \frac{\lambda_{max} - n}{n - 1} = \frac{4.219 - 4}{4 - 1} = 0.073$$

وباختيار القيمة المناسبة لمؤشر الثبات العشوائي RI، نسبة لحجم المصفوفة المكونة من أربعة باستخدام الجدول (٢) وهي RI=0.90. نقوم بحساب معامل الثبات CR على النحو الآتي:

$$CR = RI \times CI = 0.90 \times 0.073 = 0.081$$

حيث بلغت قيمة $CR = 0.081 < 0.1$ ، وبالتالي فإن التقويم بالمصفوفة مقبول أو يؤشر إلى مستوى جيد من التناسق في تقديرات المقارنة الممثلة في المصفوفة. وبالطريقة نفسها يمكن العثور على مصفوفات المقارنة الزوجية، ومتوسطات الأوزان النسبية حتى حساب معامل الثبات بالنسبة للمعايير المتبقية كما هو موضح في الجداول ٦، ٧، ٨، على التوالي.

الجدول (٦)

مصفوفة المقارنة الزوجية للبدائل وفق معيار مخاطر إدارة المشاريع:

المتجه الذاتي	القبول	التخفيف	النقل	التجنب	مخاطر إدارة المشروع
٠,٥٦	٧	٥	٣	١	التجنب
٠,٢٥	٦	٢	١	٠,٣٤	النقل
٠,١٤	٤	١	٠,٥	٠,٢	التخفيف
٠,٠٥	١	٠,٢٥	٠,١٦٧	٠,١٤٣	القبول
١	١٨	٨,٢٥	٤,٦٧	١,٦٧٦	المجموع (sum)

$$\lambda_{max} = 4.16, CI = 0.052, RI = 0.90, CR = 0.057 < 0.1 \text{ OK}$$

الجدول (٧)

مصفوفة المقارنة الزوجية للبدائل وفق معيار المخاطر التنظيمية:

المتجه الذاتي	القبول	التخفيف	النقل	التجنب	المخاطر التنظيمية
٠,٥٤	٩	٥	٣	١	التجنب
٠,٣٢	٧	٦	١	٠,٣٣	النقل

المتجه الذاتي	القبول	التخفيف	النقل	التجنب	المخاطر التنظيمية
٠,٠٨٦	٢	١	٠,١٦٧	٠,٢	التخفيف
٠,٠٤٨	١	٠,٥	٠,١٤٣	٠,١١	القبول
١	١٩	١٢,٥	٤,٣٠٩	١,٦٤	المجموع (sum)

$\lambda_{max} = 4.24$, $CI = 0.082$, $RI = 0.90$, $CR = 0.092 < 0: 1$ OK.

الجدول (٨)

مصفوفة المقارنة الزوجية للبدائل وفق معيار المخاطر الخارجية:

المتجه الذاتي	القبول	التخفيف	النقل	التجنب	المخاطر الخارجية
٠,٦٣	٩	٦	٥	١	التجنب
٠,٢١٤	٥	٣	١	٠,٢	النقل
٠,١٠٦	٣	١	٠,٣٣	٠,١٦٧	التخفيف
٠,٠٤	١	٠,٣٣	٠,٢	٠,١١	القبول
١	١٨	١٠,٣٣	٦,٥٣	١,٤٧	المجموع (sum)

$\lambda_{max} = 4.24$, $CI = 0.08$, $RI = 0.90$, $CR = 0.089 < 0: 1$ OK.

بالإضافة إلى مصفوفات المقارنة الزوجية لبدائل القرار، نقوم أيضاً باستخدام الإجراء نفسه للمقارنة الزوجية لتحديد أولويات المعايير الأربعة من حيث أهمية كل منها في المساهمة في تحقيق الهدف النهائي. وفي الجدول (٩) توضيح لمصفوفة المقارنة الزوجية للمعايير الأربعة:

الجدول (٩)

مصفوفة المقارنة الزوجية للمعايير الأربعة:

المتجه الذاتي	المخاطر الخارجية	المخاطر التنظيمية	مخاطر إدارة المشروع	المخاطر التقنية	
٠,٥٢	٨	٦	٢	١	المخاطر التقنية
٠,٢٩	٦	٣	١	٠,٥	مخاطر إدارة المشروع
٠,١٣	٥	١	٠,٣٤	٠,١٦٧	المخاطر التنظيمية
٠,٠٤٦	١	٠,٢	٠,١٦٧	٠,١٢٥	المخاطر الخارجية
١	٢٠	١٠,٢	٣,٥	١,٧٩	المجموع (sum)

$\lambda_{max} = 4.19$, $CI = 0.065$, $RI = 0.90$, $CR = 0.072 < 0: 1$ OK.

نلاحظ من الجدول (٩) أن المخاطر التقنية تأتي بالمرتبة الأولى من المخاطر المحتملة وتتبعها مخاطر إدارة المشاريع ومن ثم المخاطر التنظيمية، وفي المرتبة الأخيرة كانت المخاطر الخارجية، علماً أن كل المقارنات الثنائية والعمليات الحسابية السابقة هي خاصة بالخبير الأول، والجدول (١٠) يوضح ترتيب المخاطر حسب أهميتها بالنسبة لجميع الخبراء.

الجدول (١٠)

أولويات المخاطر بالنسبة لجميع الخبراء

	المتجه الذاتي الخبير الاول	المتجه الذاتي الخبير الثاني	المتجه الذاتي الخبير الثالث	المتجه الذاتي الخبير الرابع	المتجه الذاتي الخبير الخامس
المخاطر التقنية	٠,٥٢	٠,١٩	٠,٤٨	٠,١٢	٠,١٥
مخاطر إدارة المشاريع	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,١٨	٠,٠٨	٠,١٧
المخاطر التنظيمية	٠,١٣	٠,٣٧	٠,٠٩	٠,٣٢	٠,٢٩
المخاطر الخارجية	٠,٠٤٦	٠,١١	٠,٢٥	٠,٤٨	٠,٣٩

ونظراً لأن رأي وقوة تأثير كل خبير من الخبراء التي جرت فيها الدراسة يكون مساوياً للآخرين، ولدينا خمسة خبراء فإن العمليات الحسابية تمت على أساس أن قوة كل خبير هي ١/٥ وظهرت النتائج بالشكل الآتي:

$$\begin{aligned}
 &= \text{Technical Risks (المخاطر التقنية)} \\
 &= \frac{1}{5} (0,052) + \frac{1}{5} (0,12) + \frac{1}{5} (0,19) + \frac{1}{5} (0,48) + \frac{1}{5} (0,15) \\
 &= 0,29 \\
 &= \text{Project Management Risks (مخاطر إدارة المشاريع)} \\
 &= \frac{1}{5} (0,052) + \frac{1}{5} (0,12) + \frac{1}{5} (0,19) + \frac{1}{5} (0,48) + \frac{1}{5} (0,15) \\
 &= 0,21 \\
 &= \text{Organizational Risks (مخاطر تنظيمية)} \\
 &= \frac{1}{5} (0,052) + \frac{1}{5} (0,12) + \frac{1}{5} (0,19) + \frac{1}{5} (0,48) + \frac{1}{5} (0,15) \\
 &= 0,24 \\
 &= \text{External Risks (مخاطر خارجية)} \\
 &= \frac{1}{5} (0,052) + \frac{1}{5} (0,12) + \frac{1}{5} (0,19) + \frac{1}{5} (0,48) + \frac{1}{5} (0,15) \\
 &= 0,255
 \end{aligned}$$

وبالتالي فإن ترتيب المخاطر حسب أولويات حدوثها، وبعد تحديد قوة تأثير كل فرد من صناع القرار هي كالآتي: المخاطر التقنية يليها المخاطر الخارجية، ومن ثم المخاطر التنظيمية وفي النهاية مخاطر إدارة المشاريع.

والخطوة الأخيرة في تقنية AHP هي تصميم المصفوفة النهائية (المصفوفة ذات الأولوية) حيث إن كل الحسابات السابقة هي من أجل الحصول على ترتيب لأولويات المخاطر وترتيب طرق الاستجابة لهذه المخاطر، وفيما يأتي توضيح للأولويات النهائية للاستراتيجيات اللازم اتباعها بالنسبة للمخاطر المحتملة، وذلك من خلال الجمع بين معيار أولويات كل بديل بالنسبة لكل معيار من أجل تطوير المستوى العام لأولويات بدائل القرار.

الجدول (١١)

مصفوفة الأولويات النهائية حسب رأي الخبير الاول

	المخاطر التقنية (٠,٥٣)	مخاطر إدارة المشروع (٠,٢٩)	المخاطر التنظيمية (٠,١٣)	المخاطر الخارجية (٠,٠٤٦)	الأولوية الكلية
التجنب	٠,٥٠٧	٠,٥٦	٠,٥٤	٠,٦٣	٠,٥٢٩
النقل	٠,٣٠٢	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٢١٤	٠,٢٨٣
التخفيف	٠,١٣٩	٠,١٤	٠,٠٨٦	٠,١٠٧	٠,١٢٩
القبول	٠,٠٥١	٠,٠٥	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٤٩

الأولوية الكلية لاستراتيجية التجنب:

$$٠,٥٢٩ = (٠,٦٣) \cdot ٠,٠٤٦ + (٠,٥٤) \cdot ٠,١٣ + (٠,٥٦) \cdot ٠,٢٩ + (٠,٥٠٧) \cdot ٠,٥٣ =$$

الأولوية الكلية لاستراتيجية النقل:

$$٠,٢٨٣ = (٠,٢١٤) \cdot ٠,٠٤٦ + (٠,٣٢) \cdot ٠,١٣ + (٠,٢٥) \cdot ٠,٢٩ + (٠,٣٠٢) \cdot ٠,٥٣ =$$

الأولوية الكلية لاستراتيجية التخفيف:

$$٠,١٢٩ = (٠,١٠٧) \cdot ٠,٠٤٦ + (٠,٠٨٦) \cdot ٠,١٣ + (٠,١٤) \cdot ٠,٢٩ + (٠,١٣٩) \cdot ٠,٥٣ =$$

الأولوية الكلية لاستراتيجية القبول:

$$٠,٠٤٩ = (٠,٠٤٨) \cdot ٠,٠٤٦ + (٠,٠٤٨) \cdot ٠,١٣ + (٠,٠٥) \cdot ٠,٢٩ + (٠,٠٥١) \cdot ٠,٥٣ =$$

ترتب استراتيجيات الاستجابة للمخاطر وفقاً لأولوياتها على النحو الآتي:

استراتيجية التجنب، ومن ثم النقل ويليها استراتيجية التخفيف، وفي النهاية استراتيجية القبول، مشيراً إلى أن استراتيجية التجنب هي أفضل استراتيجية لمواجهة مخاطر المشروع حسب رأي الخبير الأول.

الجدول (١٢)

أولويات استراتيجيات الاستجابة للمخاطر بالنسبة لجميع الخبراء

	الأولوية الكلية للخبير الأول	الأولوية الكلية للخبير الثاني	الأولوية الكلية للخبير الثالث	الأولوية الكلية للخبير الرابع	الأولوية الكلية للخبير الخامس
التجنب	٠,٥٢٩	٠,٤٢	٠,٣٣	٠,١٨	٠,٢٧
النقل	٠,٢٨٣	٠,١٣	٠,٢٥	٠,٠٢	٠,١٥
التخفيف	٠,١٢٩	٠,٠٩	٠,٢٩	٠,٤٣	٠,٢٦
القبول	٠,٠٤٩	٠,٣٦	٠,١٣	٠,٣٧	٠,٣٢

ونظراً لأن رأي وقوة تأثير كل خبير من الخبراء هو ١/٥ فإن العمليات الحسابية هي

كالآتي:

$$\text{Avoid التجنب} = \frac{0,529}{1} + \frac{0,33}{1} + \frac{0,42}{1} + \frac{0,18}{1} + \frac{0,27}{1} = 0,34$$

$$\text{Transfer النقل} = \frac{0,283}{1} + \frac{0,13}{1} + \frac{0,25}{1} + \frac{0,02}{1} + \frac{0,15}{1} = 0,167$$

$$\text{Mitigate التخفيف} = \frac{0,129}{1} + \frac{0,09}{1} + \frac{0,29}{1} + \frac{0,43}{1} + \frac{0,26}{1} = 0,239$$

$$\text{Accept القبول} = \frac{0,049}{1} + \frac{0,36}{1} + \frac{0,13}{1} + \frac{0,37}{1} + \frac{0,32}{1} = 0,245$$

وبالتالي فإن ترتيب الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة المخاطر حسب أولوياتها، وبعد تحديد قوة تأثير كل فرد من صناع القرار هي كالآتي: استراتيجية التجنب، ومن ثم استراتيجية القبول تليها استراتيجية التخفيف وفي النهاية استراتيجية النقل.

ومن الجدير بالذكر أنه من الممكن الاستعاضة عن الخطوات السابقة التي نُفذت يدوياً، وذلك باستخدام برنامج الاختيار الخبير الذي طُوّر من قبل EH فورمان و T.L. ساعاتي

(فورمان، ساعاتي، ١٩٨٣)، وقد صُمم هذا البرنامج لتسهيل استخدام عملية التحليل الهرمي [٣٤]. حيث إن برنامج اختيار الخبير Expert Choice هو برنامج مساعد وسهل الاستعمال، يساعد على استخلاص النتائج بطريقة مبسطة وفعالة، ويسمح بإجراء تحليل الحساسية، الأمر الذي ساهم - وإلى حد كبير - في نجاح هذه الطريقة.

الخاتمة والنتائج:

إن المشاريع بشكل عام تتضمن قدراً كبيراً من المخاطر وعدم التأكد ومن ثم فإن اتخاذ قرار في ظل عدم التأكد لا يمكن أن يتخذ عن طريق التخمين ولا بد من وجود أسلوب علمي يعتمد على الدقة والموضوعية في اتخاذ القرار، ولاحظنا من خلال الاستبانة التي وزعت على صناع القرار في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:

١. أن أكثر العوامل خطورة في المشروعات التي رُتبت باستخدام تقنية التدرج الهرمي التحليلي هي المخاطر التقنية ويليها المخاطر الخارجية، ومن ثم المخاطر التنظيمية، وفي النهاية تأتي مخاطر إدارة المشاريع.
٢. إن أفضل الاستراتيجيات اللازمة لتطبيقها لمواجهة هذه المخاطر والتي رُتبت من خلال تطبيق تقنية التدرج الهرمي التحليلي كانت كما يأتي: استراتيجية التجنب، ومن ثم استراتيجية القبول، يليها استراتيجية التخفيف، وفي النهاية استراتيجية النقل.
٣. إن تحديد المخاطر المحتملة في أثناء تنفيذ المشروع خلال مرحلة التخطيط للمشروع أي في المراحل المبكرة من دورة حياة المشروع، يساعد في جعل طرق الاستجابة مناسبة وأكثر فاعلية لإدارة المخاطر في المشاريع. حيث إن فعالية الإجراءات المقترحة للتعامل مع المخاطر تتناسب طردياً كلما كان تطبيقها في مراحل مبكرة من المشروع.
٤. إن استخدام AHP أسلوباً كمياً ساعد على ترتيب المخاطر المحتملة حسب أولوياتها، وكذلك ترتيب الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها حسب أهميتها وهو أسلوب مرن وسهل الفهم والتطبيق.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بما يأتي:

١. إن تحديد المخاطر المحتملة في المراحل المبكرة من دورة حياة المشروع، يساعد في جعل طرق الاستجابة مناسبة وأكثر فاعلية لإدارة المخاطر في المشاريع. حيث إن فعالية الإجراءات المقترحة للتعامل مع المخاطر تتناسب طردياً كلما كان تطبيقها في مراحل مبكرة من المشروع.
٢. إن نجاح تنفيذ عمليات إدارة المخاطر بشكل فعال يكون من خلال تحفيز الأفراد العاملين فيها، والتأكيد على المسؤولية الجماعية لإدارة المخاطر.
٣. ضرورة اعتماد الأساليب الكمية الحديثة في اتخاذ القرارات لدى شركات الصناعات النسيجية، كأسلوب التدرج الهرمي التحليلي، والعمل على تدريب الموظفين والمديرين على هذه الأساليب، حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات بمنهج علمي سليم، مما سيؤدي بدوره إلى رفع مستوى الأداء في تلك الشركات.
٤. إن استخدام أسلوب AHP يوفر طريقة مرنة وسهلة الفهم لترتيب المخاطر المحتملة، وكذلك ترتيب طرق الاستجابة اللازمة لمواجهتها، ويسمح للإدارة باتخاذ القرارات وبموضوعية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الراشد، أحمد علي أحمد (٢٠١١) ، تقييم فرص مشاركة القطاع الخاص في انجاز وتطوير عمليات أعمال موانئ العراق باستخدام عملية التحليل الهرمي (AHP) دراسة ميدانية في الشركة العامة للموانئ العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٨، المجلد السابع، ص ١١٣.
2. دريفش جبار، عبد العظيم (٢٠٠٩) ، تحديد التحديات التي تواجه إدارة أنظمة المعلومات باستخدام التحليل الهرمي- دراسة تحليلية في عينة من المنظمات الصناعية في الناصرية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢٣، ص ٢٨.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Tasmanian Government Project Management Framework, Project Management Fact Sheet, (2008) Developing a Risk Management Plan, Version: 1. 4, p2.*
2. *Prasanta Kumar Dey (2002) , Project Risk Management: A Combined Analytic Hierarchy Process and Decision Tree Approach, Technical article, Cost Engineering Vol. 44/ No. 3.*
3. *Saaty,Thomas L. , (2008) , Decision making with the Analytical Hierarchy Process , International Journal of Services Sciences, vol. 1, No. 1. , Inder science Enterprises Ltd.*
4. *Ishizaka Alessio, Labib Ashraf, (2009) Analytic Hierarchy Process and Expert Choice: Benefits and Limitations, ORInsight, 22 (4 (.*
5. *Vargas, Ricardo (2010) , Publications Using the Analytic Hierarchy Process (AHP) to Select and Prioritize Projects in a Portfolio, PMI Global Congress North America, Washington.*
6. *Makhani, Shenila, Khan, Abdul Hafeez, Soomro, Safeeullah (2010) , Project Management Risk Sensitivity Analysis, Journal of Information & Communication Technology, Vol. 4, No. 1,*
7. *Longo, Francesco, et al (2011) An application methodology based on AHP and simulation to study inventory management problems, University of Cassino Faculty of Engineering, ITALY.*
8. *http:// www. microsoft. com/ msf, Microsoft Solutions Framework, MSF*

- Risk Management Discipline v. 1. 1, White Paper, Published: June 2002, p5.*
9. *Prasanta Kumar Dey (2002) , Project Risk Management: A Combined Analytic Hierarchy Process and Decision Tree Approach, TECHNICAL ARTICLE, Cost Engineering Vol. 44/ No. 3, p14.*
 10. *David I. Cleland, (2004) , Field Guide to Project Management, Second Edition, p202.*
 11. *Project Management Institute, (2008) , A Guide To The Project Management Body of Knowledge, Fourth Edition, P275.*
 12. *Y. H. Kwak a, J. Stoddard (2004) , Project risk management: lessons learned from software development environment, Tec novation,p917.*
 13. *David I. Cleland, (2004) , op, cite. p202.*
 14. *Marom shim (2010) , Project Risk Management and the application of Monte Carlo Simulation, p1.*
 15. *Pinto, et al (2008) , Cost and Value Management in Projects, p181.*
 16. *Project Management Institute, (2008) , op. cite, P275- 312.*
 17. *Miler Jakub (2005), PHD, A Method of Software Project Risk Identification and Analysis, p13- 14.*
 18. *Project Management Institute, (2008) , op. cite, P275- 312.*
 19. *Mohammad A. Mustafa, Jamal F. Al- Bahar (1991) Project Risk Assessment Using the Analytic Hierarchy Process, IEEE Transactions on Engineering Management, Vol. 38, No. 1, p30- 31.*
 20. *Boon Siong Neo Kwong Sin Leong (1994) , Managing Risks in Information Technology Projects: A Case Study of TradeNet, Journal of Information Technology Management, Volume V, Number 3,P31.*
 21. *Jones, C. , (1998) . Minimizing the risks of software development. Cutter IT Journal 11 (6) , P13–21.*
 22. *Prasantakumardey (2001) decision support system for risk management: a case study, university of the West Indies.*
 23. *Robert K. Wysocki, Ph. D (2007) , Effective Project Management, Traditional, Adaptive, Extreme, Fourth Edition.*
 24. *Saaty,Thomas L. , (1980) , The Analytical Hierarchy Process: Planning priority Setting , Resource Allocation, McGrawHill ,New York ,p5.*
 25. *Domanski,Czeslaw&kondrasink, (1998) , Analytical Hierarchy process in Banking , University of Lodz Management Review,Poland, P1.*
 26. *Warren, Lewis (2004) Uncertainties in the Analytic Hierarchy Process,*

- DSTO Information Sciences Laboratory, Commonwealth of Australia, P3.*
27. *Davidsson, Paul, Johansson, Stefan & Svahnberg, Mikael, (2004) Using the Analytical Hierarchy Process for Evaluating Multi-Agent System Architecture Candidates, Blekinge Institute of Technology, Sweden.*
 28. *Smojver Slaven (2011), Selection of Information Security Risk Management Method Using Analytic Hierarchy Process (AHP), Croatian National Bank Trghrvatskih velikana 3, 10002 Zagreb, Croatia, p3.*
 29. *Al-Harbi, Kamal M. Al-Subhi (2001), Application of the AHP in project management, International Journal of Project Management, p 19.*
 30. *Saaty, Thomas L., (2008) op. cite, p 85.*
 31. *Mohammad A. Mustafa, Jamal F. Al-Bahar (1991), op. cite p49.*
 32. *Forman, E. H. and T. L. Saaty. (1983) Expert Choice Expert Choice, Pittsburgh, PA.*

أسواق الأوراق المالية الناشئة وعلاقتها بتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بورصة الدار البيضاء/ المغرب*

أ. د. ریحان الشریف**
أ. بومود أیمان***

* تاريخ التسليم: ٢١ / ٧ / ٢٠١٣ م، تاريخ القبول: ٢١ / ١٢ / ٢٠١٣ م.
** أستاذ التعليم العالي/ قسم العلوم المالية/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** باحثة دكتوراه قسم العلوم المالية/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير وتأثر أسواق الأوراق المالية بالتنمية الاقتصادية، حالة بورصة الدار البيضاء/ المغرب. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن نشاط بورصة الدار البيضاء يؤثر في بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة المغرب كالمديونية الخارجية، ومعدل التضخم ومتوسط دخل الفرد. فاختبار Granger للسببية أظهر أن المديونية الخارجية ومعدل التضخم يتسببا في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء، كما أن هذا الأخير يتسبب هو أيضا في تحقيق نمو لمتوسط دخل الفرد. أما باقي المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الادخار، ومعدل الاستثمار، وسعر الصرف ومعدل البطالة فلا تتأثر ببورصة الدار البيضاء، وعليه فالبورصة المغربية تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال متوسط دخل الفرد، ولكن لا تقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات كالععمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين، واعتماد سياسات مالية ونقدية تضمن السيطرة على معدلات التضخم وتمنع تأثيرها على بورصة الدار البيضاء، وعلى الاقتصاد المغربي. كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين إدارة بورصة الدار البيضاء وواضعي السياسة الاقتصادية العامة في البلاد لغرض تتبع أداء مؤشر بورصة الدار البيضاء، ومن ثم تحريك السياسات الاقتصادية العامة صوب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي كون سوق الأوراق المالية أحد المؤشرات المهمة في التمعن بمستقبل النشاط الاقتصادي.

الكلمات الدالة: سوق الأوراق المالية، التنمية الاقتصادية، بورصة الدار البيضاء، المؤشرات الاقتصادية، مؤشر البورصة.

Emerging Stock Markets and Their Relationship to the Financing of Economic Development: A case study of the Casablanca Stock Exchange in Morocco

Abstract:

This study aims to test the effect of the stock markets on economic development and vice versa in Casablanca Stock Exchange in Morocco. The most important results that have been reached is that the activity of Casablanca Stock Exchange affects some economic indicators of Morocco such as external debt, inflation rate and the average per capita income. Granger test of causality showed that external debt and inflation rate increase the Casablanca Stock Exchange index, and the latter cause a growth in per capita income. While the rest of economic indicators such as GDP, saving rate, investment rate, exchange rate and unemployment rate are not affected by the Casablanca Stock Exchange. Thus the Moroccan stock exchange affects economic growth through the average per capita income but does not play an active role in economic development.

The study concluded with some recommendations such as working to increase investment awareness among citizens and the adoption of monetary and fiscal policies to ensure control over inflation and prevent its impact on the Casablanca Stock Exchange and on the Moroccan economy. There must also be a co-ordination between the Department of the Casablanca Stock Exchange and economic policymakers in the country for the purpose of tracking the performance of the Casablanca Stock Exchange index so as to reach a general economic policy that leads to economic and monetary stability because the stock market is one of the important indicators that reflects future economic activity.

Keywords: *stock market, economic development, the Casablanca Stock Exchange, the economic indicators, stock market index.*

مقدمة:

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، التمسّت معظم الدول أهمية أسواق الأوراق المالية التي تعدّ أحد الدعائم الأساسية للقطاع المالي، وهذا الأخير بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية. فالعلاقة بين أسواق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية تبدو مزدوجة، فهي من ناحية علاقة تمويلية حيث يؤدي سوق الأوراق المالية دوراً مهماً في تعبئة المدخرات، وبالتالي توفير التمويل للقطاعات الإنتاجية. وعند التفكير بالحصول على موارد مالية لازمة لأغراض تمويل نشاط استثماري، فإنّ هناك مورداً رئيسياً لتحقيق ذلك، وهو سوق الأوراق المالية حيث يخلق هذا السوق الفرص الاستثمارية ويعمل مع بقية أدوات الاقتصاد على توفير الاستقرار اللازم لضمان النمو طويل الأجل. ومن ناحية أخرى علاقة إنتاجية حيث تعمل على زيادة فعاليّات وحجم الإنتاج وتطوير نشاط المشاريع، وبالتالي تعمل على تغطية الحاجات المحليّة من السلع والخدمات وتصدير الفائض، وما يتبعها من أثر إيجابي على الميزان التجاري للدولة، مما يؤدي إلى زيادة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والمحافظة على متانة الاقتصاد وقوته. من هنا أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية في السنوات الأخيرة من الموضوعات المهمّة التي نالت اهتمامات كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولقد أكّدت العديد من الدراسات التطبيقية عن العلاقة الوطيدة التي تربط تطور أسواق الأوراق المالية بمعدلات النمو الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن القول إنّ أسواق الأوراق المالية تقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تأسس أول سوق للأوراق المالية في المغرب سنة ١٩٢٩ تحت تسمية « ديوان مقاصة القيم المنقولة » باقتراح من البنوك القائمة آنذاك، ولقد شهدت بورصة القيم المنقولة للدار البيضاء ثلاثة إصلاحات مهمّة، إذ تم في سنة ١٩٤٨ تحول ديوان القيم المنقولة إلى: « ديوان تسعير القيم المنقولة »، وفي سنة ١٩٦٧ أعطيت الهيئة تسمية « مؤسسة القيم المنقولة » كمؤسسة عامة ذات تنظيم قانوني وتقني. وفي سنة ١٩٩٣ أنشئت « شركة بورصة القيم المنقولة للدار البيضاء » والتي أصبحت تسميتها « بورصة الدار البيضاء » منذ سنة ٢٠٠٠ (عمر العسري، ٢٠٠٩، ص، ٠٢).

مشكلة الدراسة:

من الملاحظ أنّ أسواق الأوراق المالية تسهم بكيفية فعالة في استقطاب رؤوس الأموال، غير أنّ الدور الذي تؤديه هذه الأسواق يتفاوت بين الدول. ففي حين تسهم هذه الأسواق في

استقطاب الاستثمارات في الدول المتقدمة، فإن دورها ما زال يواجه عقبات كثيرة في الدول النامية. فبالرغم من كون بورصة الدار البيضاء تعدُّ أقدم البورصات المغاربية فإن الرؤية لم تكن واضحة لأثر سوق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي في المغرب. إذاً تتمثل مشكلة الدراسة في مدى تأثير وتأثر بورصة الدار البيضاء في الاقتصاد المغربي، ومدى مساهمة بورصة الدار البيضاء في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولة المغرب بصفة خاصة. ويمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الآتي: ما الدور الذي تؤديه

بورصة الدار البيضاء في الساحة الاقتصادية لدولة المغرب؟

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- أ. ما مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلية على أداء بورصة الدار البيضاء؟
- ب. ما تأثير بورصة الدار البيضاء على التنمية الاقتصادية في دولة المغرب؟

أهمية الدراسة:

إن حاجة الدول العربية والنامية إلى حشد المدخرات، وزيادة الاستثمارات، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل مساهمات بعيدة عن زيادة عبء المديونية الخارجية يُعدُّ أهم الدوافع لقيام هذه الدول بالعمل على إنشاء أسواق الأوراق المالية وتطويرها. من هنا تبرز أهمية دراسة أسواق الأوراق المالية كونها تيسر خلق رافد مستمر من التدفقات النقدية المطلوبة باتجاه تلبية الحاجات المالية الملحة لتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة، وفق أشكال تعتمد في طبيعتها على مستوى تطور هذه الأسواق، وعليه تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي من الممكن أن تؤديه أسواق الأوراق المالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي من خلال تسليط الضوء على أقدم البورصات المغاربية والمتمثلة في بورصة الدار البيضاء.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- إلقاء الضوء على العلاقة بين سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية.
 - تحليل العلاقة إحصائياً بين سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.
 - معرفة مدى تأثير بورصة الدار البيضاء على التنمية الاقتصادية.

- معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على أداء بورصة الدار البيضاء.
- تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين طريقة أداء بورصة المغرب وتطويرها لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة من السوق وطموحاتها وتطلعاتها المستقبلية.

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

دراسة صادق اللواتي (١٩٩٦) بعنوان: «سوق مسقط للأوراق المالية وأهميتها في الاقتصاد العماني» هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الدور الذي يؤديه سوق مسقط للأوراق المالية في الاقتصاد العماني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سوق مسقط للأوراق المالية أسهمت بشكل إيجابي من خلال إصدارات السوق الأولية في تمويل الاستثمار في السلطنة، حيث بلغت نسبة الإصدارات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ٦,٣٤٪ في عام ١٩٨٩ وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٢٨,٠٣٪ في سنة ١٩٩٤، كما بينت الدراسة بتحليل نموذج الانحدار، وجود دلالة إحصائية لرأس المال المكتتب به عند مستوى معنوية ٥٪ (مستوى ثقة ٩٥٪) حيث بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال المكتتب به ٠,٣٤٪، وهذا يعني أن زيادة وحدات رأس المال المكتتب به بمقدار ١٠٠٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣٤٪.

دراسة هالة حلمي السعيد (٢٠٠٠) حيث تعرضت الدراسة إلى العلاقة بين سوق الأوراق المالية المصرية والنمو الاقتصادي بدءاً من الإشارة إلى الاتجاهين: تأثير القطاع المالي على القطاع الحقيقي والعكس. ثم حللت أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل أسعار الفائدة، ومعدل التضخم وسعر الصرف وأثرها على أسواق الأوراق المالية والعلاقات الموجودة بينهما، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة قوية بين المتغيرات والسوق المالية المصرية.

دراسة سمير شرف، إسماعيل شعبان وهدى أسبر (٢٠٠٩) بعنوان: « دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية»، هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة التبادلية بين السوق المالية والنمو الاقتصادي والبرهنة على أن علاقة السوق المالية بالنمو الاقتصادي مرتبطة بالرقابة على الاستثمار. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة تبادلية بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام. كما أثبتت الدراسة الإحصائية أن هناك علاقة بين حجم التداول

والصادرات والواردات، حيث دلت النماذج الإحصائية (الارتباط والانحدار المتعدد، وتحليل ANOVA) أن حجم سوق المال، معبراً عنه بحجم التداول يؤثر طردياً في حجم الادخار والاستثمار، وبالتالي على حجم الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات.

دراسة أديب قاسم شذى (٢٠١٣) بعنوان: « الأسواق المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية - سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة - »، هدفت الدراسة إلى بيان أثر سوق العراق للأوراق المالية على النشاط الاقتصادي، وقياس الأثر من خلال مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وربطها بالناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة بين نشاط كل من السوقيين (الأولى والثانية) فكلاهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها. فالذي يتحقق في السوق الثانوية من مستويات نشاط مرتفعة تلمس أثره الإيجابي في عمليات السوق الأولى. كما بينت الدراسة انعدام العلاقة بين سوق العراق للأوراق المالية وتحقيق أي معدل نمو اقتصادي يذكر لهذا السوق، وهذا ما أثبتته نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع للناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة: المؤشر العام للسوق، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر حجم التداول وعدد الشركات باستثناء عدد الأسهم الذي يسهم بمفرده بما نسبته ٨٩,٨٣٪ من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أما المتغير الذي نسبته ١٠,١٧٪ فهو عائد إلى عوامل أخرى من ضمنها المتغيرات أعلاه.

بد الدراسات الأجنبية:

دراسة (Solomon 1952) اهتمت الدراسة بتحليل العلاقة بين أسعار الأسهم ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك بتقدير العلاقة بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والتغيرات في مؤشر Standard & Poor's الخاص آنذاك بأسعار أسهم ٤٢٥ شركة صناعية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين تطور الناتج المحلي وتطور أسعار الأسهم.

دراسة (Gurley & Shaw 1955) اهتمت الدراسة بتحليل العلاقة بين الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي الحقيقي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أحد الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية يتمثل في مدى التقدم الهائل الذي طرأ على الأسواق المالية في الدول المتقدمة، الذي مكن مستثمريها من الحصول على التمويل الكافي في التوقيت المناسب للتوسع وتطوير الإنتاجية، وبالتالي المساهمة بصورة فاعلة في عملية نمو اقتصاديات هذه الدول في مراحلها الأولى.

دراسة (Weston 1956) اهتمت هذه الدراسة بالموضوع نفسه الذي اهتمت به

دراسة Solomon، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي ومبيعات الشركات، وبين هذه الأخيرة والأرباح المحققة من جهة، وبين الأرباح المحققة والتوزيعات من جهة أخرى، وكذا بين التوزيعات وأسعار الأسهم. لتتوصل في النهاية إلى العلاقة الوطيدة بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى أسعار الأسهم.

دراسة Hamilton & Lorie (1973) اهتمت الدراسة بتحليل العلاقة بين الاقتصاد الوطني، وسوق الأوراق المالية مركزين فيها على التأثير المتبادل، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة بينها.

دراسة Ramin Cooper & Lee How & Mohamed Hamzah (2004) اهتمت الدراسة بتحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات سوق رأس المال في سنغافورة، ومؤشر قطاع التمويل، ومؤشر قطاع العقارات، ومؤشر الفنادق، ومدى أثر علاقة هذه المتغيرات في الاستثمار في سوق الأسهم، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، استخدم الباحثون طريقة يوهانسن للتكامل المشترك، لتفسير توازن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة، ومؤشر قطاع العقار، والرقم القياسي العام، وأسعار الفائدة طويلة الأجل والإنتاج الصناعي، وعرض النقود، وأسعار الصرف. وأن هذه العلاقة تكون أوضح في المدة الزمنية القصيرة، كما بين الباحثون أنه يجب على الدولة توخي الحذر عند محاولتها إحداث تغييرات في الاقتصاد، من شأنها أن تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النقود، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، لغاية إجراء عمليات التصحيح الاقتصادية.

الإطار النظري:

أولاً – سوق الأوراق المالية (Stock Market) :

يمكن تعريف سوق الأوراق المالية بأنها: « السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية (أسهم، وسندات وغيرها من الأدوات المالية) بيعاً وشراءً، بحيث تشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية (أفراد، مؤسسات) إلى وحدات الاستثمار: أي مشاريع الأعمال (عصام حسين، ٢٠٠٨، ص، ١٨) .

تعدُّ سوق الأوراق المالية بمثابة العمود الفقري للسوق المالي الذي يشكل جانبا مهما من جوانب نشاط الأسواق التمويلية (السوق المالي والسوق النقدي) ويتمثل دور سوق الأوراق المالية وأهميتها في تجميع المدخرات، ونقلها من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من الأموال إلى تلك الوحدات ذات الحاجة. وبمعنى آخر نقل الأموال الفائضة من

قنوات الادخار وتوظيفها في قنوات الاستثمار في القطاعات ذات الحاجة إلى تلك الأموال. وتقوم السوق بهذا الدور من خلال ما يتم فيها من عمليات مالية تقوم على تنمية إصدار الأوراق المالية وطرحها على الجمهور للاكتتاب بها ومن ثم تداولها بيعاً وشراءً.

يستدعي الفهم الجيد لدور هذه السوق التفرقة بين جزئها: السوق الأولية أو سوق الإصدارات الجديدة، وهي السوق التي يتم من خلالها إصدار الأوراق المالية لأول مرة، أو السوق التي يتم من خلالها التعامل مع الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، حيث تباع الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية في مقابل نقدي تذهب حصيلته إلى الجهات والمؤسسات مصدرة هذه الأوراق المالية (السيد متولي عبد القادر، ٢٠١٠، ص، ١٣٠). والسوق الثانوية أو سوق التداول حيث يتم في هذا السوق التعامل مع الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها. ويشمل تداول هذه الأوراق المالية بالسوق الثانوية البيع والشراء بين حاملها وأي مستثمر آخر (السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص، ١٣٠). وهذان السوقان لا يمكن الفصل بينهما، فهما متكاملان وفي حاجة دائمة لبعضهما بعضاً.

تؤدي سوق الأوراق المالية دوراً فعالاً في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بطريقة مباشرة. ولتبيان هذا الدور يمكن الإشارة إلى العلاقة التي تربط الأوراق المالية المصدرة والاستثمارات المنجزة خلال فترة معينة. حيث يمكن حساب دور سوق الأوراق المالية في تمويل الاستثمارات كما يأتي (جبار محفوظ، وآخرون، ٢٠٠٨، ص، ١٢):

$$\text{دور سوق الأوراق المالية في تمويل الاستثمارات} = \frac{\text{مجموع الاصدارات للفترة}}{\text{مجموع الاستثمارات للفترة}}$$

وبوساطة هذه النسبة يمكن معرفة دور الإصدارات التي تقوم بها مختلف المؤسسات والحكومات في تمويل الاستثمارات والاقتصاد الوطني بصفة عامة، إذ تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة سوق الأوراق المالية في تمويل الاقتصاد.

من جهة أخرى هناك مؤشر سوق الأوراق المالية الذي يقيس مستوى الأسعار في السوق، حيث يقوم على عينة من أسهم المؤسسات التي يتم تداولها في السوق الثانوية، وغالباً ما تختبر العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها السوق الذي يستهدف المؤشر قياسه. يوجد نوعان من المؤشرات، المؤشرات التي تقيس حال السوق بصفة عامة، ومؤشرات قطاعية أي تقيس حال السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة (عصام حسين، مرجع سبق ذكره، ص، ٣٥). إن المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق

ككل من شأنه أن يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للدولة، كما يمكن لمؤشرات أسعار الأسهم، أن تتنبأ بالحالة الاقتصادية المستقبلية، وذلك قبل حدوث أي تغيير بفترة زمنية. وهناك سمات تطلق على أسواق الأوراق المالية: فعندما تكون حركة مؤشر أسعار الأسهم المتوقعة تتجه نحو الصعود، حينئذ يطلق على سوق الأوراق المالية السوق الصعودي، أما حينما تكون حركة المؤشر المتوقع تتجه نحو الهبوط أو التراجع، فيطلق عليه السوق النزولي.

كما أنه هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يجب على المستثمر أن يراقب تغيراتها من أجل أن يتنبأ بمستقبل مؤشرات سوق الأوراق المالية (عباس كاظم الدعيمي، ٢٠١٠، ص، ٣٤٦، ٣٤٧). من بين هذه المؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس النشاط الاقتصادي لأي بلد، والناتج المحلي يمثل السلع والخدمات التي أنتجت في البلد خلال مدة زمنية غالباً ما تكون سنة. لقد أثبتت الدراسات التجريبية لاتجاهات أسعار الأوراق المالية، واتجاهات الناتج، بأن هناك علاقة طردية وقوية بين المتغيرين. فالمستثمر يجب أن يكون ملماً بالناتج المحلي الإجمالي، لأن البيانات التي يتكون منها الناتج المحلي تشكل العناصر العامة في التنبؤات الاقتصادية. وهناك تغيرات سعر صرف العملة حيث يؤثر هذا المؤشر بشكل كبير في أسعار الأسهم، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي من ناحية يدفع الأفراد للتخلص من مدخراتهم العالية واستبدالها بالأسهم، مما يزيد الطلب عليها ومن ثم ارتفاع أسعارها ومن ناحية أخرى قد يستبدل المستثمر العملة الوطنية بالأجنبية من خلال الاستغناء عن مقتنياته من الأوراق المالية ببيعها، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. هناك مؤشرات اقتصادية أخرى تمكن المستثمر من الرجوع إليها، والتي يمكن تفسيرها لمعرفة الاتجاه الذي يسير عليه الاقتصاد، ولعل من أهم هذه المؤشرات نسبة البطالة، معدلات التضخم، معدل الادخار... إلخ وهي من المؤشرات الاقتصادية التي لها الدور المباشر في تحديد أسعار الأصول المالية من أسهم، سندات وغيرها من الأوراق المالية.

ثانياً – التنمية الاقتصادية (Economic Development) :

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية نقل الاقتصاد الوطني من حال التخلف إلى حال التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم. هذا الانتقال يقتضي تغييراً في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية (عمرو محي الدين، ٢٠٠٠، ص، ٢١٠). ويمكن القول إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة

أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن (بكري كامل، ١٩٨٦، ص، ١٩٨٦). وتعرف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها «عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع» (عجيمية محمد عبد العزيز وآخرون، ٢٠٠١، ص، ٢٠).

تعتمد التنمية الاقتصادية بشكل واسع على إمكانية وقدرة البلد المعني على تمويل سياسة استثمارية إنتاجية وهياكل قاعدية اقتصادية متينة. لكن أدى ضعف الدخل الوطني في كثير من الأحيان، وعدم فعالية النظام البنكي، إلى مستويات ادخار منخفضة لا تسمح بتمويل النمو بالاعتماد على مصادر البلد فقط. إذ تتطلب التنمية الاقتصادية في الواقع تراكمًا دائمًا لرأس المال المادي بالإضافة إلى تقنيات إنتاج لا يمكن اكتسابها في العديد من الحالات إلا باللجوء إلى الاستيراد. ولا يتحقق النمو إلا بشراء سلع وتجهيزات حديثة من الخارج، وبعض السلع الوسيطة غير الموجودة داخل البلد. وبما أن إمكانيات الحصول على التوازن (مثل المقايضة التي تساعد على التخفيف من ثقل الواردات عن طريق سلع محلية) هي في الحقيقة محدودة، فإنه يتوجب على الدول النامية تأمين المصادر والموارد المالية اللازمة بالعملة الصعبة (جبر محفوظ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ١٤) بالإضافة إلى مساعدات التنمية (المنح والهبات والتبرعات التي تقدمها المنظمات)، تتوافر أربعة مصادر أساسية للتمويل هي: تجنيد الادخار الداخلي، والاستثمار المباشر للشركات الأجنبية، والمديونية الدولية والأسواق المالية (عجيمية محمد عبد العزيز، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ٧٥، ٧٦، ٧٧). هناك أيضاً الادخار الداخلي الذي يصاحبه الاستثمار، سواء كان عاماً أم خاصاً، يجعل من عملية تراكم رأس المال مواكبة للتوازن في الميزان التجاري، وبالتالي فهو يؤدي إلى نوع من الاستقرار على مستوى الكلي. بالمقابل يشكل الادخار فائضاً في ميزان المدفوعات الجاري، الشيء الذي يسمح بدوره بتمويل الاستثمارات في الخارج (حالة اليابان)، تبجيل خدمة الديون (حالة كوريا الجنوبية) أو حتى زيادة الاحتياطات (حالة تايوان). ففي بداية الأمر، كانت بعض دول أمريكا وإفريقيا ذات الادخار الضعيف، أكثر من الدول الآسيوية التي أثارت هذا الشكل من التمويل. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتعلق الأمر بالاستثمارات المنتجة المحققة من طرف الشركات الأجنبية، والتي تسمح في العديد من الحالات لهذه الأخيرة بالتأثير أو السيطرة على المؤسسات المحلية. لذلك نجد أن سياسات التأميم التي قامت بها دول العالم الثالث، قد وقفت في طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تؤكد النظرية الاقتصادية أن رؤوس

الأموال تمر من الدول التي تكون فيها وفرة إلى تلك التي تفتقر إليها، انطلاقاً من أن مردود فرص الاستثمار الجديدة أكثر أهمية عندما تكون رؤوس الأموال محدودة. فالاستثمارات الجديدة هي أكثر إنتاجية في الدول التي تمتلك أيدي عاملة مؤهلة وهياكل قاعدية متطورة بالقدر الكافي، وهذا ما يفسر عدم توجه رؤوس الأموال إلى الدول الفقيرة. وتمثل المديونية الدولية لدى البنوك الخاصة، الحكومات والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، البنوك الدولية للتنمية) ثالث وسيلة للتمويل، ففي سنوات السبعينيات، رأت الحكومات، خاصة في أمريكا اللاتينية، أنها سوف تكون أقل تبعية للمؤسسات المقرضة منها للشركات متعددة الجنسيات، لكن التاريخ أثبت عكس ذلك، حيث فرض عليها خلال الثمانينيات من القرن الماضي برامج تعديل هيكلية مجحفة أدت في أغلب الأحيان إلى تراجع وانتكاسات اقتصادية. ولتسديد الديون الخارجية، يستوجب القيام باستثمارات تعمل على تحفيز النمو وتسمح بإنتاج فائض للتصدير يضمن تسديداً للدين، وآخر مصدر هو الأسواق المالية. فلقد عملت الليبرالية المالية التي انتشرت وتدعمت شيئاً فشيئاً في أنحاء العالم، على الحد من سيطرة النظام البنكي على النظام المالي، وذلك بالانتقال من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد الأسواق المالية. هذه النقلة النوعية في الحياة المالية لا تُعدُّ ظاهرة معزولة، ولكنها إحدى مكونات ظاهرة أخرى أكبر بكثير هي العولمة المالية. حيث لقيت هذه الظاهرة انتشاراً هائلاً في السنوات الأخيرة واهتماماً متزايداً، وتوسع معناها الحقيقي على المستوى الدولي باحتوائها لثلاثة مفاهيم جديدة هي: إلغاء الرقابة، والاندماج وإزالة الحواجز.

فبتطبيق هذه المفاهيم الجديدة على أسواق الإصدارات، التي أصبحت بمرور الوقت المصدر البديل للتمويل لكثير من المؤسسات والحكومات، ظهرت ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي أسواق مالية ذات حجم صغير نسبة إلى أسواق الدول المتقدمة في ما يقارب عشرين دولة نامية، وعرفت هذه الأسواق نمواً قوياً في حجم معاملاتها، والذي صاحبه تغيرات شديدة وقوية في الأسعار. ويعد تباطؤ النمو داخل دول منظمة التعاون والتنمية لأوروبا نظراً لضعف أسعار الفائدة على العملات القوية، من العوامل التي ساعدت على أن تهتم الصناديق والمحافظ الدولية بهذه الأسواق التي تسمح بتنوع المخاطر مع تحسين عوائد التوظيفات.

أكدت العديد من الدراسات على العلاقة الوطيدة التي تربط سوق الأوراق المالية بعملية التنمية الاقتصادية، ولقد سلكت الدراسات ثلاثة طرق، حيث يوجد ثلاثة مناهج تناولت العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية (الفقهي فخر الدين، وآخرون، ٢٠٠٨، ص، ٠٣، ٠٤):

- الأول: أن سوق الأوراق المالية هو المؤدي إلى التنمية الاقتصادية (finance- led Economic Development).
- الثاني: أن التنمية الاقتصادية هي المؤدية إلى تنمية سوق الأوراق المالية (Eco- led Development Finance).
- الثالث: يسمى بمنهج التغذية العكسية أو التبادلية (Feedback- Approach)، أي أن سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية يؤثران ويتأثران ببعضهما بعضاً.
- يمكن القول إن علاقة التأثير والتأثر التي تربط سوق الأوراق المالية بالتنمية الاقتصادية تتجلى في مجموعة من المعايير والوسائل التي يضطر جميع المهتمين من مستثمرين ومتخصصين لقياسها من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار المناسب، وتحسين وضع الاقتصاد الوطني والتنبؤ بها. حيث تقوم أسواق الأوراق المالية بدور مهم في التنمية الاقتصادية حيث تنتقل الأرصدة القابلة للإقراض من الوحدات التي لديها فائض إلى الوحدات التي تعاني عجزاً. ومن ثم تسهم سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية من خلال (جبار محفوظ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٨):
- زيادة الادخار، حيث تشجع الوحدات ذات الفائض على التقليل من الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار.
- خلق السيولة، فهي تسمح للمستثمرين بالحصول على الأصول المالية وبيعها بسرعة ويسر متى أرادوا ذلك.
- تخصيص الموارد، فالبورصة التي تمارس وظيفتها على نحو جيد لا بد أن تقوم بحشد الموارد وتعبئتها وتخصيصها بصورة أفضل من حيث القدرة على زيادة الاستثمار، وارتفاع معدلات النمو والأرباح.
- علاج المديونية الخارجية، حيث تقوم أسواق الأوراق المالية الناشئة يجذب المدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محلياً، الأمر الذي يترتب عليه تلافي المشكلات التي تنتج عن الاقتراض الخارجي، والمتمثلة في زيادة مدفوعات خدمة الدين عند ارتفاع أسعار الفائدة الدولية.
- استعادة رأس المال الهارب، فوجود أسواق أوراق مالية ناشئة يقلل من فرصة هروب الأموال للخارج، وخاصة تلك التي تخرج نظراً لعدم وجود أسواق مالية محلية واسعة تعطي بدائل استثمارية متعددة، كما تسهم في تقليل فرصة هروب رؤوس أموال جديدة إلى الخارج.

- لتلطيف التقلبات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن المستثمر يحجم عن البيع في أوقات الانخفاض أو الشراء في أثناء الارتفاع الشديد لأسعار الأسهم، الشيء الذي يجنبه الخسائر الرأسالية، كل ذلك يؤدي إلى آلية داخلية تطف وتحد من تقلبات الدورة الاقتصادية.

ثالثاً - بورصة الدار البيضاء:

تعود مرحلة تأسيس بورصة الدار البيضاء إلى سنة ١٩٢٩. وكانت تحمل آنذاك اسم «مكتب مقاصة القيم المنقولة». وفي سنة ١٩٤٨، حل مكتب تداول القيم المنقولة محل مكتب مقاصة القيم المنقولة. غير أن تنظيم السوق كان يحول دون اجتذاب المدخرين في وقت كان الاستثمار في البورصة يلقي اهتماماً متزايداً. وقد وُضعت مبادرة إصلاحية سنة ١٩٦٧ لتدارك هذا العجز، وأصبح للسوق المالي المغربي بورصة خاصة تخضع لتنظيم قانوني وتقني. إثر هذه المبادرة، وتحديدًا سنة ١٩٨٦، شرع المغرب في تطبيق برنامج للتقويم الهيكلي استغرق عشر سنوات. وقد مكن هذا البرنامج المغرب من تعزيز التوازنات الأساسية والتحكم في مشكلة الدين والتضخم. سبع سنوات بعد ذلك، في سنة ١٩٩٣، شهدت سوق البورصة إصلاحاً جذرياً لاستكمال المكتسبات السابقة وتعزيزها، فتم إصدار والمصادقة على ثلاثة نصوص مؤسّسة وهي:

- قانون رقم ٢١١-٩٣-١ متعلق ببورصة القيم.
- قانون رقم ٢١٢-٩٣-١ متعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات اللازمة تقديمها من قِبل الأشخاص المعنويين الذين يطرحون أوراقهم المالية للاكتتاب على العموم.
- قانون رقم ٢١٣-٩٣-١ متعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي القيم المنقولة.

ويسعى هذا الإصلاح إلى تحديث سوق البورصة تحديثاً ملموساً من خلال:

- إنشاء مجلس القيم المنقولة للسهر على حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة.
- الترخيص لشركات البورصة، كوسطاء متخصصين، وجعلها الوحيدة المؤهلة، والمعتمدة لإجراء صفقات القيم المنقولة المدرجة.
- إنشاء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وهم وسطاء ماليون تتلخص مهمتهم في إدارة محافظ القيم المنقولة حسب مبدأ توزيع المخاطر.

- إنشاء شركة بورصة الدار البيضاء للقيم «SBVC»، وهي شركة خاصة تتمثل مهمتها في تسيير بورصة القيم، ويملك رأسمالها شركات البورصة المرخص لها بحصص متساوية.

ومن أجل رفع فعالية السوق، بات إجبارياً على الشركات المدرجة في البورصة نشر البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بها ابتداء من سنة ١٩٩٣. وقد سُطبت ١٠ شركات من جدول التسعيرة إثر رفضها تطبيق المقتضيات الجديدة المنصوص عليها.

وفي سنة ١٩٩٧، تحسن تنظيم سوق البورصة بعد صدور القانون رقم ٩٦ / ٣٤ الذي قام بتعديل قانون رقم ٩٣ - ٢١١ - ١ واستكمالته والمتعلق ببورصة القيم حيث قضى القانون بإحداث هيئة إيداع مركزية «ماروكليز» في أكتوبر من سنة ١٩٩٨. ومنذ ذلك التاريخ، شهدت بورصة الدار البيضاء انتعاشاً ملحوظاً.

وفي سنة ٢٠٠٠، تغير اسم شركة بورصة الدار البيضاء للقيم ليصبح بورصة الدار البيضاء، شركة مجهولة الاسم ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.

وفي سنة ٢٠٠٧، بادرت بورصة الدار البيضاء إلى إعادة تصميم هويتها مواكبةً للتحويلات المهمة التي تشهدها.

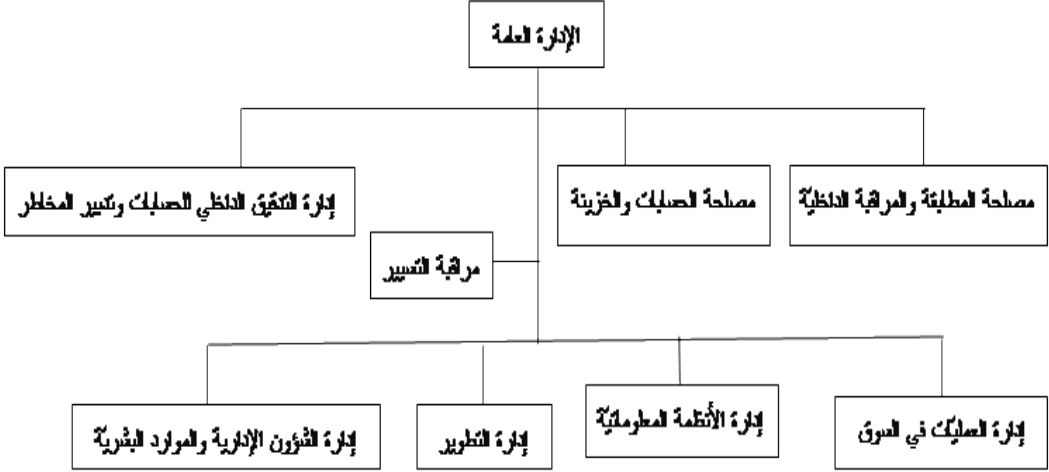
في سنة ٢٠٠٨، أعتمدت النسخة ٩٠٠ لنظام التسعير الإلكتروني، كما قامت بورصة الدار البيضاء بإنشاء «لجنة متابعة» من أجل تعدي النظام الإداري لها، واعتماد مجلس إدارة وإدارة عامة عوض إدارة جماعية ومجلس الرقابة.

ولقد شهدت سنة ٢٠٠٩ تغييراً جذرياً في نظام الحكامة المعتمد من طرف بورصة الدار البيضاء، حيث استبدل مجلس المراقبة والقيادة المعمول به منذ سنة ٢٠٠٠ بإدارة عامة ومجلس للإدارة. ويشكل إعداد إستراتيجية ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ حدثاً بارزاً بالنسبة لبورصة الدار البيضاء سنة ٢٠٠٩ إذ صُممت مجموعة من المشاريع وبدئ في تنفيذها قصد تشجيع سوق البورصة الوطني وتطويره.

بلغ رأس مال بورصة الدار البيضاء خلال سنة ٢٠١٠ ما قيمته ١٩,٠٢٠,٨٠٠ درهم تملكه ١٧ شركة للبورصة تعمل ضمن السوق بأنصبة متساوية، ولقد تجاوزت البورصة المغربية نظيرتها المصرية لتصبح بذلك أهم بورصة في القارة بعد بورصة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا. وفيما يأتي شكل مبسط للهيكل التنظيمي لبورصة المغرب:

الشكل (١)

الهيكل التنظيمي لبورصة المغرب



المصدر: موقع بورصة الدار البيضاء.

لقد وضعت بورصة المغرب في إطار مزاولة نشاطها وتطبيقاً للمهمّات التي أسندت إليها رؤية واضحة وطموحة لأهدافها:

- المساهمة بشكل أكثر فعالية في تمويل اقتصاد البلاد بتسهيل التواصل بين المستثمرين والجهات المصدرة.
- منح المستثمرين والفاعلين سوقاً عصريّة وسائلة وشفافة.
- إقتراح خدمات ذات جودة عالية لمختلف العملاء: فاعلون ماليون وجهات مصدرة ومستثمرون.
- تعزيز وتسريع تطور سوق البورصة.
- تسعى بورصة المغرب إلى احتلال الصدارة في إفريقيا.
- الاعتماد على أفضل الممارسات الدوليّة على مستوى التنظيم والسوق.

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء والنتائج المحلي الإجمالي.

٢. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الادخار.
٣. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الاستثمار.
٤. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء وسعر الصرف.
٥. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل التضخم.
٦. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومتوسط دخل الفرد.
٧. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل البطالة.
٨. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء والمديونية الخارجية.

منهجية الدراسة: الطريقة والإجراءات

رغبة في الاطلاع على الدور الذي يمكن أن تؤديه البورصة في عملية التنمية الاقتصادية لبلاد ذات اقتصاد نام ركزت في هذه الدراسة على بورصة المغرب لاعتبارات عدة:

- بورصة الدار البيضاء من أقدم البورصات في منطقة دول المغرب العربي، كما أنّ هدف البحث المتمثل في إبراز الدور الفعّال في عملية تمويل التنمية الاقتصادية يتوافق مع تجربة المغرب في هذا المجال.
- توافر الإحصاءات الرقمية الخاصة ببورصة الدار البيضاء والاقتصاد المغربي ساعد على بناء النموذج الإحصائي الذي سيتم من خلاله قياس الدور الذي تؤديه البورصة في الاقتصاد الوطني وتقديره.
- نجاح العملية الاقتصادية في المغرب وذلك بشهادة كثير من المتخصصين في المجال الاقتصادي، حيث أكدّ آرنو لويس، المدير المساعد بوكالة فيتش راتينغ (الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني) أنّ المغرب نجح في القيام بإصلاحات اقتصادية جريئة.

منهج الدراسة:

استعمل الباحثان المنهج الإيجابي بشكل كثيف لأنه يتماشى وطبيعة الموضوع. كما استخدمت الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لتقويم أداء بورصة الدار البيضاء (البورصة المغربية) وإنجازاتها. ولدراسة العلاقة بين مستوى النشاط في السوق، وبين مستوى أداء الاقتصاد بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية، لذلك تم اللجوء إلى المنهج الإحصائي القياسي الكمي لقياس الأثر المتبادل، وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشر بورصة الدار البيضاء.

سوف تتم الاستعانة بالبرزمة الإحصائية **EViews 7.0** لإجراء التحليل القياسي من خلال الاختبارات الآتية:

- إختبار استقرارية المتغيرات (Stationarity Test).
- إختبار السببية (Granger Causality Test).

متغيرات الدراسة:

- أولاً- المتغير المستقل: سيتم استعمال مؤشر بورصة الدار البيضاء كمتغير مستقل، والمعروف برمز MASI المستعمل منذ سنة ٢٠٠٠.
- ثانياً- المتغيرات التابعة: تتمثل هذه المتغيرات في المؤشرات الاقتصادية الآتية والمبينة في الجدول (١) أدناه:

الجدول (١)

متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات
MASI	مؤشر بورصة الدار البيضاء
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
TE	معدل الادخار
IN	معدل الاستثمار
CH	سعر الصرف
TI	معدل التضخم
IMP	متوسط دخل الفرد

الرمز	المتغيرات
Tch	معدل البطالة
DE	الديونية الخارجية

المصدر: من إعداد الباحثان.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المعلومات والبيانات المتحصل عليها من العديد من التقارير السنوية التي استخرجت من مواقع الانترنت لكل من بورصة الدار البيضاء، وصندوق النقد العربي، والتقارير العربي الموحد، والبنك الدولي، ومناخ الاستثمار في الدول العربية، والبنك المغربي، ومعطيات الدراسة ملخصة في الملحق (١).

٤. دراسة سببية العلاقة بين مؤشر بورصة الدار البيضاء وبين المؤشرات الاقتصادية لدولة المغرب:

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من (Granger 1969) والمطور من (Simz 1972)، فبافتراض وجود متغيرين X و Y فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y (حيث إن X المتغير المستقل و Y المتغير التابع)، آخذين في الاعتبار التفسير المقدم من التغيرات السابقة في المتغير Y نفسه، وحال وجود هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير X إلى المتغير Y ، ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في المتغير X تسببه التغيرات في المتغير Y ، يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير X تابعاً (محمد محمود داغر وآخرون ٢٠١٠). وعليه وفي إطار تحليل العلاقة بين مؤشر بورصة

الدار البيضاء وبين المؤشرات الاقتصادية لدولة المغرب يتم تناول الثنائيات الآتية:

- INDEX و Tch
- INDEX و PIB
- INDEX و TE
- INDEX و CH
- INDEX و TI
- INDEX و DE
- INDEX و DE
- INDEX و IMP

وتتطلب دراسة السببية في العلاقات السابقة تتبع المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، وفي المرحلة الثانية، تُختبر السببية لـ Granger.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF:

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن. وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة، وحال غياب صفة الإستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات غالبا ما يكون زائفاً بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا (عبد القادر محمد عطية ٢٠٠٥).

يقوم هذا الاختبار على فحص استقرارية المتغيرات مع مرور الزمن، حيث يتعين في البداية التأكد من استقرار متغيرات الدراسة. حيث يتم الاعتماد على اختبار Decky – Full – er Augmented ADF وهذا لجودة نتائجه وكثرة استخدامه. ويتطلب هذا الاختبار تحديد قيم ρ ، التي تمثل درجات التأخر من خلال معياري Akaike و Schwarz بتطبيق اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) وباستخدام البرامج المتخصصة مثل برنامج Eviews يتم اختيار درجة التأخر المثلى بطريقة آلية والنتائج مدرجة في الملحق (٢).

أشارت نتائج اختبار ADF أن السلسلة الأصلية للمتغيرات الآتية IMP و Tch و TE و TI مستقرة، وبالنتيجة هي متكاملة من الدرجة ٠. أما باقي السلاسل الأصلية للمتغيرات الأخرى، فغير مستقرة عند مستوى معنوية ٥٪ حيث إن جميع قيم T المحسوبة أكبر من T الجدولية، أما بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى نجد أن المتغيرات CH و TN و PIB فمستقرة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن قيم T المحسوبة أقل من قيم T الجدولية، وبالنتيجة نجد أن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة ١. أما بالنسبة لسلسلة الفروق الثانية نجد أن المتغيرات DE و INDEX مستقرة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن قيم T المحسوبة أقل من قيم T الجدولية، وبالنتيجة نجد أن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة ٢.

اختبار العلاقة السببية:

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً؟ أي إن كلا من المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما، ويبين هذا الاختبار أن (X) يسبب (Y) إذا كان التباطؤ الزمني لمتغير (X) له طاقة تنبؤية إضافية أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (Y) نفسه. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى مستوى المعنوية المعطاة في نتائج Granger للسببية، من خلال مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة (٠,٠٥) وترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من (٠,٠٥).

و منه يقوم تحليل العلاقة السببية بين مؤشر بورصة الدار البيضاء والمؤشرات الاقتصادية لدولة المغرب على استخدام اختبار Granger. ويتم هذا التحليل من خلال اختبار فرضيتي العدم: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضيتين البديلتين: المتغير الأول لا يسبب المتغير الثاني والمتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول. والمرحلة الأولى في هذا الاختبار هي تحديد درجات التأخر. حيث أعتد على اختبار أكايك (AIC) وسشوارتز (SC) لإيجاد العدد الأمثل لدرجات التأخر وتظهر نتائج اختبار هاتين الطريقتين أو المعيارين كما في الجدول (٢).

الجدول (٢)

درجات التأخر للعلاقات المدروسة

العلاقة	درجة التأخر	العلاقة	درجة التأخر
D (CH) D (D (INDEX))	٢	Tch D D (INDEX)	٢
D (D (DE)) D (D (INDEX))	٢	TE D (D (INDEX))	٢
IMP D (D (INDEX))	٢	TI D (D (INDEX))	٢
D (D (PIB)) D (D (INDEX))	٢	D (IN) D (D (INDEX))	٢

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج EViews 7.0

و بتطبيق اختبار Granger عند مستوى معنوية ٥٪ (٠,٠٥)، وذلك بالنسبة للعلاقات السابقة حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (٣) أدناه.

الجدول (٣)

نتائج اختبار Granger

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
D (CH) D (D (INDEX))	سعر الصرف يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,٠٨
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب سعر الصرف	٠,٩١
D (D (DE)) D (D (INDEX))	المدىونية الخارجية تسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	* ٠,٠٣
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب المدىونية الخارجية	٠,٨٨

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
IMP D (D (INDEX))	متوسط دخل الفرد يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,٢٩
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب متوسط دخل الفرد	*٠,٠٤
D (D (PIB)) D (D (INDEX))	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧٠
	الناتج المحلي الإجمالي يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,٢٠
Tch D (D (INDEX))	معدل البطالة يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,١٧
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب معدل البطالة	٠,٥٤
TE D (D (INDEX))	معدل الادخار يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,٣٦٦
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب معدل الادخار	٠,٠٦٧
TI D (D (INDEX))	معدل التضخم يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	× ٠,٠١
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب معدل التضخم	٠,٥٨
D (IN) D (D (INDEX))	معدل الاستثمار يسبب مؤشر بورصة الدار البيضاء	٠,٩١
	مؤشر بورصة الدار البيضاء يسبب معدل الاستثمار	٠,١٠

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 7.0

* الإحصائية معنوية عند مستوى ٥٪

ملاحظة: الأرقام الواردة في الجدول توضح شكل علاقة المتغيرات وطبيعتها مع بعضها في أثناء تكوين النموذج الرياضي وتحسب من قبل برنامج Eviews إلكترونياً.

نتائج الدراسة:

بقراءة نتائج اختبار Granger للسببية الموضح في الجدول (٣) نجد أن:

♦ وجود علاقات سببية أحادية موجبة بين المتغير (INDEX) وكل من المتغيرات (DE، IMP، TI) فضلاً عن مجموعة من العلاقات غير السببية، تبادلية الاتجاه بين (IN- DEX) وكل من (PIB، TE، IN، CH، Tch) .

♦ ارتفاع المديونية الخارجية (DE) تسبب زيادة في مؤشر بورصة الدار البيضاء المتضمن لمؤسسات ذات علاقات خارجية مع الدول الأخرى كبنك المغرب للتجارة الخارجية الذي يشكل ما وزنه ١٠ ٪ من مؤشر بورصة الدار البيضاء (٠,٠٣ > ٠,٠٥) ، أي أنه على المدى القصير هناك أثر للمديونية الخارجية الناشئة من قبل بعض المؤسسات

المدرجة في مؤشر بورصة الدار البيضاء أدى ذلك إلى زيادة قيمة المؤشر. ومنه هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء والمديونية الخارجية.

◆ مؤشر بورصة الدار البيضاء (INDEX) قد تسبب في تحقيق نمو متوسط دخل الفرد (٠,٠٤ > ٠,٠٥) ، وهذا مفاده أن بورصة الدار البيضاء تؤثر في النمو الاقتصادي لدولة المغرب. ومنه هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومتوسط دخل الفرد.

◆ معدل التضخم (TI) قد تسبب في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء (٠,٠١ > ٠,٠٥) ، أي أنه عند اتخاذ المستثمر لقراراته الاستثمارية لا بد أن تكون حسابات التكلفة والعائد مبنية على أساس الأرقام الحقيقية وليس الاسمية، ولذلك عندما تتغير الأسعار بمعدلات عالية لا تعدّ البيانات الاسمية للعوائد المتولدة عن الاستثمارات مؤشر جيد للحكم على أداء هذه الاستثمارات. ذلك لأنه هذا العائد يفقد جزءاً من قيمته نتيجة الانخفاض في قوته الشرائية خلال فترة الاستثمار تبعاً لمعدل التضخم السائد خلال تلك الفترة. لذلك يمكن القول إن لمعدل التضخم أثره على أسعار الأوراق المالية المتداولة في بورصة الدار البيضاء. فالمعلومات عن ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم مثلاً من شأنه أن يترك أثراً على تلك الأسعار. ومنه هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل التضخم.

◆ الناتج المحلي الإجمالي لم يتسبب في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء، وهذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعمل على زيادة حركة التعامل على الأسهم في بورصة الدار البيضاء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. ومنه ليس هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء والناتج المحلي الإجمالي.

◆ معدل الادخار لم يتسبب في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء، وهذا يعني عدم تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي. حيث لم تشجع بورصة الدار البيضاء على تنمية الادخار الاستثماري، خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم القليلة، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد على خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم، كما أنها تساعد على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الملائمة (سواء في الأسهم أو السندات) وذلك وفقاً لاتجاهات الأسعار. ومنه ليس هناك

علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الادخار.

♦ زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء لم يتسبب في ارتفاع معدل الاستثمار، وهذا يعني أن بورصة الدار البيضاء لا تعمل على رفع معدل إنتاجية الاستثمار وزيادة حجم الاستثمارات كما هو معروف على أسواق الأوراق المالية أنها قناة لتمويل الاستثمار وعالم جديد من الفرص الاستثمارية. ومنه ليس هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الاستثمار.

♦ سعر الصرف لم يتسبب في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء، وهذا يعني أن الاستقرار النسبي في عملة الدولة ليس له تأثير مباشر على نشاط بورصة الدار البيضاء. ومنه ليس هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء وسعر الصرف.

♦ معدل البطالة لم يتسبب في زيادة مؤشر بورصة الدار البيضاء، وهذا يعني أن انخفاض معدلات البطالة ليس له علاقة بنشاط بورصة الدار البيضاء. ومنه ليس هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب ممثلاً بمؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل البطالة.

♦ يمكن القول إن هناك علاقة بين بورصة الدار البيضاء والنمو الاقتصادي لدولة المغرب يتجلى في أن بورصة الدار البيضاء تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال متوسط دخل الفرد، ولكن بورصة الدار البيضاء لا تقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية لدولة المغرب لانعدام العلاقة بين البورصة والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تمخض عنها البحث، فإننا نوصى بما يأتي:

١. العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين من خلال عمل خطة إعلامية للتعرف إلى فرص الاستثمار المالي ومزاياه، بهدف رفع مستوى وعيهم الادخاري والاستثماري؛ لأن نقص الوعي بالاستثمار سيؤثر سلباً على أداء بورصة الدار البيضاء.

٢. توفير البيانات بشفافية لتمكين الباحثين والمحللين والمستثمرين من اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة ودراسة البورصة بشكل جيد.

٣. اعتماد سياسات مالية ونقدية تضمن السيطرة على معدلات التضخم وتمنع تأثيرها على بورصة الدار البيضاء، وعلى الاقتصاد المغربي.

٤. الاستعانة بالموشرات الأخرى لبورصة الدار البيضاء (مؤشر القيمة السوقية، مؤشر معدل دوران السهم، مؤشر حجم التداول) والتي تتحكم بمستوى النشاط الاقتصادي لقياس مدى تأثير وتأثر بورصة الدار البيضاء بالتنمية الاقتصادية لدولة المغرب.

٥. التنسيق بين إدارة بورصة الدار البيضاء وواضعي السياسة الاقتصادية العامة في البلاد لغرض تتبع أداء مؤشر بورصة الدار البيضاء، ومن ثم تحريك السياسات الاقتصادية العامة صوب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي كون سوق الأوراق المالية أحد المؤشرات المهمة في التمتع بمستقبل النشاط الاقتصادي.

على الرغم من أن بورصة الدار البيضاء تتمتع بالضعف اتجاه اقتصاد دولة المغرب، فإن أسواق الأوراق المالية تبقى قناة ناجعة لتوجه الادخار وتحسين كفاءة التخصيص وتمويل الاقتصاد، كما تظل العلاقة التي تربط عملية التنمية الاقتصادية بأسواق الأوراق المالية علاقة قوية ووطيدة، وذلك للدلالة على دورها الفعال في الاقتصاد كأداة للتمويل بالمساهمة، والتخلص ولو جزئياً من أعباء التمويل بالاستدانة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. عصام حسين-«أسواق الأوراق المالية»- الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨.
٢. السيد متولي عبد القادر-«الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير»-، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ٢٠١٠.
٣. جبار محفوظ، عديلة مريم- « دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية»-الملتقى الدولي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار/ عنابة، نوفمبر ٢٠٠٨.
٤. عباس كاظم الداعي -«السياسات النقدية والمالية»-، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠.
٥. عمروا محي الدين- «التخلف والتنمية»- الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٠.
٦. عمر العسري- «البورصات المغاربية بين تأثير الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية: بورصة الدار البيضاء نموذجاً في إطار دراسة مقارنة مع محيطها المغاربي»- جامعة محمد الخامس السويسي الرباط- المملكة المغربية ٢٠٠٩.
٧. كامل بكري- « التنمية الاقتصادية»- ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦.
٨. محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون- «التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها سياساتها»- الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية ٢٠٠١.
٩. الفقهي فخر الدين، وآخرون -« أسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي والانمائي مع التطبيق على الاقتصاد الليبي»- سوق الأوراق المالي الليبي، ليبيا ٢٠٠٨.
١٠. محمود محمد داغر، علي محمد علي، « الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) »، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥١، السنة ٢٠١٠.

ثانيًا - المرجع الأجنبية:

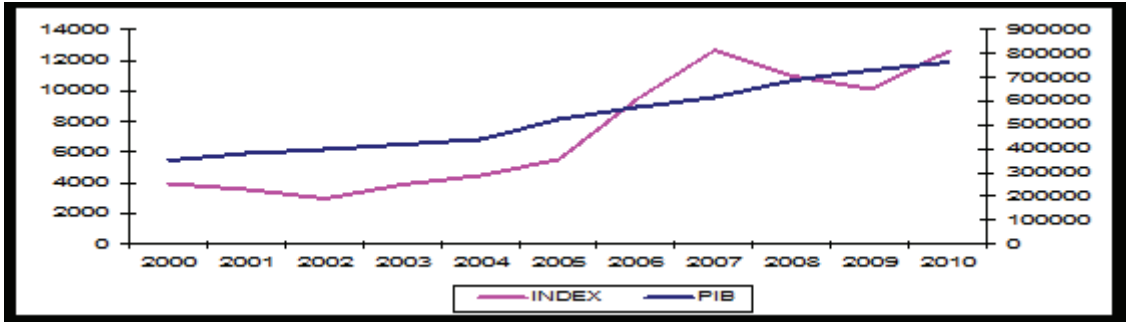
1. C.W.J.Granger (Aug 1969) « Investigating Causal relation by econometric models and cross- spectral methods », *Econometrica*, Vol 37 No 3.
2. Christopher.A.Sims. « Money, income and causality (Sep1972) » *The amercaian economic review* », Vol 62, No 4.
3. Rogis Bourbonnais (2002) « *Econométrie* », 4ème Edition, Dunod, Paris, France.
4. Hamzah, Mohamad, How Lee, Cooper Ramin (2004) , « *Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices: Co-integration Evidence from Stock* ».

٥. موقع بورصة الدار البيضاء / المغرب:

<http://www.casablanca-bourse.com/bourseweb/ar/index.aspx>

(٢) الشكل

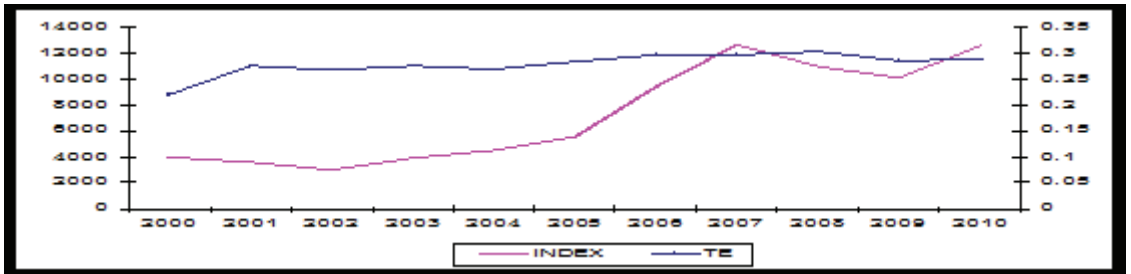
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء والناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

(٣) الشكل

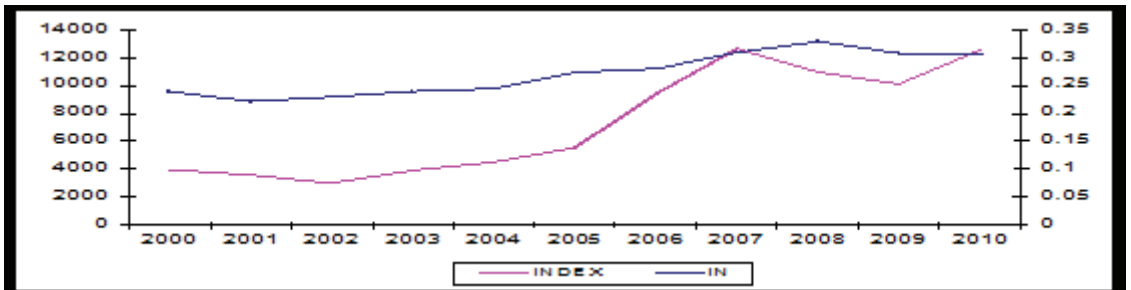
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الادخار



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

(٤) الشكل

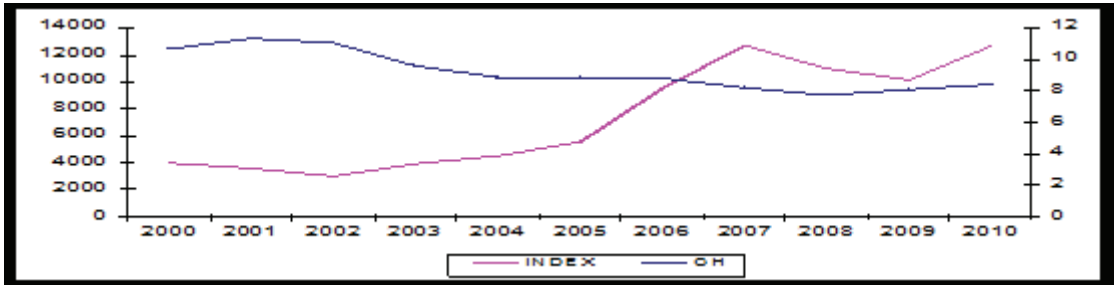
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

الشكل (٥)

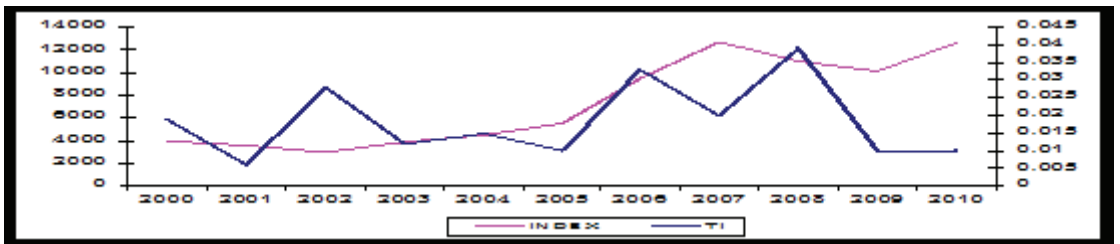
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء وسعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

الشكل (٦)

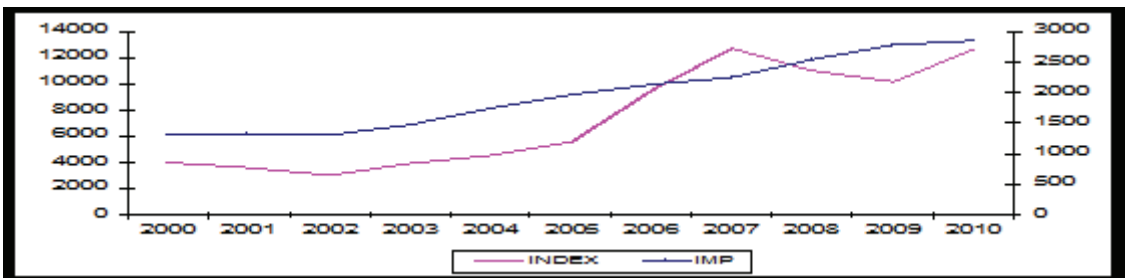
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل التضخم



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

الشكل (٧)

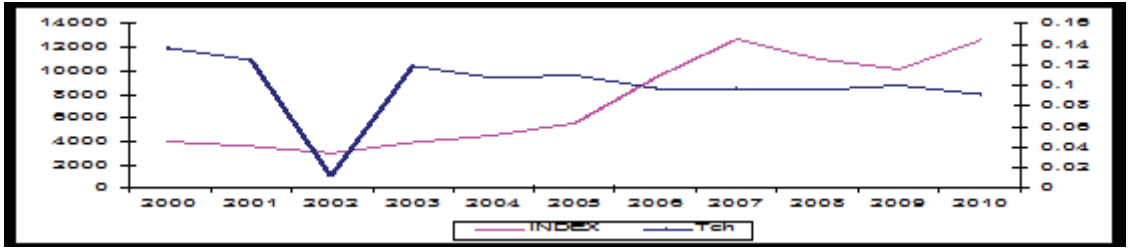
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء ومتوسط دخل الفرد



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١) .

الشكل (٨)

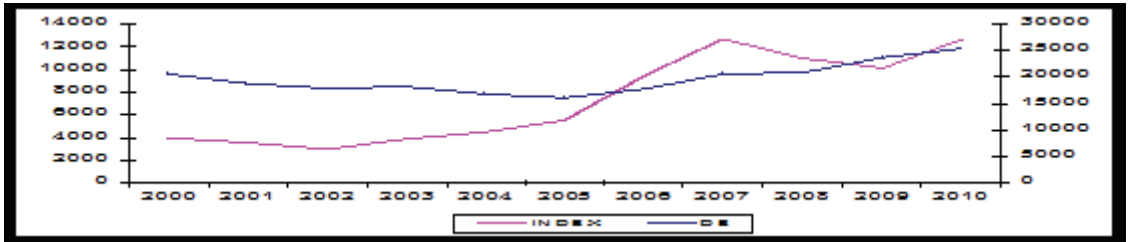
تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء ومعدل البطالة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١).

الشكل (٩)

تغيرات مؤشر بورصة الدار البيضاء والمديونية الخارجية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق (١).

الملحق (١)
معطيات الدراسة

السنوات المتغيرات	INDEX	PIB	TE	TN	CH	TI	IMP	Tch	DE
٢٠٠٠	٨١,٥٦٦٦	١٧٣٣٥٣	٥١,٠	٣٤,٠	٨٤٤٤,٠١	٦١,٠	٠,١٣١	٤٣١,٠	٤٨٤,٠٢
٢٠٠١	٧٤,٧٤٥٣	٥٧٤٣٧٨	٤٨,٠	٥١,٠	٠,٣٠٣,١١	٤٠,٠	٠,٣٣١	٥٢١,٠	٠,٦٨٧١
٢٠٠٢	٣٣,٧٧٦٥	١٧٨٨٦٥	٧٤,٠	٤٨,٠	٠,١٢٠,١١	٧٨,٠	٠,٠٣١	٤١١,٠	٤٧٦٨١
٢٠٠٣	١٥,٤٣٦٥	٥٧٣٦١٣	٨٨,٠	٣٤,٠	٠,٣٥٥,٦	٥١,٠	٠,٨٣١	٦١١,٠	١,٠٢٧١
٢٠٠٤	٧٦,١٤٥٣	٤٨٤٣٣٣	٥١,٠	٤٣,٠	٠,٧٤٧,٧	٥١,٠	٠,٣٨١	٧٠١,٠	١,٧٧٤١
٢٠٠٥	٤١,٦٤٥٥	٦٨٤٨٨٥	٣٧,٠	٥٨,٠	٠,٥٤٧,٧	١٠,٠	٠,٤٦١	١١,٠	٣,٨٤٤١
٢٠٠٦	٥٣,٦٨٣٦	٣٣,٨٨٨٥	٥٦,٠	١٧,٠	٠,٤٦٨,٧	٤٤,٠	٠,٤١١	٥٦,٠	٥,١٧٨١
٢٠٠٧	٥٦,٣٦٤٤	٣٥,٤٤٤٤	٥٦,٠	١٤,٠	٠,٥٦١,٧	٥٠,٠	٠,٣٤١	٥٦,٠	٤,٣٥٥١
٢٠٠٨	٦٢,٣٧٦٠	٤٣,٧٧٧٤	٣٠,٠	٤٤,٠	٠,٠٥٨,٨	٦٧,٠	٠,٣٥١	٤٦,٠	٣,٢٧٠٢
٢٠٠٩	٤٣,٣٤٤٠	٦٣,٣٤٤٨	٤٧,٠	٦٠,٠	٠,٨٥٠,٧	١٠,٠	٠,٨٨١	٠,١	٠,٥٨٤٨
٢٠١٠	٥٠,٥٥٤٤	٤٠,٤٣٤٨	٦٤,٠	٨٠,٠	١,٨٤٣,٧	١٠,٠	٠,٥٧١	١٦,٠	٤,٠٣٥٢

المصدر: من إعداد الباحثان

(٢) الملحق

نتائج اختبار الإستقرارية ADF

الدرجة القيم	سلسلة الفروق الثانية	درجة التأخر	القيم الدرجة	سلسلة الفروقات الأولى	درجة التأخر	القيم الدرجة	السلسلة الأصلية	درجة التأخر		
-	-	-	-	-	-	٤,١٠٧٨ -	٣,٤٨٤١ -	١	III	INDEX
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٠,٢٨٠٧ -	٠	II	
٢,٠٠٦٢ -	٤,٣٧٢٩ -	١	١,٩٨٨١ -	١,٧٧٧٧ -	٠	١,٩٨٢٣ -	١,١٣٠٦	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	٢,٥٥٣٠ -	٠	III	CH
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٢,٥٢٣٧ -	٠	II	
-	-	-	١,٩٨٨١ -	٤,٧٠٣٦ -	٠	١,٩٨٢٣ -	٠,٨٣٠٥ -	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	١,٠٩٢٥ -	٠	III	DE
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٠,٣٥٦٩ -	٠	II	
١,٩٩٥٨ -	٤,٠١٠٥ -	٠	١,٩٨٨١ -	١,٧٤٧١ -	٠	١,٩٨٢٣ -	٠,٩٢٣٩ -	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,١٠٧٨ -	٥,١٨٠٧ -	٠	III	IMP
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٠,٧٩٦٧	٠	II	
-	-	-	-	-	-	١,٩٨٢٣ -	٤,٧٢٢١	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	١,٩٨٩٢ -	٠	III	PIB
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٠,٨٥٨٦	٠	II	
-	-	-	١,٩٩٥٨ -	٣,٩١٤٣ -	٠	١,٩٨٢٣ -	٥,٩٧٩٤	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,١٠٧٨ -	٤,٩٣٥٨ -	١	I	Tch
-	-	-	-	-	-	٣,٢٥٩٨ -	٤,٦٤٦٤ -	١	II	
-	-	-	-	-	-	١,٩٨٨١ -	٠,٨١٥٨ -	١	III	

الدرجة القيم	سلسلة الفروق الثانية	درجة التأخر	القيم الدرجة	سلسلة الفروقات الأولى	درجة التأخر	القيم الدرجة	السلسلة الأصلية	درجة التأخر		
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	٤,٨٥١٩ -	٠	III	TE
-	-	-	-	-	-	٣,٢٥٩٨ -	١,٤٣٧٩ -	١	II	
-	-	-	-	-	-	١,٩٨٢٣ -	٠,٨٧٦٩	٠	I	
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	٣,٥٤٤٠ -	٠	III	TI
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٣,٦٥٢٦ -	٠	II	
-	-	-	-	-	-	١,٩٨٨١ -	٠,٥١٠٦ -	١	I	
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٨١ -	٢,٢٠٧٩ -	٠	III	TN
-	-	-	-	-	-	٣,٢١٢٦ -	٠,٥٨٦٨ -	٠	II	
-	-	-	١,٩٨٨١ -	٢,٣٦٣٠ -	٠	١,٩٨٢٣ -	١,١٣١٠	٠	I	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7.0

أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية - *

**
أ. د. هوام جمعة

أ. لمزاودة عمار

* تاريخ التسليم: ١٧ / ٧ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٧ / ٩ / ٢٠١٣م.
** أستاذ/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة - الجزائر.
*** أستاذة مساعدة/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة - الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية. من خلال تحليل لوحة بيانات تغطي ست دول عربية مختارة، للفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠١١، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها أن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

Adoption of International Accounting Standards and Their Impact on Foreign Investment Attraction- Econometric Study

Abstract:

This study aims to know the extent to which the application of international financial reporting standards in Arab countries to attract foreign direct investment (FDI) . By analyzing a panel data covering 6 countries, for the period from 1996 through 2011, using an ordinary least squares (OLS) approach, the study concluded a number of conclusions was the most important: that the application of international accounting standards in the Arab countries leads to increased FDI inflows.

Keywords: investment, FDI, IAS, IFRS.

مقدمة:

أدت التحولات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية المترتبة على العولمة وما تضمنته من تحرير للاقتصاد، التجارة والأسواق إلى تعميق الحاجة لإرساء لغة محاسبية دولية موحدة تواكب هذه التطورات، على اعتبار أن التباين والاختلاف بين الدول في الأسس والممارسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من شأنه أن يؤدي إلى بروز حالات من الغموض والتناقض في المعلومات والنتائج التي تتضمنها تلك القوائم.

قاربت هذه اللغة المحاسبية المشتركة النظم والمعايير المحاسبية والمالية التي كانت متبعة في مختلف دول العالم، وذلك من خلال الاحتكام إلى مجموعة من المعايير تحظى بقبول دولي، يمكن بتطبيقها إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية مهما كان مصدرها، لضمان حقوق المستثمرين وترشيد قراراتهم.

وبذلك لم تعد معايير الإبلاغ المالي الدولية مجرد رفاهية يمكن الاستغناء عنها أو الاستعانة بها إذا استوجبت الظروف، بل إن ضرورتها تكمن في أهميتها في تشجيع الاستثمارات المحلية قبل الأجنبية، وتزايد هذه الأهمية أكثر في ظل اشتداد المنافسة بين الدول من أجل اجتذاب رؤوس الأموال، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.

مشكلة البحث:

انصب تركيز كل من الباحثين، المشرعين، ومستخدمي القوائم المالية واهتمامهم على فهم الآثار المترتبة على استخدام مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية بين مختلف البلدان سواء على مستوى المؤسسات أم على الصعيد الكلي، وهذا في ظل ازدياد عدد الدول التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، وفي هذا السياق تهدف هذه الورقة إلى التعرف إلى أثر تطبيق هذه المعايير على حركية الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول العربية وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:

هل يساهم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية في
زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وهذا التساؤل الجوهرى يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المحددات والعوامل الرئيسة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر؟
- فيما تتمثل أهمية معايير المحاسبة الدولية؟ وما أسباب انتشارها عالمياً؟
- هل يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالى على حركة الاستثمارات الأجنبىة المباشرة فى الدول العربىة؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تمثيله لأحد الدراسات التى تعالج آثار معايير المحاسبة الدولية على المستوى الكلى، على اعتبار أن أغلب الدراسات تتمحور حول دراسة تأثيرات هذه المعايير على مستوى المؤسسات، وليس على الصعيد الكلى.

كما تتجلى أهميته أيضاً فى إبراز دور البعد المحاسبى فى تشجيع الاستثمارات الأجنبىة المباشرة، إذ لم يحظ البعد المحاسبى بالاهتمام والتركيز نفسه الذى حظيت به الأبعاد الأخرى، ولم يبرز دوره المحورى فى إثراء البيئة الاستثمارية وجعلها أكثر إغراءً وجاذبية لهذا النوع من الاستثمارات.

أهداف البحث:

تحدد أهداف البحث فى نقطتين أساسيتين:

- ♦ التعرف إلى العوامل والمتغيرات التى تحدد اتجاه الاستثمارات الأجنبىة المباشرة.
- ♦ إبراز أهمية اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتداعياتها على حركة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربىة.

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل المذكور أعلاه استند الباحثان إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

يساهم اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالى الدولية فى الدول العربىة فى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

أما عن الفرضيات التوضيحية فتتمثل فى ما يأتى:

- ♦ يتحدد اتجاه الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مجموعة من العوامل أهمها:

الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وسعر الصرف، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والأطر التنظيمية والتشريعية للاستثمار.

♦ يضيف تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على القوائم المالية صفة الموثوقية، إضافة إلى القبول العام والقابلية للمقارنة.

♦ يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي على حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

دراسات سابقة:

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن عدداً محدوداً من هذه الدراسات ربطت بين اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها:

دراسات عربية:

دراسة (القشي والعبادي، ٢٠٠٧) : توصل من خلالها الباحثان إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضيف صفة الدولية على قوائم الشركة، مما يولد ثقة لدى المستثمر بعمليات الشركة، وبالتالي يشجعه على جلب استثماراته للأردن.

دراسات أجنبية:

دراسة (Chen and al, 2010) : تناولت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، باعتبار أن النظام المحاسبي هو أحد عناصر البنية التحتية المؤسساتية للبلد، وباستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية لـ ٣٠ دولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، تم التوصل إلى أن توافق البلدين مع معايير المحاسبة الدولية يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي؛ لأنه يقلل من تكاليف معالجة المعلومات للمستثمرين الأجانب.

دراسة (Ramos, 2011) : تطرقت للآثار الاقتصادية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في أوروبا من خلال دراسة نتائج اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على تجارة السلع والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استخدمت في هذه الدراسة نموذج الجاذبية، وتضمنت العينة المستخدمة في التحليل التجريبي بيانات عن صادرات السلع وبيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في دول الاتحاد الأوروبي من

٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٧. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يساهم في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، فهو إذن وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة (Lawrence Gordon and al, 2012) : عالجت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والمتقدمة، فبتحليل بيانات تغطي ١٢٤ دولة في الفترة بين عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٩، وباستخدام اختبار Difference in difference (DID) والذي يستند إلى الفرق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية قبل اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبعده، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

دراسة (Kenneth, 2012) : تطرقت إلى أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على البيانات المالية، والانعكاسات المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد النيجيري، أجريت هذه الدراسة بتوزيع استبانة على عينة طبقية عشوائية تتكون من عدد من الشركات المدرجة (معدّي القوائم المالية) وكذلك المحليين (مستخدمي القوائم المالية) ، أظهرت النتائج أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في نيجيريا يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

من خلال استعراض أهم نتائج الدراسات السابقة، نلاحظ اعتراف الباحثين على اختلاف توجهاتهم بوجود تأثير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث:

استخدم الباحثان التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض البيانات وتحليلها لعينة طبقية تشمل كلاً من الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة وهي الدول التي توافرت حولها البيانات. وذلك في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠١١ وهي فترة تخللها العديد من الأحداث والظواهر التي أثرت على الأداء الاقتصادي للدول وبشكل متفاوت، وذلك بدءاً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليها من آثار، مروراً بأزمة الرهن العقاري ٢٠٠٧، وما تلاها من أزمات ومشكلات اقتصادية، وانتهاءً بأحداث الربيع العربي ٢٠١٠.

وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS15.00) .

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

كان الاستثمار الأجنبي المباشر- وما يزال- قضية أساسية بالنسبة للباحثين والمفكرين الاقتصاديين فضلاً عن واضعي السياسات وأصحاب القرار، إذ ركز هؤلاء جانباً من اهتمامهم على تقويم المحددات أو العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما سنتعرض له في هذا الجزء، لكن قبل ذلك يجب الإشارة إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب تعريف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها مقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع قدراته^(١)، ويتفق هذا التعريف مع تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (-UNC TAD, 2000) والذي ينص على أنه ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة لمستثمر في دولة أخرى، وبموجبها يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها.^(٢)

وبصفة عامة ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لمشروع استثماري معين أو جزء منه، مقروناً بالسيطرة والتحكم في قدرات المشروع في حال الملكية المطلقة أو المشاركة في الإدارة في حال الاستثمار المشترك، وذلك لضمان تحقيق الأرباح باعتبارها الغاية النهائية للاستثمار.^(٣)

إلا أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال يتسم بالغموض بدليل عدم وجود اتفاق أو خط فاصل يحدد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي مباشراً أو غير مباشر، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن حصة المستثمر الأجنبي في المشروع يجب أن لا تقل عن ١٠٪ من حقوق الملكية حتى يصنف الاستثمار الأجنبي على أنه مباشر، وهذا ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وألمانيا، في حين أنه في فرنسا يجب أن لا تقل حصة المستثمر عن ٢٠٪، بينما في أستراليا يجب أن لا تقل عن ٢٥٪^(٤)

وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل خاصة في الدول النامية، فحسب تقرير البنك الدولي

(الاستثمار عبر الحدود ٢٠١٠) يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً حاسماً بالنسبة للدول، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية. فهي تجلب المزيد والجديد من رأس المال الملتزم، وتقدم تقنيات جديدة وأنظمة إدارية، تساعد في خلق فرص عمل، وتحفز المنافسة لخفض الأسعار المحلية، وتساعد على دخول الناس في مجال السلع والخدمات.^(٥)

وفي هذا الإطار تعمل مجموعة البنك الدولي على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة النمو الاقتصادي. حيث تشجع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الاستثمارات التي تعود بمنافع إنمائية من خلال إتاحة التأمين ضد المخاطر السياسية وتقلبات العملة والقيود على نقل الأرباح ونزع الملكية والحروب والإرهاب والاضطرابات الأهلية، وانتهك العقود وعدم احترام الالتزامات المالية السيادية^(٦)

٢. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة ملكية المستثمر الأجنبي في المشروع، فيمكن أن تكون هذه الملكية جزئية، كما يمكن أن تكون مطلقة، وعلى هذا الأساس تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد الأشكال الآتية:

٢, ١. الاستثمار المشترك (joint venture) :

وهو أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً، وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل يجمع بين طرفين مستثمرين (أحدهما محلي والآخر أجنبي)، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك جزء من مشروع خاص أو عام، وقد تكون المشاركة إما بحصة من رأس المال، أو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة، أو من خلال تقديم معلومات وطرق تسويقية أو أسواق جديدة. ففي جميع الحالات السالفة يجب أن يكون لأطراف الاستثمار المشترك كلها الحق في إدارته كل حسب مساهمته في المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر.

٢, ٢. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي بالدولة المضيفة. وهذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة للسماح للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً بعد أن كانت أكثر تردداً لقبول هذه الاستثمارات وذلك راجع للتحوف من التبعية الاقتصادية وما ينجر عنها على المستوى المحلي والدولي.^(٧)

٢, ٣. مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عاماً أم خاصاً، يزود الطرف الأول بموجبها الطرف الثاني بمكونات منتج معين (طائرة، باخرة، سيارة...) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.

٢, ٤. عمليات الاندماج أو التملك:

شهدت هذه العملية تزايداً كبيراً في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج مع شركات أخرى قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد.^(٨)

فالاندماج هو عملية قانونية تتحد بموجبها مصالح شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة عملاقة، ويحدث هذا الاندماج بين الشركتين، إما بذوبان إحداهما في الأخرى وتعرف بطريقة الضم، أو من خلال مزج الشركتين في شركة جديدة تحل محلها تعرف بالشركة الدامجة، تنتقل إليها حقوق الشركات المندمجة والتزاماتها، وكذلك مساهماتها وشركاؤها.^(٩)

٣. العوامل والمحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشارت العديد من البحوث والدراسات الميدانية والتجريبية إلى مجموعة من العوامل التي تحدد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يأتي نستعرض أهمها:

- حجم السوق المحلية: استعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٨ بعض النتائج التي توصل إليها الأونكتاد (UNCTAD) الخاصة بالعوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها أن حجم السوق المحلي يؤدي دوراً مهماً في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق كلما زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. والمقياس المستخدم لقياس حجم السوق هو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم عاملاً للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للدولة المضيفة، ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المضيفة، لهذا العامل تأثير إيجابي على رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

- متوسط دخل الفرد: يستخدم عاملاً لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات، ويقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، فكلما زاد الطلب على السلع والخدمات، كلما زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٠)

- الصادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: تعدّ الصادات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت دراسة (Hainaut Anderson, 1998) التي أجريت على ٢٣ دولة نامية في الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٤ إلى أن الصادات من المحددات الأكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١١)

- سعر الفائدة: أكدت دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر بعنوان السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عن وجود علاقة سالبة قوية بين سعر الفائدة طويل الأجل، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.^(١٢)

- سعر الصرف: إن انخفاض قيمة العملة للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للشركة يعدّ عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فان تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه.^(١٣)

- البنية التحتية: تشمل شبكات الاتصالات (السلكية واللاسلكية)، شبكات المواصلات (البرية، والبحرية والجوية)، إضافة إلى إمدادات الطاقة (نפט، وكهرباء، وغاز). فوجود بنية تحتية ملائمة بمقاييس عالمية يقلل من تكاليف الإنتاج، وهذا ما يمثل عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٤)

- الاستقرار السياسي: أكدت الدراسات أن المستثمر الأجنبي يميل غالباً للاستثمار في البلد المستقر سياسياً، فقد أكدت دراسة حديثة (أبوجامع ٢٠١٣) أن عدم الاستقرار السياسي، وغياب الأمن الذي يميز بعض الدول العربية بفعل ثورات الربيع العربي كان له تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٥)

- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر وينظمها يعدّ عاملاً مهماً ومؤثراً على اتجاه هذه الاستثمارات. ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لابد من توافره على قانون واضح وشفاف يتماشى مع التنظيمات الدولية ويضمن حماية كافية للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى توافر نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين وحل المنازعات بكفاءة عالية.^(١٦)

ثانياً. أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. نشأة المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي:

شهدت بدايات القرن العشرين أولى المحاولات لوضع معايير محاسبية موحدة، إذ

انعقدت مؤتمرات دولية عدة، ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية بناء معايير محاسبية وتطويرها على المستوى الدولي، وانهقدت أولى هذه المؤتمرات سنة ١٩٠٤ في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم في هذا المؤتمر بحث إمكانية توحيد القوانين والأنظمة المحاسبية على الصعيد الدولي.

وقد جاءت هذه المؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين، ومستثمرين، ودائنين، ونقابات، وأجهزة حكومية ومنظمات دولية. حيث أسفرت عن تشكيل منظمات عدة استهدفت وضع معايير دولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير. وكان من أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تشكلت بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٧٣ اثر اتفاق الجمعيات المهنية للدول العشر الرائدة (أستراليا، كندا، ...) لتقوم بوضع معايير دولية، تحكم مهنة المحاسبة، وتعمل على تعزيزها وتنسيقها.^(١٧)

وقد حظيت لجنة معايير المحاسبة الدولية بقبول واعتراف دولي واسع، فبالإضافة إلى مؤسسيها التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في دول أخرى، وبهذا سارت مهنة المحاسبة مسار غيرها من المهن، فأصبحت لها معاييرها وقواعدها المتعارف عليها دولياً، التي يمكن الرجوع إليها والاحتكام إلى نصوصها والتقيدها بها.

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية وتجهيزها أصبح مطلباً أساسياً وضرورة ملحة لمختلف الأطراف ممثلة في مراجع الحسابات، والمجتمع المالي، وإدارة المشروع، والحكومة، ... فقد أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث بخاصة، حيث لا توجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها.^(١٨)

٢. أسباب الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية:

بعد أن اكتملت معايير المحاسبة الدولية وشكلت مجموعة متكاملة لإعداد القوائم المالية، تبنت العديد من الدول هذه المعايير واعتمدها نموذجاً للتطبيق من جانب الشركات العاملة لديها بدلاً من معاييرها الوطنية، كما طبقت شركات عديدة معايير المحاسبة الدولية بشكل اختياري، وفيما يأتي نستعرض أهم الأسباب والعوامل التي ساعدت على الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية:^(١٩)

◀ تكلفة إعداد معايير المحاسبة الدولية:

عملية إعداد معايير محاسبية هي عملية مركبة و منظمة يساهم فيها أطراف وجهات عديدة، فحتى تفرز هذه العملية معايير عالية الجودة، لا بد من وجود منظومة متكاملة تشمل هيئات و كيانات تعنى بضبط عملية إصدار المعايير المحاسبية وتنظيمها مثل

هيئات تداول الأوراق المالية، والبنوك، والمؤسسات المالية، مع وجود مجلس مستقل يعمل على إعداد المعايير المحاسبية وإصدارها بمساعدة مجالس ولجان استشارية، إضافة إلى وجود ممارسة مهنية قوية ومجتمع محاسبي مهتم كالجوامع ومراكز البحث. وعليه فإن مساهمة هذه الأطراف كلها في إعداد المعايير المحاسبية يجعل من العملية طويلة، ومعقدة، ومكلفة. إذ يشكل عامل التكلفة عائقاً أمام كثير من الدول خصوصاً النامية لإصدار معايير محلية بالجودة المطلوبة، وهذا ما دفع بالكثير من الدول لاعتماد معايير المحاسبة الدولية حتى من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

◀ تكلفة إعداد القوائم المالية ومراجعتها:

كانت الشركات العالمية المعنية بإعداد قوائم مالية موحدة في ظل معايير المحاسبة الوطنية مجبرة على إعادة إعداد قوائم مالية للشركات التابعة لها في الدول المختلفة باعتبار أنها أعدت وفقاً لمعايير محاسبية مختلفة. هذا يعني أن جزءاً كبيراً من العمل الذي تم القيام به في الشركة التابعة سيتم إعادته في الشركة القابضة وهي عملية مكلفة جداً بالنسبة للشركات العالمية. بالتالي فقد دفعت هذه التكلفة العديد من الشركات العالمية إلى تشجيع فروعها على إعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كما مارست شركات عدة ضغوطاً كبيرة على بعض الدول كألمانيا مثلاً لإلغاء النظم التي تلزم الشركات باتباع معايير المحاسبة الوطنية.

◀ تكلفة رأس المال:

تلجأ معظم الشركات العالمية في إطار سعيها لتمويل مشروعاتها وخططها التوسعية إلى أحد المصادر المهمة والرئيسية للتمويل المتمثلة بأسواق المال العالمية. ولعل من الشروط الأساسية لدخول الشركات إلى أسواق المال العالمية إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع القوائم المالية لشركات أخرى من دول أخرى. فإعداد الشركات للقوائم المالية طبقاً لمعايير محاسبية محلية يجبر متخذي القرارات على تعديل هذه القوائم طبقاً للمعايير التي يفهمونها، وتترتب على عملية التعديل هذه تكاليف تنعكس بدورها على تكلفة الحصول على رأس المال. وعليه ساعدت معايير المحاسبة الدولية على إيجاد أرضية مشتركة ولغة محاسبية موحدة تجمع بين متخذي القرارات والشركات، وبذلك أصبح الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد القوائم المالية أحد الشروط الأساسية للدخول إلى أسواق المال العالمية.

◀ تكلفة الاستثمار الخارجي:

اتجه العديد من المستثمرين إلى أسواق المال الخارجية بحثاً عن فرص و بدائل

استثمارية لا تتوافر بأسواقهم المحلية. فرؤوس الأموال الأجنبية تعدّ سلعة نادرة تتسابق العديد من الدول لجذبها من خلال تحسين مناخها الاستثماري، بما في ذلك إعداد القوائم المالية للشركات المقيدة بأسواق المال الوطنية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها لغة موحدة تحظى بقبول المستثمرين الأجانب. فإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يترتب عليه درجة أعلى من الجودة و الشفافية إضافة إلى تخفيض تكلفة الاستثمارات.

نتيجة للأسباب السالفة الذكر تحقق الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية وأصبحت تحظى بقبول دولي، إلى درجة أن كثيراً من الدول التي لها تجارب تاريخية طويلة في إعداد معايير المحاسبة مثل إنجلترا، وأستراليا، وكندا قد تحولت إلى معايير المحاسبة الدولية.

٣. مناقشة أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن استعمال مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية يحقق العديد من المزايا فهو يساهم في الحد من تباين المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يرى (جودي ٢٠٠٩) أن المعايير الدولية تهدف للوصول إلى معالجة موحدة للأنشطة المحاسبية كافة بما يؤدي إلى توحيد قاعدة المقارنة للمعلومات بين المستخدمين^(٢٠) ، وفي هذا الصدد يضيف (لطي ٢٠٠٦) أن خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية أمر حيوي للتجارة والاستثمار الدولي.^(٢١)

ويرى (الشمري ٢٠١١) أن تبني معايير المحاسبة الدولية يجعل من المحاسبة لغة موثوقة تمثل قطاعات الأعمال خير تمثيل، فبدونها لا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يضمنوا سلامة المعلومات المحاسبية ومدى إعطائها صورة واضحة عن واقع الشركة التي يرغبون بالاستثمار فيها في ظل عدم معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها في إعداد هذه التقارير.^(٢٢)

كما أن ضرورة فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية يمكن أن ينجم عنه تكاليف المعاملات، فالاستثمار بثقة في بلد أجنبي مع تقارير مالية مختلفة يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية، والطريقة المناسبة للحد من هذه التكلفة المضافة هو اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية^(٢٣) . إذ يتوقع (Ken-neth, 2012) أن اعتماد مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية تحظى بالقبول الدولي يساهم في خفض تكلفة معالجة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.^(٢٤)

ويرى (Chen and al, 2010) أن اعتماد الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يرتبط بانخفاض تكاليف رأس المال الذي يعدّ عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أثبتت الدراسات أن شركات الدول النامية التي تعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بشكل إيرادي لديها معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يشير إلى أن هذه المعايير يقلل من تكاليف المعاملات، وبالتالي يخفض من تكاليف رأس المال وهو ما يشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب.^(٢٥)

من خلال ما سبق يتضح أن هناك العديد من الوقائع والأسباب التي تدعم فكرة أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يمكن أن يكون محدداً إضافياً يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه في الدول العربية.

الجانب العملي:

النموذج القياسي والبيانات:

غالباً ما يتم في الأدبيات الاقتصادية استكشاف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات التي يعتقد أن لها صلة ببعضها بعضاً من خلال تقدير دوال تربط هذه المتغيرات باستخدام تحليل الانحدار، والذي يعنى بدراسة العلاقة بين متغير يرغب استكشاف سلوكه ويسمى المتغير التابع، ومتغيرات يعتقد بأنها مهمة في تحديد سلوك المتغير التابع تعرف بالمتغيرات المستقلة، ويتم تقدير هذه العلاقة بالطرق الإحصائية على أساس مشاهدات مقطعية أو سلاسل زمنية.^(٢٦)

ولاختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وبين اعتماد معايير المحاسبة الدولية في هذه الدول استخدم نموذج انحدار موسع يتضمن مجموع العوامل والمحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تم التطرق إليها في الجزء السابق، إضافة إلى متغير آخر وهو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

وقد طُبِّقت الأساليب الإحصائية للدراسة على عينة من الدول لزيادة عدد المشاهدات، وعليه تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في التحليل، وتجاوز مشكلة عدم وجود سلاسل زمنية طويلة الأجل التطبيق على إحدى الدول، وهو ما يعوق عمل تحليل منطقي.

يعتمد نموذج الانحدار المستخدم على «Panel data»، وهو يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، ويتميز هذا النموذج باستخدامه لجميع المعلومات المتوافرة في تقدير معاملات النموذج، وبهذا فهو يعدّ منهجاً معلوماتياً متكاملًا للتقدير

بخلاف النماذج الأخرى التي تعتمد على السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية فقط، كما أن هناك سبباً عملياً آخر لاستخدام هذا النموذج هو أنه يعالج المشكلة الخاصة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة الأجل. (٢٧)

تمثل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر البيانات المقطعية في بلدان عينة الدراسة وهي الدول الست التي توافرت حولها بيانات (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة)، بينما تمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل بلد خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١١).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل المتغير التابع، أما باقي المتغيرات فتعامل على أنها متغيرات مستقلة، وقد تم التعبير عن تلك العلاقات الافتراضية كالتالي:

$$Y_{i,t} = \beta_0 + \beta_1. X_{1i,t-1} + \beta_2. X_{2i,t-1} + \beta_3. X_{3i,t-1} + \beta_4. X_{4i,t-1} + \beta_5. X_{5i,t-1} + \beta_6. X_{6i,t-1} + \beta_7. X_{7i,t-1} + \beta_8. X_{8i,t-1} + \beta_9. X_{9i,t-1} + \beta_{10} X_{10i,t} + \epsilon_{i,t}$$

إذ تشير i إلى البلد، t إلى الفترة (السنة)، وتعتبر β_0 عن ثابت المعادلة، بينما تشير $(\beta_1 \dots \beta_{10})$ إلى معاملات المتغيرات المستقلة التي يفترض أن تختلف عن الصفر. في حين تعبر ϵ عن المتغيرات المستقلة الأخرى غير المذكورة في المعادلة. أما بخصوص المتغيرات التي تضمنتها المعادلة، فإن الجدول (١) يبين طبيعة هذه المتغيرات وكيفية قياسها إضافة إلى مصادر جمع البيانات.

الجدول (١)

متغيرات الدراسة ومصادرها

المتغير	مفهومه و قياسه	المصدر
Y	اللوغاريتم الطبيعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ln FDI) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X1	حجم السوق مقيس باللوغاريتم العشري للنتاج المحلي الإجمالي (log GDP) (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X2	النتاج المحلي الإجمالي الحالي للفرد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X3	نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X4	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (% من GDP)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X5	الاشتراك في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ شخص، باعتباره أحد عناصر البنية التحتية	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

المنغير	مفهومه و قياسه	المصدر
X6	سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطات الوطنية (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X7	الاستقرار السياسي وغياب العنف، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد تبعاً لزيادة الاستقرار وغياب العنف.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X8	نوعية الأطر التنظيمية التي تحكم الاستثمار، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد تبعاً لقدرة الحكومة على وضع لوائح تنظيمية سليمة تعزز التنمية وتنفيذها.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X9	مؤشر سيادة القانون، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد القيم تبعاً لمقدار ثقة المتعاملين والتزامهم بالقوانين، إضافة إلى احترام العقود.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X10	اعتماد IFRS، وهو متغير يساوي ١ إذا كانت هيئة السوق المالي للبلد قد اعتمدت IFRS، أو ٠ خلاف ذلك.	http:// www.iasplus.com/ en/ resources/ use- of- ifrs http:// www.ifac.org/ about- ifac/ membership/ compliance- program/ compliance- responses

المصدر: من إعداد الباحثين

لبناء هذا النموذج تم الاسترشاد بالدراسات التطبيقية والنظرية السابقة (دراسة كمالى ٢٠٠٤، Gordon and al, 2012)، لكن لم يتم تضمين بعض المتغيرات التي ثبتت أهميتها في دراسات سابقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم توافر البيانات حولها مثل تكلفة العمالة، ومعدلات الضرائب، وسعر الفائدة.

مناقشة النتائج:

لاختبار فرضية الدراسة قُدرت معاملات النموذج القياسي السابق باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، هذه الطريقة تعطي أحسن معادلة خط انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى أنها تعطي أقل خطأ ممكن.

أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) $R^2=0.796$ ، وهو عال ما يدل على جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى هذه الدول، بمعنى أن التغير في المتغيرات المستقلة

يفسر لنا حوالي ٨٠٪ من التقلبات التي تحدث على مستوى المتغير التابع، والباقي (٢٠٪) يرجع لعوامل أخرى كسعر الفائدة، معدلات الضرائب....إضافة إلى الخطأ العشوائي.

من خلال تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار، نجد أن قيمة $F=21.082$ ودرجات الحرية (١٠، ٥٤) وهي دالة إحصائياً إذ إن مستوى الدلالة $Sig=0.000$ أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥، لذا سوف نرفض فرض العدم الذي يقضي بأن الانحدار غير معنوي، (لا يختلف عن الصفر)، ونقبل الفرض البديل وهي أن الانحدار معنوي، وعليه توجد علاقة ما بين المتغيرات المستقلة أو بعضها وبين المتغير التابع.

وبتحليل نتائج اختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المفسرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كل على حدة، أثبتت النتائج أهمية حجم السوق ($X1$)، والذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للبلد، إضافة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($X3$) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتضح - ومن خلال النتائج- أن حجم السوق ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير موجب وقوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية؛ أي كلما كان حجم السوق ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي كبيراً، كانت هناك جاذبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أثبتته نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على مجموعة من الدول، أو تلك التي طبقت على دولة واحدة [أحمد عمر (٢٠٠٧)، كمال (٢٠٠٤)، عبد القادر علي (٢٠٠٤)].

كما تبين من خلال النتائج أن الصادرات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ($X4$) تؤثر تأثيراً معنوياً موجبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهذا ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت هذه العلاقة (أحمد عمر (٢٠٠٤)،) وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية سوف يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

وأظهرت التقديرات الواردة أن سعر الصرف ($X6$) كان معنوياً وموجباً، وهذا ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقضي بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنه كلما انخفض سعر الصرف الاسمي تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تؤكدته دراسة كمال (٢٠٠٤).

أما آخر متغيرات معادلة الانحدار الرئيسية ($X10$)، هو متغير يعبر عن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من طرف هيئات السوق المالي، إذ نجد أن تأثير اعتماد معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كان معنوياً وموجباً، وعليه نقبل فرضية الدراسة القائلة بأن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ

المالي الدولية في الدول العربية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أثبتته دراسات: (القشي والعبادي، ٢٠٠٧)، (Ding and al, 2010)، (Ramos, 2009)، (Lawrence Gordon and al, 2012)، هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة ايجابية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنه عند بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بلد معين يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج والتوصيات:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الورقة في تقويم أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الدول العربية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستناداً إلى دراسة قياسية تم خلالها بناء نموذج انحدار موسع يستعرض المحددات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر التي أظهرتها دراسات سابقة، إضافة إلى متغير اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية كمتغير مستقل يضاف إلى المحددات الأخرى، تم التوصل لرصد بعض النتائج تتجلى أهمها فيما يأتي:

♦ يؤثر كل من حجم السوق ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً معنوياً موجباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

♦ يساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في الحصول على قوائم مالية تتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي (الشفافية، والمصادقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنياً ومكانياً).

♦ يساهم اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، وعليه فهو وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية.

♦ يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي تأثيراً معنوياً موجباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

بناءً على النتائج السابقة تم اقتراح النتائج الآتية:

♦ التعامل بجدية مع أعمال التوافق والتوحيد الدولي، لأن رفع القيود عن حركة الاستثمار، واتساع رقعة أعمال المؤسسات على الصعيد الدولي وارتباطها بالأسواق المالية الدولية يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.

- ◆ التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمزايا التي يحققها سواء للمؤسسات أو لمستخدمي القوائم المالية.
- ◆ تعميق مساهمة الدول العربية في بناء المعايير الدولية وتطويرها من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلائم خصوصيات هذه الدول.
- ◆ تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبرز الآثار الاقتصادية الكلية لمعايير المحاسبة الدولية.

الهوامش:

١. نشأت على عبد العال، ٢٠١٢، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٢. UNCTAD, 2000 , p267.
٣. نشأت على عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٤. طالبي محمد، ٢٠٠٩، ص ٣١٤.
٥. [http:// iab. worldbank. org/ ~ / media/ FPKM/ IAB/ Doc- ووقع البنك الدولي: uments/ PressReleases/ IAB- Press- Release- Arabic. pdf](http://iab.worldbank.org/~ / media/ FPKM/ IAB/ Doc- ووقع البنك الدولي: uments/ PressReleases/ IAB- Press- Release- Arabic. pdf)
٦. موقع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:
http:// www. miga. org/ documents/ mena_ arabic. pdf
٧. نشأت على عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.
٨. دينا أحمد عمر، ٢٠٠٧، ص ١٣٥.
٩. الدباس معتصم محمد، ٢٠١٢، ص ٥٢٣.
١٠. علي عبد القادر علي، ٢٠٠٤، ص ٠٨.
١١. دينا أحمد عمر، المرجع السابق، ص ١٣٧.
١٢. على الموقع:
<http:// www. idsc. gov. eg/ Publications/ PublicationDetails. asp? id=84>
١٣. بولرباح غريب، ٢٠١٢، ص ١٠٢.
١٤. المرجع السابق، ص ١٠٢.
١٥. أبو جامع نسيم حسن، ٢٠١٣، ص ٤٢٧ / ٤٤٧.
١٦. بولرباح غريب، المرجع سابق، ص ١٠٣.
١٧. القاضي حسين، حمدان مأمون، ٢٠٠٨، ص ١٠٤ - ١٠٦.
١٨. حواس صلاح، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ص ٥٥.
١٩. طه أبو الخير مدثر، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، على الموقع:
http:// cba. ksuedu. server261. com/ member/ file/ lecture/ edoc_1315498313. doc
٢٠. جودي محمد رمزي، ٢٠٠٩، ص ٧١.

٢١. أحمد لطفي أمين السيد، ٢٠٠٦، ص ٣٢٣.
٢٢. الشمري عطية صالح، ٢٠١١، ص ٩٩.
٢٣. Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, 2010, p08.
٢٤. Kenneth E. Okpala, 2012, p77.
٢٥. Charles Chen and al, op- cit , p09.
٢٦. علي عبد القادر علي، المرجع سابق، ص ٠٨.
٢٧. جاد كمالي أحمد، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، على الموقع:
http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/50/fdi_in_egypt.pdf

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو جامع نسيم حسن، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ٢٠١٣.
٢. أحمد لطفي أمين السيد، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٣. الدباس معتصم محمد، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٢.
٤. الشمري عطية صالح، مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية، مجلة دراسات إدارية، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١.
٥. القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٦. القشي ظاهر، العبادي هيثم، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الموقع:
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E107.doc>
٧. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقويمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد ١٠، ٢٠١٢.
٨. جاد كمالي أحمد، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، على الموقع:
http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/50/fdi_in_egypt.pdf
٩. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ٢٠٠٩.
١٠. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، جامعة الجزائر.

١٢. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٢٩، عدد ٨٦، ٢٠٠٧.
١٣. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ٢٠٠٩.
١٤. طه أبو الخير مذكر، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية بالتطبيق على معيار الانخفاض في قيمة الأصول، على الموقع:
http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/lecture/edoc_1315498313.doc
١٥. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣١، ٢٠٠٤.
١٦. نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.
١٧. وهبه محمد سليم، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، على الموقع:
<http://www.lacpa.org.lb/UI/opTemplate.aspx?ID=57>

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, *Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment*, 2010, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1703549>
2. Kenneth Enoch Okpala, *ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL STATEMENTS EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy*, *Australian Journal of Business and Management Research*, Vol. 2 No. 05, 2012.
3. Lawrence A. Gordon, Martin P. Loeb, Wenjie Zhu, *The impact of IFRS adoption on foreign direct investment*, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol 31, issue 4, 2012.
4. Márquez- Ramos, *European Accounting Harmonization: Consequences of IFRS Adoption on Trade in Goods and Foreign Direct Investments*, Available at: <http://www.doctreballeco.uji.es/wpficheros/marquezramos2011.pdf>
5. UNCTAD, *World Investment, Cross- border Mergers and acquisitions and Development*, UN, New York and Geneva, 2000

6. http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_country.asp
7. <http://www.iasplus.com/en/resources/use-of-ifs>
8. <http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=84>
9. <http://www.miga.org>
10. <http://www.worldbank.org>

9. References should follow rules as follows:

- (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.
- (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 32 pages or 7500 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a “CD” or “E-mail” accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.

GENERAL SUPERVISOR PROFESSOR

Younis Amro

President of the University

Journal Editorial Board

EDITOR - IN - CHIEF

Hasan A. Silwadi

Dean of Scientific Research & Graduate Studies

EDITORIAL BOARD

Yaser Al. Mallah

Ali Odeh

Zeiad Barakat

Islam Y. Amro

Insaf Abbas

Rushdi Al - Qawasmah

Atieh Musleh

Majid Sbeih

FOR CORRESPONDENCE AND SENDING RESEARCH
USE THE FOLLOWING ADDRESS:

*Chief of the Editorial Board of the Journal of
Al-Quds Open University for Research & Studies*

Al-Quds Open University

P.O. Box ; 51800

Tel: 02-2984491

Fax: 02-2984492

Email: hsilwadi@qou.edu

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Email: sprgs@qou.edu

Tel: 02-2952508



Al-Quds Open University

Design By: Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies